

المركز القومى للترجمة

انحسار القوة الأمريكية

الولايات المتحدة فى عالم من الفوضى

تأليف : إيمانويل فالرشتاين

ترجمة : إيزيس قاسم

مراجعة : طلعت الشايب

1835



هل نفوذ الولايات المتحدة على طريق الانحسار؟ قلة من الناس تصدق اليوم مثل هذا القول. والوحيدون الذين يصدقونه هم صقور الولايات المتحدة الذين تعلو أصواتهم منادين بسياسات تعكس مسار هذا الانحسار. وجدير بالذكر أن هذا الاعتقاد بأن نهاية الهيمنة الأمريكية قد بدأت لم يأت نتيجة ما طرأ عليها من مظاهر الضعف التي بدت واضحة للجميع بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. والواقع أن الولايات المتحدة بدأت تذوي كقوة عالمية منذ سبعينيات القرن العشرين، وكل ما أدى إليه رد الفعل الأمريكي إزاء الهجمات الإرهابية هو التعجيل بخطى هذا الانحسار.

تصميم الغلاف: أحمد بلال

انحسار القوة الأمريكية

الولايات المتحدة فى عالم من الفوضى

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 1835
- انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة فى عالم من الفوضى
- إيمانويل ڤالرشتاين
- إيزيس قاسم
- طلعت الشايب
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

The Decline of the American Power:
The U.S. in a Chaotic World

By: Immanuel Wallerstein

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

انحسار القوة الأمريكية

الولايات المتحدة فى عالم من الفوضى

تأليف: إيمانويل ڤالرشتاين
ترجمة: إيزيس قاسم
مراجعة: طلعت الشايب



2014

فالرشتاين، ايمانويل.
انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة فى عالم من الفوضى/ تأليف: ايمانويل فالرشتاين؛ ترجمة: ايزيس قاسم؛ مراجعة: طلعت الشايب. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.
٣٠٤ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٥ ٨٣٧ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ الأحوال السياسية.
أ ـ قاسم، ايزيس (مترجم)
ب ـ الشايب، طلعت (مراجع)
ج ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٨٧١١/ ٢٠١٤
I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 837 - 5
ديوى ٣٢٠.٩٧٣

إلى وليم إتش مكنيل

الذى لن يوافقنى على كل شىء ،

والذى كانت رؤيته الواسعة المثابرة ،

وستظل إلهامًا لكل من يدرس الظرف الإنسانى .

المؤلف

إلى روح الشاعر الفارس محمد صالح

المترجمة

المحتويات

الجزء الثالث

مقدمة

الحلم الأمريكى بين الأمس والغد

كان الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 لحظة مفاجئة وصادمة فى التاريخ الأمريكى، إلا أنها، على أية حال، لم تكن لحظة فارقة. هو مجرد حدث مهم فى مسار بدأ قبل ذلك كثيرًا وسيستمر عدة عقود أخرى، فترة طويلة، قد نطلق عليها زمن اضمحلال الهيمنة الأمريكية فى ظل عالم من الفوضى. الحادى عشر من سبتمبر إذن صدمة للوعى استنكره وغضب له عدد كبير من الناس. يتعين أن يتسم رد فعل الأمريكيين بكل ما لديهم من وضوح رؤية ورصانة، يتعين علينا أن نتمسك بأفضل قيمنا وأن نحكم أمننا وسط التحولات الجذرية فى النظام العالمى ، وهى تحولات قد نؤثر فيها ولكن لا سيطرة لنا عليها، ويتعين علينا أن ننضم إلى آخرين فى أماكن أخرى لبناء وإعادة بناء العالم الذى نريد العيش فيه.

يروق للساسة الأمريكيين الإشارة إلى الحلم الأمريكى، وهو كامن فى نفوس معظمنا ومتأصل فى أعماقها. إنه حلم طيب، لدرجة أن كثيرين فى العالم يتمنون لأنفسهم حلمًا مثله؛ ما هذا الحلم؟ الحلم الأمريكى هو حلم الإمكانية البشرية، حلم بمجتمع يشجع فيه كل إنسان على بذل أقصى جهده ويحقق أقصى ما يمكنه فيكافأ

بحياة هنيئة، حلم ألا تكون هناك عقبات مصطنعة فى سبيل هذا التحقق الفردى، وأن تصُب كل هذه الإنجازات الفردية فى الصالح العام الأكبر ، مجتمع الحرية والمساواة والتضامن المتبادل. هو حلم أن نكون منارة للعالم الذى يعانى من عدم القدرة على تحقيق هذا الحلم.

هو حلم بالطبع مثل كل الأحلام لا يعكس الواقع كما هو بالضبط، ولكنه يمثل توقنا الباطنى وقيمنا الأساسية. فالأحلام ليست تحليلات علمية، إنها بالأحرى تقدم لنا الرؤية الملهمة. وعلى أية حال، لكى نفهم العالم الذى نعيش فيه، علينا أن نتجاوز الأحلام ونلقى نظرة على تاريخنا ، تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ النظام العالمى الحديث وتاريخ الولايات المتحدة فى النظام العالمى، ليس كل الناس يريدون عمل ذلك، فأحيانًا نخشى أن يكون الواقع قاتمًا أو على الأقل، أقل جمالًا من أحلامنا، بعضنا يفضل رؤية العالم بنظارة وردية، كما يقولون.

خيل لنا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر حطمت الأوهام ولا شك أن هذا ما فعلته بالنسبة للعديدين ولكن إدارة بوش عملت جاهدة لمنعنا من النظر بتأن إلى ما حدث لتمضى قدمًا بأجندة وضعت قبل الأحداث ولتستخدمها ذريعة للدفع بتنفيذها. وهنا أقترح أن أوضح أمرين فى عجالة: ما أعتقده بشأن دلالة الحادى عشر من سبتمبر وعن أجندة إدارة بوش. أعتقد أن الحادى عشر من سبتمبر دفع إلى صدارة اهتمامنا بخمس حقائق عن الولايات المتحدة، هى حدود قوتها العسكرية، وعمق الشعور المعادى لأمريكا فى العالم، والتخمة التى أصبنا بها من البذخ الاقتصادى فى تسعينيات القرن العشرين، وضغوط القومية الأمريكية المتناقضة، وهشاشة تراثنا فى الحريات المدنية. لا شىء من ذلك كله متناغمًا مع الحلم الأمريكى كما تخيلناه، وإدارة بوش تزيد من حدة التناقضات.

لنبدأ بالوضع العسكرى؛ الكل يقول وهذا صحيح، إن الولايات المتحدة اليوم أكبر قوة عسكرية فى العالم وبفارق كبير. و مع ذلك تظل الحقيقة أن جماعة متنوعة

مـن المتعصبين اسـتطاعت، بأموال قليلة وعدة عسـكرية أقل، أن تشـن هجومًا خطيرًا عـلى أراضى الولايـات المتحدة، مودية بحياة آلاف من البشر ومدمرة بنايات رئيسـية فى نيويورك وواشنطن. كان هجومًا وقحًا ومؤثرًا؛ فما أهون أن ننعت هؤلاء بالـ«إرهابيين»، وأن نشن «حربًا على الإرهاب»؛ ولكن يتوجب علينا أن نبدأ بإدراك أنه، من وجهة نظر عسـكرية، ما كان يجوز أن يقع الحادى عشر من سـبتمبر أبدًا، وبعد مرور عام لم نمسك بمرتكبيـه، بل كان ردنا العسـكرى الأكبر، هو غزو العراق، الدولـة التى لم يكن لها أى دخل بما جرى فى هجوم الحادى عشر من سبتمبر.

مشـاعر الكراهيـة تجاه أمريكا ليسـت جديـدة، إنها موجـودة فى كل مـكان وكانت كذلـك منـذ أن أصبحت الولايـات المتحدة القوة المهيمنـة على النظـام العالمى بعد عام 1945. وهـى رد فعل على أصحـاب القوة العظمى وعلى العجرفة التى حتمًا، كما يبدو، تصبـح من طبيعـة من يملكون مثـل تلك القوة. مشـاعر كهذه تكون مفهومـة أحيانًا، وأحيانًـا تكـون غـير عقلانية وغير مـبررة، والأخيرة لا بد مـن أن نتقبلهـا. ولكن بعد كل شـىء لا بـد أن نتذكر أن هذه المشـاعر لم تعـق الولايات المتحدة كثيرًا فى شـىء لمدة طويلـة؛ فمن جهة وازنتها بشـعور مجموعـات مهمة من النـاس، وبالأخص فى البلدان التى اعتبرتها الولايات المتحدة حليفة وأن الولايات المتحدة كانت تقوم بدور ضرورى فى القيادة وفى الدفاع عن قيمها فى النظام العالمى. وبالنسبة لهؤلاء كانت القوة الأمريكية مشروعة، لأنها تخدم حاجة النظام العالمى ككل. حتى فى أنحاء العالم الفقيرة والمقموعة كثيرًا ما كان هناك شعور بأن للقوة الأمريكية، رغم مساوئها، جانبًا فاضلًا إذ إنها كانت تطبق بعض القيم العالمية.

أظهر الحادى عشر من سـبتمبر، على الرغم من هذه المشاعر، أن الغضب كان أعمق ممـا كانت الولايـات المتحدة تعترف به، ومـن المؤكد أن أول رد الفعـل حول العالم كان يعـبر عـن تعاطف وتضامن مع الولايـات المتحدة، ولكن بعد مرور عـام بدأ التعاطف والتضامن يتلاشيان فى حين لم يخف الغاضبون التعبير عن مشاعرهم.

بدا نجاح الولايات المتحدة الاقتصادى فى تسعينيات القرن العشرين استثنائيًا من ناحية الإنتاجية العالية، وأداء مذهل لسوق الأسهم، ونسبة بطالة منخفضة، ومعدل تضخم ضئيل، تصفية دين أمريكى حكومى ضخم مما أدى إلى تحقيق فائض كبير. اعتبر الأمريكان ذلك بشكل عام تأكيدًا لصحة حلمهم ولسياسات زعمائهم الاقتصادية ووعدًا بمستقبل من المجد بلا نهاية؛ والآن اتضح تمامًا أن ذلك لم يكن حلمًا بل وهْمٌ، وهو وهم خطير.

لم يكن الحادى عشر من سبتمبر السبب الرئيسى للصعوبات الاقتصادية الأمريكية التى تلت، رغم أنه أدى إلى تفاقمها دون شك. ما يسبب الانكماش فى المنظور للاقتصاد الأمريكى أن رخاء التسعينيات (أواخرها بالأحرى) لم يكن فى أوجه كثيرة منه سوى فقاعة، تم الحفاظ عليها صناعيًا كما اتضح مما تفشى عن طمع الشركات. الحقيقة أن أسباب الانكماش أعمق، فالاقتصاد العالمى دخل فى فترة طويلة من الركود النسبى منذ السبعينيات؛ وما حدث فى هذه الفترة، كما فى كل فترات الجمود، أن كل منطقة من المواقع الاقتصادية القوية الثلاثة، الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، كانت تحاول أن تحول خسائرها للآخر؛ ففى السبعينيات كان أداء أوروبا جيدًا نسبيًا، وفى الثمانينيات تفوقت اليابان، وفى التسعينيات تفوقت الولايات المتحدة؛ إلا أن الاقتصاد العالمى ككل لم يكن بحالة جيدة فى أى من هذه الفترات، والمعاناة الاقتصادية فى العالم كانت هائلة. والآن، نحن فى المرحلة الأخيرة من الحلزون الطويل المنحدر، ومع تفشى الإفلاسات يمكن للاقتصاد العالمى أن يتعافى مرة أخرى؛ ولا يوجد ما يشير حتى الآن إلى أن الولايات المتحدة سيسطع نجمها على أوروبا الغربية وشرق آسيا فى نهاية الانتعاش، واحتمال ذلك ضعيف. هذه المخاوف الكامنة تحت السطح الخاصة بالمستقبل الاقتصادى غير الوردى، هى ما يشكل السياسة الأمريكية اليوم.

المشكلة الرابعة هى الطبيعة التاريخية للقومية الأمريكية. لا تقل ولا تزيد الولايات المتحدة فى قوميتها على باقى الدول، ولكن لكونها قوة مهيمنة فانعدام استقرار القومية الأمريكية قد يسبب بلبلة أكبر منها فى أغلب الدول الأخرى. وقد اتخذت القومية

الأمريكية شكلين مختلفين: الأول هو الانسحاب والتقوقع فى الحصن الأمريكى وهو ما نسميه الانعزالية.

ولكن ما دامت الولايات المتحدة قوة توسعية كذلك - أولًا عبر القارة ثم عبر المحيط الكاريبى والهادئ، والتوسع يتضمن الغزو العسكرى - سواء للأمريكيين الأصليين أو المكسيكين أو الفلبينيين. فقد كان للولايات المتحدة نصيبها من الانتصارات (الحرب المكسيكية والحرب العالمية الثانية وأغلب الحملات على الهنود الحمر)، كما كان لها نصيبها من الهزائم، أو على الأقل، النهايات غير المحسومة (حرب عام 1812 وحرب فيتنام). سجلنا فى هذا المجال ليس بأسوأ من سجل أى قوة عسكرية كبرى أخرى، وبالطبع لا يحب أى بلد أن يتكلم عن هزائمه إن أمكن تفادى ذلك، فالهزيمة تفهم على أنها ضعف قادة من الورق. نظرية «الطعنة فى الظهر» (أو الخيانة من الداخل) أساس الوجه العسكرى المتعجرف للقومية الأمريكية الذى يجد له دعمًا هائلًا من جموع الناس.

على السطح تختلف الانعزالية تمامًا عن العنجهية العسكرية ولكنهما الشىء نفسه فى موقفهما تجاه باقى العالم، أى من الآخرين - خوف وازدراء مصحوب بالافتراض أن أسلوب حياتنا نقى وينبغى ألا يدنس بالدخول فى شجارات بائسة مع الآخرين، إلا إذا كنا فى موقف لنفرض عليهم «أسلوبنا فى الحياة». من ثم لا يصعب على القوميين أن يتأرجحوا بين الانعزالية والعنجهية العسكرية، حتى إن كان ما قد ينتج عن السياسات المباشرة لكليهما قد يختلف تمامًا فى مواقف محددة. لقد أعطى الحادى عشر من سبتمبر زخمًا جديدًا لكلا وجهى هذا الموقف المتعارض؛ وبالطبع، كما يحدث كلما يتلقى البلد ضربة، أدى إلى خفوت الأصوات الأخرى كثيرًا.

وأخيرًا هناك تراثنا للحريات المدنية، فهو رائع مفهومٌ و ضعيف ممارسة. الحكمة من إدخال وثيقة الحقوق تعديلات فى الدستور هى تحصينها ضد الأغلبيات التى تسن القوانين، التى قد تتجاهلها أوتخرقها. ومع ذلك خرقت بلا نهاية وبسفور كما حدث فى تعليق لينكولن لأمر الإحضار أمام القضاء، وغارات بالمر أو اعتقال

روزفلت للأمريكيين من أصول يابانية، ومن الوقائع الأقل بروزًا وإن كانت لا تقل أهمية، الأعمال غير الشرعية المتكررة من الوكالات الفيدرالية (وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة الاستخبارات المركزية)، ناهيك عن الوكالات المحلية. يفترض أن تكون هذه الحقوق الدستورية تحت حماية المحكمة العليا، إلا أنها متقلبة ولا يعتمد عليها البتة.

أفادت إدارة بوش من وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر لصالح تنفيذ القضايا الخمس على أجندتها سابقة الإعداد. أنا لا أطلق اتهامات مجنونة بالتآمر، ولكنى أشير إلى أنها قفزت على الفور لتفيد من الوضع ولتحقق أجندتها التى تبنتها قلبًا وقالبًا قبل الحادى عشر من سبتمبر. تعاملت مع الانحسار العسكرى بزيادة لا تصدق فى الإنفاق العسكرى، وسنرى إذا ما كان هذا الأمر سينتهى باعتباره تبذيرًا مروعًا أو سيكون له مفعول عكسى عسكريًا، وهو أسوأ. المؤكد أن هذا التوسع لم يكن نتيجة تحليل متعقل أو حكم سياسى قومى مدروس.

كان أول استخدام أكبر للعتاد العسكرى بعد توسعنا فيه هو غزو العراق، وأعتقد أن هذا الغزو لن يعزز الجيش ويزيده قوة إنما سيضعفه بشدة فى الأجل القصير والمتوسط والبعيد. ولكن إدارة بوش الحالية غير مستعدة عمليا لمناقشة هذه الأمور؛ كل ما تعبر عنه علانية هو استنكافها لعودة معارضى الحرب على غرار طريقة چورچ ماكجفرن وأنصار بوش القدامى (المقصود الرئيس الأب ومستشاروه المقربون: برينت سكوكروفت وچيمس بيكر ولورانس إيجلبيرجر). الإقدام بأقصى سرعة هو شعار الإدارة الحالية لأن أى تباطؤ سيجعلهم يبدون كالحمقى، وصدمة متأخرة أقل ضررًا من الناحية السياسية من صدمة آنية.

أما تعامل إدارة بوش مع مشاعر الكراهية لأمريكا فى العالم فعلينا أن نعترف بأنها مبتكرة؛ فسياسته تؤججها وتنشرها بين المجموعات التى لم تتأثر بها حتى الآن – من أصدقائنا وحلفائنا الذين قد نطلق عليهم عن قريب: أصدقاءنا وحلفاءنا السابقين.

نـادرًا ما تبحث القوى الكبرى فعليًا عن استشـارة، إنها تدعـى على الأقل عادةً أن ذلك هو ما تفعله. أما إدارة بوش فيبدو أن مفهومها عن الاستشارة هو الإعلان عن خططها وتخيير الناس: هل أنتم معنا أم ضدنا؟ و أى تساؤل حول حكمة أو رجاحة اقتراح ما، يكون ردها عليه: هل نلوى ذراعك أكثر؟

عـلى الصعيـد الاقتصـادى، يبشر بوش ومستشـاروه بتفاؤل لا أسـاس لـه وعطالة حكوميـة والتحجـج بأن أى بذخ اقتصادى كان خطأ كلينتون. ويبدو أنهم يعتقدون أن الحادى عشر من سـبتمبر يؤكد هذا الموقف، ولا اهتمام لهم مطلقًا بتقييم عقلانى للواقع الاقتصـادى الحالى؛ أما المنظور التاريخى طويل المدى فلا يعيرونه اهتمامًا كبيرًا. الشـىء الـذى قدموه للمحافظين اقتصاديًـا فى تحالفهم خفض ضريبى وإلغاء حماية البيئة، وهى من المقدسـات الآن إذ إن المحافظين الاقتصاديين بشكل عام من أنصار بوش القدامى، وهـم خـلاف ذلك غير راضين بإدارة بوش الحالية، فلا يجوز اسـتثارتهم أكثر من ذلك. لكـن بالطبـع من شـأن التخفيضات الضريبية منـع احتمال عمل أى نـوع من إجراءات الإنعاش الاقتصادى اللازمة لإخراج الولايات المتحدة من التضخم الكبير الذى تنزلق فيه بسرعة.

واضح أن إدارة بوش تعقد آمالها على أن عنجهيتها العسكرية ستعوض الناخب عن وضع الاقتصاد الأمريكى المحزن، فبالإضافة إلى كل الأسـباب الأخرى التى يجب من أجلها الدخول فى معركة مع كل أضلاع «محور الشر» حسـبما يعتقد بوش ومستشـاروه، هنـاك جانـب سياسـى صرف وهـو أن الرئيـس فى فـترة الحـرب يحصد لنفسـه ولحزبه الأصـوات، وهذا ما لم يغب عن كارل روف، كبير مستشـارى بـوش، ولنا أن نتوقع أن تظل هذه الاعتبارات السياسية ضمن أعلى حسابات عملية اتخاذ القرار.

أمـا عن الحريـات المدنية، فلم نر هجومًا سـافرًا دون تحفظ عـلى الحريات المدنية من مـدع عـام منذ ذلـك الذى جاء على يد ميتشـل بالمر سـيئ الذكـر فى إدارة هاردينج. ما هـو أكثـر، أنهم لا يقبلون فرض أيـة قيود عليهم من المحاكم، حتـى إذا قضت المحكمة

العليا بتسعة أصوات ضدعم مقابل صفر، واحتماله شبه منعدم، سيجدون السبل دائمًا لتجاهل أو تحدى هذه القيود. نحن مقبلون على مرحلة صعبة.

هذا الكتاب مقسم بطريقة بسيطة إلى ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول يقدم فرضية أن الولايات المتحدة فى انحسار كقوة مهيمنة وأن الحادى عشر من سبتمبر برهان إضافى على ذلك، وكان قد كتب ونشر أولًا فى عام 2002؛ الجزء الثانى سلسلة من المقالات تناقش الفرق بين الخطاب والواقع المحيط بأكثر الكلمات طنطنة فى حوارنا السياسى المعاصر: القرن العشرون، والعولمة، والإسلام، و«الآخرون»، والديمقراطية والمثقفون، هذه المقالات كتبت كلها قبل الحادى عشر من سبتمبر وكان أغلبها على شكل كلمات فى مؤتمرات، وعلى كل لم أغير منها كلمة لهذا السبب. ثم هناك مقال آخر، كتب بعد الأحداث، عن رؤية الولايات المتحدة للعالم وهى دعوة لتأمل رؤيتنا له.

و أخيرًا يناقش الجزء الثالث ما يمكننا عمله حيال العالم الصعب الذى نجد أنفسنا فيه. المقالان الأولان، وقد كتبا قبل الحادى عشر من سبتمبر، يناقشان الأجندة التى، حسب اعتقادى، يجب أن يتقدم بها اليسار اليوم، فى الولايات المتحدة وفى العالم. وآخر مقالين، وكتبا بعد الحادى عشر من سبتمبر، يتناولان ما أعتبره أسئلة محورية معاصرة من الوجهة السياسية: ما معنى أن تكون مناهضًا للنظام اليوم؟ وأى مستقبل ينتظر الإنسانية؟

فى هذا الكتاب أتابع رؤيتى بأننا جميعًا منخرطون فى ثلاث مهام: مهمة فكرية لتحليل الواقع بعين ناقدة وبتعقل، ومهمة أخلاقية لتحديد القيم التى يجب إعطاؤها الأولوية اليوم، ومهمة سياسية لتحديد كيف يمكن أن يكون لنا إسهام مباشر فى تعزيز إمكانية أن يكون العالم الذى سينشأ من الأزمة الهيكلية الفوضوية الحالية لنظامنا الرأسمالى العالمى إلى نظام عالمى مختلف، أن يكون أفضل بشكل ملحوظ بدلًا من أن يكون أسوأ بشكل ملحوظ من النظام الحالى.

فبراير 2003

الجزء الأول – الفرضية

الفصل الأول

انحسار نفوذ الولايات المتحدة: النسر يسقط من عليائه

هـل نفـوذ الولايات المتحدة على طريق الانحسـار؟ قلة من النـاس تصدق اليوم مثـل هـذا القول. والوحيـدون الذين يصدقونه هـم صقور الولايـات المتحدة الذين تعلو أصواتهم منادين بسياسـات تعكس مسـار هذا الانحسـار. وجديـر بالذكر أن هـذا الاعتقـاد بـأن نهاية الهيمنـة الأمريكية قد بـدأت لم يأت نتيجة ما طـرأ عليها من مظاهـر الضعف التـى بدت واضحة للجميـع بعد الحادى عشر من سـبتمبر 2001. والواقع أن الولايات المتحدة بدأت تذوى كقوة عالمية منذ سبعينيات القرن العشرين وكل ما أدى إليه رد الفعل الأمريكى إزاء الهجمات الإرهابية هو التعجيل بخطى هذا الانحسـار. ولكى نفهم لماذا أصبح ما يسـمى السِلم الأمريكى (Pax Americana) فى طريقه إلى الذبول يتعين علينا دراسة الأبعاد الچيوسياسية للقرن العشرين وخاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة. إذ تكشـف لنا هذه الدراسة عن استنتاج بسيط لا مفر منه وهو أن العوامل الاقتصادية والسياسـية والعسـكرية التى أسـهمت فى ظهور الهيمنة

الأمريكية هي ذاتها التي سوف تؤدي لا محالة إلى انحسار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

كان صعود الولايات المتحدة كقوة هيمنة عالمية عملية طويلة بدأت فعليا مع الركود الذى أصاب العالم فى سنة 1873. وقد شرعت كل من الولايات المتحدة وألمانيا آنذاك فى توسيع حصتها فى الأسواق العالمية وكثيرا ما كان ذلك يتم على حساب الاقتصاد البريطانى المتراجع باطراد. وكانت كلتا الدولتين قد حصلتا مؤخرا على قاعدة سياسية وطيدة، الولايات المتحدة بإنهائها للحرب الأهلية بنجاح وألمانيا بتحقيقها الوحدة وبانتصارها على فرنسا فى الحرب البروسية الفرنسية. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة وألمانيا فى الفترة من عام 1873 إلى عام 1914 المنتجين الأساسيين لقطاعات رائدة هى صناعة الصلب وبعدها صناعة السيارات بالنسبة للولايات المتحدة والكيماويات الصناعية بالنسبة لألمانيا.

و تسجل كتب التاريخ أن الحرب العالمية الأولى اندلعت فى عام 1914 وانتهت فى عام 1918 كما أن الحرب العالمية الثانية استمرت من عام 1939 إلى عام 1945. إلا أن ما هو أكثر منطقية اعتبارهما حربًا واحدة ممتدة ثلاثين عامًا بين الولايات المتحدة وألمانيا تخللتها فترات هدنة ومنازعات محلية اندلعت هنا وهناك فى أثنائها. وقد اتبع الصراع على خلافة الهيمنة نهجًا أيديولوجيًا فى عام 1933 عندما استولى النازيون على الحكم فى ألمانيا وعملوا على تجاوز النظام العالمى بأكمله لا سعيًا إلى هيمنة داخل النظام القائم، وإنما بالأحرى بحثًا عن الهيمنة فى شكل إمبراطورية عالمية. وهنا نستحضر الشعار النازى «إمبراطورية الألف عام» (ein tausendjaehriges Reich). ومن ناحيتها ارتدت الولايات المتحدة تباعًا رداء المدافع عن الليبرالية العالمية الوسطية – ولنتذكر «الحريات الأربع» التى تكلم عنها الرئيس الأمريكى الأسبق فرانكلين روزفلت وهى حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من الحاجة والتحرر من الخوف – ثم دخلت الولايات المتحدة فى تحالف استراتيجى مع الاتحاد السوفيتى مما جعل هزيمة ألمانيا وحلفائها أمرًا ممكنا.

وقد خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا هائلا فى البنية التحتية فى جميع أنحاء يوروآسيا من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادئ وما بين شعوبها حتى لم يكد يسلم منها بلد واحد. و تعتبر الولايات المتحدة القوة الصناعية العظمى الوحيدة فى العالم التى خرجت سالمة - بل ازدادت قوةً من الناحية الاقتصادية بشكل واضح - وتحركت سريعًا لتعزز مكانتها.

لكن هذه القوة الطموحة إلى الهيمنة واجهت بعض العراقيل السياسية العملية. ذلك لأن القوى المتحالفة اتفقت خلال الحرب على إنشاء منظمة الأمم المتحدة التى ضمت بالأساس البلدان التى تحالفت ضد قوى المحور. وكان مجلس الأمن هو الهيئة الحاسمة فى المنظمة والوحيدة أيضًا، التى بإمكانها إقرار استخدام القوة، فقد منح ميثاق الأمم المتحدة حق نقض قرارات مجلس الأمن لخمس دول منها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مما أدى إلى أن أصبح المجلس عمليًا دون أنياب. معنى هذا أن إنشاء الأمم المتحدة فى شهر أبريل سنة 1945 لم يكن هو العامل الذى حدد القيود الجيوسياسية للنصف الثانى من القرن العشرين بل بالأحرى اجتماع يالطا الذى انعقد قبل ذلك بشهرين وحضره كل من روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا العظمى ونستون تشرشل والزعيم السوفيتى جوزيف ستالين.

على أن الاتفاقات الرسمية فى يالطا كانت أقل أهمية من الاتفاقات غير المعلنة رسميا، التى لا يسعنا إلا أن نقدرها من خلال مراقبة تصرفات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى السنوات التى تلت. فعندما انتهت الحرب فى أوروبا فى يوم 8 مايو 1945 كانت القوات السوفيتية والغربية (أى الأمريكية والبريطانية والفرنسية) متمركزة فى أماكن محددة، بشكل أساسى على الخط الشمالى الجنوبى فى وسط أوروبا حول نهر الألبه وهو الخط التاريخى الفاصل لألمانيا. وبقيت القوات فى هذه الأماكن باستثناء بعض التعديلات الطفيفة. وإذا نظرنا إلى الوراء ندرك أن يالطا تعنى اتفاق كلا الطرفين على إمكانية بقاء كل منهما فى مواقعه وألا يلجأ طرف منهما إلى استخدام القوة لطرد الآخر. وانطبق هذا الاتفاق الضمنى كذلك على آسيا كما يتضح من احتلال

أمريكا لليابان وتقسيمها لكوريا. ولذلك فقد كانت يالطا من الناحية السياسية اتفاقًا للحفاظ على الوضع القائم حيث سيطر الاتحاد السوفيتى بموجبه على ثلث العالم وسيطرت الولايات المتحدة على الباقى.

كما واجهت واشنطن تحديات عسكرية أكثر خطورة. فقد كان الاتحاد السوفيتى يملك أضخم قوات برية فى العالم بينما واجهت الولايات المتحدة ضغوطًا داخلية لتقليص حجم جيشها خاصة بعد إلغاء التجنيد الإلزامى. ولذا قررت الولايات المتحدة ألا تدعم قوتها العسكرية بالقوات البرية إنما باحتكارها للأسلحة النووية (بالإضافة إلى قوات جوية يمكن نشرها فى أنحاء مختلفة من العالم). إلا أن هذا الاحتكار سرعان ما تلاشى: ذلك أنه بحلول 1949 كان الاتحاد السوفيتى أيضًا قد طور أسلحة نووية. ومنذ ذلك الحين لم يسع الولايات المتحدة أن تفعل شيئًا إلا العمل على الحيلولة دون حصول قوى أخرى على أسلحة نووية (وكيماوية وبيولوجية) وهو جهد لم يحظ بنجاح ملموس من قريب أو بعيد بحلول القرن الحادى والعشرين.

هكذا تعايشت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حتى عام 1991 فى حالة من «توازن الرعب» على مدى الحرب الباردة. هذا الوضع السائد وُضع على محك الاختبار ثلاث مرات فقط: فى أثناء حصار برلين من عام 1948 إلى عام 1949 وفى أثناء الحرب الكورية بين عامى 1950 و1953 ثم فى أثناء أزمة صواريخ كوبا فى عام 1962. وكانت النتيجة فى كل من الحالات استعادة الوضع القائم. وعلاوة على ذلك لنا أن نلحظ أنه كلما كان الاتحاد السوفيتى يواجه أزمة سياسية مع النظم التابعة التى كانت تسير فى فلكه - ألمانيا الشرقية فى عام 1953 والمجر فى عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا فى عام 1968 وبولندا فى عام 1981 - كانت الولايات المتحدة لا تقدم على ما هو أكثر من بعض الدعاية بما يسمح للاتحاد السوفيتى بالتصرف فى حدود ما يراه مناسبًا.

و طبيعى أن هذه السلبية لم تمتد إلى الساحة الاقتصادية. فقد استفادت الولايات المتحدة من أجواء الحرب الباردة السائدة لبدء جهود ضخمة لتعمير اقتصادى واسع

أولًا فى غـرب أوروبـا ثم فى اليابان وكذلك فى كوريا الشـمالية وتايوان. وبدا المبرر لهذا الجهـد واضحًـا: فما فائدة كل هـذا التفوق الإنتاجى السـاحق إذا لم يسـتطع باقى العالم أن يحشـد الطلـب الـكافى؟ وبالإضافة إلى ذلك فقد سـاعدت إعادة البنـاء الاقتصادى عـلى فرض التزامات شرائيـة من جانب الدول المتلقية للمعونات الأمريكية؛ وعزز هذا الشـعور بالالتزام الاسـتعداد للدخول فى تحالفات عسـكرية ومن ثـم، وهو الأهم، فى تبعية سياسية.

ولا يجـدر بنـا أخـيرا أن نغض مـن قيمـة العنـصر الإيديولوچـى والثقـافى للهيمنة الأمريكيـة. ولعـل الحقبـة المبـاشرة بعـد 1945 كانـت تاريخيـا هـى ذروة شـعبية الإيديولوچيـا الشـيوعية. ونحن ننسـى بسـهولة اليوم الأعداد الكبـيرة من الأصوات التى حصدتها الأحزاب الشيوعية فى انتخابات حرة فى بلدان كبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وتشيكوسـلوڤاكيا وفنلندا، ناهيك عن الدعم الذى تلقته الأحزاب الشـيوعية فى آسـيا - فى ڤيتنـام والهنـد واليابان - وكل أنحـاء أمريكا اللاتينية، هذا دون احتسـاب مناطق كالصـين واليونـان وإيـران حيث لم تجـر انتخابات حـرة أو أنها كانت مقيـدة ومع ذلك كانـت الأحـزاب الشـيوعية تتمتـع بجاذبيـة واسـعة. وردا على ذلك شـنت الولايات المتحـدة هجوما إيديولوچيا واسـعا مناهضا للشـيوعية. وإذا عدنـا بذاكرتنا إلى الماضى تبـدو لنـا هذه المبادرة ناجحـة إلى حد بعيد: فقد روجت واشـنطن لدورها زعيم «العالم الحر» بالقدر نفسـه من الفاعلية التى روج بها الاتحاد السـوڤيتى لموقفه زعيمًا للمعسـكر القوى «التقدمى» و«المناهض للإمبريالية».

وأدى نجاح الولايات المتحدة كقوة مهيمنة فى حقبة ما بعد الحرب إلى خلق ظروف اضمحـلال هيمنتهـا. وقد تجسـدت هذه العمليـة فى أربعة رموز هى الحـرب فى ڤيتنام وثورات 1968 وانهيار جدار برلين فى عام 1989 ثم الهجمات الإرهابية فى سـبتمبر عام 2001. وينبنى كل رمز تأسيسا على ما سبقه ليصل الأمر فى ذروته إلى الوضع الذى تجد فيه الولايات المتحدة نفسها حاليا قوة عظمى وحيدة تفتقر للنفوذ الحقيقى، وقائدا عالميا

لا يجد من يتبعه ولا يحترمه إلا قلة، أمة تنزلق خطاها بشكل خطير وسط فوضى عالمية لا تستطيع السيطرة عليها.

ماذا كانت حرب ڤيتنام؟ كانت فى المقام الأول كفاح أبناء الشعب الڤيتنامى للتخلص من حكم استعمارى وإقامة دولة خاصة بهم. قاوم الڤيتناميون الفرنسيين واليابانيين والأمريكيين وانتصر الڤيتناميون أخيرا – وهذا إنجاز بكل معنى. ولكن من الناحية الجيوسياسية تمثل الحرب رفضا للوضع القائم بموجب يالطا من قبل شعوب حملت آنذاك اسم العالم الثالث. ثم أصبحت ڤيتنام رمزا بالغ القوة لأن واشنطن كانت حمقاء بما يكفى إذ خاضت المعركة بكامل طاقتها العسكرية ومع ذلك فقد خسرت. صحيح أن الولايات المتحدة لم تعمل على نشر الأسلحة النووية (وهو قرار طالما انتقدته بعض المجموعات اليمينية قصيرة النظر) إلا أن مثل هذه الخطوة كان من شأنها أن تنسف اتفاقات يالطا بل ربما تسببت فى محرقة نووية، وتلك عاقبة لم يكن للولايات المتحدة أن تخاطر بها ببساطة.

ولكن ڤيتنام لم تكن مجرد هزيمة عسكرية أو انتقاص من هيبة الولايات المتحدة. لقد سددت الحرب ضربة قاصمة لقدرة الولايات المتحدة على البقاء قوةً اقتصادية مسيطرة فى العالم. كلف الصراع الولايات المتحدة ثمنا باهظا وكاد يستنفد احتياطيها من الذهب الذى كان وافرا منذ 1945. وما هو أكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة تكبدت هذه التكاليف فى الوقت الذى شهد فيه غرب أوروبا واليابان قفزات اقتصادية كبرى. وقد وضعت هذه الظروف نهاية للتفوق الأمريكى على ساحة الاقتصاد العالمى. و ظلت منذ أواخر الستينيات أضلاع هذا المثلث متساوية اقتصاديا تقريبا بحيث يتفوق كل منها على الآخر لفترات محددة دون أن يحتل أحدها الصدارة. و عندما تفجرت ثورات سنة 1968 فى كل أنحاء العالم أصبح تأييد الڤيتناميين فى مقدمة الشعارات البلاغية. وراجت على الألسن فى طرقات كثيرة أناشيد تقول «هيا ڤيتنام، لا واحدة أو اثنتين بل ڤيتنامات كثيرة» "One, two, many Vietnams" و «مرحى هو شى منه» «Ho, Ho Chi Minh» ولم تكن طرقات الولايات المتحدة استثناء من ذلك. ولكن ثوار

عام 1968 لم يدينوا الهيمنة الأمريكية فحسب بل أدانوا التواطؤ السوڤيتى مع الولايات المتحدة كما أدانوا يالطا ثم عمدوا إلى استخدام أو تطويع لغة عناصر الثورة الثقافية الصينية من حيث تقسيم العالم إلى معسكرين: هما القوتان العظميان فى ناحية وبقية العالم فى ناحية أخرى.

وأدى الاتهام بالتواطؤ السوڤيتى منطقيا إلى اتهام القوى الوطنية المتحالفة بشكل وثيق مع الاتحاد السوڤيتى وهو ما كان يعنى فى أغلب الحالات الأحزاب الشيوعية التقليدية. إلا أن ثوار 1968 وجهوا ضرباتهم كذلك إلى عناصر من اليسار القديم - حركات التحرير الوطنية فى العالم الثالث وحركات الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا الغربية وغناصر الصفقة الجديدة - النيو ديل (New Deal) من الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة - متهمين إياهم أيضا بالتواطؤ مع ما أطلق عليه الثوار اسما عاما هو الإمبريالية الأمريكية.

وكان من شأن الهجوم على التواطؤ السوڤيتى مع واشنطن فضلا عن الهجوم على اليسار القديم أن أدى إلى مزيد من إضعاف شرعية ترتيبات يالطا التى صاغت على أساسها الولايات المتحدة النظام العالمى. وأدى أيضا إلى تقويض مركز الليبرالية الوسطية على أنها الإيديولوجية العالمية الشرعية الوحيدة. ورغم أن النتائج السياسية المباشرة لثورات 1968 العالمية كانت ضئيلة فإن عواقبها الچيوسياسية والفكرية كانت هائلة وغير قابلة للتراجع عنها. لقد سقطت ليبرالية الوسط عن عرشها الذى احتلته منذ الثورات الأوروبية فى عام 1848، التى مكنتها من اختيار المحافظين مع الراديكاليين فى آن واحد. ثم عادت هذه الإيديولوچيات مرة أخرى لتمثل سلسلة حقيقية من الخيارات. وهكذا يصبح المحافظون محافظين مرة أخرى ويصبح الراديكاليون راديكاليين من جديد. ولم يختف الليبراليون الوسطيون ولكن تم تحجيمهم. وفى أثناء هذه العملية بات الموقف الإيديولوجى الأمريكى الرسمى - المناهض للفاشية والشيوعية والكولونيالية - واهيا وغير مقنع لشريحة متنامية من سكان العالم.

وكان لبدء الركود الاقتصادى العالمى فى السبعينيات أثران مهمان على السلطة الأمريكية. أولًا أدى الركود إلى انهيار «مذهب التنمية» - على فكرة أن أى أمة بإمكانها أن تلحق بالركب الاقتصادى إذا ما اتبعت الدولة الخطوات اللازمة لذلك - وهو الطرح الإيديولوجى الأساسى لحركات اليسار القديم التى كانت فى السلطة آنذاك. واجهت هذه الأنظمة الواحد تلو الآخر فوضى داخلية وهبوطا فى مستوى المعيشة واعتمادا متزايدا على الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية وتآكل المصداقية الائتمانية. وما بدا فى الستينيات أنه مسيرة ناجحة لإنهاء الاستعمار فى العالم الثالث على يد الولايات المتحدة - بمعنى تقليل حجم الفوضى وتعظيم انتقال السلطة بسلاسة إلى الأنظمة الحاكمة المؤمنة بالمذهب التنموى ولكنها نادرا ما كانت ثورية - أفضى إلى نظام مفكك، وسخط آخذ فى الانتشار وتوجهات رايديكالية غير محددة المسار والهدف. وعندما حاولت الولايات المتحدة التدخل فشلت. لقد أرسل الرئيس الأمريكى رونالد ريجان فى عام 1983 جنودا إلى لبنان لإعادة النظام، ولكن تم بالفعل إخراج هذه القوات عنوة، فعوّض ذلك باجتياحه جرينادا وهى بلد دون جيش. وغزا الرئيس چورچ بوش الأب پنما وهى بدورها بلد دون جيش. و لكنه عندما تدخل فى الصومال من أجل استعادة النظام أُجبرت الولايات المتحدة على الخروج بطريقة كانت مخزية إلى حد ما. ونظراً لأنه لم يكن لدى الولايات المتحدة ما تستطيع عمله فعليا لكى توقف اتجاه انحسار هيمنتها فقد اختارت ببساطة أن تتجاهل هذا الاتجاه - وهى السياسة السائدة منذ انسحابها من ڤيتنام حتى الحادى عشر من سبتمبر عام 2001.

وبدأ المحافظون الحقيقيون فى هذه الأثناء السيطرة على المؤسسات الرئيسية سواء على مستوى الولايات الأمريكية أو المؤسسات المشتركة بين الولايات. وكان هجوم الليبراليين الجدد فى الثمانينيات قد تميز بوجود نظامى ثاتشر وريجان وظهور صندوق النقد الدولى لاعبًا رئيسيًّا على الساحة الدولية. وبينما حاولت القوى المحافظة فى وقت ما (لمدة أكثر من قرن) أن تبدو فى صورة الليبراليين الأكثر حكمة إذ بتيار الوسط الليبرالى يجد نفسه مضطرا إلى الدفع بأنه محافظ على نحو أكثر فاعلية. وكانت برامج المحافظين

واضحـة. فعـلى الصعيد الداخلى حاول المحافظون تطبيق سياسـات من شـأنها خفض كلفة العمالة والحد من القيود البيئية المفروضة على المنتجين وخفض استحقاقات الضمان الاجتماعى التى تدعمها الدولة. ولكنهم حققوا فى التطبيق نجاحات متواضعة ولذلك تحوّل المحافظون بقوة إلى الساحة الدولية. ووفرت اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس أرضية صالحة للقاءات النخب ومسئولى وسائل الإعلام. كما كان صندوق النقد الدولى بمثابة نادٍ لوزراء المال ومحافظى البنوك المركزية. ودفعت الولايات المتحدة فى اتجاه إنشـاء منظمة التجـارة العالمية لكى تفرض قسرا حريـة التدفقات التجارية عبر حدود العالم.

وفى غفلـة مـن جانب الولايـات المتحـدة كان الاتحاد السـوڤيتى آخـذًا فى الانهيار. صحيـح أن رونالـد ريجان أطلق على الاتحاد اسـم «إمبراطورية الشر» واستخدم وابلًا بلاغيا يدعو لتدمير جدار برلين ولكن الولايات المتحدة لم تكن تقصد ما قالت فعليا ولم تكن بكل تأكيد مسئولة عن انهيار الاتحاد السوڤيتى. وحقيقة الأمر أن الاتحاد السوڤيتى والدول الواقعة ضمن منطقته فى شرق أوروبا انهارت بسبب استفاقة شعبية من اليسار القديم وبسـبب جهود الزعيم السـوڤيتى ميخائيل جورباتشـوف لإنقـاذ نظامه بتصفية يالطا وتأسـيس تحرر داخلى (پيريسترويكا وجلاسنوسـت). صحيح أن جورباتشوف نجـح فى تصفيـة يالطا إلا أنه لم ينجح فى إنقاذ الاتحاد السـوڤيتى (ويمكن القول إنه كاد ينقذه).

أصيبـت الولايات المتحدة بالذهول والحيرة إزاء الانهيار المفاجئ وبدت فاقدة للثقة فى كيفيـة التعامـل مع نتائج هذا الانهيـار. فالحقيقة أن انهيار الشـيوعية كان يعنى انهيار الليبراليـة بالتـالى، حيـث محا التبريـر الإيديولوجى الوحيـد الداعم للهيمنـة الأمريكية وهـو تبرير دعمه فى الظاهر الخصم الإيديولوجى الزائف لليبرالية. وأدى هذا الفقدان للشرعيـة مبـاشرة إلى الغـزو العراقى للكويت وهو مـا لم يكن ليتجـرأ الرئيس العراقى صدام حسين على القيام به فى ظل ترتيبات يالطا. وفى نظرة إلى الوراء نجد أن ما حققته الجهـود الأمريكيـة فى حرب الخليج هو هدنة تقع أساسـا عند خـط البداية ذاته. ولكن

هل لقوة مهيمنة أن ترضى بتعادل فى حرب مع قوة إقليمية متوسطة الحجم. لقد أثبت صدام أنه من الممكن أن يشعل حربا مع الولايات المتحدة ثم يمضى دون أن يلحقه أذى. كان لتحدى صدام حسين السافر أثر عميق فى نفس اليمين الأمريكى، أكبر من هزيمة فيتنام ذاتها وخاصة فى نفوس المعروفين بالصقور مما يفسر اندفاعاتهم المحمومة ومن ثم رغبتهم فى غزو العراق وتدمير نظامه.

وفى الفترة ما بين حرب الخليج والحادى عشر من سبتمبر عام 2001 كانت منطقتا البلقان والشرق الأوسط هما أكبر ساحتين فى النزاع العالمى. قامت الولايات المتحدة بدور دبلوماسى فى كلتا المنطقتين. وبالنظر إلى الوراء نتساءل هل كانت النتائج ستختلف لو كانت الولايات المتحدة قد اتخذت موقفا انعزاليا تماما؟ إذ فى البلقان تفككت يوغوسلافيا وهى دولة متعددة القوميات كانت، ناجحة اقتصاديا وتحولت إلى أعراقها الأساسية. وعلى مدار عشر سنوات انخرطت أغلبية الدول الناشئة فى عمليات عرقنة شهدت خلالها اندلاع عنف يكاد يكون وحشيا وانتشار انتهاكات لحقوق الانسان وإشعال حروب سافرة. نجح التدخل الخارجى – الذى برزت الولايات المتحدة فيه – فى التوصل إلى هدنة أنهت أفظع أنواع العنف. ولكن هذا التدخل لم ينه عمليات العرقنة التى ترسخت الآن مما أضفى عليها شرعية ما. هل كان لهذه الصراعات أن تنتهى بطريقة مختلفة دون تدخل الولايات المتحدة؟ ربما كان العنف سيستمر مدة أطول ولكن النتائج الأساسية لم تكن لتختلف كثيرا. وتبدو الصورة بالنسبة للشرق الأوسط أكثر قتامة فقد كان انخراط الولايات المتحدة أكثر عمقا وكانت إخفاقاتها أكثر وضوحًا. لقد فشلت الولايات المتحدة فى البلقان والشرق الأوسط على حد سواء فى الاضطلاع الفعال بدورها المهيمن لا لغياب رغبة حقيقية أو جهد ولكن لافتقارها لنفوذ حقيقى.

ثم جاء يوم الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 – الصدمة ورد الفعل. وتزعم وكالة الاستخبارات الأمريكية (السى أى أيه) الآن، بسبب تعرضها لهجوم شرس من جانب أعضاء البرلمان الأمريكيين أنها حذرت إدارة بوش من أخطار محدقة. ولكن على الرغم من تركيز الوكالة على منظمة القاعدة وخبرتها فى مجال الاستخبارات فإنه

لم يكن بإمكانها أن تتنبأ باحتمال تنفيذ ضربات إرهابية ومن ثم الحيلولة دون وقوعها. أو هكذا قال مدير الوكالة چورج تينيت. إلا أن شهادته لم تطمئن الحكومة الأمريكية ولا الشعب الأمريكى. وأيا ما سيكون حكم المؤرخين فيما بعد إلا أنه لا خلاف على أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر 2001 شكلت تحديًا للهيمنة الأمريكية. صحيح أن الأشخاص المسئولين عن تنفيذ العملية لم يمثلوا قوة عسكرية كبرى. فهم مجرد أعضاء لقوة لا تمثل دولة ويتمتعون بدرجة عالية من الإصرار وبعض التمويل وعصبة من الأتباع المخلصين وقاعدة قوية فى دولة واحدة ضعيفة. إنهم باختصار من الناحية العسكرية لم يمثلوا شيئا، إلا أنهم نجحوا فى تنفيذ هجمة جريئة على الأراضى الأمريكية.

تسلم چورج دبليو بوش مقاليد السلطة وهو شديد الانتقاد لأسلوب معالجة إدارة كلينتون للقضايا الدولية. لم يعترف بوش ومستشاروه بأن المسار الذى انتهجه كلينتون هو ذاته الذى ظل ينتهجه كل رئيس أمريكى منذ عهد چيرالد فورد حتى رونالد ريجان ثم چورج بوش الأب. ولكنهم دون شك كانوا على وعى بذلك. بل إنه كان مسار إدارة بوش الحالية قبل واقعة الحادى عشر من سبتمبر 2001. ويكفى ملاحظة كيفية تعامل بوش مع إسقاط طائرة أمريكية قرب أراضى الصين فى أبريل 2001 لملاحظة أن التعقل والحذر كانا سيد الموقف.

وبعد الهجمات الإرهابية غيَّر بوش من نهجه معلنًا الحرب على الإرهاب، ومُطمئنًا الشعب الأمريكى بأن النتيجة مضمونة، ومطالبا العالم بتحديد موقفه «إما معنا أو ضدنا». لقد وصل الصقور أخيرًا إلى الحكم بعدما ظلوا الزمن طويل محبطين حتى تجاه أكثر الإدارات الأمريكية محافظة. وكان موقفهم واضحا: إن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكم على قوة عسكرية ساحقة وعلى الرغم من أن عددا لا يحصى من القادة الأجانب يعتبر استعراض واشنطن للعضلات أمرًا ينقصه الحكمة فإن هؤلاء أنفسهم لا يستطيعون عمل شىء بل لن يفعلوا شيئا إذا ما فرضت الولايات المتحدة ببساطة إرادتها على العالم. ويعتقد الصقور أن على الولايات المتحدة أن تتصرف وكأنها قوة

إمبرياليـة لسـببين أولها أن بإمكانها أن تفلت دون عواقـب. وثانيا أن الولايات المتحدة ستهمش شيئا فشيئا إذا لم تستعرض واشنطن قوتها.

واليـوم يتجلى الموقـف الصقورى فى ثلاث صـور: الهجوم على أفغانسـتان والدعم الفعلى للمحاولات الإسرائيلية لتصفية السـلطة الفلسطينية وغزو العراق. وبعد مرور سنة(*) على هجمات سبتمبر 2001 ربما يكون من المبكر الحكم على ما ستسفر عنه مثل هـذه الإسـتراتيجيات. ولكن حتى الآن أدت هذه المخططـات إلى الإطاحة بطالبان فى أفغانسـتان (دون أن يؤدى ذلك إلى تفكيك شـبكة القاعدة بالكامل أو القبض على أهم قادتها)، وإلى دمار هائل فى فلسـطين (دون أن ينجح فى إظهار الزعيم الفلسـطينى ياسر عرفات على أنه هامشـى كما وصفه رئيس الوزراء أرييل شـارون) وإلى معارضة شاسعة من حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا والشرق الأوسط على خطط غزو العراق.

وتؤكـد قراءة الصقور للأحـداث الجارية أن معارضة أعمال الولايات المتحدة ظلت فى أغلبها معارضة لفظية رغم جديتها. ولا يبدو أن أوروبا الغربية أو روسـيا أو الصين أو السـعودية مسـتعدة جديًـا أن تقطع علاقاتها مـع الولايات المتحـدة. وبعبارة أخرى يعتقـد الصقـور أن واشـنطن أفلتت سـالمة بالفعـل. ويفترضون أنهم سـيحصلون على النتيجة نفسـها عندما يغزو الجيش الأمريكى العراق ثم تمارس بعد ذلك قوتها فى شـتى أنحاء العالم سـواء كان ذلك فى إيران أو كوريا الشـمالية أو كولومبيا أو ربما إندونيسـيا. ومـن المفارقـات أن قراءة الصقور أصبحت إلى حد كبير هى قراءة اليسـار الدولى الذى كان يـصرخ منتقدًا سياسـات الولايات المتحدة ويرجع ذلك بالأسـاس لأنه يخشـى أن فرصة نجاح الولايات المتحدة كبيرة.

إلا أن تأويـلات الصقـور خاطئـة ولـن تفعـل سـوى أن تسـهم فى انحسـار هيمنة الولايـات المتحدة ليتحول تدريجيا إلى انحدار ثم سـقوط سريع جـدًا ومدو. أو بمعنى أدق سوف تفشل سياسة الصقور لأسباب عسكرية و اقتصادية وإيديولوجية.

(*) صدر الكتاب في عام 2003 (المترجمة).

و لا شك أن الجيش سيظل أقوى ورقة فى يد الولايات المتحدة بل ورقتها الوحيدة. فاليوم تمتلك الولايات المتحدة أعظم جهاز عسكرى فى العالم. وإذا صحت المعلومات القائلة بوجود تكنولوچيات عسكرية جديدة لا مثيل لها فإن هذا يعنى أن الفجوة الفاصلة بين الولايات المتحدة والعالم قد اتسعت بشكل كبير عما كانت عليه فى العقد الماضى وحده. و لكن هل يعنى هذا إذن أن الولايات المتحدة تستطيع أن تغزو العراق وتلحق به هزيمة سريعة وتولى نظامًا صديقًا ومستقرًا؟ هذا شىء غيروارد(*). لا يجوز أن يغيب عن بالنا أن الحروب الثلاث الحقيقية التى خاضها الجيش الأمريكى منذ عام 1945 (فى كوريا وڤيتنام والخليج) انتهت مرة بهزيمة ومرتين أخريين بانسحاب – وهو سجل ليس بمجيد.

إن جيش صدام حسين ليس جيش طالبان وسيطرته عليه داخليًا أكثر تماسكًا. وغزو العراق سيتطلب قوات برية يعتد بها لتصل إلى بغداد ومن المرجح أن تتكبد خسائر لا بأس بها فى صفوفها. ومثل هذه القوة تحتاج إلى قاعدة عسكرية وقد أوضحت السعودية أنها لن تقدم خدمات من هذا النوع. فهل ستساعد الكويت أو تركيا فى هذه المسألة؟ هذا احتمال وارد إذا ما لعبت واشنطن كل أوراقها. وفى غضون ذلك من المتوقع أن يحشد صدام حسين جميع الأسلحة المتاحة له بينما الولايات المتحدة هى التى ينتابها القلق بشأن مدى خطورة هذا السلاح. قد يكون بإمكان الولايات المتحدة لىّ أذرع أنظمة المنطقة إنما الشعور الشعبى لا يرى فى هذه القضية إلا انعكاسًا للانحياز ضد العرب فى الولايات المتحدة. فهل يمكن كسب مثل هذا النزاع؟ يبدو أن هيئة أركان حرب بريطانيا أحاطت رئيس الوزراء تونى بلير علمًا بأنهم لا يعتقدون ذلك.

غير أن هناك دائمًا مسألة «الجبهات الثانوية». فبعد انتهاء حرب الخليج(**)، سعت القوات المسلحة الأمريكية لتعد نفسها لاحتمال خوض حربين إقليميتين فى الوقت

(*) الأحداث اللاحقة كذبت توقعات المؤلف كما أشار هو نفسه فيما بعد (المترجمة)

(**) المقصود الحرب الثانية (المترجمة)

نفسه. وبعد وهلة تخلى البنتاجون عن هذه الفكرة بهدوء لأنها غير عملية ومكلفة. ولكن من يستطيع أن يضمن ألا يتم توجيه ضربة فيما تكون الولايات المتحدة غارقة فى مستنقع حربها مع العراق. كما لا يجوز أن تغفل مسألة عدم تسامح الشعب الأمريكى مع الهزائم. يتأرجح الأمريكيون ما بين حماسة وطنية كانت مصدر مؤازرة جميع الرؤساء فى أثناء الحروب وبين الميل الشديد للانعزالية. ولكن منذ 1945 كانت هذه الروح الوطنية تعانى صدمة مع زيادة عدد الضحايا. ولماذا نفترض تغير رد الفعل اليوم؟ حتى إذا لم يبال الصقور (وهم فى غالبيتهم من المدنيين) بالرأى العام فإن جنرالات الجيش الأمريكى الذين اكتووا بنار ڤيتنام لن يفعلوا ذلك.

وماذا عن الجبهة الاقتصادية؟ فى الثمانينيات انتابت عددًا لا حصر له من المحللين الأمريكيين حالة هيستيريا بسبب المعجزة الاقتصادية اليابانية. ثم هدأوا فى التسعينيات عندما أفاض الإعلام فى الحديث عن مشاكل اليابان المالية. ولكن بعد المبالغة فى الحديث عن سرعة تقدم اليابان فى الثمانينيات بدت السلطات الأمريكية راضية وواثقة من أن اليابان تتخلف عنها. وبدت واشنطن فى هذه الآونة أكثر ميلًا لإلقاء محاضرات على واضعى السياسات اليابانيين بشأن ما يقترفون من أخطاء.

تبدو مثل هذه النزعة الانتصارية غير مبررة. وحرىٌّ بنا أن نتأمل التقرير التالى المنشور فى النيو يورك تايمز فى 20 أبريل 2002: «أنشأ معمل يابانى أسرع حاسوب فى العالم، وهو آلة غاية فى قوة الأداء حيث تضاهى سرعته فى المعالجة سرعة 20 من أسرع الحواسيب الأمريكية مجتمعة ويتفوق كثيرًا على الرائد الأسبق الذى اخترعته أىْ بى إم. يدل هذا الإنجاز على أن سباق التكنولوچيا الذى ظن أغلب المهندسين الأمريكيين أنهم أحرزوا قصب السبق فيه بسهولة قد انتهى منذ زمن.» ويستطرد التحليل موضحًا أن هناك «أولويات علمية وتكنولوجية متباينة» فى البلدين. ذلك أن الآلة اليابانية مصممة لتحليل التغير المناخى أما الآلات الأمريكية فهى مصممة لمحاكاة الأسلحة. و تجسد هذه المفارقة أقدم قصة فى تاريخ القوى المهيمنة. إذ تركز القوة المسيطرة كل اهتمامها على المجال العسكرى وهو ما ليس فى مصلحتها، فيما تركز القوة المرشحة للخلافة على

الاقتصـاد. والأخير هـو دائمًا الرابح. هكذا دارت الأيـام فى صالح الولايات المتحدة. فلم لا تفعل ذلك اليابان أيضًا بعدما تتحالف مع الصين مثلًا؟

و أخـيرًا لا ننسـى العنصر الإيديولوجـى. تبدو الولايات المتحـدة فى الوقت الحالى ضعيفة اقتصاديا نسبيا، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار التكلفة العسكرية الفادحة الناجمة عن إسـتراتيجيات الصقور. وإضافة إلى ذلك تظل واشـنطن معزولة سياسيًا، فلا أحد باسـتثناء اسرائيل متفهمًا لموقف الصقور أو يعتبرها جديرة بالتشـجيع، بينما تخشـى دول أخـرى مواجهـة الولايـات المتحـدة مباشرة أو أنها ليسـت عـلى اسـتعداد لذلك؛ لكن إحجامهـا يضر الولايات المتحدة. ومـع ذلك فرد الفعل الأمريكى لا يتعدى لىّ الذراع فى عجرفة. ونعرف أن للعجرفة أوجهها السلبية. واستنفاد أوراق اللعب يعنى أنه لن يوجد أوراق لاسـتخدامها فى المرات القادمة، ومما لا شـك فيه أن الإذعان يولد النفور المتزايـد. ولقد كسـبت الولايـات المتحدة على مدى مائتـى عام مصداقيـة إيديولوجية لا بـأس بهـا . إلا أنهـا تفقدهـا فى هـذه الأيام أسرع مما خسـرت فائضها مـن الذهب فى الستينيات.

وتواجه الولايات المتحدة احتمالين فى العشرة الأعوام القادمة: يمكنها إما أن تستمر فى مسـيرة الصقـور مع توابعها السـلبية التى سـتطال الجميع وأولهـم الولايات المتحدة نفسها، أو يمكنها إدراك أن سلبيات هذا المسار باهظة الثمن. وقد ذكر سايمون تيسدال فى جريدة الجارديان مؤخرًا أنه حتى مع تجاهل الرأى العام العالمى «لن تتمكن الولايات المتحدة من أن تخوض حربًا ناجحة فى العراق وحدها دون تكبد خسـائر فادحة خاصة فى مصالحهـا الاقتصاديـة وواردتهـا من الطاقة. أمـا الرئيس بوش فلا يفعل شـيئًا غير إطـلاق العبارات المخيفة بينما يبدو ضعيفًا». أما إذا قامت الولايات المتحدة على الرغم من كل ذلك بغزو العراق ثم اضطرت إلى الانسحاب فسوف تبدو أكثر ضعفًا.

تبـدو خيارات الرئيـس بوش محدودة للغاية ولا شـك أن الولايات المتحدة سـوف تسـتمر فى الانحسـار كقوة حاسـمة فى القضايا العالمية على مدار العقـد القادم. و لكن

السـؤال الحقيقـى ليس ما إذا كانت هيمنـة الولايات المتحدة آخذة فى الانحسـار أم لا، إنما هل ستتمكن من ابتكار طريقة لانحسار هادئ وسلس مع إحداث الحد الأدنى من الأضرار للعالم ولنفسها.

الجزء الثانى - تعدد الشعارات والحقائق

الفصل الثانى

القرن العشرون: الظلمة فى عز الظهيرة؟

كتب آرثر كوستلر فى منتصف القرن العشرين رواية عن النظام السوفيتى ومحاكماته الصورية سماها «الظلمة فى عز الظهيرة»، وأود أن أستخدمها كناية عن القرن العشرين بأكمله وليس فقط النظام السوفيتى، مع ملاحظة أن هذا القرن يعتبر فى الوقت نفسه ومن نواح كثيرة شمسًا ساطعة فى عز الليل. وفى الحقيقة أن حكمنا على القرن العشرين، الذى طالما صعب تقييمه يتوقف على مكان وزمان المراقب له. إذ كنا طوال القرن أشبه بمن كانوا يعتلون المركبة الأفعوانية فى حديقة الملاهى. ويجدر بنا أن نتذكر أن مثل هذه المركبة تنتهى بطريقتين لا ثالث لها؛ إما أن تعود، وهذا هو الأعم، إلى نقطة انطلاقها أو بالقرب منها وذلك على الرغم مما قد يعترى الركاب من إثارة أو رعب، وإما أن تخرج عن المسار فى بعض الأحيان.

أما هنرى لوس فيصف القرن العشرين بأنه «القرن الأمريكى» وبالقطع كان على صواب وإن كان هذا ليس سوى جزء من القصة. ذلك لأن صعود الولايات المتحدة

الأمريكية للهيمنة على النظام العالمى بدأ فى 1870 تقريبًا مع بداية سقوط المملكة المتحدة من قمتها السابقة. و هنا دخلت الولايات المتحدة وألمانيا فى منافسة من أجل خلافة بريطانيا العظمى. و ما حدث بعد ذلك معروف وواضح، ففى الفترة من عام 1870 إلى عام 1914 وسعت كل من الولايات المتحدة وألمانيا قاعدتها الصناعية وتجاوزتا بريطانيا العظمى ولكن واحدة منها كانت تعد قوة بحرية وجوية والأخرى قوة برية. ثم اختلف مسار التوسع الاقتصادى لكل منهما وفقًا لطبيعة الاستثمار العسكرى. كانت الولايات المتحدة متحالفة اقتصاديًا وسياسيًا مع القوة المهيمنة سابقًا وهى بريطانيا العظمى، ثم وقعت الحربان العالميتان، اللتان أفضل اعتبارهما حربًا واحدة دامت 30 عامًا وكانت أساسًا بين الولايات المتحدة وألمانيا لتحديد من تؤول إليه الهيمنة على النظام العالمى.

حاولت ألمانيا أن تنحو منحى تحويل النظام العالمى إلى إمبراطورية عالمية وقد سمتها بأنها إمبراطورية الألف عام. إلا أن نهج الغزو الإمبريالى لم يؤد قط إلى السيطرة داخل إطار النظام الرأسمالى العالمى وهو الدرس الذى سبق إلى تعلمّه نابليون إذ عرف أن القوة الإمبريالية العالمية تفيد فقط على المدى القصير من الحمية والسرعة العسكرية. ولكنها على المدى المتوسط تخسر بسبب الكلفة الباهظة فضلًا عن توحيد القوى المعارضة. ومثلما اتحد النظام الملكى الدستورى شبه الليبرالى فى بريطانيا العظمى مع روسيا القيصرية الأوتوقراطية ضد نابليون، كذلك اتحدت الجمهورية شبه الليبرالية النيابية للولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى الستالينى لمواجهة هتلر - أو بالأحرى نجح كل من نابليون وهتلر فى توحيد الصف ما بين بلدين على طرفى كتلة اليابس الأوروبية ضد كيان ذى قوة وشراسة يتوسطها.

فكيف نقيّم عواقب هذا الصراع؟ لنبدأ بالنتائج الملموسة. بعدما سادت حرب شديدة الضراوة فى كل أنحاء القارة الأوروبية وبالقوة التدميرية نفسها تقريبًا فى شرق آسيا - مدمرة لكل من الأرواح والمرافق - خرجت الولايات المتحدة عام 1945 بوصفها القوة الصناعية الكبرى الوحيدة السليمة اقتصاديًا بل كانت أكثر قوةً نتيجة التعزيزات فى أثناء الحرب. ولعدة سنوات بعد 1945 عانت المناطق كافة التى كانت

متقدمة اقتصاديًا قبل ذلك من جوع فعلى وكانت عملية إعادة البناء الأساسية صعبة على أية حال.

و فى مثل هذا الوضع كان من السهل على الصناعات الأمريكية أن تسيطر على السوق العالمية. لم تكن مشكلتهم الأساسية آنذاك فى وجود الكثير من المنافسين فى العرض بل فى ضِعف الطلب الفعلى إلى حد بالغ وفى قلة عدد المشترين عالميا بسبب انخفاض القوة الشرائية فى غرب أوروبا وشرق آسيا. واستلزم هذا أكثر من مجرد توفير مساعدات بل اقتضى إعادة تعمير. ورغم أن عملية إعادة التعمير كانت مربحة للصناعة فى الولايات المتحدة، فإنها كانت مكلفة لدافعى الضرائب هناك. وأدت تغطية تكلفتها على المدى القصير إلى خلق مشكلة سياسية داخلية للحكومة الأمريكية.

فى الوقت ذاته ، ظهرت هناك مشكلة سياسية عسكرية أخرى. فقد ظهر الاتحاد السوفيتى فى الأفق رغم الدمار الذى شمله كقوة عسكرية تحتل نصف القارة الأوروبية. و طرح نفسه دولة اشتراكية تحمل رسالة نظرية لقيادة العالم بأكمله إلى الاشتراكية (ثم بعد ذلك نظريًا أيضًا إلى الشيوعية). وفى الفترة ما بين عامى 1945 و1948 تم تأسيس ما يسمى بالديمقراطيات الشعبية واحدة تلو الأخرى برعاية الحزب الشيوعى فى المناطق التى آلت إلى سيطرة الجيش الأحمر فى نهاية الحرب العالمية الثانية. وبحلول عام 1946 بدأ ونستون تشرتشل يتحدث عن «ستار حديدى» أسدل على أوروبا من ستيتين إلى تريستا.

علاوة على ذلك، أظهرت الأحزاب الشيوعية نفسها فى السنوات التى تلت عام 1945 مباشرة أنها تتمتع بنفوذ قوى فى عدد كبير من البلدان الأوروبية. فقد كسبت الأحزاب الشيوعية من 25 إلى 40 فى المائة من الأصوات فى الانتخابات التى جرت فى السنوات الأولى ما بعد الحرب فى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا، وذلك نتيجة لأمرين هما قوتها السابقة فى سنوات ما بين الحربين ودورها فى أثناء الحرب بتشجيعها أغلبية المقاومة ضد النازية والفاشية. وهكذا كانت الحال فى آسيا. ففى

الصين زحف الحزب الشيوعى نحو شانغهاى ضد حكومة وطنية كانت قد فقدت شرعيتها. كما تمتعت الأحزاب الشيوعية و/ أو قوات حرب العصابات بقوة كبيرة فى اليابان والفلبين والهند الصينية(*) وجزر الهند الشرقية الهولندية(**) بشعبية فضلًا عن أنها كانت قوة يحسب لها حساب فى أماكن أخرى.

كانت الظروف مواتية للحركات الشيوعية. فقد ادعوا أن التاريخ يقف بجانبهم وتصرفوا وكأنهم يؤمنون بذلك فعلًا. وكذا فعلت العديد من الحركات الأخرى ما بين محافظين إلى يسار الوسط وبالأخص أغلبية الديمقراطيين الاشتراكيين. كان أفراد هذه الحركات يخشون أن تتحول بلادهم فى ظرف بضعة أعوام إلى ديمقراطيات شعبية هى الأخرى. وهو ما لا يتمنون حدوثه بل أكثر من ذلك كانوا على استعداد لمقاومة ما كان يسمى آنذاك الخطر الشيوعى على العالم الحر.

و فى الثلاثين سنة الماضية قدم اليسار، كما قدم اليمين، قدرًا كبيرًا من المراجعات التاريخية. واتجه المراجعون من الجناح اليسارى إلى الادعاء أن ما يسمى الخطر الشيوعى هو الفزاعة التى اخترعتها الحكومة الأمريكية وقوى اليمين العالمية لتثبيت الهيمنة الأمريكية فى النظام العالمى وللقضاء على نفوذ اليسار والحركات العمالية فى الدول الليبرالية الغربية أو على الأقل تقييدها. واتجه المراجعون من الجناح اليمينى، خاصة بعد عام 1989 وإتاحة الوثائق السوفيتية إلى الزعم بوجود شبكة عالمية من الجواسيس تعمل لحساب الاتحاد السوفيتى بهدف تخريب الدول غير الشيوعية وتحويلها إلى ديمقراطيات شعبية.

الواقع أن كلا من المراجعين للتاريخ من اليمين واليسار كانوا على صواب إلى حد كبير فى أحكامهم الإمبريالية وكانوا على خطأ بشكل أساسى فى تأويلاتهم التاريخية. فلا شك أن كلا الجانبين كان يؤكد علانية وأكثر من ذلك سرًا ما كان المراجعون يقولون

(*) فيتنام الآن (المترجمة)

(**) إندونيسيا الآن (المترجمة)

بأنهم تحققوا منه. ومن المحتمل أن أغلبية العاملين فى الوكالات الرئيسية فى كلا الجانبين كانوا يؤمنون بكل ما يقال علانية أو بالكثير منه على الأقل. ومما لا شك فيه كذلك أن كلا الجانبين انخرط فى أعمال فى الاتجاه الذى سلكته الشعارات التى تهدف إلى تنفيذ الدعوة التوسعية. وأخيرًا فلا شك أن كلا من الجانبين اعتاد أن يبتهج لمرأى انهيار الطرف الآخر وكان هذا هو ما يتمنونه جميعًا.

إننا نحتاج إلى قليل من الموضوعية الباردة وشىء من السياسة الواقعية لتقييم ما جرى فعليًا. وبمراجعة ما حدث يبدو واضحًا أن الحرب الباردة كانت عملية منضبطة ومنظمة بعناية ومراقبة ولم تفلت عن السيطرة قط ولا أدت إطلاقًا إلى اندلاع الحرب العالمية التى كان الجميع يخشاها. ولقد سميتها رقصة المينويت المنتظمة وبطيئة الإيقاع. واذا رجعنا إلى الوراء لاحظنا أنه لم يحدث تغيير كبير بمعنى أن الحدود التى كانت قائمة فى عام 1989 هى التى كانت قائمة تقريبًا فى عام 1945 ولم يحدث عدوان سوفيتى على أوروبا الغربية ولا تراجع أمريكا عن موقفها إزاء أوروبا الشرقية (أى إنهاء النظم الشيوعية). لقد أيد الجانبان فى مواقف كثيرة ضبطًا للنفس تجاوز ما كان مطلوبًا منهما فى العلن. ويمكن القول بطبيعة الحال أن ذلك لم يكن مقصودًا إنما كان مجرد نتيجة مأزق وهو أمر صحيح إلى حد ما، ومع ذلك فالمأزق يغذيها حالات تراخ تنتج عن نوايا يضمرها الفرقاء.

مثل هذا السيناريو التاريخى يدعو إلى الحذر فى تقييم دوافع وأولويات كل طرف. ولنتدارس كلمتين كاشفتين: يالطا والاحتواء. بالنسبة إلى يالطا فقد عملت ظاهريًا على تثبيت الحدود المنظورة لمواقع رابطة القوات العسكرية خلال فترة ما بعد الحرب ومن ثم النفوذ الجيوسياسى بالإضافة إلى طرائق إقامة الحكومات فى البلدان المحررة. أما الاحتواء فهو مذهب اخترعه چورچ كينان بعد بضع سنوات. إذ بدا كينان وكأنه يتحدث عن نفسه وإن كان يتحدث بشكل غير مباشر باسم المؤسسة الأمريكية ودافع عن هذا الأمر ذاته على أساس أن احتواء الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتى – ليس احتواء يحل محل الاستقرار بل احتواء فى موقع يسمح بالتراجع فى

حرب باردة لن تكون وينبغى ألاَّ تكون حربًا ساخنة. وقبل أن يتولى چون فوستر دالاس منصب وزير الخارجية خلال رئاسة أيزنهاور فى عام 1953 كان قد دافع عن التراجع عكس ما قال به كينان. ولكنه عند تقلده للمنصب مارس عمليًا سياسة الاحتواء (وهو ما ظهر جليًا فى 1956 فيما يتعلق بالثورة المجرية) تاركًا التصدى ليتناوله ساسة هامشيون.

إن ما أحرزته يالطا وسياسة الاحتواء كان واضحًا، ولكن من الذى يستطيع أن يعرف أساس النوايا الخفية للاعبين؟ لقد فرض الاتحاد السوڤيتى سيطرة كاملة على الجزء الأكبر من المنطقة التى نسميها شرق ووسط أوروبا فى حين ادعت الولايات المتحدة بحقها على باقى العالم. ولم تتدخل الولايات المتحدة فى المنطقة السوڤيتية (إلا بالأساليب الدعائية). ومن ناحيته لم يتدخل الاتحاد السوڤيتى فعليًا فى أى منطقة خارج منطقته بأكثر من الدعاية السياسية وبعض الأموال باستثناء واحد وخطير هو أفغانستان (وكان خطأ كبيرًا كما عرفوا بعد ذلك). وللدقة فقد تجاهلت بعض البلدان هذا الترتيب (الثنائى) الأمريكى السوڤيتى الدقيق وهو ما سوف نعرض له.

فما علاقة يالطا إذن بموضوع الأولويات الأمريكية فى الاقتصاد العالمى فى فترة ما بعد الحرب مباشرةً؟ كان على الولايات المتحدة كما قلنا سابقًا أن تخلق طلبًا عالميًا فعالًا فى الأسواق؛ إلا أنها لم تكن تحوز موارد مالية بغير حدود لكى تقوم بذلك. وقد اعتادت الولايات المتحدة عند تخصيص مواردها أن تعطى الأولوية لأوروبا الغربية وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية معًا. وتمخض ذلك عن مشروع مارشال. ومع ذلك دعونا نتذكر أن المشروع قدمه مارشال للحلفاء جميعًا. فهل كانت الولايات المتحدة تريد حقًا من الاتحاد السوڤيتى أن يقبل المشروع؟ هذا ما أشك فيه كثيرًا وأتذكر أنى سمعت متحدثًا باسم وزارة الخارجية الأمريكية يعترف بشىء من هذا القبيل علنًا فى ذلك الوقت.

وعلى أية حال رفض الاتحاد السوفيتى أن يشارك فى الاقتراح ومنع أيا من البلدان الواقعة فى منطقة نفوذه من الاستجابة له. وكان هذا فى مصلحة الولايات المتحدة من الناحية المادية لسببين: لو أن الاتحاد السوفيتى اشترك فى المشروع لأصبح باهظ التكلفة للغاية علاوة على أن الكونجرس الأمريكى لم يكن ليقره على الإطلاق. لقد كانت الحجة الرئيسية التى جعلت الحزبين يقدمان دعمهما للمشروع فى الكونجرس هو الحاجة لاحتواء الشيوعية. فما الذى كان يحدث فعليا؟ لقد كانت معونة مشروع مارشال هى الوجه الآخر لترتيبات يالطا؛ ولهذا تركت للاتحاد السوفيتى حرية إقامة كتلة تجارية داخل الاقتصاد العالمى وفى المقابل لن يتلقى أى مساعدات اقتصادية للتعمير. لا تدخل ولكن لا معونة. واللحظة الوحيدة التى بدت فيها هذه الترتيبات الدقيقة مهددة كانت فى أثناء حصار برلين. إلا أن النتيجة الصافية للحصار كانت هدنة أرجعت الأمور إلى نقطة البداية مما أعطى للولايات المتحدة مبرر الشروع فى إقامة حلف شمال الأطلسى - الناتو وأن يقيم الاتحاد السوفيتى حلف وارسو. وهيأ هذا لكل طرف أن يزيد كثيرا من الإنفاق على جيشه. وهو ما كان له بالفعل فوائد اقتصادية فى الأجل القصير ولكن ليس فى الأجل الطويل.

وطبيعى أن أغفلت الترتيبات آسيا إلى حد ما. ولكن الشيوعيين الصينيين لم يكن لديهم استعداد للقبول باستبعادهم. فكان أن زحفوا على شانغهاى خلافًا لرغبة ستالين. وقال اليمين الأمريكى أن الولايات المتحدة خسرت الصين بينما الحقيقة هى أن الاتحاد السوفيتى هو الذى خسر الصين وهو ما تأكدت أهميته أكثر على المدى الطويل. ثم قامت الحرب الكورية. وأيا كانت القصة الحقيقية عمن بدأ بماذا ومتى، يبدو واضحًا الآن بمراجعة الأحداث أنه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتى كانت لديهما رغبة فى بدء مثل تلك الحرب. وبعد تورط طويل وبغيض فى حرب خسرت خلالها الولايات المتحدة أرواحًا فى حين لم يخسر الاتحاد السوفيتى أحدًا، انتهت الحرب بهدنة عند نقطة بدئها تقريبًا وهى النتيجة ذاتها تقريبًا لحصار برلين. ومرة أخرى قدمت هذه

الحرب المبرر اللازم للولايات المتحدة لدعم الاقتصاد الياباني دعمًا هائلًا ولتوقيع حلف دفاعي. وهكذا يمكن القول إن شرق آسيا من منظور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان جزءًا من ترتيبات يالطا. واضطرت الصين بعد أزمة كيموى ماتسو في 1955 إلى قبوله أيضًا أمرًا واقعًا.

كان القرن الأمريكي واقعًا جيوسياسيًا؛ حيث كان لما يسمى بالقوة العظمى الأخرى أي الاتحاد السوفيتي فيه دور وكلمة دون أن يكون له نفوذ حقيقي لعمل شيء سوى أن يختال بداخل قفصه؛ ثم انهدم القفص داخليًا في سنة 1989. ولكن مع هذا الانفجار من الداخل اختفى التبرير السياسي الضمني للهيمنة الأمريكية وأصبح لزامًا أن تتغير جيوسياسة النظام العالمي وهو موضوع سوف نعود إليه.

ثم نتحول إلى ثاني أكبر حدث في القرن العشرين وهو النقيض تمامًا لهيمنة الولايات المتحدة، وهو إنهاء السيطرة الأوروبية في العالم غير الغربي على نحو تم ببطء ولكن بخطى ثابتة. لقد وصل «توسع أوروبا» إلى قمته في حوالي عام 1900 أي منذ قرن بأكمله. حينذاك صرح دبليو. إي. دي. دو بوا بأن «مشكلة القرن العشرين هي مشكلة النسب على أساس لون البشرة». لم يصدقه أحد آنذاك إلا أنه كان محقًا كل الحق. ونعرف أنه حتى قبل قيام الحرب العالمية الأولى كان هناك عدد مما يسمى بالثورات التي كان يتعين أن تلفت أنظار المحللين في المكسيك وأفغانستان وإيران والصين وكان أهمها هزيمة اليابان لروسيا في 1905. وقبيل هذه الفترة ساد المجتمع العالمي خارج الغرب مشاعر بهجة متبادلة حيث كانت هذه الأحداث ملحوظة تمتد من أقصى المعمورة إلى أقصاها وشجعت على المزيد من الأعمال المناهضة لهيمنة أوروبا بأسرها.

حقيقةً إنني أعتقد أن الثورة الروسية لا يجوز النظر إليها على أنها ثورة للبروليتاريا – فهي لم تكن كذلك قط – إنما على أنها أنجح وأكبر جهد لصد سيطرة القارة الأوروبية. صحيح أن كثيرًا من الروس أصروا في الحقيقة على أنهم أوروبيون. وكان موقف البلاشفة مؤيدًا لهذا الاتجاه في الجدل الدائر في روسيا منذ أمد ما بين المتغربين وبين

السـلافيين. بيد أن هذا يشير فقط إلى الازدواجية التى كانت فى قلب حركات المناهضة للسـيطرة الأوروبية. فهم كانوا يطالبون بالفصل والدمج فى الوقت ذاته وكلاهما باسم المسـاواة. وعلى أية حال نتيجة عدم اندلاع الثورة الألمانية التى طالما انتظرها البلاشـفة، فقـد أدركوا أن بقاءهم ودورهـم العالمى مرتبط بالصراع العالمـى المناهض للإمبريالية. وكان هذا مغزى مؤتمر باكو عام 1920.

و فى فترة ما بعد 1945 أصبح القضاء على الاستعمار جدول أعمال العصر. وتجلى هذا جزئيا فيما أقدمت عليه القوى الاسـتعمارية من انسـحاب بـذكاء فى الوقت الملائم. بيد أن هذه الحكمة من جانبهم جاءت إلى حد كبير نتيجة النضال البطولى لحركات التحرير الوطنيـة فى القـارات الثـلاث. والحركات الثـلاث التـى كان لها التأثير الجيوسياسـى الأكـبر هـى ڤيتنام والجزائـر وكوبا. ولا يمكن القـول بأن أيًّا من هـذه الحركات كانت عميلة للاتحاد السوڤيتى. بل على العكس تمامًا. كانت هذه الحركات فى الأساس تحديا لترتيبـات يالطـا ولفرض مجموعة أخـرى من الأولويـات فى المضمار الجيوسياسـى مما اضطر الاتحاد السوڤيتى والولايات المتحدة إلى أن يخضعا لها فى نهاية المطاف.

والآن إذا قارنـا بـين عامـى 1900 و2000 نـرى درجـة النجاح الرائـع الذى حققه الصراع ضد الإمبريالية ومع ذلك فبالنسبة لواقع النظام العالمى لم يتغير إلا بأقل ما تمناه المشاركون فى ذلك الكفاح وما كانوا يتوقعونه. ولم يبق فى عام 2000 سوى مستعمرات رسـمية مهمـة. و أصبـح لنـا أمين عـام أفريقى للأمم المتحـدة و أصبحـت العنصرية المعترف بها رسميا أو التى يجاهر بها أحد رسميا أقرب إلى المحرمات التى يحَظر الحديث عنهـا. ولكـن من ناحية أخـرى نعلم إلى أى مدى اسـتفحل الاسـتعمار الجديد (بتعبير نكروما الصائب وإن كان منسـيًا). إذ يمكن أن يكون إفريقى أمينًا عامًا للأمم المتحدة ولكننـا نجـد أمريكيًا يرأس البنك الدولى وهى المؤسسـة الأهـم كـما أن رئيس صندوق النقـد الـدولى أوروبى غربى. فعلى الرغـم من أن الخطاب العنصرى هـو نوع من التابو فالواقع لم يتغير وكل طرف يفهم كلمات الشفرة التى لا سبيل للتصريح بها ولكن تسمح لها أن تعمل.

وبالفعل كان صلب نجاح الحركات المناهضة للنظام هو السبب الرئيسى لتفكيك النظام. وفى أواخر القرن التاسع عشر استطاعت مختلف الحركات المناهضة للنظام، وكلها كانت ضعيفة سياسيًا، أن تطور استراتيجيتها الخاصة للتحوُّل الاجتماعى وهى الخطة المشهورة والمتمثلة فى خطوتين: أولًا التعبئة للاستيلاء على مراكز السلطة فى كل دولة على حدة، ثم استخدام هذه السلطة لتحويل المجتمع. وهذه هى الإستراتيجية التى تبناها الماركسيون باسم حركات العمال. كما كانت استراتيجية القوميين السياسيين. وأكثر من هذا أنها أيضًا الاستراتيجية التى تبنتها الحركات النسائية وكذا حركات ما يسمى بالأقليات بقدر ما ركزوا على حق الاقتراع والحقوق السياسية. وبدت هذه الاستراتيجية فى عام 1900 الطريق الوحيد المعقول لهذه الحركات وربما كانت هكذا فعلًا. حيث بدا الأمر طريقًا صعبًا بكل تأكيد. وفى ستينيات القرن العشرين نجحت التعبئة فى تحقيق المرحلة الأولى فى كل أنحاء العالم. فقد استولت الحركات المناهضة للنظام على السلطة كاملة أو بشكل جزئى على الأقل فى أغلب أنحاء العالم. وأصبح من الممكن القيام بالخطوة الثانية وهى تحويل المجتمع كما كان من الممكن تقييم نتائجها. ولكن المناضلين والجماهير هم الذين وجدوا النتائج أقل من توقعاتهم كثيرًا فبدأوا بالتعبير عن خيبة أملهم ضد الحركات نفسها وقادتها للمرة الأولى فى عام 1968 ثم خلال العقود الثلاثة التى تلت.

و توحد اتجاها القرن العشرين فى العقود الأخيرة من القرن. فقد جاء انهيار الأنظمة الشيوعية ما بين 1989 و 1991 ذروة عملية الاستفاقة التى كانت قد لاحت بوادرها فى 1968. وفى الوقت نفسه دق ناقوس الخطر بشأن الهيمنة الأمريكية على العالم حيث أزالت دعائمها السياسية بطريقتين. إذ إنها من ناحية ألغت التبرير السياسى لاستمرار خضوع منافسيها الاقتصاديين الأساسيين وهما أوروبا الغربية واليابان للقيادة الأمريكية بعد استعادتهما حيويتهما. كما رفعت من ناحية أخرى القيود التى وضعتها الحركات المناهضة للنظام على ممارسة الجماهير للنشاط السياسى الذى كانت

توجهه بل إنها أفرغته فى حقيقة الأمر من مضمونه السياسى. ومن هنا يمكننا الجزم بأن عالم أوروبا فى عمومها كان أضعف كثيرًا چيوسياسيا وثقافيا فى عام 2000 مقارنةً بعام 1900 ولكن بقية العالم كان قد استنفد طاقته التى عبأها وبات يتخبط فى مشاكله الاقتصادية والسياسية بعد أن ضاعت منه الثقة التى سبق أن تمتعت بها هذه الحركات وهى أن التاريخ فى صالحهم. ومن هنا جاءت مقولة الظلام المخيم فى عز الظهيرة سواء لعموم أوروبا أو باقى العالم وبعد فترة طويلة (خاصة من عام 1945 إلى عام 1970) من شمس ساطعة فى منتصف الليل.

وفى سياق هذه القصة التى أرويها لم أعرض إلى الهجوم الضارى للنازية والفاشية فى سنوات ما بين الحربين ولا ما يسمى التطهير العرقى الذى تعرضنا له مؤخرًا ولا عن أهوال جولاج النظم الشيوعية (والعديد من النظم الأخرى بالطبع). فهل هى غير ذات أهمية؟ قطعًا هى مهمة من حيث ضرورة الاهتمام باستمرار بمعاناة مروعة من هذا القبيل وهى دائمًا بغيضة أخلاقيًا. ولكن كيف نقيِّم أولًا مسببات هذه الأهوال وثانيًا مسارها؟ إن خرافة اتجاه الوسط الفكرى السائدة تقول إن هذه الفظائع وقعت من منطلق أيديولوجى إضافة إلى الانحراف الاجتماعى الجماعى عن مسار الاعتدال الثابت الذى رسمه للنظام العالمى مِن جانب مَن كانوا يتمتعون بأقوى سلطة. ويقال إن معسكر اعتقال أوسفيتش كان نتيجة لعنصرية غير عقلانية وفيها جاء معزل الجولاج نتيجة الغطرسة فى فرض مدن فاضلة (وتوقع تحققها) وإن التطهير العرقى جاء نتيجة لمشاعر من ردة الكراهية للأجانب المتأصلة ثقافيًا.

مثل هذا التحليل لا يقبله عقل حتى دون أن ننظر إلى التفاصيل. ذلك لأن معسكرات اعتقال أوسفيتش والجولاج وعمليات التطهير العرقى وقعت جميعها فى إطار نظام اجتماعى تاريخى وهو الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وعلينا أن نتساءل ما سر هذا النظام الذى يسفر عن مثل هذه الظواهر فى القرن العشرين ويسمح لها أن تزدهر بطريقة وإلى درجة لم تسبق من قبل. نحن نعيش فى نظام استمر على مداه صراع الطبقات، نظام

انطوى على استقطاب السكان من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحاليًا من النواحى الديموغرافية؛ نحن نعيش فى نظام أدخل عنصرية العرق والجنس فى صميم هياكله منذ البداية ونعيش بالطبع فى نظام هو الذى أنشأ الحركات ذاتها المناهضة له، والتى تحدت شرعيته وقدرته على الاستمرار.

من السمات التى ميزت عام 1900 عن عام 1800 ومن باب أولى عن عام 1700 أو عام 1600 أن مراهنات الكازينو العالمى أصبحت أعلى كثيرًا. فأصبحت عواقب الكسب أو الخسارة بالنسبة للمتنافسين أخطر لأن إمكانية الصعود أو السقوط للأشخاص والجماعات أصبحت أكبر من أى وقت مضى كما أن الفجوة ظلت فى تسارع مطرد بوتيرة هندسية لا حسابية. ولن أحاول هنا أن أستفيض فى شرح خصائص أى من هذه الظواهر. وإنما أود فقط التأكيد أن التفسير يجب أن نلمسه فى طريقة أداء النظام وليس فى بعض الانحرافات المفترضة عن كيفية أدائه أصلًا. وأود أن أوكد أيضًا أنه مهما كانت هذه الأحداث مروعة لمن تضرروا فإن تأثيرها على التطور التاريخى للنظام العالمى الحديث كان أقل شأنًا من الحقيقتين المركزيتين اللتين شهدهما القرن العشرون وهما صعود ثم بداية انحسار الهيمنة الأمريكية ومعاودة الحضور السياسى المشهود للعالم غير الأوروبى الذى أحدث تغييرًا أقل عما توقعه أى شخص.

وإذا قارنا الاقتصاد العالمى الرأسمالى للقرن العشرين بالاقتصاد العالمى الرأسمالى للقرن التاسع عشر نجد أن هناك فرقًا وحيدًا واضحًا. كان القرن التاسع عشر قرن التقدم بدا فيه النظام الرأسمالى يعطى أخيرًا ثماره التكنولوجية وإمكاناته لتراكم رأس المال وكان قرنًا بدت فيه جيوثقافة الليبرالية الجديدة الصاعدة وكأنها تكتسح آخر الآثار الثقافية للنظام القديم. كان القرن الذى تم فيه تتويج المواطن باعتباره صاحب السيادة، وكان قرن السلم البريطانى – Pax Britannica فى المناطق الجوهرية (أو على الأقل تم تضليل الناس بإغفال الانقطاعات العرضية) فضلًا عما شهده من الغزوات الإمبريالية فى المناطق البعيدة عن أوروبا. وتلك كانت الفترة البرجوازية التى شهدت

دليل الحضارة وضمانات التقدم متجسدة فى الإنسان الذكر، الأبيض، المسيحى والماهر. ولهذا اعتبر اندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام 1914 صدمة ثقافية بداخل مناطق القارة الأوروبية.

كان القرن العشرون كما قلنا فى البداية أشبه بقاطرة الملاهى المعروفة بالأفعوانية. فمن ناحية فاق التقدم التكنولوجى فى جميع المجالات ما كان متوقعًا فى القرن التاسع عشر. فقد عشنا رواية من روايات جول فيرن الخيالية ولا نزال على وعد بالمزيد فى الثلاثين عامًا القادمة. ويمكن أن نقول الشىء نفسه عن تراكم رأس المال حتى إذا طرحنا جميع الأسهم الرأسمالية التى دمرتها الحرائق الكثيرة. كما مضت عملية دمقرطة العالم قدمًا بمعنى أن مطالب المواطنة الكاملة شملت الجميع وتجاوزت كثيرًا خيال أجرأ المدافعين عنها فى القرن التاسع عشر. وهكذا سطعت الشمس فى ظلمة منتصف الليل.

لكننا كما نعرف جميعًا يستبد بنا الخوف والاضطراب واليأس فقد أصابتنا أهوال القرن الحادى والعشرين بالإحباط وأكثر منه الفشل: فشل الولايات المتحدة فى تحقيق وعد اليوتوبيا العالمية الليبرالية التى كان ينسج إيديولوجيتها المتكررة الأمريكيون؛ وكذا فشل الحركات المناهضة للنظام فى خلق مجتمع جديد «الغد المشرق» الذى طالما وعدوا به حتى وقت قريب على الأقل. و بدا كأن نمو النظام الرأسمالى متزايد السرعة باطراد على نحو لا يصدقه عقل قد خرج عن السيطرة وخلق بؤرًا سرطانية انتشرت فى كل مكان.

وهكذا أصبحنا نواجه حالة من اللايقين. ويصح لإيليا بريجورين أن يقول لنا إن الشك هو الحقيقة المركزية للكون وليس فقط لوضعنا التاريخى الراهن. و مع ذلك فالأمر لا يروق لنا ونجد صعوبة فى التعامل معه - سيكولوجيا وسياسيا. ولكن ليس أمامنا خيار غير ذلك. فنحن فى المرحلة النهائية لنظام تاريخى، فى «عصر الانتقال». وعلينا أن نُعنى بمهامنا الفكرية والأخلاقية ومن ثم السياسية الخاصة بعصر الانتقال.

وأولى هـذه المهـام هى التـماس رؤية واضحة عن موقعنا الراهن. وسـبق أن قالت روزا لكسمبورج فى بداية القرن العشرين أن التصريح عما يجرى بصوت عال هو أكثر الأعمال ثورية يستطيع أن يقوم بها المرء.

ولكـن مـا أن نقـوم بذلك، علينـا أن نناقش الأمر مـع أصدقائنـا وحلفائنا وكل من يريـدون، فيما يبدو، عالمًا ديمقراطيًا قائمًا على المسـاواة ونسـأل ما الهيـاكل الجديدة التى ننشـدها فى خطوطهـا العامة على الأقل وما الإسـتراتيجيات التى قـد نلجأ إليها فى هذا الـصراع الحاد والمضطرب حتما الذى يسـود مرحلة تحول تاريخية كـبرى. علينا أن نقوم بمثل هذه الحوارات على أساس من التكافؤ دون وصايا من أحد وبانفتاح واسع النطاق وبقـدر مـا من التواضع ولكن مـن ناحية أخرى مع توافر قدر من الوضوح بشـأن الحد الأدنى من معايير الشمول وقدر من الإصرار على التوافر على رؤية تاريخية طويلة المدى.

لن يكون ذلك يسـيرًا. وبالطبع فقد بـدأ مثل هذا الحوار ولكن ليس بالقدر الكافى. و نحـن بحاجة إلى تجميع أصواتنا سـواء فى السـاحات الأكاديمية أو السـاحات العامة الأوسع ونصدر فى ذلك عن منطلق الجدية والالتزام فضلًا عن سعة الخيال. إنها مهمة ليسـت باليسـيرة ولكن كما قـال هيللال منذ ألفى عام: إن لم أكن أنـا فمن؟ وإن لم يكن الآن فمتى؟

الفصل الثالث

العولمة: المسار الطويل المدى للنظام العالمى

غرقت تسعينيات القرن العشرين فى طوفان من خطاب العولمة ؛ فالجميع تقريبًا يقولون إننا نعيش الآن وللمرة الأولى فى عصر العولمة، كما يقال إنها غيرت كل شىء: فقد انحسرت سيادة الدول واختفت قدرة كل فرد على مقاومة قواعد السوق وألغيت عمليًا إمكانية الحفاظ على استقلالنا الثقافى وأصبح استقرار هوياتنا جميعًا موضع جدل شديد، واحتفى البعض بهذه الحالة من العولمة المفترضة بينما تباكى عليها البعض الآخر.

هذا الخطاب فى الحقيقة ما هو إلا قراءة فادحة الخطأ للواقع الحالى – خداع فرضته علينا مجموعات قوية، والأسوأ هو ذلك الخداع الذى فرضناه على أنفسنا من فرط يأسنا، وهو خطاب يقودنا إلى تجاهل القضايا الحقيقية التى تواجهنا وإلى إساءة فهم الأزمة التاريخية التى نجد أنفسنا فيها. فنحن نقف بالفعل أمام لحظة تحول، ولكنها ليست خاصة بعالم معولم مؤسس حديثًا ذى قواعد واضحة. إننا بالأحرى فى عصر تحول، وهو ليس مجرد تحول عدد من الدول المتخلفة التى يجب أن تلحق بروح العولمة ولكنه تحول سيغير النظام الرأسمالى العالمى بأكمله إلى شىء آخر، وخلاله يتحدد المستقبل الذى لا بديل عنه بالإضافة إلى نتائجه غير المؤكدة.

والعمليات التى عادة ما نشير إليها عندما نتحدث عن العولمة ليست بجديدة على الإطلاق ؛ فهى موجودة على مدى خمسمائة عام، وليس الخيار الذى أمامنا اليوم هو أن نخضع أو لا نخضع لهذه العمليات ولكن بالأحرى ماذا نفعل عندما تنهار كما هى الحال حاليًا ؛ ومن يقرأ أغلب ما يكتب عن «العولمة» ربما عتقد أنها شىء ظهر فى تسعينيات القرن العشرين - ربما مع انهيار الاتحاد السوفيتى وربما قبل ذلك بسنوات قليلة. إلا أن التسعينيات ليست مؤشرًا زمنيًا دالاً إذا ما أردنا أن نحلل ما يجرى، فالأجدى أن ننظر للوضع الراهن فى إطارين زمنيين آخرين: الأول من عام 1945 حتى اليوم والآخر من عام 1450 حتى اليوم.

تعتبر المرحلة من عام 1945 إلى اليوم «دورة كندراتيف» دورة نمطية فى نظام الاقتصاد الرأسمالى العالمى تنقسم كما هى الحال دائمًا إلى جزءين: مرحلة (أ) أو حركة صاعدة أو توسع اقتصادى استمرت فى هذه الحالة من عام 1945 إلى 1967 / 73 ؛ ومرحلة (ب) أو حركة هبوط أو انكماش اقتصادى استمرت من عام 1967 / 73 حتى اليوم وأغلب الظن أنها ستستمر لعدة سنوات أخرى. أما المرحلة من عام 1450 حتى اليوم فترسم على النقيض دورة حياة للاقتصاد الرأسمالى العالمى كان لها مرحلة تكوين تتسم ببداية نشوء ومرحلة تطورها الطبيعى ودخلت الآن فى مرحلة أزمتها النهائية، ولكى نفهم الوضع الحالى علينا أن نميز بين هذين الزمنين الاجتماعيين والدليل التجريبى لكل منهما.

ومن الأسهل أن نفهم دورة كندراتيف التى نعيشها حاليًا لأسباب كثيرة، فهى تشبه كل دورات كندراتيف السابقة التى تمت دراستها جيدًا. كانت المرحلة (أ) للدورة الحالية ما سماه الفرنسيون «ثلاثينيات الرفاه»، فقد تزامنت مع قمة الهيمنة الأمريكية فى النظام العالمى وحدثت فى إطار نظام عالمى أسسته الولايات المتحدة بعد عام 1945 ؛ فالولايات المتحدة كما نعلم خرجت من الحرب العالمية الثانية بمثابة القوة الصناعية الرئيسية الوحيدة: صناعاتها سليمة وأراضيها لم يمسسها دمار الحرب بأضرار كبيرة. وبالطبع ظلت تعمل على رفع كفاءة صناعاتها على مدى أكثر من قرن. هذه التنمية

الاقتصادية طويلة الأمد، مع الانهيار الفعلى للهياكل الاقتصادية لكبريات مناطق الإنتاج العالمى حققت للولايات المتحدة ميزة إنتاجية هائلة، على الأقل لفترة من الوقت، كما سهلت للمنتجات الأمريكية أن تسيطر على السوق العالمية ؛ وأتاح ذلك أكبر قدر من التوسع فى القيمة والإنتاج الفعلى حدث فى تاريخ الاقتصاد الرأسمالى العالمى مما وفر ثروة كبيرة وأوجد ضغطًا اجتماعيًا كبيرًا على النظام الاجتماعى العالمى فى الوقت ذاته.

ولكن بدءًا من عام 1945 واجهت الولايات المتحدة مشكلتين رئيسيتين ؛ فقد كانت فى حاجة إلى نظام عالمى مستقر نسبيًا لتستفيد فى ظله من مميزاتها الاقتصادية، كما كانت فى حاجة إلى إعادة حشد طلب فعال فى باقى العالم إذا ما كانت ترغب فى زبائن لمشروعاتها الإنتاجية المزدهرة، واستطاعت فى الفترة بين عامى 1945 و1955 أن تحل كلتا المشكلتين دونما عناء، فقد حلت مشكلة النظام العالمى على نحوين، فمن ناحية تم إنشاء مجموعة من المؤسسات ما بين الدول - بالأخص الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى - استطاعت الولايات المتحدة أن تسيطر عليها سياسيًا وقدمت الإطار الرسمى للنظام، ومن ناحية أخرى وهى الأهم، توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مع القوة العسكرية الوحيدة الحقيقية فى عالم ما بعد عام 1945 وهى الاتحاد السوفيتى.

احتوى اتفاق يالطا، الذى تم تحديد تفاصيله على مدار أكثر من عقد، على ثلاثة بنود بالأساس. أولًا : أن يقسم العالم حسب الأمر الواقع إلى منطقة أمريكية (وهى الجزء الأكبر من العالم) ومنطقة سوفيتية (وهى الجزء المتبقى) ويكون الخط الفاصل بينهما حيثما كانت قوات كليهما عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، ثانيًا: يمكن للمنطقة السوفيتية، إذا ما رغبت فى ذلك، أن تخفض تعاملاتها التجارية مع المنطقة الأمريكية إلى الحد الأدنى حتى تعزز آلياتها الإنتاجية، ولكن فى مقابل ذلك لا يتوقع من الولايات المتحدة أن تسهم فى إعادة البناء الاقتصادى لهذه المنطقة، وثالثًا: لكلا الطرفين مطلق الحرية بل إنهما مدعوان للدخول فى سجال عدائى متبادل وساخن كان يبدو أن الهدف الأساسى منه هو تقوية القبضة السياسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، كل

منهـا عـلى منطقته. وكان حصار برلـين والحرب الكورية - اللـذان انتهيا بهدنة كتأكيد آخر على خطوط الفصل الأصلية - هما ذروة هذا الاتفاق العالمي.

أمـا مشـكلة حشـد طلب عالمـى فعال كاف عـلى الإنتـاج الأمريكى فقـد حُلت من خلال مشروع مارشـال لأوروبا الغربية، ومسـاعدة اقتصادية مسـاوية لليابان، خاصة بعـد انـدلاع الحرب الكورية التـى كانت ذريعة مواتيـة. لقد أفـادت الولايات المتحدة مـن توترات الحرب الباردة لتعزيز هذه الروابط الاقتصادية بروابط عسـكرية - منظمة حلف شـمال الأطلسى (ناتو) بالإضافة إلى المعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية - لضمان التبعيـة الأكيدة لهذه المناطق لقيادة الولايات المتحدة السياسـية فى القضايا الكبرى كافة على الساحة الدولية.

وللحـق إن هـذه الترتيبـات لم تـرض كل الناس، فقـد كان هناك من تـم إقصاؤهم مـن مزايا يالطا - كالعـالم الثالث بأكمله والمجموعات الأقل حظًـا داخل العالم الغربى والـدول الصغـيرة التابعـة للسـوفيت فى شرق ووسـط أوروبـا التى صـبرت على النير ولكنها لم تكن سـعيدة به. وقد ثار المبعدون على فترات شـبه منتظمة، وبعنف استثنائى أحيانًـا: فى الصـين بين عامـى 1945 و1948 وفى ڤيتنـام والجزائر والمجـر فى عام 1956 وفى كوبا وإفريقيا الجنوبية. كانت هذه الهبات المتتالية بمثابة مشـكلات بالنسـبة للنظام الأمريكـى العالمى وكذلك للاتحاد السـوڤيتى، ولكنها كانـت كاللكمات فى بطن ملاكم قوى وكان بالإمكان اسـتيعابها وهو ما تم بالفعل باسـتثناء واحد كبير هو حرب ڤيتنام، التى بدأت تستنزف الولايات المتحدة من الناحية المالية ومن ناحية الخسائر فى الأرواح، وبالتالى أيضًا على مستوى المعنويات القومية الأمريكية.

ولكـن اللطمة الكبرى بالنسـبة للولايات المتحدة وأصعبها على الاسـتيعاب كانت الانتعاشـة الاقتصاديـة فى أوروبـا الغربية واليابـان التى أخذت فى الازدهـار، فبحلول سـتينيات القرن العشريـن كانت الفجوة الإنتاجية بين هذه البلـدان والولايات المتحدة قد زالت تقريبًا، واسـتعادت دول غرب أوروبا واليابان سـيطرتها على أسواقها القومية وبـدأت تنافـس المنتجـات الأمريكية بفاعلية فى أسـواق دول أخرى، بـل إنها بدأت فى

أن تكـون منافسـة فى الأسـواق الأمريكيـة ؛ وبذلك اختفـت فاعلية الميـزة الاقتصادية الأمريكية إلى حد كبير بنهاية ستينيات القرن العشرين.

وقد أدت الزيادة فى الإنتاج العالمى الناتجة من انتعاش اقتصاد أوروبا الغربية واليابان وتوسـعهما إلى تخمة فى السـوق العالمية وانخفاض حاد فى ربحيـة العديد من القطاعات الصناعية الرئيسـية كالصلب والسيارات والإلكترونيات ؛ ثم برز، خلال هبوط النظام العالمـى الذى تلى ذلك، حدثان رئيسـيان هما ضرورة تخلى الولايـات المتحدة عن قاعدة الذهـب وثـورة عام 1968 العالمية، الأول كان سـببه أن الإنفاق السياسـى العسـكرى الـلازم لفـرض الهيمنـة الأمريكية فى ظل منافسـة أضعف فى الأسـواق العالميـة ، الذى اتضح أنه مكلف، استنزف الفائض المالى الأمريكى وكان على الولايات المتحدة أن تبدأ فى عمل سياسـى شـاق للمحافظة على ميزاتها الاقتصادية التى تمتعت بها فى المرحلة (أ) وبدأت تشد حزامها النقدى إلى حد ما.

أمـا ثـورة عام 1968 العالمية فقد فجرها سـخط كل من اسـتبعدوا مـن نظام الهيمنة الأمريكيـة العالمـى المحكم. اختلفـت تفاصيل الانتفاضات فى سـاحات النظام العالمى المختلفـة إلا أنهـا وقعت فى كل مكان: فبالإضافة إلى أحـداث 1968 المعروفة فى الغرب واليابان والتى يشار إليها عادةً، يمكن أيضًا إضافة الثورة الثقافية فى الصين فى بداية عام 1966 والتوجه إلى "الاشتراكية ذات الوجه الإنسانى" فى تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وكذلك الأحداث المختلفة فى كل من المكسـيك والسـنغال وتونس والهند والعديد من البلدان الأخرى فى العالم الثالث، وقد تكررت فيها كلها فكرة مزدوجة أيًا كان اختلاف الوضـع محليًـا: أولًا معارضة الهيمنة الأمريكية وكذلك التواطؤ السـوڤيتى معها، وثانيًا خيبة الأمل فى اليسـار القديم بكل أشكاله ؛ وكانت هذه الاستفاقة الأخيرة هى النتيجة غـير المتوقعـة لنجاح هذه الحـركات اليسـارية القديمة، فالواقع هو أن حركات اليسـار القديـم نجحت فى فترة الهيمنة الأمريكية عـلى غرابة ذلك (أو عدم غرابته) فى الوصول إلى السـلطة فى كل البلاد تقريبًا: كأحزاب شـيوعية فى البلدان الاشـتراكية من نهر الإلبه حتى اليالو وكأحزاب ديمقراطية اجتماعية أو مثيلها فى كل غرب أوروبا وشمال أمريكا

وأستراآسيا، ومثل حركات التحرير الوطنى فى العالم الثالث أو ما يشبهها من الحركات الشعبية فى أمريكا اللاتينية. فقد وصلت للسلطة لكنها لم تستطع أن تحقق الخطوة الثانية كما تخيلت وهى تغيير المجتمع أو كما كان يعتقد ثوار عام 1968. هكذا كان النظر للحركات فى السلطة باعتبارها أخفقت فى الالتزام بوعودها التاريخية.

عند هذه المنطقة تحديدًا، دخل الاقتصاد العالمى فى فترة كساد طويلة، والمعيار الحاسم للكساد فى الاقتصاد العالمى هو انخفاض أرباح الإنتاج بشكل كبير عن مستوياتها فى المرحلة السابقة أى فى المرحلة (أ) مما يسفر عن سلسلة من النتائج الواضحة. أولًا: يحول أصحاب رأس المال نشاطهم لتحقيق الربح من المجال الإنتاجى إلى المجال المالى ؛ ثانيًا: تزداد البطالة بشكل ملحوظ على مستوى العالم ؛ ثالثًا: تحدث تحولات ملحوظة فى مجالات الإنتاج، من المجالات ذات الأجور مرتفعة إلى المجالات ذات الأجور المنخفضة (وهى الظاهرة التى كان يطلق عليها "المصانع الهاربة"). هذه النتائج الثلاث يمكن ملاحظتها فى كل أنحاء العالم منذ نحو عام 1970، فقد شهدنا تصاعدًا للمضاربات دون نهاية وهى بالطبع مربحة جدًا لمجموعة صغيرة للغاية من الناس، على الأقل لحين تفجر الفقاعة، كما شهدنا انتقالات كبيرة للإنتاج من أمريكا الشمالية وغرب أوروبا حتى من اليابان إلى مناطق أخرى من النظام العالمى ادعت بالتالى أنها كانت فى طور "التصنيع" ومن ثم التنمية ؛ ويمكن وصف ما حدث بطريقة أخرى هى أن هذه البلدان شبه الهامشية أصبحت هى المتلقية للصناعات التى أصبحت الأقل ربحًا الآن، كما أن هناك زيادة فى البطالة فى كل مكان، فى أغلب دول بلاد الجنوب بالطبع حتى فى الشمال، ولكن هذا لا يعنى أن معدلات البطالة يجب أن تتساوى فى كل البلاد، فالواقع أن أحد الأنشطة الرئيسية لحكومات جميع الدول خلال هذه الفترة كان محاولة تحويل عبء البطالة إلى دول أخرى، ولكنه أسلوب لا ينجح إلا بشكل مؤقت.

ولنسترجع بسرعة كيف تم هذا السيناريو، كان الحدث الاقتصادى الأكثر إثارة فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، الذى يكاد أن ينسى اليوم بينما تصدر عناوين الصحافة العالمية آنذاك، هو ارتفاع أسعار نفط منظمة الدول المصدرة للبترول – الأوبك. إذ

فجـأةً كونت كبرى الدول المنتجة للبترول تكتلًا فعليًا خطيرًا، ورفعت أسـعار البترول فى السـوق العالمية بشـكل كبير، واحتفى البعض فى البداية بهذا التحرك باعتباره خطوة سياسية ذكية من قبل دول العالم الثالث فى وجه دول الشمال الرئيسية. ولكن ثمة شىء غريـب يمكـن ملاحظته على الفور وهـو أن قرار الأوبك الذى طالمـا أيدته الدول التى توصف بالراديكالية مثل ليبيا والجزائر، لم يكن بالإمكان التوصل إليه إلا بعد الحصول على الدعم الحماسـى المفاجـئ من أقرب دولتين صديقتين للولايـات المتحدة فى الشرق الأوسط وهما السعودية وإيران تحت حكم الشاه - ويا لها من مفارقة!

كان لارتفـاع سـعر البترول أثر فورى، فقد رفع سـعر كل المنتجـات الأخرى تقريبًا ولو بشكل متفاوت مما أدى إلى انخفاض إنتاج سلع كثيرة ؛ الأمر الذى كان مفيدًا نظرًا لوجود تخمة. وشهدت البلدان التى كانت تعتمد على تصدير المواد الخام دخلها من هذا المصدر يتضاءل فى اللحظة التى ارتفعت فيها أسعار وارداتها، مما جعلها تواجه صعوبات فى ميزان المدفوعات. كان أول من اسـتفاد من زيادة دخل بيع البترول الدول المنتجة له ثم بالطبع ما يسـمى بالأخوات السبع وهى كبرى شركات الصناعات البترولية العابرة للقوميـات. وفجـأة أصبح لدى البلـدان المنتجة للبترول فائض نقـدى ؛ أنفق جزء منه على زيادة فى المصروفات الخاصة بها، أغلبها فى شكل واردات من الشمال، مما ساعد على تجديـد الطلـب فى دول الشـمال، ولكن جزءًا آخر دخل فى حسـابات بنكية بالأخص فى الولايـات المتحدة وألمانيا، وكان يجب أن يتم إقراض هذه الأموال الجديدة فقامت هذه المصـارف بتوزيع قروض عـلى وزراء مالية الدول الفقيرة التـى تعانى من صعوبات فى ميـزان المدفوعـات ومعدلات حادة فى البطالة ومن اضطرابات داخلية ناتجة عنها ؛ وقد أفرطت هذه الدول فى الاقتراض ثم وجدت صعوبة فى تسديد القروض التى تضاعفت الفائدة عليها حتى وصلت أقسـاط الدين فى 1980 إلى مسـتويات لا يمكن تحملها. فى هـذا التوقيت ذاته بدأت الميزة التنافسـية اليابانيـة تزدهر فجأة مع أن الأحوال فى أوروبا الغربيـة أيضًـا لم تكن سـيئة، فى حين كانت الولايـات المتحدة تعانى مما يسـمى بالركود التضخمى.

فى غضون ذلك سعت الولايات المتحدة لتثبيت قبضتها السياسية على أوروبا الغربية واليابان عبر إقامة مزيج من الهياكل الاستشارية هى: اللجنة الثلاثية ومجموعة الدول السبع الصناعية (يذكر أن إنشاءها كان فكرة ڤاليرى چيسكار ديستان ظنًا منه أنها ستحد من سلطة الولايات المتحدة ولكن ما حدث كان العكس). كان رد فعل أمريكا السياسى على إخفاقها فى ڤيتنام أن تبنت لحين "أسلوبًا متواضعًا" فى العالم الثالث، حيث أظهرت مزيدًا من المرونة فى مناطق مثل أنجولا ونيكاراجوا وإيران وكامبوديا، ولكن لم يكن الكل مستعدًا للتجاوب مع هذه المرونة بأن يخفض مطالبه، فحكومة إيران الثورية الجديدة بقيادة آية الله الخمينى رفضت أن تخضع لقواعد لعبة الدول ناعتةً الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر (والاتحاد السوڤيتى بالشيطان رقم إثنين) كما سجنت دبلوماسيين أمريكيين. وفجأة لم يعد الوسطية الليبرالية والاقتصاد الكينزى هو السائد ؛ وشرعت مارجريت ثاتشر فى ما يسمى بالليبرالية الجديدة، التى كانت فى جوهرها بالطبع نزعة محافظة شرسة من النوع الذى لم يشاهد منذ عام 1848، والتى كانت تتضمن محاولة إعادة التوزيع فى دولة الرفاه لتوجهه للطبقات العليا بدلًا من الطبقات الدنيا.

وإذ كان عقد السبعينيات قد انتهى بضربة عنيفة فلم تكن الثمانينيات بعيدة عن ذلك. إذ خرجت ديون الدول الفقيرة عن السيطرة وبدأت أزمة الديون. لم تكن بدايتها فى عام 1982 كما يقال عادةً عندما أعلنت المكسيك عن عدم قدرتها على تسديد ديونها، وإنما فى عام 1980 عندما قررت حكومة جيريك فى بولندا مواجهة مشكلة ديونها عن طريق اعتصار الطبقة العاملة، فووجه هذا التحرك بمقاومة ضخمة وأدى إلى نشأة «سوليدارنوست» (التضامن) فى جدانسك. كانت أحداث بولندا بمثابة إعلان موت نظام التبعية السوڤيتى فى شرق ووسط أوروبا الذى كان دعامة أساسية لترتيبات يالطا رغم أن عملية التفكك لم تكتمل نهائيًا إلا بعد مرور عقد كامل ؛ وفى هذا التوقيت ارتكب الاتحاد السوڤيتى الخطأ التكتيكى الحاسم بدخوله أفغانستان، وهكذا استنزف نفسه كما فعلت الولايات المتحدة فى ڤيتنام مع عدم وجود مرونة اجتماعية كافية لتنجيه من العواقب.

يمكـن تلخيـص الثمانينيات فى بضع عبـارات دالة، كانت الأولى أزمـة الديون التى لم تطـرح أرضًـا أغلب دول أمريكا اللاتينية فقط (دون ذكر أفريقيا) وإنما شرق ووسـط أوروبا كذلك، فقد كشـفت أزمة الديـون إلى أى مدى كان الواقع الاقتصادى فى شرق ووسـط أوروبا لا يختلف جذريًا عنه فى العالم الثالث. وكانت الثانية «الأوز الطائر» فى شرق آسـيا - تفـوق اليابان الاقتصـادى المذهل فى الاقتصاد العالمـى وخلفها فى البداية التنانـين الأربعة (كوريا الجنوبيـة وتايوان وهونج كونج وسـنغافورة)، ثم دول جنوب شرق آسـيا وبـر الصين الرئيسـى كذلك. الثالثة هى الكينزية العسـكرية التـى ابتدعتها إدارة ريجـان، التى تغلبت على تراجع فى الاقتصاد الأمريكى ومعدلات البطالة المرتفعة عـن طريق اقـتراض حكومى هائـل بالأخص من اليابـان، متذرعةً فى ذلـك بأنها تعزز الهياكل العسكرية، وهو ما لم يسفر سوى عن تراكم دين قومى أمريكى يفوق التصديق. الرابعة، ازدهار «السندات عديمة القيمة» فى سوق الأوراق المالية الأمريكية مما دل على اقتراض ضخم من قبل الشركات الكبيرة لجنى أرباح سريعة من المضاربة على حسـاب الإنتاج الفعلى، مما تسبب فى تسريح قوى عاملة وأرغم طبقة متوسطى الدخل على قبول وظائف أقل دخلًا فى سوق العمل.

فى ثمانينيات القرن العشرين بدت حال الاقتصاد العالمى سـيئة باسـتثناء شرق آسـيا رغـم أن هـذا لم يمنـع المضاربين الماليـين من جنى مكاسـب باهظة، ومع اسـتمرار هذا الوضع ازدهرت لفترة شريحة معينة من الطبقة فوق المتوسـطة ممن يسـمون بـ«اليوبيز» Yuppies محدثة ضغوطًا تضخمية عالميًا فى سـوق منتجات الرفاهية والعقارات، ولكن معظـم العـالم كان يعانـى من تضـاؤل الدخل والانكماش بسـبب انهيـار العملات. فى أعقـاب هذه المشـاكل العالميـة انهار الاتحـاد السـوفيتى أو بالأحرى قام جورباتشـوف بمحاولـة مثيرة للحيلولة دون هذا الانهيـار بأن تخلص من الأحمـال الزائدة، وشرع فى نزع السلاح من جانب واحد مما اضطر الولايات المتحدة إلى أن تقوم بالشىء نفسه. ثم خرج من أفغانسـتان وفعليًا من شرق ووسـط أوروبا كذلك، كما سعى بحذر لإصلاح

النظام السياسى الداخلى، أما سقوطه المفاجئ فقد جاء لأنه أخطأ بشدة فى تقدير قوى القومية البازغة داخل الاتحاد السوفيتى لاسيما النزعة القومية الروسية.

خارت مقومات ترتيبات يالطا بسبب ضعف الولايات المتحدة وبقدر ما كان هذا أيضًا بسبب الضعف السوفيتى، فلا الولايات المتحدة ولا جورباتشوف كانا يريدان إلغاء الترتيبات لكن ما ألغتها هى فترة الركود الطويلة فى الاقتصاد العالمى ؛ وما كان من الممكن إصلاح ما انكسر مرة أخرى.

منذ سبعينيات القرن العشرين مر الاقتصاد العالمى بثلاث دورات ديون كانت كلها محاولات للحفاظ على قوة إنفاق الاقتصاد العالمى: قروض أموال البترول لدول العالم الثالث والدول الاشتراكية واقتراض الحكومة الأمريكية واقتراض الشركات الكبرى. كل موجة اقتراض كان من شأنها أن ترفع الأسعار رفعًا مصطنعًا فى بعض المناطق يفوق قيمتها السوقية ؛ وفى كل مرة كان ذلك يؤدى إلى صعوبات فى السداد وكان يتم التعامل معها من خلال أشكال مختلفة من الإفلاسات الزائفة ؛ وأخيرًا، فى تسعينيات القرن العشرين، انفجرت فقاعة العقارات فى اليابان مخفضة للغاية قيمتها الورقية ؛ وهكذا تعرض الحصن الأخير للقوة الاقتصادية المنتجة فى الاقتصاد العالمى للهجوم، وكانت تلك هى قصة التسعينيات.

والآن أصبح الموقف السياسى الأمريكى تحت هجوم شديد، ليس رغمًا عن انهيار الاتحاد السوفيتى بل بسببه. فقد قرر صدام حسين أن يستغل وضع ما بعد ترتيبات يالطا باجتياحه الكويت، متحديًا بذلك الولايات المتحدة عسكريًا بشكل مباشر، وقد تمكن من فعل ذلك لأن الاتحاد السوفيتى لم يعد يستطيع منعه، ثم إنه قام بهذا العمل لأنه، على المدى القصير، كان يبدو حلا لمشاكل العراق الخاصة بمديونيته الثقيلة للكويت وسيرفع دخله من النفط. كما أنه كان يأمل على المدى المتوسط فى أن يستغل هذا الغزو أساسًا لتوحيد العالم العربى عسكريًّا تحت قيادته وهى الخطوة التى كان يراها لازمة لتحد عسكرى مباشر للشمال عامة والولايات المتحدة خاصة.

. كان صدام حسين أمام احتمالين: إما أن تتراجع الولايات المتحدة أو لا تتراجع، فإذا وقع الاحتمال الأول سيتحقق نصره في الحال، ولو حدث الاحتمال الثاني فمعنى ذلك أنه سيكسب في المدى الطويل. حتى هذه اللحظة لم يثبت التاريخ أنه أخطأ حساباته. حشدت الولايات المتحدة بالطبع القوة العسكرية اللازمة لإخراج العراقيين من الكويت ثم فرضت قيودًا دولية صارمة على العراق. ولكن الثمن كان باهظًا بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كشفت حرب الخليج أن الولايات المتحدة لا تقدر ماليًا على القيام بمثل هذه العمليات، وتحملت السعودية والكويت واليابان وألمانيا الفاتورة العسكرية الأمريكية كاملةً، كما أظهرت الحرب أن الولايات المتحدة لا تستطيع الإطاحة بصدام حسين داخليًا لأنها لم تكن مستعدة لإرسال قوات إلى العراق. القيدان المالي والعسكري المفروضان على الولايات المتحدة أملاهما الرأى العام الأمريكي الذي كان مستعدًا لأن يرحب بالنصر القومي شريطة ألا يكلف خسائر مادية أو خسائر في الأرواح. هذا هو جوهر تفسير كيف استطاع صدام حسين أن يستمر منذ ذلك الحين ولماذا لم تفلح الجهود الساعية للحد من حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.

في تسعينيات القرن العشرين اتخذت أوروبا الغربية خطوة أساسية في اتجاه توحدها بإطلاقها عملة اليورو، محققة بذلك الدعامة المالية اللازمة للتخلص من روابطها السياسية الوثيقة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي سيؤدي دون شك إلى تشكيل جيش أوروبي حقيقي في العقد القادم ومن ثم انفصال عسكري عن الولايات المتحدة ؛ وقد أظهر تفسخ منطقة البلقان بوضوح حدود فاعلية حلف شمال الأطلنطي (الناتو) كقوة سياسية، كما أنه زاد من توتر العلاقات الأمريكية -الأوروبية.

في هذا الخضم وقع ما يسمى الأزمة الآسيوية ؛ فالانهيار المالي لدول جنوب شرق آسيا والنمور الأربعة تبعه تدخل كارثي من قبل صندوق النقد الدولي، فاقم من عواقب كل من الأزمة الاقتصادية والسياسية، وأهم ما يجب أن نشير إليه بخصوص هذا الانهيار هو أن الانكماش أصاب في النهاية شرق آسيا والمناطق المجاورة ثم روسيا

والبرازيل كما نعلم. ويحبس العالم أنفاسه منتظرًا أن يأتى الدور على الولايات المتحدة وعندئذ سندخل فى آخر مرحلة فرعية لهذه المرحلة (ب) لدورة كندراتيف.

هل سنرى بعد ذلك مرحلة (أ) جديدة من دورة كندراتيف؟ نعم بكل تأكيد، ولكنها ستكون فى إطار انكماش طويل المدى كما حدث فى القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر، وليس فى إطار تضخم طويل المدى كما حدث فى القرون السادس عشر والثامن عشر والعشرين. سنرى شيئًا آخر مختلفًا. والآن علينا أن نترك دورات كندراتيف جانبًا وأن ننتبه إلى تطور طويل المدى للنظام العالمى الحديث باعتباره نظامًا تاريخيًا.

مثل أى نظام، حافظ الاقتصاد العالمى الرأسمالى على كيانه طوال هذا الوقت من خلال آليات تعيد له توازنه فى كل مرة كانت عملياته تبتعد فيها عنه. هذا التوازن أبدًا لا يستعاد على الفور، وإنما بعد حدوث انحراف كاف عن القاعدة، وبالطبع لا تتم استعادته كاملًا ؛ ذلك لأن الانحرافات يجب أن تستمر لفترة ما حتى تنشأ حركات مضادة، فتكون النتيجة أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى مثله مثل أى نظام آخر تكون له إيقاعات دورية متعددة الأنواع، وقد ناقشنا أحد أهم ما طوره منها والتى تسمى بدورات كندراتيف، وهى ليست الوحيدة.

لا يستعاد التوازن إلى النقطة نفسها أبدًا لأن الحركات المضادة تتطلب بعض التغيرات فى المحددات الضمنية للنظام، ومن ثم فالتوازن يتسم دائمًا بالحركية ولذلك يكون للنظام اتجاهات طويلة المدى، وهذا المزيج من الإيقاعات الدورية والاتجاهات طويلة المدى هو الذى يحدد أن النظام يسير بطريقة "عادية". إلا أن الاتجاهات طويلة المدى لا يمكن أن تستمر للأبد لأنها تصطدم بخطوط مقاربة، وعندما يحدث ذلك يصبح من المستحيل لهذه الاتجاهات أن تعيد النظام لتوازنه وهنا يبدأ النظام يضطرب، ثم يدخل فى أزمته النهائية ويتفكك - أى أنه يجد نفسه أمام خيارين أو أكثر، تؤدى إلى بنية جديدة مع توازن جديد وإيقاعات دورية جديدة واتجاهات طويلة المدى جديدة. ولكن أى من المنحيين سيتجه إليه النظام؟ أى، ما نوع النظام

الذى سيقام؟ هذا ما لا يمكن تحديده سلفًا بطبيعة الحال لأن ذلك يخضع لعدد لا حصر له من الخيارات الخاصة التى لا يحكمها نظام، وهذا ما يحدث حاليًا فى نظام الاقتصاد الرأسمالى.

ولنحسن تقدير هذا، علينا أن نتأمل الاتجاهات الثلاثة الكبرى طويلة المدى التى تقترب من خطوط المقاربة. فكل منها يضع بذلك حدودًا لتراكم رأس المال ؛ حيث إن عملية تراكم رأس المال اللانهائية هى السمة المحددة للرأسمالية كنظام تاريخى، فإن أثر الضغط ثلاثى الأضلاع يعطل المحرك الأولى للنظام ومن ثم يخلق أزمة هيكلية.

أول اتجاه طويل المدى هو ارتفاع مستوى الأجور الحقيقية كنسبة من تكلفة الإنتاج، واحتسابه متوسطًا عبر كامل الاقتصاد العالمى، يتضح أنه كلما انخفض هذا العامل ارتفع مستوى الربح والعكس صحيح. فما الذى يحدد مستوى الأجور الحقيقية؟ من الواضح أن الإجابة هى «العلاقة ما بين القوى»، ما بين القوة العاملة فى منطقة بعينها وبين قطاع فى الاقتصاد العالمى وأرباب العمل. وتعتمد علاقة القوى هذه أولًا على القوة السياسية التى تتمتع بها المجموعتان فيما نسميه صراع الطبقات. ومن المضلل أن نتحدث عن السوق عاملاً حاسمًا فى تحديد مستوى الأجور، لأن القيمة السوقية للعمل يحددها العديد من عوامل علاقات القوى فى مناطق مختلفة فى الاقتصاد العالمى ؛ وتباعًا تعتمد هذه القوى السياسية المختلفة بشكل أو آخر على فاعلية التنظيم السياسى لكل قوة عاملة بعينها والبدائل الواقعية لأرباب العمل فيما يخص نقل عملياتهم. كلا العاملين يتغيران باستمرار.

ويمكن القول إنه مع مرور الوقت وفى أى مكان جغرافى أو قطاع ستسعى القوة العاملة لإقامة شكل ما لتنظيم نقابى وعمل يمكّن أعضاءه من مساومة أكثر فاعلية، إما مباشرة مع صاحب العمل أو بشكل غير مباشر مستخدمةً نفوذها على الآليات السياسية ذات الصلة. قد تتلقى القوى السياسية دون شك هجومًا مضادًا من قبل مجموعات الرأسمالية فى مراكز أو أخرى، لكن من الصحيح أيضًا أن عملية «دمقرطة»

الآليات السياسية ساعدت، على مدار تاريخ النظام العالمى، على دفع منحى القوة السياسية للطبقات العاملة إلى أعلى على المدى الطويل، تقريبًا فى كل الدول فى النظام العالمى.

الآلية الرئيسية التى مكنت الرأسماليين فى أنحاء العالم من كبح هذا الضغط السياسى هى ترحيل قطاعات إنتاج معينة إلى مناطق أخرى فى الاقتصاد العالمى يقل فيها متوسط الأجر، وهى عملية صعبة سياسيًا كما أنها تعتمد على إدخال مستوى المهارة فى حسابات الأرباح النهائية، ومن ثم كثر حدوثها بالأساس خلال المرحلة (ب) من كندراتيف كما قلنا سابقًا. ومع ذلك فقد تكرر حدوثها خلال فترة التطور التاريخى للنظام العالمى الحديث. ولكن ما السبب أصلًا لانخفاض الأجور فى المناطق التى تنقل إليها القطاعات؟ لا يجدى القول إنها نتيجة مستويات أجور «تاريخية». من أين أتى هذا التاريخ؟

كان أهم مصدر للعمالة منخفضة الأجر دائمًا المهاجرين الجدد القادمين من المناطق الريفية، الذين كانوا يدخلون سوق العمل المأجور للمرة الأولى، وكانوا على استعداد لقبول أجور تعتبر منخفضة بالمعايير العالمية لسببين: أن صافى الدخل الذى يحصلون عليه بالفعل كان أعلى مما كانوا يحصلون عليه قبل ذلك عن أعمال فى الريف. غير أنهم مقتلعون اجتماعيًا وبالتالى مفككون سياسيًا وغير قادرين على الدفاع عن مصالحهم بشكل فعال. ولكن مع مرور الوقت، فلنقل مثلًا بعد ثلاثين عامًا، يتلاشى كلا التفسيرين بالتأكيد ويبدأ هؤلاء العمال فى ممارسة الضغط للحصول على مستويات أجور متساوية مع عمال مناطق أخرى فى الاقتصاد العالمى. وفى هذه الحال يكون أفضل خيار للرأسماليين هو الانتقال مرة أخرى إلى أماكن أخرى.

وكما نرى تعتمد طريقة كهذه فى إدارة صراع الطبقات على دوام وجود مناطق جديدة فى النظام العالمى يمكن الانتقال إليها وهذا يعتمد على وجود قطاع ريفى كبير لم يدخل بعد سوق العمل بأجر، إلا أن هذا بالتحديد ما لبث أن تضاءل كاتجاه طويل

المدى ؛ فعملية تحضر العالم تتسارع وقد استمرت على مدار خمسمائة عام ولكنها زادت بسرعة رهيبة منذ عام 1945 ؛ كما يمكن التنبؤ بانتهاء القطاع الريفى تقريبا بعد مرور نحو ربع قرن، وعندما تختفى المناطق الريفية بالكامل من النظام العالمى لن يبقى أمام الرأسماليين من خيارات سوى أن يستكملوا صراع الطبقات فى أماكن تواجدهم حاليًا، وحينذاك لن تكون كفة الميزان فى صالحهم حتى مع زيادة الاستحواز على مستويات الدخل الحقيقى فى النظام العالمى كليًا، بل إن الوعى السياسى والسوقى للشريحة الأدنى اجتماعيًا سوف يستمر فى النمو فى داخل أكثر الدول ثراء. وأيضًا حيث يوجد عدد كبير ممن ليس لديهم عمل فعلى وممن يستمدون دخلهم، كما هو، من الاقتصاد غير الرسمى فالبدائل الحقيقية المتاحة أمام العمال القاطنين فى باريوس والفافيلاس فى النظام العالمى تعنى أنهم فى وضع يسمح بالمطالبة بأجور مناسبة حتى يدخلوا فى اقتصاد الأجور الرسمية، والنتيجة النهائية لكل ذلك هى وجود ضغط خطير على مستويات الربح سيزيد مع الوقت.

أما التوجه طويل المدى الثانى المؤرق للرأسماليين فمختلف بعض الشىء، وهو لا علاقة له بتكلفة أجور العمال إنما بتكلفة مدخلات المواد. فما الذى يدخل فى تكلفة هذه المدخلات؟ لا تتوقف المسألة فقط على السعر الذى تُشترى به من شركة أخرى ولكن أيضًا على تكلفة معالجتها، ففى حين أن تكلفة الشراء عادة ما تتحملها بالكامل الشركة التى سيعود عليها الربح فى النهاية، فإن تكلفة معالجة المواد عادة ما يتحملها آخرون. مثلًا إذا ما نتج عن عملية معالجة المواد الخام مخلفات سامة أو ثقيلة فإن عملية التخلص منها تدخل فى التكلفة، كما أنه إذا كانت هذه المواد سامة فيجب أن يتم ذلك بطريقة آمنة. لكن الشركات ترغب بالطبع فى تقليل تكلفة التخلص إلى أدنى حد، وإحدى الطرق التى يتم بها ذلك، وهى شائعة، هى إلقاؤها فى مكان بعيد عن موقع الشركة، مثل إلقاء المواد الكيميائية السامة فى نهر بعد معالجة السم قليلًا. وهذا ما يسميه الاقتصاديون «تحميل التكلفة على الآخرين». ولا يعنى هذا بالطبع أن تكلفة التخلص قد انتهت بذلك. ولنبق مع مثالنا، إذا ما تم إلقاء سموم فى نهر فقد يؤدى

ذلك إلى تلوثه آجلا أو عاجلًا (حتى بعد مرور عقود) وسيقع ضرر على أشخاص أو أشياء أخرى بتكلفة حقيقية يصعب تحديدها، وربما يصدر كذلك قرار اجتماعى بإزالة السموم وفى هذه الحالة تتحمل التكلفة الهيئة التى تقوم بذلك وغالبًا ما تكون الدولة. وهناك طريقة أخرى لخفض التكاليف هى استخدام مواد خام ولكن دون اتخاذ (أو بمعنى أصح دفع) الاحتياطات لتجديدها، وهى مشكلة تخص المواد العضوية ذاتها. هذا الأسلوب فى تحميل التكلفة للآخرين يخفض كثيرًا تكاليف المواد الخام على منتجين بأعينهم وبالتالى يرفع هامش الربح.

تماثل هذه المشكلة مشكلة النقل كحل للتحايل على تكلفة الأجور، فهى ناجحة مادامت هناك مناطق لم تستخدم لإلقاء النفايات. ولكن عاجلًا أو آجلًا ستختفى الأنهار التى يمكن تلويثها أو الأشجار التى يمكن قطعها - أو على الأقل لم يعد ذلك ممكنًا دون عواقب خطيرة فورية على سلامة المحيط الحيوى، وهذا هو الوضع الذى نجد أنفسنا فيه اليوم بعد خمسمائة عام من مثل هذه الممارسات، ولذلك أصبحت هناك اليوم حركة بيئية تنمو بسرعة فى كل أنحاء العالم.

ما الذى يمكن عمله؟ يمكن لحكومات العالم القيام بحملة نظافة كبرى وحملة تجديد حيوى كبرى، ولكن المشكلة هى تكلفة أى عملية فعالة وهى باهظة، وبالتالى يجب أن تمول عن طريق فرض ضريبة ما، ولا يوجد سوى مصدرين للتمويل: إما الشركات باعتبارها المتسبب فى النفايات، أو نحن عامة الناس. إذا اخترنا الشركات فسيكون الضغط كبيرًا على هوامش الربح، أما إذا اخترنا الناس فسيرتفع عبء الضرائب وهى مشكلة سنعود إليها. ثم إنه لا جدوى من حملة نظافة وتجديد حيوى مع استمرار هذه الممارسات، فالأمر يصبح بمثابة تنظيف «إسطبلات أوجياس» ومن ثم فالاستنتاج المنطقى هو طلب عدم تحميل أى تكلفة للآخرين. ولكن هذا أيضًا سيضيف ضغطًا على أرباح الشركات المعنية. وإذ لا أرى أى حل معقول لهذه المعضلة الاجتماعية فى إطار الاقتصاد العالمى الرأسمالى فإنى أقترح اعتبار التكلفة الصاعدة لمواد المدخلات ضغطًا هيكليًا ثانويًا على تراكم رأس المال.

الضغـط الثالـث يكمن فى ثنايا نظام الضرائب. إن الضرائـب تدفع مقابلًا لخدمات اجتماعيـة ولذلـك تعتبر كلفة معقولـة شريطة ألا ترتفـع كثيرًا. فما العوامـل التى تحدد مستوى الضرائب؟ يجب ألا نغفل الطلب الأمنى الدائم (المتمثل فى الجيش والشرطة) وتزايده الثابت عبر القرون بسبب تكلفة وسائل الأمن المتزايدة ونطاق العمل العسكرى والإحساس بالحاجة للعمل الشرطى، وكذلك استمرار زيادة حجم البيروقراطية المدنية للعالم وهى نابعة من الحاجة لجمع الضرائب أولًا ومن اتساع مهام الدول الحديثة ثانيًا.

كانت المهمة الأكبر الآخذة فى الاتساع هى تلبية بعض المطالب الشعبية، وهى نفقة لم تكن اختيارية، فقد نما أسلوب التلبية هذا كوسيلة رئيسية لضمان استقرار سياسى نسبى، استجابة لسخط متنام بين الشرائح الدنيا بسبب الاستقطاب المتزايد للدخل الحقيقى، الـذى كان مـن الظواهـر الثابتـة فى النظـام العالمى ؛ وقـد قدمت الحكومـات خدمات اجتماعيـة نوعًا مـن المقايضة لترويض «الفئات الخطـرة» أو لإبقاء صراع الطبقات تحت السيطرة.

إننا نسـمى الاسـتجابة لهذه المطالب الشـعبية بالـ«دمقرطة» وهى أيضًا اتجاه طويل المدى قائم بالفعل. وهناك ثلاثة أشـكال أساسـية لهذه المطالب الشعبية هى المؤسسات التعليميـة والخدمـات الصحية وضمان دخل للفـرد مدى الحياة (خاصـة إعانة البطالة والتأمـين الاجتماعـى للمسـنين). وهنـا نلاحـظ أمرين بخصـوص هـذه المطالب فقد انتشرت فى شتى مناطق النظام العالمى حتى أصبحت اليوم عالمية تقريبًا كما أن مستواها يظل فى ارتفاع مستمر فى كل بلد دون نهاية منظورة.

أدى ذلك، بل كان يجب أن يؤدى، إلى ارتفاع مستمر لمعدلات الضريبة فى كل البلاد تقريبًـا مع تخفيضـات طفيفة عرضية. ولكن لابد أن تصل إعـادة توزيع الضرائب هذه بالطبع إلى مسـتويات تتعارض بشكل خطير مع امكانية تراكم رأس المال، ولذلك نجد أن رد فعل الرأسماليين اليوم على ما ينظر إليه على أنه «أزمة الدول المالية » يتجه للمطالبة بتخفيضها والسـعى للحصول على دعم شـعبى يتأسـس على أن ضرائـب الأفراد أيضًا

ترتفع بشدة. والمثير للسخرية أنه فى حين يوجد غالبًا دعم شعبى من أجل خفض الضرائب فإننا لا نجد فى مقابله أى دعم شعبى لتقليل الضمانات الاجتماعية (التعليم والصحة وضمان الدخل)، بل إنه فى كل مرة ترتفع فيها شكاوى من ارتفاع الضرائب يرتفع فى الوقت نفسه مستوى المطالب الشعبية من أجل المزيد من الخدمات الحكومية؛ وهنا أيضًا يوجد ضغط هيكلى على تراكم رأس المال.

هكذا نجد أن هناك ثلاثة أنواع من الضغوط الهيكلية الكبرى التى تقيد قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال نتيجة للاتجاهات طويلة المدى التى تتجه باستمرار إلى أعلى، ومما يزيد الأزمة تعقيدًا، ليس من حيث النمو بل من حيث تراكم رأس المال، وجود ظاهرة أخرى ألا وهى فقدان شرعية هياكل الدولة. فالدولة عامل حاسم بالنسبة لقدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال، والدولة هى التى تتيح تكوين شبه الاحتكارات وهى المصدر الوحيد لمستويات عالية من الربح، وهى التى تعمل على ترويض الطبقات الخطرة بالقمع والتهدئة، كما أن الدولة المصدر الأساسى للإيديولوچيات التى تقنع جماهير الشعب بأن يتحلى نسبيًا بالصبر.

إن أهم حجة للدعوة للصبر هى حتمية الإصلاح، فكل شىء سيتحسن، إن لم يكن فى الحال فسيتحسن لجيل الأطفال أو الأحفاد وثمة عالم أكثر رخاءً ومساواةً يلوح فى الأفق. هذه بالطبع هى الإيديولوچيا الليبرالية الرسمية وقد سيطرت على فكرة الثقافة منذ القرن التاسع عشر. كما أنها كانت كذلك شعار كل الحركات المناهضة للنظام حتى الحركات التى كانت تؤكد أنها الأكثر ثورية. كانت هذه الحركات تشدد على هذا الشعار تحديدًا عندما تكون فى الحكم، وكانت تقول للطبقات العاملة التابعة لها إنها بصدد «تطوير» اقتصادها وإن على هذه الطبقات أن تصبر لحين تحسن أوضاعها الحياتية بفضل ثمار النمو الاقتصادى فى نهاية المطاف. كانوا يعظون بالصبر فيما يخص مستوى المعيشة وكذلك غياب المساواة السياسية.

عندما كانت هذه الحركات المناهضة للنظام - سواء كانت حركات شيوعية أو ديمقراطية اجتماعية أو حركات تحرر وطني - في مرحلة الحشد ضد النظم الجائرة والعسكرية والديكتاتورية والفاشية والمستعمرة حتى النظم المحافظة، كان هذا الشعار خافتًا ولم يتدخل في قدرة الحركات المناهضة للنظام على الحصول على دعم شعبي واسع. ولكن عندما استولت هذه الحركات على الحكم كما حدث في كل مكان في العالم خلال الفترة الممتدة من عام 1945 حتى عام 1970 (وهي المرحلة كندراتيف أ التي تحدثنا عنها) خضعت للاختبار وانكشف أمرها في العالم أكمله، ولم يسجل لأنظمة ما بعد «الثورية» أنها تمكنت من خفض الاستقطاب في العالم أو حتى داخليًا بأي درجة من الدرجات أو أنها تمكنت من إرساء مساواة سياسية داخلية فعلية. صحيح أنها أنجزت إصلاحات كثيرة دون شك ولكنها كانت قد وعدت بأكثر منها، بالإضافة إلى أن النظام العالمي ظل اقتصادًا عالميًا رأسماليًا فلم تتمكن الأنظمة خارج منطقة الإنتاج الأساسية، هيكليًا، من «اللحاق» بالدول الغنية.

المسألة لا تتعلق بمجرد التحليل الأكاديمي، فالنتيجة لهذا الواقع كانت استفاقة رهيبة أيقظت الناس على حقيقة الحركات المناهضة للنظام، لدرجة أنهم استمروا في دعمها، ليس على أنها بشير بمجتمع جديد وإنما مجموعة إصلاحية على أكثر تقدير وربما أفضل من بديل آخر أكثر يمينية، كما أن أهم نتيجة كانت سحبًا واسع النطاق للاستثمارات من مؤسسات الدولة. فقد عادت جماهير العالم إلى شك متأصل في قدرة الدول على تعزيز التحولات أو حتى الحفاظ على النظام الاجتماعي بعدما كانوا قد لجأوا للدول على أنها وكلاء التغيير.

وكان للارتفاع العالمي المفاجئ لمذهب مناهضة الدولة أثران فوريان: أحدهما زيادة المخاوف الاجتماعية، فسحب الناس في كل مكان الدور الذي كان للدولة في توفير أمنهم الخاص، ولكن هذا بالطبع من شأنه بدء دائرة سلبية، فكلما زادوا في فعل ذلك زاد العنف الفوضوي، ووجدت الدولة نفسها غير قادرة على السيطرة على الموقف؛

ولذلك زاد عدد الناس الذين يسحبون استثماراتهم من الدولة مما أضعف قدرتها على وقف هذه الدائرة، وقد دخلنا فى هذا النوع من الدوائر بوتيرة مختلفة فى بلدان مختلفة فى النظام العالمى ولكن الوتيرة فى تصاعد فى كل مكان تقريبًا.

ويعود الأثر الثانى على الرأسماليين، فالدول التى نزعت عنهم صفة الشرعية تجد صعوبة أكبر فى القيام بمهامها فى تأمين شبه الاحتكارات اللازمة للرأسماليين مع عدم ذكر مقدرتهم فى ترويض «الطبقات الخطرة»؛ وفى اللحظة التى يواجه فيها الرأسماليون الضغوط الهيكلية الثلاثة على معدلات الربح العالمية ومن ثم على قدرتهم على تراكم رأس المال يجدون أن الدولة لم تعد قادرة على مساعدتها كما كانت تفعل من قبل لحل هذه المعضلات.

ومن ثم نستطيع أن نقول: إن الاقتصاد العالمى الرأسمالى قد دخل فى أزمته النهائية وهى أزمة قد تدوم لمدة خمسين عامًا، والسؤال الذى يطرح نفسه حقيقة هو: ما الذى سيحدث خلال هذه الأزمة أو هذا الانتقال من النظام العالمى الحالى إلى نوع آخر من النظام أو الأنظمة التاريخية؟ من الناحية التحليلية إن المسألة الرئيسية هى العلاقة بين دورات كندراتيف الأولى التى شرحناها فى البداية والأزمة فى النظام التى نستعرضها الآن. أما من الناحية السياسية فهناك مسألة العمل الاجتماعى الممكن والمطلوب خلال هذا التحول فى النظام.

تشكل دورات كندراتيف جزءًا من «طبيعة» عمل الاقتصاد العالمى الرأسمالى وهذه الطبيعة لن تتوقف بسبب دخول النظام فى أزمة شاملة. فالآليات المختلفة المكونة لسلوك النظام الرأسمالى مازالت قائمة. وعندما تنتهى المرحلة (ب) الحالية ستبدأ دون شك مرحلة (أ) لدورة جديدة، إلا أن أزمة النظام تؤثر بشدة فى مسارها. و الأمر أشبه بمحاولتنا أن نهبط جبلًا بسيارة محركها سليم ولكن هيكلها وإطاراتها خربة. صحيح أن السيارة ستتقدم ولكن ليس فى خط مستقيم كما يتوقع عندما كانت سليمة أو عندما

كانت الفرامل تعمل بأمان، وقد بات من الصعب التنبؤ بحركتها، ومزيد من الضغط على البنزين قد تكون له عواقب غير متوقعة، فقد تنهار السيارة تمامًا.

لقد عودنا شومبيتر منذ زمن على فكرة أن الرأسمالية ستنهار بسبب نجاحاتها وليس إخفاقاتها، وقد حاولنا أن نشير إلى كيف أن النجاحات (أساليب مواجهة الهبوط فى الاقتصاد العالمى وأساليب تعظيم تراكم رأس المال) أوجدت مع الوقت حدودًا هيكلية لعملية تراكم رأس المال ذاتها التى كان من المطلوب تأمينها، وهذه أدلة إمبيريقية ملموسة لافتراض شومبيتر: لنبق مع مثال السيارة الخربة، لا شك أن السائق الحكيم سيقودها ببطء فى هذه الظروف الصعبة ولكن ليس هناك سائق حكيم فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى، لا يوجد فرد (أو مجموعة) فى يده وحده سلطة إصدار القرارات اللازمة، وكثرة عدد متخذى القرار وانفصال المصالح المباشرة لكل منهم عن الآخر عامل يؤكد أن السيارة لن تبطئ، بل محتمل أن تبدأ فى السير أسرع فأسرع.

من ثَمَّ فإن ما نتوقعه هو تهور، ومع دخول الاقتصاد العالمى مرحلة جديدة من التوسع ستتفاقم الظروف التى أوصلته إلى أزمته النهائية، وبالتعبير الفنى ستتواتر التقلبات وتصبح أكثر «فوضوية» ولن يكون اتجاه مسارها مؤكدًا أكثر من ذى قبل لأن مسلكها سيتعرج أسرع فأسرع. فى الوقت نفسه قد نتوقع انخفاض درجة الأمان الجماعى أو الفردى بشكل قد يكون مذهلًا، لأن هياكل الدولة ستفقد شرعيتها أكثر فأكثر، وهذا من شأنه دون شك أن يزيد العنف اليومى فى النظام العالمى، وهى مسألة تخيف أغلبية الناس عن حق.

و سياسيًا سيكون الوضع مربكًا لأن التحليلات السياسية المعتادة التى طورناها لفهم النظام العالمى المعاصر لن تجدى مع الوضع الجديد، أو ستبدو قديمة. لن يصح هذا كليةً، ولكن ستنطبق التحليلات فى المقام الأول على العمليات الجارية للنظام العالمى القائم وليس على واقع التحولات، ولذلك من الأهمية بمكان أن نتبين الاختلاف الدقيق بينها والأساليب التى سينتهى إليها هذا الواقع المزدوج.

وفيما يخص الواقع الجارى فمن شبه المستحيل أن يستطيع العمل السياسى أن يؤثر فيه. لنعُدْ لمثال السيارة الخربة التى تهبط من أعلى الجبل، فقد نشعر وعن حق بقلة حيلة، وأكثر ما يمكن عمله هو أن نحاول قيادتها بحذر لنقلل الضرر الواقع علينا مباشرة. أما فيما يخص التحول كعملية كاملة فالعكس صحيح، لعدم إمكانية حساب عواقبه ذاتها ولشدة تقلباته، وأقل عمل سياسى سيكون له أثر عظيم. ويروق لى أن أعتبر أن هذه اللحظة فى الزمن التاريخى هى التى يكون للإرادة الحرة فيها دور حقيقى.

ويمكن أن نعتبر هذا التحول الطويل صراعًا سياسيًا رهيبًا بين معسكرين: معسكر من يودون الإبقاء على امتيازات النظام القائم غير المنصف، ولو فى أشكال مختلفة قد تختلف اختلافًا كبيرًا، ومعسكر كل من يريد نظامًا تاريخيًا مختلفًا يتسم بالديمقراطية والمساواة. ويجب ألا نتوقع أن يقدم أعضاء المعسكر الأول أنفسهم كما وصفناهم، فهم سيؤكدون أنهم يدافعون عن الحداثة والديمقراطية والحرية والتقدم وقد يزعمون، أنهم ثوريون. والحل لن يكون فى الخطاب إنما فى الواقع الحقيقى لما يتم تقديمه.

وستتوقف نتيجة هذا الصراع السياسى جزئيًا على نجاح من يستطيع أن يحشد من، وأيضًا بدرجة كبيرة على القدرة التحليلية لما يجرى والبدائل التاريخية أمامنا كجماعة ؛ أى أن هذه هى اللحظة التى يجب أن نوحد فيها معرفتنا وخيالنا وممارساتنا وإلا وجدنا أنفسنا بعد قرن من الآن نقول: «كلما تغيرت الحال بقى على حاله». النتيجة - وكلى إصرار على ذلك - غير مضمونة بأى حال ولذلك فهى مفتوحة أمام تدخل الإنسان وقدراته الإبداعية.

الفصل الرابع

العنصرية: طائر القطرس المعلق فى أعناقنا[*]

«ليحفظك الله أيها البحار القديم، من الأشباح التى تعذبك -

ما بك؟ لماذا تنظر هكذا؟

بنشابتى قتلت طائر القطرس»

صمويل تايلور كولريدج، من قصيدة البحار القديم

فى قصيد كولريدج هذه، تعصف الرياح بسفينة فى أجواء سيئة؛ والسلوان الوحيد للبحارة هو طائر القطرس الذى أتى ليتقاسم معهم الطعام، ولكن لسبب غير معروف - وربما لمجرد الغطرسة - يقتله بحار كولريدج، وتكون النتيجة أن يعانى كل من هم على السفينة. كان ذلك هو عقاب الآلهة على هذا الإثم. البحارة الآخرون علقوا الطائر حول عنق البحار، ليصبح القطرس رمزًا للذنب والخزى بعدما كان رمزًا للصداقة؛ ولا ينجو من هذه الرحلة إلا هذا البحار الذى يظل طيلة عمره يهجس بفعلته. القطرس الحى هو «الآخر» الذى أقبل علينا ونحن فى بلاد غريبة وبعيدة، أما القطرس الميت

(*) ورقة قدمت فى ٩ مارس ٢٠٠٠ في فيينا فى لحظة حاسمة في التاريخ النمساوى. (المؤلف)

المعلق فى أعناقنا فهو إرث غطرستنا وعنصريتنا، ونحن نهجس بها ولا نجد راحة البال.

قبل عام طُلب منى أن أسافر إلى ڤيينا لأتحدث عن «العلوم الاجتماعية فى عصر التحولات»، وذلك ضمن سلسلة من المحاضرات فى عام 2001 بعنوان «عن ضرورة اللاضرورى - العلوم الاجتماعية والمجتمع» (Von der Notwendigkeit des Überflüssigen – Sozialwissenschaft und Gesellschaft). فقبلت بكل سرور. كنت أظن أننى آت لڤيينا صاحبة الدور المجيد فى بناء العلوم الاجتماعية العالمية لاسيما فى عصر «الحلم والواقع» (Traum und Wirklichkeit) ما بين عامى 1870 و1930. كانت ڤيينا موطن سيجموند فرويد، الذى أعتبره الشخصية المتفردة الأهم فى العلوم الاجتماعية فى القرن العشرين، أو على الأقل كانت ڤيينا موطنه قبل أن يجبره النازيون على الهروب إلى لندن فى عام 1939 وهو عام وفاته أيضًا؛ كما كانت ڤيينا موطن جوزيف ألويس شومپيتر Joseph Aloïs Schumpeter وكارل پولانيى Karl Polanyi لفترة مهمة فى حياتهما، وقد تعارضت آراؤهما السياسية بشكل لالفت لكنهما كانا فى نظرى أهم عالمين فى الاقتصاد السياسى فى القرن العشرين ولم ينالا حقهما من الاعتراف والتقدير، كما كانت ڤيينا موطن أستاذى پول لازرسفيلد، الذى بدأ الجمع بين البحث فى السياسات وابتكاراته المنهجية الرائدة بدراسة "Arbeitslosen von Marienthal" (العاطلون فى مارينتال) التى شاركه فيها ماريا يهودا وهانز سيزل. هذه الڤيينا هى التى كنت آت إليها.

ثم جاءت الانتخابات النمساوية الأخيرة (انتخابات عام 1999) وعواقبها التى كان من الممكن تفاديها، وهى ضم حزب يورج هايدر Freiheitliche Jörg Haider Partei Österreichs (FPÖ) (حزب الحرية النمساوى) للحكومة. وكان رد فعل دول الاتحاد الأوروبى على هذا التغيير فى النظام شديدًا حيث أوقفت علاقاتها الثنائية مع النمسا. كان علىَّ أن أعيد النظر بالنسبة لمجيئى، وكنت مترددًا. وإذا كنت بينكم اليوم فذلك لسببين ؛ أولهما أننى أود أن أؤكد تضامنى مع «النمسا الأخرى» التى نهضت بهذا الثبات منذ تولى الحكومة الجديدة الرئاسة، وثانيهما، وهو الأهم، أننى جئت لأتولى

مسئوليتى عالم اجتماع. كلنا قتلنا القطرس، وهو معلق بأعناقنا، وعلينا أن نناضل بأرواحنا وعقولنا لنكفِّر عن ذنبنا، لنعيد البناء، لخلق نظام تاريخى مختلف، يتجاوز العنصرية التى ابتلى العالم الحديث بها كل هذا البلاء. لذلك غيرت عنوان كلمتى إلى: «القطرس العنصرى: علوم الاجتماع ويورج هايدر وWiderstand(*)».

تبدو وقائع ما حدث فى النمسا بسيطة ظاهريا، فقد حكم النمسا لعدة مرات مجلس تشريعى يضم ائتلافًا قوميًا من أكبر وأعرق حزبين وهما الحزب الاشتراكى الديمقراطى (SPÖ) وحزب الشعب النمساوى (ÖVP). و أحدهما يسار وسط والآخر يمين وسط مسيحى ديمقراطى، وظل مجموع أصواتهما المكتملة يتراجع على مدار تسعينيات القرن العشرين بعدما كان قد وصل إلى مستوى مدهش فى وقتٍ ما، وفى انتخابات عام 1999 احتل حزب FPÖ لأول مرة المركز الثانى متجاوزًا حزب ÖVP ولو ببضع مئات فقط من الأصوات. ولما فشلت المحادثات التى تلت بين الحزبين الأساسيين لتشكيل ائتلاف آخر، توجه حزب ÖVP لحزب FPÖ ليكون شريكه فى ائتلاف لتشكيل حكومة؛ وأحبط قرار حزب ÖVP هذا الكثيرين فى النمسا ومن بينهم الرئيس توماس كليستيل Tomas Klestil. ولكن حزب ÖVP أصر على موقفه وتم تشكيل الحكومة.

كما أحبط القرار القادة السياسيين فى دول الاتحاد الأوروبى الأخرى – بل يجب أن نضيف أنه فاجأهم – فقرروا بشكل جماعى أن يعلقوا علاقاتهم الثنائية مع النمسا، وتمسك الاتحاد الأوروبى بموقفه هذا رغم تشكيك بعض الأصوات فى حكمة هذه الخطوة التى غضب على إثرها العديد من النمساويين، ليس فقط ممن ساندوا تشكيل الحكومة الحالية بل كثيرون من المعارضين لها. كانت حجة هؤلاء المعارضين أن الاتحاد بالغ فى تقدير الخطر الذى يشكله ضم حزب FPÖ إلى الحكومة، وكانت المقولة الشائعة التى تعبر عن هذا الموقف هى أن «هايدر ليس هتلر». بينما قال آخرون إن أمثال هايدر

(*) Widerstand و تعنى المقاومة، كانت شعار المتظاهرين النمساويين ضد الحكومة الجديدة، كما كانت المصطلح المستخدم بين عامى 1933 و1945 لدى مناهضى النازية؛ أما يورج هايدر فهو الزعيم الشعبى اليمينى المتطرف لحزب الحرية النمساوى. (المؤلف)

يمكـن أن تجدهـم فى كل دول الاتحـاد الأوروبـى حتـى فى حكوماتها أحيانًـا. ومن ثم حاجـج هؤلاء أنه كان من النفاق أن يتخـذ الاتحاد الأوروبى مثل هذا الموقف. وأخيرًا حاجـج بعض النمسـاويين (مثل آخرين من الأوروبيين) أنـه كان من اللائق للاتحاد أن ينتظر ويترقب، ثم إذا ما صدر عن الحكومة النمساوية ما يستحق الشجب حينذاك فقط كان يمكن أن يتخذ موقفًا وليس قبل ذلك؛ وفى الوقت نفسه انطلقت «المقاومة» داخل النمسا نفسها.

أود ألا أتخذ الـFPÖ حزبًا وما يمثله موضوعًا للتحليل، بل موقف الاتحاد الأوروبى القوى رد فعل على إدخال هذا الحزب فى الحكومة النمساوية والفعل النمساوى المضاد وكذلـك «المقاومـة»؛ وكل من رد الفعـل والفعل المضاد لا يمكن فهمهـما إلا إذا حولنا تركيزنا فى التحليل من النمسـا بمفردها إلى النظام العالمى كله وإلى واقعه. لذلك أقترح أن ننظر إلى هذا السياق الموسع فى أربعة إطارات زمنية: النظام العالمى الحديث منذ عام 1989، والنظام العالمى الحديث منذ عام 1945، والنظام العالمى الحديث منذ عام 1492، والنظـام العالمى الحديث بعد عـام 2000. هذه بالطبع تواريـخ رمزية ولكن للرموز فى هذا السـياق أهمية بالغة، فهى تسـاعدنا فى مناقشـة الوقائع وكذلك فى فهمنا لها، وهكذا أتمنـى أن يكـون ذلك تعبيرًا عـن تضامنى مع «المقاومة» النمسـاوية كـما أتمنى أن يكون تعبيرًا عن اضطلاعى بمسئولياتى الأخلاقية والفكرية عالم اجتماع.

النظام العالمى منذ عام 1989

فى عـام 1989 انهـار ما كان يسـمى بكتلـة الدول الاشـتراكية. أكدت بـلاد أوروبا الشرقية ووسـطها، التى كانت مقيدة بمذهب بريچينيف (وأهم من ذلك اتفاق يالطا)، اسـتقلالها السياسـى عن الاتحاد السـوڤيتى ومضت كل واحدة منهـا فى تفكيك نظامها اللينينى. وفى غضون عامين تحلل حتى الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوڤيتى بل انقسم الاتحـاد نفسـه إلى أجزائـه المكونـة الخمسـة عـشر، وإذا كان مجرى الأحـداث فى الدول الشـيوعية فى شرق آسـيا وكوبا مختلفًا فإن ذلك لم يغير كثيرًا من عواقب أحداث أوروبا الشرقية على چيوسياسة النظام العالمى.

منـذ عـام 1989 كان قدر كبير من الاهتمام العالمى منصبًا على هذه الدول الأوروبية، الشيوعية سابقًا. وعقد علماء الاجتماع مؤتمرات لا آخر لها حول .. سمى تحولها لدرجة أننـا بدأنـا نتكلم عن «علـم التحول»، واندلع فى المناطق التى كانت فى السـابق تشـكل جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة والمناطـق القوقازية للاتحاد السـوڤيتى عـدد كبير من الحـروب الأهليـة البغيضة التى انخرطت عمليا، فى عدة حـالات منها، قوى خارجية. حلـل كثير من علماء الاجتماع هـذا العنف تحت عناوين مثل «التطهير العرقي» مؤكدين أن الظاهـرة نتيجـة لعداءات عرقية دامـت طويلًا. حتى البلدان التـى فلتت من العنف الداخلى الشـديد كالجمهورية التشـيكية والمجر ودول البلطيق طرأ عليها ما يُذكر بما بدا

وكأنه توترات عرقية ناشبة بشكل مقلق، وفى الوقت نفسه وقعت حروب أهلية كاملة مشابهة أو على مستوى أقل، فى أجزاء كثيرة من أفريقيا وكذا فى إندونيسيا على سبيل الأمثلة الأكثر وضوحًا.

وفى العالم الأوروبى الأشمل (وأعنى بهذا المصطلح أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا ولا أقصد به شرق ووسط أوروبا) ركز تحليل هذه الحروب الأهلية على ضعف مفترض فى المجتمعات المدنية فى هذه الدول وتدنى مستوى اهتمامها التاريخى بحقوق الإنسان، ومَن تابع الصحافة فى أوروبا الغربية لا يمكن أن يفوته بأى درجة، فى ما يسمى بالعالم ما بعد الشيوعية، تركز الاهتمام فى هذه المناطق الشيوعية سابقًا، على «مشكلة». وقد تم تحديد «المشكلة» فعليًا على أنها غياب مستوى أرقى من الحداثة فى هذه المناطق، من المفترض أنه موجود فى العالم الأوروبى الأشمل.

فى الوقت نفسه يثير الدهشة بالدرجة ذاتها قلة الاهتمام من قبل الصحافة والسياسة وبالأخص علماء الاجتماع لما حدث من تغيرات منذ عام 1989 فى العالم الأوروبى الأشمل نفسه. فجأة اكتشفت أنظمة سياسية، كانت قد بنت منطقها الوطنى على أساس أنها متورطة فى «حرب باردة»، أن الترتيبات التى حافظت عليها طوال أربعين عامًا بدت لا معنى لها الآن للناخب وللساسة أنفسهم. لماذا الإبقاء على نظام pentapartiti (وكذلك tangentopoli)(*) فى إيطاليا المبنى على أغلبية دائمة لحزب Democrazia Cristiana إن لم تكن هناك حرب باردة؟ وما الذى بقى ليربط الحزب الديجولى فى فرنسا أو حتى الاتحاد الديمقراطى المسيحى فى ألمانيا؟ وما المبرر لاستمرار الحزب الجمهورى فى الولايات المتحدة فى الالتزام بقيود "سياسية خارجية ثنائية"؟ وما الذى أسفرت عنه هذه الشكوك الذاتية؟ لقد تفتتت كبرى الأحزاب المحافظة فى العالم

(*) (يشار بالـ pentapartiti للأحزاب الخمسة التي اشتركت في كل الحكومات الإيطالية تقريبًا على مدار خمسة وأربعين عامًا انتظمت جميعها حول الحزب المسيحي الديمقراطى. أما tangentopoli فهو مصطلح استخدم للإشارة إلى الفساد المتفشي في كل هذه الأحزاب). (المؤلف)

الأوروبى الأشمل حيث مزقتها الانقسامات ما بين المتعصبين الجدد لليبرالية اقتصادية المذهب المحافظ ذى النزعة الأكثر اجتماعية، سواء من كانوا فيه راغبين فى أن تصلح الدولة أخلاق المواطنين الآخذة فى التفسخ، أو المحتفظين بقلق أبوى خاص بشبكات الضمان الاجتماعى، فهذه الفصائل تتشاجر مع بعضها البعض بينما يخشى المؤيدون أن تتعرض أوضاعهم الاجتماعية ودخولهم للخطر وسط هذه الاضطرابات.

وماذا إذن عن أحزاب يسار الوسط وأغلبها يصف نفسه بالاشتراكية الديمقراطية؟ هذه الأحزاب أيضًا واجهت مشاكل: ففى الواقع لم يكن انهيار الشيوعية سوى ذروة الاستفاقة الآخذة فى الانتشار من اليسار القديم بكل أشكاله الرئيسية الثلاثة: الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وحركات التحرير الوطني؛ وهى استفاقة تم التلويح بها بشدة من خلال ثورات 1968 العالمية، كما أنه من غير المستغرب أن تكون هذه الاستفاقة نتيجة النجاح السياسى لهذه الحركات، ذلك لأنها عندما وصلت إلى السلطة أثبتت هذه الحركات نفسها أنها ليست قادرة فعليا على تحقيق وعودها التاريخية التى وعدت بها فى حال توليها سلطة البلاد، وهى بناء مجتمع جديد أى تحويل المجتمع تحويلًا ملموسًا حيث يصبح أكثر مساواة وديمقراطية.

وفى أوروبا الغربية، كان اليسار القديم يعنى أساسًا فى الديمقراطيين الاجتماعيين، وما حدث منذ عام 1968 وأكثر منه فى عام 1989 هو أن الناس كان يصوتون لهذه الأحزاب على أنها الخيار الأقل ضررًا ولكنهم لم يرقصوا فى الشارع فرحًا عندما كانوا يفوزون فى انتخاب، ولم يتوقع أحد منهم أن يحدثوا ثورة ولا حتى ثورة سلمية. أكثر الذين تبدد وهمهم كانوا قادة الأحزاب أنفسهم، الذين اضطروا إلى التحدث بلغة «الطريق الثالث». وبالإضافة إلى ذلك جاءت الاستفاقة من أحزاب اليسار القديم مع الخروج من كل هياكل الدولة نفسها، فقد كانت الشعوب تتحمل حكوماتها وكانت حتى تمتدحها باعتبارها وكلاء محتملين للتحول الاجتماعى، والآن أصبح ينظر إليها على أنها بالأساس وكلاء للفساد واستخدام قوة غير ضرورية، فهى لم تعد حصن المواطن بل أصبحت عبئًا عليه.

ويتبين من هذا الوصف أن النمسا ما هى إلا حالة من الحالات فى النسيج العام للعالم الأوروبى الأشمل. لماذا إذن الحرص على ائتلاف وطنى فى عصر ما بعد الشيوعية؟ أو لماذا حتى انتخاب أحزاب يبدو أن اهتمامها الأساسى منصب على Proproz (نظام يتقاسم فيه حزبان كبيران المحسوبيات)؟ وفى هذا السياق حصل حزب FPÖ على نسبة 9،26٪ من الأصوات فى 3 أكتوبر 1999، ونؤكد أنها أعلى نسبة يحصل عليها حزب يمينى متطرف فى أى دولة أوروبية منذ عام 1945؛ ففى عام 1995 حصل حزب الجبهة الوطنية للوبان على 15 , 1٪ فى فرنسا وكانت تعتبر صدمة، ولكن فى ذلك الوقت أصر الحزبان المحافظان الرئيسيان على رفض دعم الحزب على أى مستوى، وعندما جاءت نتيجة انتخابات عام 1998 المحلية حيث لم تسمح للأحزاب المحافظة بتشكيل أغلبيات فى عدد كبير من المناطق إلا بدعم مَن تم انتخابهم على قوائم حزب الجبهة الوطنية، تجاهل خمسة من القادة المحليين هذا التوجيه وحصلوا على دعم حزب الجبهة الوطنية لحكوماتهم المحلية، إلا أنه تم استبعادهم على الفور من الحزبين المحافظين القوميين الرئيسيين RPR وUDR. أما فى إيطاليا فقد شكل برلسكونى حكومة بمساعدة جيانفرانكو فينى وحزبه التحالف الوطنى Alleanza Nazionale الذى كان يشبه حزب هايدر كثيرًا، مع فارق طفيف وهو أن فينى تبرأ من ماضيه النيو-فاشى قبل الانتخابات.

و مع ذلك، لماذا إذن، كما يصر كثير من النمساويين، اتخذ الاتحاد الأوروبى مثل هذا الموقف المتشدد؟ الإجابة فى الحقيقة، فى منتهى البساطة، فلأنها بالتحديد لا تختلف كثيرًا عن النمسا، خشيت دول الاتحاد الأوروبى أن تجد نفسها أمام خيارات مشابهة فى المستقبل القريب وأنها قد تنساق للمضى فى طريق ÖVP، فكان رد فعلها نابعًا من خوفها من نفسها. فى الوقت نفسه فإن اندهاش النمساويين من أنهم تخطوا بالفعل حدودًا كانت أوروبا قد وضعتها لنفسها، ليس فى عام 1999 بل فى عام 1945، يفسر رد فعلهم المضاد. دعونى أوضح موقفى الشخصى بشكل كامل، فأنا مع قرار الاتحاد الأوروبى بتعليق العلاقات الثنائية مع النمسا، وأعتبر أنه إذا لم يفعل الاتحاد ذلك كنا

سنغرق فى تيار إيديولوجى يمكن أن يمزق أوروبا الغربية، ولكنى لا أنكر أيضًا أن قرار الاتحاد الأوروبى خالطه كثير من النفاق أو بالأحرى خداع للنفس، ولنرى سبب ذلك علينا أن ننظر للنظام العالمى منذ عام 1945 وليس منذ عام 1989.

قبل أن أخوض فى هذا دعونى أولًا أَقُلْ كلمة حول العلوم الاجتماعية فى العالم منذ عام 1989، فقد كانت حالها يرثى لها؛ لقد انصب تركيز كل الناس - أيًا كانت توجهاتهم السياسية - على العولمة وكأن هذا المفهوم أكثر من مجرد أداة خطابية عابرة فى صراع مستمر داخل الاقتصاد العالمى الرأسمالى حول الدرجة التى يجب ألا تعترض السيل العابر للحدود. ليس هذا سوى ذر للرماد فى العيون، والحال كذلك بالنسبة للبكائيات التى لا تنتهى عن العنف العرقى، وهنا لا تقع المسئولية فقط على علماء الاجتماع وإنما على نشطاء حقوق الإنسان كذلك. لا أعنى بذلك إنكار واقع العنف العرقى البشع والمرعب، ولكن من الواضح أن هذا الوضع لا يرجع فقط لأن الآخر أقل حظًا وحكمة وتحضرًا. إنه شىء طبيعى أن تكون هذه هى نتيجة التباينات العميقة والمتزايدة فى نظامنا العالمى، التى لا يمكن أن تتم مواجهتها بالحض الأخلاقى أو بالتدخل(ingérence)(*) من قِبل المعصومين والمتقدمين فى مناطق المخطئين والمتأخرين. لم تقدم لنا علوم الاجتماع أى أدوات ذات نفع لتحليل ما يجرى فى النظام العالمى منذ عام 1989 وبالتالى لا تقدم الأدوات اللازمة لفهم الواقع النمساوى المعاصر.

(*) (le droit d'ingérence) أو حق التدخل هو الشعار الذي تبنته منظمات حقوق إنسان فرنسية في تسعينيات القرن العشرين فيما يخص البلقان) (المؤلف).

النظام العالمى منذ عام 1945

فى عـام 1945 انتهـت التجربـة النازيـة وأهوالها. لم يخـترع هتلر ولا الألمـان معاداة السـامية، فطالما كانت معاداة السـامية التعبـير الأوروبى الداخلى الأكـبر عن العنصرية المتأصلة فى العالم الأوروبى ثم اسـتفحلت فى صورتها العصرية على السـاحة الأوروبية لمدة قرن على الأقل، وفى هذا الصدد فإن أى شـخص يقارن بين باريس وبرلين بدءًا من عام 1900 لم يكن ليظن أن برلين هى الأفظع. لم يخلُ أى مكان من معاداة السامية حتى خلال الحرب العالمية الثانية، وحتى الولايات المتحدة.

فلـماذا إذن انزعـج الجميع من النازيـة على الأقل بعد عـام 1945؟ الإجابة واضحة ولا يمكـن أن يخطئهـا أحد: إنهـا الـ Endlösung – الحل النهائـى. وعلى الرغم من أن كل الناس تقريبًا فى العالم الأوروبى الأشـمل كانوا عنصريين ومعادين للسـامية بشكل صريح ودون حرج قبل عام 1945 فلا أحد تقريبًا كان يريد أن تنتهى الأمر بحل كهذا. وهتلـر لم يلتقـط، بحلـه النهائى، الفكرة مـن العنصرية داخل النظام الرأسـمالى العالمى، فالهـدف مـن العنصرية لم يكن هـو إبعاد جماعة من النـاس فضلًا عن إبادتهـم، بل إبقاء جماعة بداخل النظام ولكن كنوع أدنى (Untermenschen) يمكن استغلالهم اقتصاديًا واسـتخدامهم كبـاش فـداء، سياسـيًّا، أما ما حدث مـن النازية فهو مـا كان يطلق عليه

الفرنسيون dérapage بمعنى خطأ، زلة، انفلات زمام الأمور؛ أو لعله كان الجنى الذى خرج من القمقم.

كان مـن المفـترض أن يكون المرء عنصريًّا ولكن ليس لدرجـة الحل النهائى، ولطالما كانـت اللعبـة دقيقة؛ وقـد حدثت، دون شـك، زلات قبل ذلك، ولكنهـا لم تحدث على هـذا النطاق، أو فى سـاحة مركزية كهذه مـن النظام العالمى، كما أنهـا لم تحدث أبدًا بمثل هـذا الوضـوح. لقد اهتزت قوات الحلفاء فعلًا على المسـتوى الشـخصى عندما دخلت معسـكرات الاعتقـال فى عـام 1945، وكان على العـالم الأوروبى الأشـمل أن يتوصل جماعـة إلى تفاهـم مع الجنـى الذى هرب من القمقـم، وقد فعلوا ذلـك من خلال حظر مظاهر العنصرية العلنية، ومعاداة السامية فى المقام الأول. لقد أصبحت لغة محظورة.

وانضم علماء الاجتماع إلى اللعبة، ففى السـنوات التى تلت عام 1945، بدأوا تأليف كتـاب تلـو آخر يقلل مـن أهمية مفهـوم الأجنـاس[1] وينفى شرعية الافـتراض بأن أى فوارق فى أى معيار اجتماعى حالى للمجموعات الاجتماعية يمكن إرجاعها إلى صفات جينية أصيلة، كما أصبحت ذكرى الهولوكوست موضوعًا يدرس فى المناهج المدرسية. و بعد تردد فى البداية، ثم بقدر من الشجاعة الأخلاقية، حاول الألمان تحليل الذنب الذى يحملونه مقللين بذلك خزيهم. ثم انضم إليهم بعد عام 1989، على مضض دون شك، دول أخـرى من العالم الأوروبى الأشـمل، وبـدأت دول من الحلفاء كفرنسـا وهولندا الاعتراف بذنبها، وبأنها سمحت بحدوث هذه الزلة، وأن بعض مواطنيها، على الأقل، شاركوا فعليًّا فى هذه العملية. أحد أسباب رد فعل الاتحاد الأوروبى الشديد على هايدر هـو أن النمسـا كبلد رفضت أن تتحمل نصيبها مـن الذنب، وأصرت على كونها ضحية بالأساس. ربما لم يكن أغلبية النمساويين راغبين عملية الـAnschluss(*) فى عام 1938 إلا أنه من الصعب فهم ذلك من مشـاهدة أشرطة الأخبار لجماهير فيينا المهللين. ولكن

(*) عملية ضم النمسا إلى الرايخ الثالث في 13 مارس من عام 1938. (المترجمة).

مـا هـو أهم من ذلك هو أن كل نمسـاوى غير يهودى وغير غجرى لم يكن يعتبر سـوى ألمانى خلال الرايخ الثالث بعد Anschluss وكان الأغلبية يفخرون بذلك.

وهذا الإدراك بأن العنصرية تفككت بسـبب التمادى فيها كان له عاقبتان رئيسـيتان فى العـالم الأوروبى الأشـمل بعد عام 1945: أولًا، سـعت هذه الـدول لتأكيد فضائلها الداخليـة كـدول وحدوية لم يمسّسْـها الاضطهاد العنـصرى، دول الحريـة التى تواجه «إمبراطورية الشر» الاتحاد السـوفيتى، الذى أصبحت عنصريته بالتالى موضوعًا معتادًا تناولته الدعاية الغربية. انبثقت من هذه المحاولة مختلف الأفعال الاجتماعية السياسـية: قرار المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى عام 1954 ببطلان الفصل العنصرى قانونًا؛ والسياسـات المواليـة لإسرائيـل فى كل العـالم الأوروبـى، حتى التأكيد مجـددًا على دعم التعاون بين المذاهب المسيحية بهدف التوحيد داخل العالم المسيحى الغربى، وكذا ابتداع فكرة وجود شىء مثل التراث اليهودى المسيحى المشترك.

ثانيًـا، عـلى القدر نفسـه مـن الأهميـة، كانت هنـاك حاجة لإعـادة عنصريـة مقبولة لوظيفتهـا الأصلية، ألا وهى الاحتفـاظ بالناس داخل النظام ولكن كجنس أدنى. فإذا لم يعـد ممكنًا أن يعامل اليهود على هذا الأسـاس أو الكاثوليك فى البلدان البروتسـتانتية فيجب النظر إلى أماكن أبعد. كانت فترة ما بعد عام 1945، فى البداية على الأقل، عصر توسـع اقتصادى مذهل بالتوازى مع تحول ديموغرافى يميل إلى انخفاض حاد فى معدل الإنجـاب فى العالم الأوروبى الأشـمل. كان هـذا العالم يحتاج لمزيد مـن العمال فى حين أن إنتاجـه لهـم كان أقل من أى وقت مضى. ومن ثم بدأ ما يسـميه الألمان بـحذر حقبة «العمال الضيوف» Gastarbeiter.

من كان هؤلاء العمال الضيوف؟ هم شعوب بحر متوسطية فى أوروبا غير المتوسطية، وشـعوب أمريـكا اللاتينية وآسـيا فى أمريكا الشـمالية، وشـعوب جزر الهنـد الغربية فى أمريكا الشـمالية وغرب أوروبا، وأفارقة سـود ومن جنوب آسـيا فى أوروبا، ومنذ عام 1989، مـن الكتلة الاشـتراكية سـابقًا إلى غـرب أوروبا. كل هـؤلاء المهاجرين تدفقوا

بأعـداد كبـيرة لأنهم رغبوا فى المجـىء ولإمكانية وجـود عمل ولأن الـدول الأوروبية كانـت فعـلًا بحاجـة إليهم لتزدهـر. إلا أنهم جاءوا كلهم تقريبًا كأشـخاص فى أسـفل الهرم - اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وعندمـا دخـل الاقتصـاد العالمى فى مرحلـة كندراتيف (ب) طويلة فى السـبعينيات وارتفـع معـدل البطالة لأول مرة منذ عـام 1945 أصبح المهاجرون كبش فداء مناسـبا، وبدأت القوى اليمينية المتطرفة، التى كانت منذ عام 1945 غير شرعية وهامشـية تمامًا، تعود فجأة؛ أحيانًا فى هيئة أحزاب محافظة رئيسية وأحيانًا فى هياكل منفصلة. و فى الحالة الأخـيرة لم تستحوذ فقـط على جزء مـن دعم الأحـزاب المحافظة فقط بـل من أحزاب العمال اليسـارية الوسـطية كذلك. ومع حلول التسـعينيات بدأت هذه الأحزاب تبدو أكثر جدية لأسباب تمت الإشارة إليها.

احتارت الأحزاب الرئيسية فى التعامل مع انتعاش هذه الأحزاب التى كانت تعلن عنصريتهـا بدرجـات متفاوتة . وانتابتهـا حالة فزع من أن يخرج الجنـى مرة أخرى من القمقـم فتفسـد السـكينة الاجتماعية فى دولهم، وقـال البعض إنه يمكـن إضعاف هذه القوى المتطرفة يمينيًّا عن طريق اعتماد شـعاراتهم المناهضة للمهاجرين فى صيغ محسـنة بعـض الشـىء. فى حين قـال آخرون إنهـا كانت بمثابـة فيروس يجب عزلـه بأسرع ما يمكن.

مـرة أخرى لم يسـعفنا علماء الاجتـماع كثيرًا، فقد سـعوا لتحليل الظاهـرة النازية فى ظـل خصوصية الوضع التاريخـى الألمانى بدلًا من أن يروا أن النظام العالمى بأكمله كان يلعب بالنار منذ مدة طويلة، وأن المسـألة كانت مجرد مسـألة وقت حتى تشتعل الشرارة فى مـكان مـا فى وقـت ما. كما سـعى علماء الاجتماع لإظهـار فضائل عالمهـم الأخلاقية (وسـنقيِّم هذا حالًا) وإعفاء العالم الأوروبى الأشـمل بسبب خطابه الحالى، والمفترض أنـه غـير عنصرى، فى حـين أن عنصرية العالم الأوروبى الشـامل بعد عـام 1945 كانت فعليًّا بدرجة الخبث نفسـها التى كانت عليها قبل عام 1933 أو قبل عام 1945. كل ما

حدث ببساطة هو أنهم بدلوا الأشخاص الواقع عليهم الكراهية والخوف. ألا نناقش هذه الأيام ما يسمى بصدام الحضارات، و هو مفهوم اخترعه عالم اجتماع؟

الحقيقة أن شجب الاتحاد الأوروبى للنمسا ذاته، رغم موافقتى عليه، يفوح بالعنصرية. فما الذى يقوله الاتحاد الأوروبى؟ إنه يقول فعليًا أن أمثال هايدر موجودون، وربما كانوا عاديين خارج العالم الأوروبى الأشمل، حتى فى بلاد قريبة مثل المجر أو سلوفينيا. و لكننا لا يمكن أن نسمح بوجودهم أو نفكر فيه بداخل أوروبا المتحضرة. علينا نحن الأوروبيين أن ندافع عن تفوقنا الأخلاقى والنمسا تهدد بالحيلولة دون ذلك. صحيح أن النمسا كانت تهدد بالحيلولة دون ذلك وعليها أن تتراجع بطريقة ما عن موقفها الحالى غير المقبول، إلا أن أساس شكوى الاتحاد الأوروبى فى حد ذاتها ليست فوق كل شك وريبة. فقيم أوروبا الغربية العالمية هى ذاتها مغلفة بعنصرية العالم الأوروبى الأشمل المزمنة والتأسيسية.

و لنحسن تقدير هذا ولنقيِّم فشل العلوم الاجتماعية فى كشف القناع عنه، علينا أن ننظر إلى قصة النظام العالمى الحديث بعد عام 1492.

النظام العالمى منذ عام 1492

عندما وصل الأوروبيون إلى القارتين الأمريكيتين وادَّعوا فتحها، لقوا شعوبًا أصلية كانت تبدو لهم غريبة تمامًا، كان بعضهم يعيشون ببساطة على الصيد وجمع الثمار والبعض الآخر ينتمى إلى إمبراطوريات عالمية متطورة ومنظمة بدقة، ولكن فى كلتا الحالتين لم يكن بمقدور هذه الشعوب أن تقاوم الغزاة بنجاح بما أتيح لها من أسلحة أو حصانات فسيولوجية مكتسبة (أو بالأحرى غيابها). وعليه فقد كان على الأوروبيين أن يقرروا كيف تكون معاملة هذه الشعوب. كان هناك أوروبيون ممن حصلوا على أراض شاسعة (وفى أغلب الحالات للمرة الأولى) يرغبون فى استغلالها بأسرع ما يمكن وكانوا على استعداد لاستعبادهم واستخدامهم عمالة محلية، وكان التبرير الذى قدموه لذلك أن السكان الأصليين متوحشون وغير جديرين بأى شىء سوى الأشغال الشاقة الخشنة.

ولكن كان هناك أيضًا مسيحيون إنجيليون صدموا من هول المعاملة غير الآدمية التى لقيتها الشعوب الأصلية على يد الغزاة الأوروبيين، كما أنهم أصروا بشدة على إمكانية وأهمية كسب أرواح الهنود من أجل الخلاص المسيحى. كان أحد هؤلاء برتولومى دى لاس كازاس Bartolomé de Las Casas الذى بلغت حماسته ونضاله القمة فى مناظرة شهيرة كلاسيكية فى عام 1550 عن طبيعة «الآخر»، قبل ذلك كان قد كتب فى

عام 1547 موجزًا قصيرًا للإمبراطور شارل الخامس (وكل الآخرين) يروى لهم أهوال مـا كان يجرى فى الأمريكتين مـع بعض التفاصيل، ملخصًا ما حـدث على النحو التالي:

إذا كان المسيحيون قد قتلوا ودمروا هـذا العدد الكبير من الأرواح الطيبـة، فقـد كان ذلـك ببسـاطة مـن أجـل الحصـول عـلى الذهـب، وليصبحوا شديدى الثراء فى فترة وجيزة للغاية وليرتفعوا بمكانتهم بما لا يتناسب مع أصولهم....

ليس لديهم احترام ولا اعتبار ولا تقدير لهؤلاء الناس الذين يسـهل إخضاعهـم بهذه البسـاطة، المتواضعـين والصابرين كل هـذا التواضع والصبر

... لم يعاملوهـم حتى على أنهم حيوانات (ليتهم تعاملوا معهم على هـذا النحو) بل عاملوهـم معاملة أسـوأ مـن الحيوانات وكأنهم أقل من الروث.[2]

لا شك أن لاس كازاس كان المدافع المتحمس الجسور عن حقوق الشعوب، وجدير بالذكر أنه بهذا الصدد كان أول أسـقف لشـياباس، وهـى الآن موطن الزاباتيين الجدد، حيـث ما زال مطلوبًا الدفاع عن القضية نفسـها التـى كان لاس كازاس يدافع عنها قبل ما يقرب من خمسمائة عام، وهى حق هذه الشعوب الأصلية فى كرامتها وأرضها. هؤلاء النـاس لا يجدون أنفسـهم فى وضـع أفضل كثيرًا ممـا كانوا عليه فى زمـن لاس كازاس، ولذلـك هناك من يصنف لاس كازاس وآخرين من علماء لاهوت وفلاسـفة وقانونيين وسكولاستيين جدد من الأسبان بأنهم أسلاف جروتيوس Grotius وبأنهم «المؤسسون الحقيقيون لحقوق الإنسان الحديثة»[3].

وقـد اسـتهوت حجـج لاس كازاس الإمبراطـور فى البداية حتى سـمَّاه حامى حمى الهنـود، ولكنـه تراجع فيما بعد وعقد مجلسًـا خاصًا من القضاة فى بلـد الوليد عام 1550 للاستماع إلى مناظرة حول قضايا أساسية بين لاس كازاس وأحد مستشارى الإمبراطور

الآخريـن وهـو خـوان جينيـس دى سـيبولفيدا Juan Ginés de Sepúlveda. قـدم سيبولفيدا، الـذى كان خصمًا عنيدًا لـلاس كازاس، أربع حجج لتبريـر معاملة الهنود، كان لاس كازاس يعـترض عليها، فقـال إنهم همچيون وبالتالى كان الوضع الطبيعى هو خضوعهـم لشـعوب أكثر منهم تحضرًا، وإنهـم وثنيون ويقدمون قرابـين بشرية مما يبرر التدخـل للحيلولة دون وقوع جرائم ضد قانون الطبيعة، وأن التدخل كان مبررًا لإنقاذ حياة الأبرياء، كما أن من شأن التدخل تيسير التنصير. هذه الحجج تبدو معاصرة للغاية؛ وكل ما علينا عمله هو استبدال كلمة الديمقراطية بالمسيحية.

رد لاس كازاس عـلى هـذه الحجج قائلًا: لا يصح إخضاع أى شـعب لشـعب آخر على أسـاس تفوق ثقافى ما، ولا يمكن أن نعاقب شـعبًا على ارتكاب جرائم لا يعى أنها كذلـك. و للمـرء مـبرر أخلاقى فى إنقـاذ الأبرياء فقـط عندما لا تكـون عملية الإنقاذ هذه سـببًا لضرر أكبر لآخرين، وأن المسـيحية لا يمكن نشرها بالسيف. هنا أيضًا تبدو الحجج شديدة المعاصرة.

لذلـك يرى البعض أنـه يجب النظـر إلى لاس كازاس باعتباره آخـر الكومونيروس (comuneros)، تلـك الحركة الاجتماعية الاحتجاجية العظيمة الأولى التى لم تنل حقها من الدراسـة والتى حدثت فى أسـبانيا فى الثلث الأول من القرن السـادس عشر، وهى حركة اتسـمت بالديمقراطية والمجتمعية فى آن واحـد. ويبدو أن مضمون ما كان لاس كازاس يقوله كان سـيضع أسـاس الإمبراطورية الإسـبانية موضع المسـاءلة؛ وهذا هو السبب المحتمل لسحب شارل الخامس مساندته الأولية للاس كازاس.[4] وبالفعل، فى مناقشـته مفهوم الهمجى، أصر لاس كازاس على أنه «ما من أحد سـيكون من الصعب عليـه أن يجـد همجيًا ليفرض سـيطرته عليـه» مذكرًا الإسـبان بمعاملة الرومـان لهم.[5] إلا أن هنـاك آخريـن كانـوا يقولون إن لاس كازاس لم يكن فى الحقيقة وببسـاطة سـوى منظـر «للاسـتعمار الطيب»، وإنه إصلاحى «ظل يطالب دون هـوادة حتى مماته بحلول بديلة لمشـاكل النظام الاسـتعمارى القائم عـلى الإنكوميونـدا (encomienda) (النظام الإقطاعى)[6].

والشيء المثير فى المناظرة العظيمة أمام مجلس القضاة فى بلد الوليد هو أن لا أحد يستطيع أن يجزم بما أقره المجلس، ويرمز هذا، بطريقة ما، إلى النظام العالمى الحديث. هل قررنا فى وقت ما؟ هل بوسعنا أن نقرر؟ هل كان لاس كازاس المعادى للعنصرية والمدافع عن المضطهدين يسعى كذلك لتأسيس استعمار «طيب»؟ هل يجب أو هل يمكن أن يتم التنصير بالسيف؟ لم نحصل فى السابق على إجابات متماسكة منطقيًا أو مقنعة سياسيًا على هذه الأسئلة بحيث تنهى كل المناقشات، وربما لا توجد مثل هذه الإجابات.

منذ لاس كازاس، أسسنا اقتصادًا رأسماليًا عالميًا توسع ليضم الكرة الأرضية بأكملها، ودائمًا ما كان فى كل لحظة يبرر نظامه الطبقى على أساس من العنصرية، والمؤكد أنه كان لديه أيضًا نصيبه ممن سعوا لتخفيف أبشع مظاهر هذه العنصرية، الذين يجب الاعتراف بأنهم حققوا بعض النجاح المحدود، ولكن كثيرًا كانت هناك مذابح وحشية؛ و«حلول نهائية» قبل «الحل النهائي»، وإن كانت أقل بيروقراطيةً وتنظيمًا وإحكامًا، وبكل تأكيد أقل علانية.

حسنًا! ستقولون ثم جاءت الثورة الفرنسية و إعلان حقوق الإنسان. حسنًا! هذا صحيح إلا أنه فى الوقت نفسه غير صحيح! لقد جسدت الثورة الفرنسية احتجاجًا ضد النظام الطبقى، والامتيازات، والاضطهاد، وقد أسست هذا الاحتجاج على المذهب الخلاصى المساواتى، والتعبير الرمزى لإظهار هذا الاحتجاج كان رفض لقب «سيدي» (monsieur) للخطاب واستبدال «مواطن» (citoyen) به. تلك هى المشكلة كما يقول شكسبير، لأن مفهوم المواطن كان يُقصد به أن يكون شاملًا. فالمفترض أن من حق كل المواطنين، وليس فقط مجموعة محدودة من الأرستوقراطيين، أن تكون لهم كلمة فى حكومتهم. ولكن العقبة هى أننا عندما نريد أن يشمل مفهوم المواطنة كل من هم فى المجموعة، علينا أولًا أن نحدد مَن هم أعضاء المجموعة، وهو ما يعنى بالضرورة أنه سيكون هناك من ليسوا أعضاء فيها.

إن مفهوم المواطن يستبعد حتمًا بالقدر نفسه الذى يشمل به. والقوة الطاردة للعضوية كان لها فى الواقع أهمية بقدر ما كان للقوة الضامة فى القرنين منذ قيام الثورة الفرنسية. وعندما قال عمدة ڤيينا كارل لوجر Karl Lueger فى عام 1883 «نحن رجال، نمساويون مسيحيون»[7] كان يقدم تعريفًا لحدود هذه المواطنة، وهو تعريف قدره الناخب الڤيينى كما يبدو، حتى لو لم يفعل ذلك الإمبراطور. لم يكن لوجر على استعداد لضم اليهود المنغاريين [8] الذين كانوا بالنسبة له غرباء غرابة الرأسماليين الأجانب الذين شجبهم. فهل كانت تلك بدايات الفاشية كما يؤكد كثيرون أم كانت مجرد «تطرف محسوب» كما يصر جون بوير John Boyer؟[9] اليوم يطرح البعض السؤال نفسه عن هايدر، ولكن هل تغير الإجابة شيئًا؟ النتيجة السياسية تقريبًا متطابقة.

و فى تلك اللحظة نفسها من التاريخ الحديث، عندما كانت الثورة الفرنسية تورثنا كل هذا الحقل من الألغام عن مفهوم المواطن، مر عالم المعرفة بفوران كبير. هذا الفوران واصل عملية العلمنة الناجحة للمعرفة عن طريق فصل الفلسفة عن اللاهوت، وهى عملية دامت عدة قرون. و لكن الآن أصبحت المسألة أكثر من مجرد علمنة المعرفة. وفى النصف الثانى من القرن العشرين تقريبًا، أصبح مصطلحا العلم والفلسفة، اللذان كانا حتى ذلك الوقت شديدى التداخل على الأقل إن لم يكونا مترادفين، يعرفان نقيضين فى طبيعة وجودهما. و أصبح كل من الثقافتين، وهذه هى السمة المتفردة لهياكل المعرفة فى النظام العالمى الحديث، يقبل على أنه الشق المحدِد للمعرفة. ومع هذا الانشقاق أتى الفصل الفكرى والمؤسسى للبحث عن الحقيقة (وهو مجال العلم) من ناحية، والبحث عن الخير والجميل (وهو مجال الفلسفة والإنسانيات) من ناحية أخرى. ويفسر هذا الفصل الأساسى شكل التطور التالى لكل العلوم الاجتماعية كذلك، وعدم قدرتها، كما أعتقد، على مخاطبة العنصرية التأسيسية للاقتصاد الرأسمالى العالمى. والآن أنتقل إلى هذه القصة.

كان الإرثان الثقافيان العظيمان للثورة الفرنسية هما فكرة أن التغير السياسى شىء طبيعى وأن السيادة لا تكمن فى الحاكم ولا فى مجموعة من الوجهاء إنما فى الشعب[10]،

ولم تكـن الفكرة الأخيرة سـوى تعبير عـن منطق مفهوم المواطـن. كلا الفكرتين كانت شـديدة الراديكالية فى تأثيرها، فلم يستطع سقوط النظام اليعقوبى أو حتى انتهاء خلفه النابليونـى وقف انتشـار هذه الأفـكار فى النظام العالمـى وأن تصبح مقبولـة على نطاق واسع. وقد اضطر من هم فى السلطة إلى أن يتعاملوا مع هذا الواقع الچيوثقافى الجديد. فـإذا كان التغير السياسـى سـيعتبر طبيعيًا فمن المهم أن نعرف كيـف يعمل النظام حتى يتسـنى السـيطرة على العملية، كان ذلك هو الحافز الأساسى للنشـوء المؤسسى للعلوم الاجتماعيـة، ذلـك الفـرع مـن المعرفة الـذى يحاول تفسـير الفعـل الاجتماعـى والتغير الاجتماعى والهياكل الاجتماعية.

لسنا هنا فى مقام تحليل التاريخ المؤسسى للعلوم الاجتماعية وهو ما تم بدقة فى تقرير اللجنـة الدوليـة التى رأسـتها «Open the Social Sciences» [11]. هناك شـيئان فقط أود أن أطرحهـما هنا: مكانـة العلوم الاجتماعية فى الثقافتين والـدور الذى لعبته العلوم الاجتماعية فى فهم العنصرية.

وقد قسـمت الثقافتان مجالات المعرفة بالطريقة التى نعتبرها اليوم بديهية على الرغم من أن أحدًا فى القرن السابع عشر أو ما قبله لم يكن يعتقد بذلك. استولى العلم على العالم الطبيعـى كمجال خاص به، كما اسـتولت العلوم الإنسـانية على عالم الأفـكار والإنتاج الثقافى والتأمل الفكرى كمجال خاص بها. ولكن بالنسبة لمجال الواقع الاجتماعى فإن الثقافتـين تنازعتا عليه. وحاججـت كل منهما بأن هذا المجال كان من غير ريب، ينتمى إليهـا. وما حدث بعد ذلـك عندما بدأت العلوم الاجتماعية تصبح مؤسسـية فى النظام الجامعى فى القرن التاسع عشر، هو أنها تمزقت بسبب هذا الجدل الإبستومولوجى، هذا الـصراع المنهجى (Methodenstreit). فنشـأت العلوم الاجتماعية فى معسـكرين، مع الميـل الشـديد لبعض الفروع، كـما نعرف عنها الآن أو فى بدايتها على الأقل، للمعسـكر الإيديوجـرافى والإنسـانى (التاريـخ والأنثروبولوجيـا والدراسـات الشرقيـة)، وميل الفروع الأخرى بشدة للمعسكر الموضوعى والعلمى (علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلـوم السياسـية). و فحوى هذا بالنسـبة للمشـكلة التى نتناولها هنا هـو أن العلوم

الاجتماعية كانت منقسمة بشدة حول ما إذا كان نطاق اهتمامها يجب أن ينصب فقط على البحث عن الحقيقة أم البحث عن الخير كذلك، ولم تحل العلوم الاجتماعية هذه القضية أبدًا.

أما عن العنصرية، فأبرز ما فى المعرفة الاجتماعية طوال القرن التاسع عشر بأكمله حتى عام 1945 هو أنها لم تواجه هذه القضية بشكل مباشر قط، أما سجلها غير المباشر فيبعث على الأسى. ولنبدأ بالتاريخ، وهو العلم الاجتماعى الحديث الوحيد الذى كان له وجود اسمًا ومفهومًا قبل القرن التاسع عشر كثيرًا. لقد مر علم التاريخ بما يسمى بالثورة العلمية فى القرن التاسع عشر، وكان شخصيته المركزية هو ليوبولد فون رانكه Leopold von Ranke. وتعرفون جميعًا أن رانكه أصر أن يكتب علماء التاريخ التاريخ كما حدث بالفعل (wie es eigentlich gewesen ist). مما كان يعنى إعادة بناء الماضى أساسًا من المادة المعاصرة للماضى قيد الدراسة. و من ثم، أهمية السجلات ودوائر حفظ المستندات المكتوبة عن الماضى، التى كان يجب تحليلها نقديًا على أنها مصادر Quellen.

وسوف أتغاضى الآن عن الانتقادات اللاحقة لهذه الطريقة على اعتبار أنها تقيدنا حتمًا بدراسة التاريخ السياسى والدبلوماسى حصريًا، عن طريق استخدام كتابات شخصيات على صلة بالدول وحكامها مصادر. كما سأتغاضى حقيقة عن أن الإصرار على أن تكون السجلات هى المصدر الحاسم للمعلومات يحصر التاريخ فى الماضى الذى قيدت حدوده الزمنية بمدى استعداد الدول لإتاحة السجلات للفحص. واسمحوا لى الآن أن أركز على عنصر واحد لا غير من التاريخ، على الأقل كما كان يمارس قبل عام 1945. كان التاريخ هو تاريخ ما يسمى بالأمم التاريخية فقط. وكيف يكون غير ذلك، بالنظر إلى الأساليب المستخدمة.

فى الإمبراطورية النمساوية الهنغارية، كما كانت الحال فى كل مكان، لم يكن مفهوم الأمم التاريخية مجرد مفهوم علمى فحسب؛ بل كان سلاحًا سياسيًّا أيضًا. كان واضحًا من هم وما هى الأمم التاريخية؛ هى الأمم الموجودة فى الدول القوية الحديثة القادرة

على تمويل علماء التاريخ الذين يكتبون عنها والتحكم فيهم. وأخيرًا فى ستينيات القرن العشرين، جزم تريفور روبر Trevor Roper بما لا يصدق، وهو أن أفريقيا ليس لها تاريخ. ولكن السؤال الذى يمكن أن نطرحه هو: كم عدد الدورات التى قدمت فى القرن التاسع عشر فى جامعة ڤيينا عن التاريخ السلوفينى؟ بل كم يقدم اليوم؟ إن مصطلح «أمة تاريخية» نفسه يُدخل تصنيفًا عنصريًا إلى قلب ممارسات علم التاريخ. إذن فليس من قبيل المصادفة، إذا ما نظرنا إلى الإنتاج التاريخى العالمى قبل عام 1945، أن يكتب 95٪ منه (على الأقل) عن تاريخ خمس أمم أو ساحات تاريخية وهي: بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة والألمانيات (وأنا أتعمد اختيار هذا التعبير) والإيطاليات. أما الخمسة بالمائة الباقية فموزعة فى الأغلب الأعم على تاريخ بعض الدول الأوروبية الأقل قوة مثل هولندا أو السويد أو إسبانيا، ويجب أن أضيف أن نسبة صغيرة كتبت كذلك عن العصور الوسطى الأوروبية وكذلك عن المهدين المزعومين لأوروبا الحديثة وهما اليونان القديمة وروما. ولكن لا شيء عن فارس القديمة أو حتى مصر القديمة. هل كان لعلماء التاريخ الذين كتبوا تاريخ الألمانيات أى نفع فى تفسير الجدل العام الذى أطلقه كارل لوجر Karl Lueger وآخرون فى ڤيينا فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر؟ لا أعتقد ذلك.

هل أحسنت العلوم الاجتماعية الأخرى صنعًا عن علم التاريخ فى تناول العنصرية؟ لقد انشغل علماء الاقتصاد بوضع نظريات عالمية عن الإنسان ككائن اقتصادى (homo economicus). وفى تعبيره الشهير قال لنا آدم سميث Adam Smith إن كل البشر يسعون «للتبادل والمقايضة والتجارة»، فالموضوع الجوهرى لكتابه «ثروة الأمم» هو إقناعنا (وإقناع الحكومة البريطانية) بأن على الجميع وقف التدخل فى هذا الميل الطبيعى فى كل البشر. وعندما جاء ديفيد ريكاردو David Ricardo بنظرية للتجارة الدولية بناءً على مفهوم الميزة النسبية استخدم، كما هو معروف كذلك، مثالًا افتراضيًا توضيحيًا وأدخل فيه اسمى إنجلترا والبرتغال. إلا أنه لم يقل لنا إن المثال كان مستوحى من

التاريـخ الواقعـى، كما لم يبين لنـا إلى أى درجة فرضت القوة البريطانية ما يسـمى بالميزة النسبية على دولة البرتغال الأضعف.[12]

صحيـح أن بعض الاقتصاديين أصروا على أن عمليات التأريخ الإنجليزى الحديث لا تشـكل توضيحًـا للقوانـين العالميـة؛ وقد قاد جوسـتاف فون شـمولر Gustav von Schmoller (1838 – 1917) حركـة كاملة، Staatswissenschaften، كانت تسـعى إلى تأريـخ التحليـل الاقتصـادى[13]، وكان الاقتصـادى كارل مينجـر Karl Menger (1840 – 1921) مـن ڤيينـا هـو الذى قـاد الهجوم على هـذه البدعة، ليسـقطها فى نهاية الأمر، رغم مكانتها السـابقة الراسـخة فى النظام الجامعى البروسـى. إلا أن هناك نقدًا أكثر شدة للاقتصاد الكلاسيكى يفوق حتى ما قدمه شمولر، وهو النقد الذى قدمه كارل بولانيى Karl Polanyi فى كتابه «التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعـاصر» الـذى كتبه فى إنجلترا بعدما غادر ڤيينا فى عـام 1936. ولكن الاقتصاديين لا يقرأون بولانيي؛ بل إنهم لا يميلون إلى التعرض للاقتصاد السياسى قط إذا ما استطاعوا أن يتفادوه، وأكبر محاولة للتعامل مع العنصرية من قبل رجل اقتصادى عادى كانت فى شكل مناقشتها خيارًا للسوق.[14]

كان ازدراء رجـال الاقتصـاد العاديـين لتحليـل أى وضـع خارج عوامـل ceteris paribus (مـع بقـاء كل الأشـياء الأخـرى على حالهـا) بمثابة ضـمان لاعتبار السـلوك الاقتصادى الذى لا يتبع معايير السوق، كما يحددها الاقتصاديون، غير جدير بالتحليل، بل أكثر من ذلك أنه يجب ألا يؤخذ بجدية كسلوك اقتصادى بديل محتمل. هذه البراءة السياسية المختلقة النابعة من مثل هذه الافتراضات تجعل من تحليل المصادر الاقتصادية أو عواقب الحركات العنصرية أمرًا مستحيلًا. إنها تمحو هذا الموضوع من نطاق التحليل العلمى. و الأسوأ من ذلك أنها توحى بأن جزءًا لا بأس به من السلوك السياسى الذى يمكـن تحليلـه باعتباره عنصريًا أو مقاومًا للعنصرية هو سـلوك غير عقلانى من الناحية الاقتصادية.

أما علماء السياسة فهم كذلك لم يخدمونا أكثر. فتركيزهم الأولى على القضايا الدستورية، المستمد من صلاتهم التاريخية بكليات الحقوق، حول تحليل العنصرية إلى قضية تشريع شكلى. لقد اعتبرت جنوب أفريقيا فى عصر الأبارتهايد (التمييز العنصرى) عنصرية لأنها رسخت تمييزًا رسميًا فى النظام القانونى. أما فرنسا فلم تكن عنصرية لأنه لم يكن بها مثل هذا التمييز القانونى، فى المدينة على الأقل، وبالإضافة إلى تحليل الدساتير، طور علماء السياسة قبل عام 1945 كذلك ما سموه دراسة «الحكومة المقارنة». ولكن ما الحكومات التى قارنوها؟ إنهم أصدقاؤنا القدامى من الدول الأوروبية الخمس الكبرى: بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا، لم يكن أحد يستحق الدراسة سواهم لأن لا أحد متحضرًا بالفعل ولا حتى، كما أخشى، ذلك الوحش الغريب، الإمبراطورية النمساوية الهنغارية.

حسنًا إذن، على الأقل علماء الاجتماع، المشهورون بأنهم معقل الراديكالية السياسية فى منظومة الجامعة، كانوا بالتأكيد أحسن عملًا. كلا، إنهم أبعد ما يكونون عن ذلك، كانوا الأسوأ على الإطلاق. لقد كان هناك نوعان من علماء الاجتماع قبل عام 1945. كان هناك، بالأخص فى الولايات المتحدة، من برروا، دون تحفظ، فكرة تفوق الإنسان الأبيض. وكان هناك من أتوا ولديهم خلفية عن العمل الاجتماعى أو النشاط الدينى، الذين سعوا لوصف المحرومين فى المراكز الحضرية الكبيرة وشرح "انحراف" القاطنين بها. كانت نوايا الوصف طيبة، ولو أنها متعالية، ولكن الافتراض بأن هذا السلوك منحرف ويجب تقويمه ليتلاءم مع معايير الطبقة الوسطى لم يكن فيه جدال. وحيث إن الطبقات الأدنى فى أغلب الحالات، وليس فقط فى الولايات المتحدة، كانت مختلفة عرقيًا كذلك عن الطبقات الوسطى، فإن الأسس العنصرية لهذه المجموعة كانت واضحة حتى إن لم يدركوا ذلك بأنفسهم.

الأسوأ من ذلك كله، أن الأفرع الأربعة الأساسية - علم التاريخ وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع - لم تحلل سوى العالم الأوروبى الأشمل باعتباره عالم الحداثة والحضارة. فمذهبهم الخلاصى افترض مسبقًا طبقية النظام العالمى الحديث.

أمـا تحليـل العالم خارج أوروبا فقد تعهدته فروع علميـة منفصلة وهي: الأنثروبولوجيا «للشعوب الهمجية بدون تاريخ» والدراسات الشرقية «للحضارات العليا» غير الغربية التـى ليس لديها، على أية حـال، القدرة لتصل إلى الحداثة بـدون تدخل أوروبى واعادة تنظيـم لديناميـاتهـا الاجتماعيـة. أمـا الإثنوجرافيا بالأخـص فنفت عـن «قبائلها» صفة التاريخانيـة؛ حيـث اعتبرتها لا تتغير أو على الأقل دون «احتكاك ثقافي»، أما الدراسـات الشرقية فرأت أن تاريخ هذه الحضارات العليا «متجمد».

العـالم خارج أوروبا كان يمثـل «التراث»؛ أما العالم الأوروبى الأشـمل فكان يمثل الحداثـة والتطـور والتقـدم. الغـرب فى مقابـل باقـى العـالم. لاحظـوا جيـدًا أن العلم الاجتماعى، فى تحليله للعالم الحديث، لم يخترع فرعًا واحدًا بل ثلاثة أفرع لوصف انتظام الحاضر وهي: علم الاقتصاد والعلوم السياسـية وعلم الاجتـماع. ولكن بتحليل العالم خـارج أوروبـا لم يجد الحاجة لا للتاريخ فحسـب ولا للأسـلوب الثلاثـى للعالم خارج أوروبا الأشمل. و يعود ذلك إلى أن «التفرقة» بين ساحات منفصلة للعمل الاجتماعى - السـوق والدولـة والمجتمـع المدنى - كان يعتـبر من إنجازات الحداثـة بل جوهرها. وبسبب هذا الفصل بين العلم والفلسفة، فإن أحدًا لم يُذَكر الممارسين أن هذا ليس سوى افتراض لإيديولوجيا ليبرالية وليْس تفسـيرًا معقـولًا للواقع الاجتماعى، فلا عجب أن العلوم الاجتماعية لم تسـتطع أن تسـاعدنا على فهم النازية. أما تطورها بعد عام 1945، مـع تصحيح الهدف إلى حد ما، فلم يكن مفيدًا كثيرًا فى مسـاعدتنا لفهم هايدر. و فوق ذلك، لم يكن هناك أى سـبيل لتفسـير مقاومة Widerstand، إلا باعتبارها نشاطًا يميل لأن يكون منحرفًا، قد يثير تعاطفنا بشكل فيه تعالٍ إلى حد ما.

لقـد انشـغل علماء الاجتـماع بمعـارك ولادة النظـام العالمى الحديـث لدرجة أنهم لم يسـتطيعوا خوض معارك النظام العالمى الجـارى. كان بحث علماء الاجتماع عن الحياد العلمى هو صراعهم ضد الكنيسـة، وبالتبعية ضد الدولة، اللتين كانت كل منهما تسعى لفرض نفسها على العلماء. وعندما تحدث ماكس فيبر Max Weber عن تحرر العالم من الوهـم كانـت اللغة نفسـها لاهوتية على الرغم من أنه كان يشـجب القومية البروسـية.

وفى أعقاب التدمير الرهيب لقيم البرجوازية الذى جلبته الحرب العالمية الأولى فقط، بدأ فيبر يتذكر مرة أخرى، فى حديثه الشهير لطلبة جامعة مونيخ "Wissenschaft als Beruf" (العلم كمهنة) إن العلم الاجتماعى لا يمكن أن يعزل نفسه عن الأساليب التى يؤثرها العالم:

ما ينتظرنا ليس زهور الصيف بل ليلة قطبية ذات ظلمة قارسة وقسوة، أيًا كان الفريق الذى سيفوز ظاهريًا. عندما لا يوجد أى شىء، فلن يخسر القيصر فقط حقوقه بل البروليتارى كذلك. وعندما ينقشع هذا الليل رويدًا، مَن سيكون حيًّا ليزهر له الربيع بكل هذا الجلاء؟ (١٥)

النظام العالمى بعد عام 2000

التصويت القوى لحزب FPÖ ورد الفعل القوى للاتحاد الأوروبى هما مؤشر، رغم أنها ليست أولى علامات أزمتنا الحالية. إن التحول من التفاؤل الضمنى فيما يخص المستقبل، بدءًا من اليقين أن الأمور ستصير إلى الأفضل بالفعل، إلى الخوف الضمنى من أن هذا قد لا يحدث، وصل إلى الجزء الغنى من العالم. فى النمسا، كما فى أوروبا الغربية وكذلك الولايات المتحدة، استُبدل بالإيمان مذهب الإصلاح العقلانى الوسطى، مهما كان بطيئًا ولكنه دائمًا فى الاتجاه الصحيح، استبدل به الشك فى كل وعود القوى السياسية السائدة سواء سموا أنفسهم يسار وسط أو يمين وسط. لقد انتهى الإجماع الوسطى الذى أعطته إيديولوچيا القرن التاسع عشر الليبرالية جوهره؛ كما واجه تحديًا أساسيًا فى عام 1968، ثم دُفن فى عام 1989.

لقد دخلنا فى حقبة طويلة من التغيرات الفوضوية فى النظام العالمى الذى نحن جزء منه. ولا يمكن التكهن بالنتيجة، بطبيعة الحال، ولكن (من الناحية الأخرى) يمكننا أن نؤثر فيها. هذه هى رسالة علوم التعقد.[16] هذه هى الرسالة التى يجب أن تنقلها العلوم الاجتماعية اليوم. وهذا هو السياق الذى يجب أن نضع فيه يورج هايدر والمقاومة Widerstand.

فى نظـام عالمـى ينهـار لأن إمكاناتـه الهيكليـة للتكيف اسـتنفدت نفسـها، لن يقف أصحـاب السـلطة والامتيـازات مكتوفى الأيدى دون أن يفعلوا شـيئًا. سـيعملون من أجل أن يسـتبدلوا بالنظام العالمى الحالى نظامًا مماثلًا فى الطبقية وعدم المسـاواة وإن كان يقـوم على مبادئ مختلفة. هؤلاء يعتبرون يورج هايـدر ديماجوجيًا خطرًا. فهمه للواقع المعـاصر على قـدر من الضآلة حيـث إنه لا يعـى أن البلد لكى يحافظ النمسـاويون على مسـتوى معيشـتهم الحالية، يحتاج إلى ضعفين أو ثلاثة أو أربعة أضعاف عدد المهاجرين الذين يسـتقبلهم سنويًا فى الخمسة والعشرين حتى الخمسين عامًا القادمة، وذلك لمجرد الحفاظ على قوة عمل كافية للإبقاء على معاشـات المسـنين من النمساويين.[17] خطورة ذلـك واضحـة، فهـذه الديماجوجية سـتقود العالم الأوروبى الأشـمل بسرعـة أكثر إلى طريق الحروب الأهلية المدمرة، وأمامنا تلوح البوسنة ورواندا، وهو ما يراه قادة الاتحاد الأوروبى، وكذلك الرئيس كليستيل، ولكن يبدو أن قيادة حزب ÖVP لا ترى.

وفى الوقـت نفسـه هناك مقاومـة Widerstand تمثلهـا قوى التحول فى وسـط هذه الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى العالمى، وهى لا تختلف عن قوى FPÖ فقط، ولكنها تختلـف كذلك عن قوى الاتحاد الأوروبى؛ ولكن هـل لديهم رؤية واضحة لما يريدون؟ ربـما بشـكل مبهم لا غـير. هنا قد يكـون للعلوم الاجتماعيـة دور تلعبـه، ولكن عندما ترفض فصل البحث عن الحقيقى عن البحث عن الخير؛ عندما تسـتطيع أن تتغلب على انقسام الثقافتين، وعندما تستطيع أن تحتوى استمرار اللايقين وتكشف عن الإمكانيات التى يتيحها مثل هذا اللايقين للإبداع الإنسـانى ولعقلانية حقيقية جديدة (ماكس فيبر - Rationalität materiel).

إننا فى أشد الحاجة لاستكشاف إمكانات بديلة لنظام تاريخى أكثر منطقية فى جوهره لاستبداله بالنظام المجنون المحتضر الذى نعيش فيه. نحن فى أشد الحاجة للكشف عن الجـذور العميقة للامتيـازات العنصرية التى تتخلل نظامنا العالمى القائم وتشـمل جميع مؤسسـاته بما فى ذلك الهياكل المعرفية، وبما فى ذلك قوى المقاومة Widerstand نفسـها. نحـن نعيـش فى خضم تغير سريع. هل هو بهذه الدرجة من السـوء؟ سـنواجه الكثير

مـن الفوضى والكثير مـن التغيرات فى العقود القادمة. نعم، ڤينا ستتغير. لكن حجم التغير كان دائـمًا أكبر ممـا نتذكر وأسرع مما نتخيل. خذلتنا العلـوم الاجتماعية كذلك فى فهمهـا للماضى. فقد قدموا لنا صورة خاطئة لعالم تقليدى يتهادى فى بطء شـديد. مثل هذا العالم لم يكن له وجود فعلى أبدًا، وليس له وجود الآن لا فى النمسا ولا فى أى مكان آخـر. ووسـط هذا اللايقين الهائل عن الاتجاه الذى نسـير فيه علينـا أن نجاهد لنجد فى ماضينا ما هو طيب وجميل وأن نبنى هذه الرؤى، كما نخترعها الآن، فى مستقبلنا. علينا أن نخلق عالمًا أكثر صلاحية للعيش فيه، علينا أن نستخدم خيالنا، ومن خلال هذا نبدأ محو العنصرية المتأصلة فينا.

فى عام 1968 خلال الانتفاضة الطلابية العظيمة فى فرنسا أخطأ زعيم الطلبة دانييل كـون بنديـت Daniel Cohn-Bendit ، الذى كان يلقب بـ Dany le Rouge (دانى الأحمـر)، خطأ تكتيكيـا بقيامه بزيـارة قصيرة لألمانيـا. وحيث إنه مواطـن ألمانى وليس فرنسيًا كانـت حكومـة ديجـول يمكنهـا أن تمنـع عودته إلى فرنسـا وهـو ما فعلتـه. إثر هـذا قـام الطلبة بمسـيرة احتجاجية فى باريس تحت شـعار «كلنا يهود ألمـان؛ كلنا عرب فلسـطينيون». كان شـعارًا جيـدًا جديرًا بأن نتبناه جميعًا. ولكننـا قد نضيف، بقليل من التواضـع، «كلنـا يورج هايـدر». إذا كنا نريد أن نقاوم أمثال يـورج هايدر فى العالم فإن علينـا أن ننظـر إلى الداخل أولًا. دعونى أقصص عليكم مثـالًا صغيرًا لكنه ذو مغزى. عندما تشـكلت الحكومة النمسـاوية الجديدة، سـحبت الحكومة الإسرائيلية، عن حق، سـفيرها احتجاجًا. إلا أنه بعد ذلك بحوالى شـهر وضع الكنيست رئيس الوزراء إيهود باراك فى موقف شـديد الصعوبة بتمرير اقتراح يصر على أن الاستفتاء حول الانسحاب من الجولان يحتاج إلى «أغلبية خاصة»، والمقصود إضافة شرط يحرم العرب من مواطنى إسرائيـل مـن حق التصويـت فعليًا. أحد المتقدمين الرئيسـيين بهذا الاقـتراح كان ناتان شارانسـكى Natan Sharansky وحزبه المكون من المهاجرين الروس؛ الشخص نفسه الذى اشـتهر بانشقاقه فى الاتحاد السوڤيتى احتجاجًا على السياسات الحكومية المناهضة للسـامية القائمـة بالفعل هناك. إن النضال ضـد العنصرية لا يتجزأ ولا يمكن أن تكون

هنـاك قواعـد مختلفة بالنسـبة للنمسـا أو لإسرائيـل أو الاتحـاد السـوفيتى أو الولايات المتحدة.

دعونى أقصص نادرة أخرى، وهى غريبة. فى أثناء السـباق الانتخابى فى عام 2000 فى الولايـات المتحـدة، كان هنـاك تصويـت جمهـورى أولى مهـم فى سـاوث كارولينـا. كان چـورچ دبليـو بـوش فى أثنـاء هذا السـباق يسـعى إلى أن يؤمـن دعمًا قويًـا من بين مـن كانوا يسـمون اليمين المسـيحى، وذلـك بإلقاء خطبـة فى جامعة بـوب جونز وهى مؤسسـة بروتسـتانتية أصولية ومعقل لهذه القوى. المشـكلة هى أن جامعة بوب جونز تشـتهر بأمرين هما: شـجبها للبابا باعتباره المسـيخ الدجال (حيث إن الجامعة مؤسسـة بروتسـتانتية أصولية) وإنها تُحرم على الطلبة مرافقة أشـخاص من أصول عرقية أخرى. فيـما بعد تطورت الأحداث لتصبح قضية سياسـية كبرى أحرجت بـوش الذى قال إنه ندم على أنه تجاهل هاتين القضيتين عندما كان يخطب فى الجامعة: قضية الموقف الشرس المناهض للكاثوليكية ورفض تلاقى الشباب مختلفى الأجناس.

إحـراج بوش ليس هـو مربط الفرس، رغم أنـه يعبر عن التابوهات التى اسـتقرت بعد عام 1945. المثير هو رد فعل بوب جونز الثالث، رئيس الجامعة، فى خضم النقاش العام. فقد ظهر بوب جونز الثالث فى برنامج لارى كينج على الـ«السى إن إن». وكان أول سـؤال وجهه لارى كينج لبوب جونز هو: لماذا تحرم الجامعة اللقاءات بين الشباب مختلفى الأجناس؟ وكان الجواب الذى أعطاه هو أن من يديرون المؤسسـة ضد فلسـفة «العالم الواحد» وأنه ليسـت هناك فروق، فقال لارى كينج أن الربط بين معارضة العالم الواحد ومعارضة صحبة شـاب وشـابة تبـدو له بعيدة، فتردد بـوب جونز ثم أكد عدم عنصريته أو عنصرية الجامعة (وهو التابو الكبير) وأن الجامعة ألغت هذا الحظر فى اليوم نفسـه، حيث إنه ثانوى وغير أساسـى بالنسـبة لهدفها فى تعزيز المسيحية. أعتقد أن هذا يبـين أن الاعتراض العام يدفع ببعـض العنصريين للتراجع علنيًا، عـلى الأقل تكتيكيًا. هذا يجب أن يكون درسًا للقوى المحافظة عندما يواجهها كابوس هجوم اليمين المتطرف ضدها. ولكن بعيدًا عن التحولات التكتيكية، تظل العنصرية باقية واقعًا.

ويظـل طائـر القطـرس معلقًـا فى أعناقنـا. إنـه الشـبح الـذى يعذبنـا. و المقاومـة Widerstand التزام أخلاقى ولا يمكن أن نسـعى إليه بذكاء وبشكل فعال دون تحليل؛ فهـذه هى الوظيفـة الأخلاقيـة والفكرية للعلـوم الاجتماعية: أن تسـاعد فى تقديم هذا التحليـل. و لكـن بقـدر مـا يحتاج اقتـلاع العنصرية من داخلنـا دفعة عنيفة مـن جانبنا فإنـه يتطلـب دفعة عنيفة مـن قبل علماء الاجتـماع لإلغاء نوعية العلـوم الاجتماعية التى كبلتنـا وأن يبتدعـوا بدلًا منها علومًا اجتماعية أكثر نفعًا. أعود لعنوانى الأصلى «العلوم الاجتماعيـة فى عـصر التحولات». فى مثل هذا العصر يمكـن لكل منا أن يكون له تأثير هائل فى ما يحدث. فى لحظات التشظى الهيكلى تكون التقلبات هوجاء ويمكن أن تكون لدفعـات صغيرة توابع عظيمة عـلى عكس الحال فى الفترات العادية والأكثر ثباتًا عندما يكـون للدفعـات الكبيرة تأثير بسـيط على أفضـل تقدير. إن هذا يوفر لنـا فرصة ولكنه يخلـق ضغطًـا أخلاقيًا كذلـك. إذا انتهى التحول إلى عالم ليس أفضـل كثيرًا مما هو عليه الآن، وهذا وارد، فلا نلوم إلا أنفسـنا. «نحن» أعضاء المقاومة Widerstand؛ «نحن» علماء الاجتماع و«نحن» كل الناس البسطاء المحترمين.

الهوامش

(1) مولت اليونيسكو سلسلة كاملة من هذه الكتب

(2) Bartolomé de Las Casa, Très brèves relations de la destruction des Indes

(1547; Paris: La Découverte, 1996) إعادة طبع

(3) Angel Losada, «Ponencia sobre Fray Bartolomé de Las Casa, in Las Casa de la politique des droits de l'homme (Aix-en-Provence: Institut d'Etudes Politique d'Aix and Instituto de Cultura Hispanica, October 1974; Gardanne: Esmenjaud, 1976), 22

(4) انظر Vidal Abril Castello, «Bartolomé de Las Casa, el último Communero» في Las Casa de la politique des droits de l›homme

(5) Henry Mechoulan, «A propos de la notion de barbare chez Las Casas,» in Las Casas et la politique des droits de l'homme, 166

(6) Alain Milhou, «Radicalisme chrétien et utopie politique, in Las Casas et la politique des droits de l'homme, 166

(7) Helmut Andics, Ringstrassenwelt, Wien 1867-1887: Luegers Anstieg (Wien: Jugend and Volk, 1983), 271

(8) كما شجب لوجر (Judensozi, Judeoliberalismus, Judenfreimaurer (Jewish Freemasons

(9) John W. Boyer, Political Radicalism in Late Imperial Vienna: Origins of the Christian Social Movement, 1848-1897 (Chicago: University of Chicago Press, ,1981), xii

(10) انظر Immanuel Wallerstein, «The French Revolution as a World-Historical Event,» in Unthinking Social Science (Cambridge, England: Polity Press, 1991), 7-22

(11) Immanuel Wallerstein et al., Open the Social Sciences: Report of the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences (Stanford: Stanford University Press, 1996).

(12) انظر S. Sideri, Trade and Power: Informal Colonialism in Anglo-Portuguese .(Relations (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1970

(13) انظر Ulf Strohmayer, «The Displaced, Deferred or was it Abandoned Middle: Another Look at the Idiographic-Nomothetic Distinction in the German Social .Sciences, «Review 20, nos. 3 and 4 (Summer-Fall 1997): 279-344

(14) انظر Gary S. Becker, The Economics of Discrimination, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1971).

(15) Max Weber, «Science as a Vocation,» in H.H. Gerth and C. Wright Mills, eds., From Max Weber: Essays in Sociology (New York: Oxford University Press, .1946), 128

(16) انظر أولًا (Ilya Prigogine, The End of Certainty (New York: Free Press, 1997

(17) انظر التقرير الذى نشرته الأمم المتحدة (قسم الهجرة) فى مارس عام 2000 بعنوان:
«Replacement Migration: Is It a Solution to Declining and Ageing Populations?».
حالة النمسا لم تناقش فى هذا التقرير. ولكن بالنسبة لألمانيا يقول التقرير إن عليها أن تدخل 500 ألف مهاجر كل عام بدءًا من الآن حتى عام 2050 وذلك فقط للمحافظة على حجم الفئة العاملة عند مستويات عام 1995.

الفصل الخامس

الإسلام: الإسلام والغرب والعالم

يحتوى هذا العنوان « الإسلام: الإسلام والغرب والعالم» على مصطلحين جغرافيين ومن ثم أعتقد أنه من الأفضل أن أبدأ بنظرة على الجغرافيا . هناك ثلاثة أديان تسمى بالأديان العالمية، وهى اليهودية والمسيحية والإسلام، لها جذور تاريخية فى منطقة واحدة صغيرة من العالم، هى بقعة فى جنوب غرب القارة الآسيوية، وجميعها يزعم أن علاقة خاصة ما تربطها بهذه المنطقة، التى تعتبرها موطنها الروحى، لكن لا ديانة واحدة ظلت محصورة فى هذه المنطقة.

فنتيجة لغزوهم وتدمير دولهم، رُحل اليهود (أو رحلوا من تلقاء أنفسهم) إلى مصر، ثم إلى بابل، ثم فى العصر الرومانى إلى مناطق متفرقة من حوض البحر الأبيض المتوسط، وفيما بعد إلى مختلف أنحاء أوروبا إلى أن استقروا فى العصر الحديث فى النصف الغربى ومناطق أخرى عديدة فى العالم؛ وهو ما أدى إلى ما يسمى بالشتات . وكما نعلم، عاد كثير من اليهود فى القرن العشرين إلى المنطقة الأصلية وأنشأوا كيانًا سياسيًا جديدًا، هو دولة إسرائيل، التى تصر على كونه وطن الشعب اليهودى الذى أعيد إنشاؤه .

أما المسيحية فبدأت حركة دينية بين اليهود فى هذا الوطن . لكن سرعان ما قطع المسيحيون صلاتهم بالجماعة اليهودية وانتشرت المسيحية بين غير اليهود، بالأخص فى الإمبراطورية الرومانية، الشاسعة آنذاك . وبعد ثلاثة قرون فقط أصبحت المسيحية الدين الرسمى للإمبراطورية وانتهج المسيحيون على مدار خمسمائة إلى سبعمائة عام تالية سياسة تنصير لاسيما فى أنحاء القارة الأوروبية، وفيما بعد، كان بناء النظام العالمى الحديث ينطوى على ما يسمى توسع أوروبا، العسكرى والسياسى والاقتصادى والدينى فى آن؛ وفى هذا السياق كانت إرساليات التبشير المسيحى تطوف الكرة الأرضية وكان نجاحها فائقًا بشكل ملحوظ فى مناطق العالم التى لم تسدها أديان عالمية أخرى، حيث ظلت أعداد المتنصرين فى المناطق الإسلامية والبوذية والهندوسية والكونفوشيوسية الطاوية فى أغلبها منخفضة نسبيًا وخاصة فى المناطق الإسلامية .

وأخيرًا ظهر الإسلام فى المنطقة نفسها بعد حوالى ستة قرون من ظهور المسيحية، وكان كذلك دينًا دعويًا سرعان ما انتشر فى منطقة ما يسمى الآن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشبه جزيرة أيبيريا، وفى القرن السادس عشر أخرج من أيبيريا لكنه دخل بالتزامن فى ما يسمى الآن البلقان . طوال هذا الوقت كان يوسع منطقته الجغرافية شرقًا فى اتجاه جنوب شرق آسيا وجنوبًا فى القارة الأفريقية . وفى القرن العشرين، استمرت عملية الانتشار حتى وصل، عن طريق الهجرة والاهتداء، للنصف الغربى (من الكرة الأرضية) وغرب أوروبا .

لم أقدم سوى تلخيص لمعلومات مدرسية، وقد استعرضت هذا الدرس الجغرافى لأشير إلى أننا نميل فى تفكيرنا وكلامنا إلى أن المسيحية تمثل الغرب والإسلام يمثل الشرق، رغم عالمية الأديان الثلاثة من ناحية نطاقها وادعائها، وبالأخص المسيحية والإسلام . هناك دون شك أساس جغرافى ما لهذا الموجز ولكن أقل مما نتخيل كما أنه يتناقص، ومن ثم فسؤالنا هو: لماذا نصر على استخدام هذا الموجز الجغرافى ؟ من الواضح أن مغزاه السياسى أهم من مغزاه الجغرافى .

لقد جاءتنا مؤخرًا بعض الإجابات التى تعرفونها جيدًا، فصمويل هنتنجتون يرى فى الغرب والإسلام «حضارتين» متناقضتين داخلتين فى صراع چيوسياسى طويل المدى، أما إدوارد سعيد فيرى فى الاستشراق فكرة خاطئة ابتدعها العالم الغربى لأسباب أيديولوجية، وله تأثير سريع الانتشار وضار، ومن جانبى أفضل تناول المسألة بطريقة أخرى وأن أسأل لماذا خص العالم المسيحى العالم الإسلامى، ليس مؤخرًا فحسب بل منذ ظهور الإسلام، بهذه المكانة الشريرة ؟ ربما يبدو العكس صحيحًا كذلك، فالإسلام ينظر للمسيحية على أنها شيطانه الخاص، إلا أننى لا أشعر بأن لدى الكفاءة لمناقشة لماذا أو إلى أى مدى هذا صحيح .

على الرغم من أن تركيزى سيكون على العالم الحديث، لا أعتقد أننا يمكننا أن نشرح ما حدث دون الإشارة إلى العصور الوسطى فى أوروبا حيث إنها الفترة التى نستمد منها أساطيرنا عن هذه العلاقة، فكما نعلم جميعًا، كان كلٌّ من المسيحية والإسلام يسيطر آنذاك على مناطق كبيرة متجاورة . ورغم أن كل منطقة كانت تمزقها نزاعات داخلية من كل نوع، كانت تبدو وكأنها تعتبر نفسها وحدة ثقافية، وأنها فى حالة نزاع مع الآخر بالأساس، ويكمن سبب ذلك، جزئيًّا، فى الأفكار السائدة فى كل دين؛ أى شعور كل منهما بأنه يمثل الحقيقة الكاملة والوحيدة، وربما أيضًا لأن كليهما نبع من المنطقة الصغيرة نفسها . زعم المسيحيون أنهم أتموا الشريعة اليهودية ولذا حلوا محلها مع وحى جديد ونهائى، وبدورهم زعم المسلمون أنهم بنوا على ما ورثوه من حكمة اليهود والمسيحيين، بشكل جديد ونهائى حقيقى من الالتزام أمام الله . جزء من النزاع عائلى إذن، يخص الإرث والحقيقة، وهو النوع الأكثر إثارة للانقسام والمرارة لأنه الأكثر جيشانًا بالمشاعر والتنافسية إلى حد ما .

كان هناك جانب آخر لهذا النزاع يتعلق بالموارد والسلطة أكثر منه بالأفكار . صحيح أنه فى خضم الغزوات - دخول الأمويين أيبيريا وفرنسا فى القرن الثامن عشر، ودخول المسيحيين الصليبيين الأراضى المقدسة، وتصدى المسلمين الشرقيين للحملات المسيحية، واسترداد إسبانيا على يد المسيحيين، وتوسع الإمبراطورية العثمانية فى البلقان

ثم إخراجها منه - كان صراع العالم المسيحى والعالم الإسلامى من أجل السيطرة على مناطق شاسعة من الأرض - ومواردها وشعوبها - وكان كلاهما يمثل للآخر الخطر العسكرى الرئيسي؛ والمؤكد أن كليهما واجه، فى وقت من الأوقات، غزاة آخرين من شمال آسيا، إلا أن هؤلاء لم يتم السيطرة عليهم فحسب، بل تمت هدايتهم وبالتالى ترويضهم كخطر ثقافى .

كل ذلك هيأ الساحة للنظام العالمى الحديث، حيث خرج إلى حيز الوجود اقتصاد رأسمالى عالمى فى أوروبا الغربية وبدأ يوسع حدوده الاقتصادية ليضم المزيد والمزيد من العالم . كان هذا النظام فى جوهره أوروبيًا غربيًا ومسيحيًا، ولكن علينا أن نلاحظ هنا، أن نقطة التركيز الجغرافى الأوروبية تغيرت، فالتوسع الأولى لأوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يميل لتفادى العالم الإسلامى أو على الأقل مركزه فى الشرق الأوسط؛ فاتجهت القوى الأوروبية غربًا على أنها الهند فى حين أنها وصلت إلى الأمريكيتين؛ وأبحرت حول إفريقيا، مرة أخرى للوصول إلى آسيا؛ طمعًا فيما ظنت أنه خير آسيا من جهة، ولأنه كان الأسهل من جهة أخرى . كان العالم الإسلامى يبدو صعب المراس خاصة فى ذلك الوقت، عندما كانت القوة العثمانية فى أوجها . وعلى أية حال، يبدو أن هناك فجوة أو ثغرة، فى مركزية الصراع المسيحى الإسلامى فى العصور الوسطى، لم ينس الصراع فيها، إنما بدا وكأنه قد احتل المركز الثانى مؤقتًا فى قائمة الاهتمامات الأوروبية الغربية بالنسبة للمشاريع الجيواقتصادية والجيوسياسية المباشرة .

وإذا نظرنا إلى تاريخ النظام العالمى الحديث من بداياته فى القرن السادس عشر الطويل حتى بدايات القرن العشرين، سنلاحظ أن الهيمنة الأوروبية كانت تتخذ أحيانًا شكل الحكم الاستعمارى المباشر وتميل فى أحيان أخرى إلى شكل غير مباشر، كان يطلق عليه أحيانًا «إقامة شبه مستعمرات»، وكان يقصد بها تبعية اقتصادية مخلوطة بتدخلات سياسية عسكرية لم تصل إلى درجة حكم إمبريالى فعلي؛ ومرة أخرى قد تكون نظرة عامة سريعة أخرى على جغرافيا العالم مفيدة . كانت المناطق المستعمرة هى الأمريكيتين

وأغلب أفريقيا وأغلب جنوب وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، أما المناطق الرئيسية التى لم تكن مستعمرة بالكامل فكانت أوروبا الشرقية والشرق الأقصى والشرق الأوسط، وهذا بالطبع يعد تلخيصًا عامًا يحتاج إلى تفصيل وتدقيق على أكثر من نحو .

لكل حالة هناك تفسيرات شديدة الوضوح: لماذا لم يكن هناك سعى للاستعمار الكامل أو لماذا لم يكن ممكنًا فى مناطق بعينها فى حين حدث ذلك فى مناطق أخرى . لن أستعرض الأسباب التى أدت للاختلاف فى المحاولات الأوروبية المختلفة لبسط سيطرتها على مناطق مختلفة، وإنما سأسأل بالأحرى عن الفرق فى العواقب بالنسبة للشعوب فى أى منطقة حسب طبيعة علاقتها بأوروبا فى العالم الحديث، مستعمرة أم شبه مستعمرة . (بالطبع، بدءًا من القرن التاسع عشر، يجب فهم مصطلح أوروبا باعتباره مفهومًا ثقافيًا وبأنه يضم الولايات المتحدة) .

سأكتفى، فى الوقت الحالى، بملاحظة أن أشرس صراع سياسى مع أوروبا فى القرن العشرين كان منبعه بالتحديد المناطق الثلاث «شبه المستعمرة» وهى الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية (وكوريا الشمالية) و«الإسلام» . والإسلام بالطبع ليس دولة بل منطقة وعلى رأس قائمة دولها إيران والعراق وليبيا التى انخرطت فى اشتباكات شرسة مع العالم الأوروبى الأشمل، وحيث إن هذه المناطق الثلاث كانت فى أكثر الصراعات حدة مع أوروبا، فمن البديهى أن تأتى الأشباح فى خيال الخطاب الأوروبى من هناك: الشيوعية والخطر الأصفر والإرهاب الإسلامى؛ أما شبح الشيوعية فيبدو فى أوروبا اليوم وكأنه ذكرى تاريخية، كما أن الصين، وهى الصديق الصعب ولكن المتحضر، أصبحت تبدو حليفًا . يبقى فى المقام الأول الإرهاب الإسلامى - وهو الشبح الذى قتله الغرب نقاشًا ويخشاه كثيرًا، ولكنه يظل، بالأساس، بناء مبهمًا يمثل رؤية مشوشة للواقع .

كيف أصبح ما يسمى الإرهاب الإسلامى صورة مركزية على هذا النحو فى عالم اليوم وخاصة بعد انهيار الدول الشيوعية ما بين عامى 1989 و1991 ؟ كما نعلم، كان

هنـاك منـذ عقود، حركات إسـلامية اجتماعية ودينيـة مهمة فى البلاد الإسـلامية، كثيرًا مـا يطلـق عليهـا « أصولية إسـلامية »، وعلى نطاق أضيق أحيانًا «شـمولية إسـلامية» . وحسـب علمى فهى لم تسـم نفسـها بهذه المسـميات ولكنها المسـميات المسـتخدمة فى الغرب وفى وسـائل الإعلام الغربية، أما فى البلدان الإسلامية فهى تسمى على الأحرى بالحركات الإسلامية فحسب.

فمن أين جاءت هذه المسـميات الغربية وإلى ماذا تشير ؟ يجب ملاحظة أن المسميين لم يولـدا فى السـاحة الإسـلامية ولكن فى العالم المسـيحى، كما أن مصطلـح «الأصولية» مسـتمد مـن تاريخ البروتسـتانتية فى أوائل القرن العشرين فى الولايـات المتحدة، حيث كانـت بعـض الجماعـات، وخاصة مـن داخـل الكنيسـة المعمدانيـة، تدعو للعـودة إلى "الأصـول"، وكان القصـد مـن ذلـك أن يعـبروا عـن اعتقادهم بـأن الأفـكار الحديثة المختلفة، حتى العلمانى منها، قد غزا اللاهوت والممارسـات المسـيحية حرفها، كما كانوا يدعون إلى العودة إلى معتقدات وممارسـات الماضى . أما مصطلح «الشمولية» فمستمد مـن التاريخ الكاثوليكى فى أوروبا الغربية، وخاصة فرنسـا، ويشـير لدعوة مشـابهة إلى العقيدة "الصحيحة" دون أن تشوبها الآراء والممارسات الحداثية والقومية .

وعـلى هذا النحـو، أطلقـت المسـميات «الأصولية الإسـلامية» و«الشـمولية» على تلك المجموعات فى العالم الإسـلامى التى ترى أن الآراء والممارسـات الحداثية ضللت المؤمنـين وتدعـو للعودة للأفكار والممارسـات القديمة الأكثر نقاء وصحة . يسـتهدف هـؤلاء «الأصوليـون» دائمًا وبالأسـاس أهل الملة نفسـها ولكنهم إما علمانيـون تمامًا أو يمارسـون ما يعتبره الأصولى صورة مشـوهة ومغلوطة من الدين . ويشير علماء التاريخ المتخصصـون فى الأفـكار الدينيـة باسـتمرار إلى أن الجماعات «الأصوليـة» لا تمثل بدقة مطلقـة الصيغة الأقدم والأكثر نقاءً وصحة للإيمان والممارسـات، ولا يشـق على هؤلاء العلـماء بيـان أن هـذه الجماعات المسـماة الأصولية تعيد اخـتراع التقاليد مـع اختلافات عديدة، جسيمة أحيانًا، عن معتقدات وممارسات الماضى .

لا تنتمى هذه الحركات بالطبع لعلماء التاريخ الذين يتبعون أسلوب «رانكه» للبحث عن الحقيقة الدينية «كما كانت بالفعل»، وإنما هى حركات تنتمى للحاضر، مطلبها أن يعتقد الفرد فى أشياء محددة وأن ينخرط فى ممارسات معينة، والفحص المتمعن لاحتمال صدق مزاعمها التاريخية لا يهم أحدًا، ولا قيمة له عند غير المنتمين لهذه الجماعات الراغبين فى فهم ما يفعله «الأصوليون» وما ينادون به سبب ذلك .

وكون المصطلحات المستخدمة مأخوذة أصلًا من تاريخ الدين المسيحى يعطينا فكرة أولية عما يحدث، وأيًا كانت هذه الفكرة فهى ليست خاصة بالإسلام؛ ففى القرن العشرين لم نر «أصوليين» مسيحيين وإسلاميين فحسب بل يهودًا وهندوس وبوذيين كذلك، وتبدو لهم جميعًا ملامح مشتركة هى رفض النزعات «الحداثية» والعلمانية داخل الجماعة، والإصرار على صيغة تطهرية للممارسات الدينية احتفاء بشمولية التراث الدينى وصحته الأبدية الثابتة . إلا أنهم مشتركون فى ملمح آخر حتى فى صيغها المسيحية، وهو معارضة هياكل القوة المسيطرة فى النظام العالمى الحديث . وهذه التركيبة – المطلب الإصلاحى بالعودة للأصول داخل الجماعة الدينية مع خطاب مناهض للنظام يتعدى القضايا الدينية – تتضمن شيئين معًا: الملمح المحدد ومفتاح تحليل أهميتها فى تاريخ النظام العالمى الحديث الآخذ فى التطور .

ولنترك مؤقتًا القضايا الدينية وننظر إلى الاقتصاد السياسى للنظام العالمى؛ فماذا نرى؟ إن الاقتصاد الرأسمالى العالمى نظام تاريخى جمع بين تقسيم محورى للعمالة موحد من خلال سوق عالمية مستقلة لا تتسم بالكمال على الإطلاق، وبين نظام قائم على علاقات بين دول يفترض أنها ذات سيادة، وهى جيوثقافة أجازت روح العلم دعامة لتحولاتها الاقتصادية والتربح والإصلاح الليبرالى طريقة لاحتواء السخط الشعبى، مع استقطاب اجتماعى اقتصادى يتزايد باطراد، يفرضه التطور الرأسمالى . هذا النظام نشأ فى غرب أوروبا ثم توسع على مر القرون ليشمل العالم بأكمله .

فى القرن التاسع عشر ظهرت داخل هذا النظام حركات مناهضة له، كانت تستند إلى مصالح المجموعات المضطهدة داخل هذا النظام، وقد عزمت هذه الحركات على تحويل النظام إلى شىء آخر أكثر ديمقراطية ومساواة، واتخذت شكلين أساسيين هما الشكل الاجتماعى والشكل القومى . ومع بدء فترة ما بعد 1945، كانت هذه الحركات قد وصلت إلى مستوى تنظيمى عال فى أنحاء العالم، وبدا وكأن تقسيمًا جغرافيًّا ثلاثيًّا قد قام بالفعل، ومع حلول الحرب العالمية الأولى كانت ما تسمى الحركات الاجتماعية قد انقسمت إلى معسكرين أساسيين: ديمقراطى اجتماعى وشيوعى، نظما نفسهما دوليًّا كأممية ثانية وثالثة . وكلا هذين الشكلين للحركات الاجتماعية كان يزعم أنه يمثل مصالح الطبقات العاملة، وكلاهما كان مختلفًا عن الحركات القومية داخل "الإمبراطوريات" التى كانت تتحدث باسم شعوب غير معترف بهويتها القومية وكانت تسعى لإقامة دول قومية .

كانت الحركات الثلاث المختلفة قد ظهرت فى الفترة بين 1850 و1945 وكانت ضعيفة سياسيًّا فى البداية، إلا أنها كانت تؤمن بأن التاريخ كان فى صالحها وأن قضيتها ستتحقق بالكامل . وكلها استقرت، بعد مداولات داخلية كثيرة، على انتهاج إستراتيجية تاريخية ذات مرحلتين: أولًا السيطرة على هيكل الدولة ثم تغيير العالم؛ على مدى خمسة وعشرين عامًا بعد 1945 يمكن القول إن الحركات الثلاث حققت المرحلة الأولى من إستراتيجيتها، وهو إنجاز ربما يكون قد أذهل المراقبين فى بداية القرن العشرين، إلا أنه بدا وكأنه يؤكد ثقتهم بأن التاريخ سيكون فى صالحهم .

جغرافيًّا، قسمت الحركات الثلاث المختلفة العالم؛ فالحركات الشيوعية وصلت للسلطة فى المنطقة الممتدة من وسط أوروبا حتى شمال المحيط الهادى وشملت تقريبًا ثلث مساحة العالم؛ والحركات الديمقراطية الاجتماعية وصلت للسلطة (أو على الأقل تداولت على السلطة) فى العالم الغربى - غرب أوروبا وشمال أمريكا (إذا اعتبرنا

ديمقراطيي البرنامج الجديد(*) اجتماعيين) وأستراآسيا؛ ووصلت الحركات القومية، التي يشيع الآن تسميتها حركات التحرير الوطني، للسلطة في آسيا وأفريقيا، كما وصلت حركات شعبية مشابهة إلى حد ما للسلطة في أمريكا اللاتينية .

ثمة ملاحظتان بخصوص هذه الطفرة السياسية للحركات المناهضة للنظام؛ فقد حدثت في توقيت متزامن كانت فيه قوة الولايات المتحدة في النظام العالمي في قمتها ومن ثم في توقيت كانت فيه القوى المؤيدة للنظام في أفضل حالاتها تنسيقًا وتماسكًا والأرجح قوة . ثانيًا، كانت كل هذه الحركات قد حققت، عمليًّا، المرحلة الأولى للإستراتيجية – الوصول لسلطة الدول – ومن ثم، بعد الوصول للسلطة أصبح من الممكن الحكم عليها بمقدار التغيرات الموعودة التي تمكنت من تحقيقها كمرحلة ثانية من إستراتيجيتها المعلنة، وهي تحويل العالم .

كانت ثورات عام 1968 العالمية تمثل رد فعل العالم على هذا الواقع المزدوج: هيمنة الولايات المتحدة على العالم وبناء نظامها العالمي من ناحية؛ ومن ناحية أخرى وصول الحركات المناهضة للنظام إلى المرحلة الأولى على مستوى العالم، ووصول حركات مختلفة للسلطة، غالبًا مجموعات تحت اسم اليسار القديم . أدان الثوار الفاعل الأول، الولايات المتحدة، لظلمه، كما أدانوا الفاعل الثاني، أو حركات اليسار القديم، لعدم كفايتها حركات معارضة في وجه مشروع الهيمنة، إن لم يكن لتواطئها الفعلي معه . وعلى الرغم من أن اتهامهم للأول يعتبر بديهيًا بالنسبة لحركة راديكالية عالمية، فإن الاتهام الثاني المعلن، الخاص بالحركات التقليدية المناهضة للنظام، كان له الأثر الأكبر .

الاتهام الثاني كان صرخة الخديعة؛ ولنفهم معنى الخديعة علينا أن نُقَيِّمَ التوقعات، وربما الأوهام . من وجهة نظر ثوار 1968 كان العالم يسترجع تاريخًا من الصراع المناهض للنظام يرجع، في الخيال الشعبي على الأقل، للثورة الفرنسية رغم أن الصراعات ربما

(*) New Deal : البرنامج الجديد الذي وصفه الرئيس الأمريكي روزفلت للإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي في أربعينيات القرن الماضي (المترجمة).

تكـون قـد بدأت محليا فيـها بعد وفى بعض الحـالات فى بدايات القـرن العشرين، فهناك ذاكرة تاريخية طويلة على أية حال .

فماذا كانت العناصر الرئيسية لهذه الذاكرة ؟ بداية، كان هناك صراع صعب بدأت فيه الحركات الفعلية كقوى ضعيفة ثم اكتسبت قوة ببطء من خلال حشـد الدعم الشـعبى محليًـا ومن الخارج مـع إخوانهم . وإلى جانب ذلك لم تختص الذاكرة فقط بالصراع وإنما بالقمـع أيضًـا، وكثيرًا ما كان حادًّا، وهو قمع كانت تمارسـه القوى صاحبة السـلطة فى المناطـق المحليـة وتحرص عليه، وسـاندته القوى العالمية صاحبة السـلطة عمليًّا - وعلى وجه الخصوص حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

الذاكرة الثانية كانت خاصة بالتكتيكات المضادة لقوى الاضطهاد، وهو الخيار الذى قسم الحركات تاريخيًّا بين من جنوا ثمار هذا الخيار ومن حرموا منه حتمًا . غَضِبَ الذين حرمـوا منه، إن لم ينتبهم الاكتئاب، وسـعوا لمن يمثلهم بشـكل أكثـر راديكالية . ولكن بـما أن عملية الخيار والتنازلات التى كان من شـأنها تحسـين قدر البعـض وليس الكل، كانت مسـتمرة ومتكـررة فإنها كانت مربكة كذلـك؛ لأن الدروس المسـتفادة منها كان يجـب أن يعـاد تلقينها للأجيال التالية مما أضعف قدرة الفئـات المختلفة من المضطهدين على الاتحاد من أجل قضية مشتركة والعمل من أجل تغيير جذرى .

ثـم كانـت هنـاك الذاكرة الثالثـة التى حيـدت الذاكرتـين الأوليين، ذاكرتـى القمع والخيار؛ هذه الذاكرة الثالثة هى الإنجاز، الإنجاز الذى يقاس بقوة الحركات الصاعدة ذاتها من حيث عدد الأفراد الذين استطاعت أن تحشدهم، وبالنظر إلى الاعتراف العلنى بها لاعبًا فى المجال السياسـى؛ وكذلك الإنجاز الـذى يقاس بمدى التنازلات المتراكمة التى كانت تشكل جزءًا من عمليات الخيار .

كانـت الذاكـرة الثالثـة هى منبـع الأمل السياسـى والتاريخـى - التوقـع الأكيد بأن «التاريـخ كان فى صفهـم» وأن حيـاة أفضل كانـت فى انتظار أبناء وأحفـاد جيل اليوم .

كانت هذه الذاكرة الثالثة تعتمد على ما يمكن تسـميته بالقراءة الكمية للتاريخ الحديث - زيادة عدد أعضاء الاتحادات والتحسـينات التى تطرأ على مسـتوى المعيشة (أى مزيد من المال على مدى الحياة ومزيد من مستلزمات الحياة) . وهذا الشـعور بالأمل العميق فى المستقبل، وهذه الثقة بأنه ستكون هناك مساواة أكثر وديمقراطية أكثر، خاصة عندما يكون ذلك كله يعتمد على حقيقة كونه على كفاح المضطهدين يسعون من أجل الوصول إليـه وأن كفاحهـم هو المسـئول عن تحقيقـه، كان، على عكس ما يبدو، مـن أكثر الرؤى تحييدًا لصفة السياسة، مما يسمح باستبعاد النتائج التافهة للحاضر فى ضوء النتائج المهمة المنتظر تحقيقها فى المستقبل .

هذه الرؤية هى التى شـكلت الرسـالة الأساسية للمذهب الإصلاحى الليبرالى، كما روجـت له الحركات المناهضة للنظام نفسـها، بشـكل يدعو للاسـتغراب ولكنه فعال؛ وكلـما كانت هذه الحركات تدعى «الراديكالية» كانت تنجح أكثر فى إقناع الحشـود بأن يتحلوا بالصبر حتى تتحقق النتائج التى كانوا يتظاهرون من أجلها بإلحاح وقوة . ومن المفارقـة أن مختلف حركات اليسـار القديـم المناهضة للنظام اسـتطاعت أن تلعب بهذه الطريقـة دور الضامـن الأهم من أجل الاسـتقرار السياسـى للنظام العالمـى على المدى الطويل، رغم المناداة المتكررة بالتمرد .

كان هناك أمر واحد سـلبى فى هذه الدعوة للسـلبية الكامنة تحت قناع النشـاط الجلى، الدعـوة التـى كان يبررهـا حجم الإنجـازات، على المسـتويين المحلى و العالمـى . كان قد أصبـح بالإمكان حسـاب وتقييـم مدى أهميـة التغيرات المحققـة والوتـيرة الحقيقيةُ لهذا التغيـير؛ وفى لحظة الإنجاز الأكثر وضوحًا للحركات المناهضة للنظام، وبالتحديد عندما لاحـت فى الأفـق لحظة الحسـاب الشـامل . كانت ثورات عـام 1968 نتاجًا لهـذا التقييم لفاعلية إستراتيجية القرن، فجاء الحكم عليها بالسلب، وتبع وهم النجاح استفاقة . اعتبر النجاح غير حقيقى، وكان المسـتفيدون من التغيرات مجموعة صغيرة (ما سمى فى الاتحاد السـوفيتى النومينكلاتـورا) والفجـوة الحقيقية بين أصحاب الامتيازات ومن هم أسـفل زادت استقطابًا عن ذى قبل رغم كل إصلاحات ونجاحات اليسار القديم المزعومة.

لندع الآن التقييم العالمى العام نعُدْ إلى العالم الإسلامى . هذه العمليات التى وصفناها تنطبق بالطبع على أغلب مناطق العالم خارج المناطق الأساسية - لا أكثر ولا أقل، ولكن كل منطقة لها خصائصها التاريخية، كما أن ردود أفعالها كانت تأخذ طابعًا محليًا؛ فماذا كانت الخصائص التاريخية للعالم الإسلامى وخاصة فى الجزء العربى التاريخى منه ؟

إذا نظرنا إلى كل الحركات المتتالية فى مختلف البلدان العربية، ولنقل بدءًا من 1900، ودعوات النهضة والتمرد والصحوة القومية، فإن الخطاب فيها كلها كان ذا نزعة حداثية . قامت هذه الحركات بعملية تحليل للاضطهاد الذى كانت تشعر به على أنه فى جزء منه نتيجة سيطرة خارجية (إمبريالية) وفى جزء آخر «نزعة تقليدية» داخلية، ولذلك كانت تنادى برفض السيطرة الخارجية بالتوازى مع التغيير الثقافى الداخلى . تلازمت الحجتان ودعما بعضهما بعضًا، بل يمكن القول إن كلتيهما جعلت الأخرى ممكنة . بالتأكيد كانت الحركات، التى أثارتها هذه المشاعر، متشعبة على مستوى قواعدها الاجتماعية ومتنوعة فى رؤيتها للمستقبل الاجتماعى، وكان لبعضها رؤى عن المجتمع الفاضل تميل للمحافظة فى حين كانت الأخرى تميل للراديكالية .

بشكل عام لعب الإسلام دينًا بالنسبة لكل هذه الحركات على الرغم من ذلك دورًا صغيرًا فحسب كان سلبيًا نوعًا ما بالنسبة لكثير منها . بالتأكد قد يكونون أصروا على كونهم مسلمين ولكن كنوع من الرابطة الثقافية، وهو ما قد يكون زعمًا ضروريًا لاسترضاء الأتباع المحتملين الأقل تنويرًا . المستقبل الذى تصوروه كان ذا طابع حداثى، أى علمانى، وقد اشتركت مختلف الحركات العربية فى كثير من منطلقات الكمالية فى تركيا ولم تكن رابطة عموم مسلمى الهند المستعمرة مختلفة عن ذلك كثيرًا .

بشكل عام نجحت الحركات، وخاصة الأكثر راديكالية منها، فى الفترة ما بعد عام 1945 فوصلت للسلطة فى أشكال مختلفة: الناصرية فى مصر والبعث فى سوريا والعراق والحزب الدستورى الجديد فى تونس وجبهة التحرير الوطنى فى الجزائر . واتجهت هذه الأنظمة للانضمام إلى حركات موازية فى أنحاء أخرى مما أصبح يسمى آنذاك العالم

الثالث، فى حركات ما سمى دول عدم الانحياز، وهى حركات ألهمها مؤتمر باندونج . كما نعلم بالفعل، فقد لعب جمال عبد الناصر شخصيًا دورًا مهمًا فى إنشاء هذه الشبكة العالمية كما قدمت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية نموذجًا ملهمًا فى هذه الشبكة، يماثل النموذج الذى قدمته الحركة الڤيتنامية .

من جانب آخر، شهدت فترة ما بعد عام 1945 بعض المشكلات الكبرى بالنسبة للعالم العربى، ومن ثم العالم الإسلامى كله، كان أكبرها قيام دولة إسرائيل، وهنا لا أود أن أخوض فى تاريخ القصة الكاملة والحكم عليها، وإنما أود التأكيد على بعض الحقائق فحسب: نشأت الحركة الصهيونية تقريبًا فى وقت صعود الحركات العربية، عند منعطف القرن العشرين، واشتركتا فى الكثير من أسلوب الخطاب مثل الحاجة إلى إقامة دولة مستقلة والشعور بالاضطهاد من قبل أصحاب السلطة فى النظام العالمى والإحساس بأنه يجب أن يحدث تحول داخلى فى نفسية الشعب اليهودى والعلاقة الملتبسة (والمتحفظة) مع اليهودية ديانة؛ ولم يلعب العرب، فى التصور الصهيونى، دورًا حقيقيًا قبل عام 1948؛ فقد كان العدو هو العالم المسيحى، وبالطبع بريطانيا العظمى بالتحديد بعد عام 1918 .

لكن هذا التصور تغير جذريًا مع قيام دولة إسرائيل؛ فمقاومة الدول العربية العسكرية لقيام إسرائيل كانت تعنى للصهاينة أن العالم العربى، أغلبه إسلامى، هو الذى أصبح المعارض الأساسى . هذا الموقف دعمه بشدة الانتصار الإسرائيلى فى حرب عام 1967 الذى فرض الحكم الإسرائيلى على قطاع عريض من السكان العرب، وعندئذ أصبح للحركة القومية الفلسطينية الحديثة، وهى منظمة التحرير الفلسطينية، أهمية . كان لمنظمة التحرير الفلسطينية الطابع نفسه وشىء الخطاب نفسه مثل الحركات القومية الحديثة الأخرى التى ذكرناها، كما كان لها العلاقة نفسها الصامتة والملتبسة مع الإسلام باعتباره ديانة، خاصة أنه كانت فى فلسطين فئة عربية مسيحية ذات شأن، وهى حقيقةٌ تدعم المنظمة .

ودون أن نستعرض التاريخ العربى الإسرائيلى والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام 1948 حتى اليوم، يمكن القول إن اليد العليا عسكريا وسياسيا كانت للإسرائيليين بشكل عام، ولكن يمكننا القول أيضًا إن عملية الحشد الفلسطينى نجحت بالقدر الكافى لإجبار الإسرائيليين، ولو على مضض إجمالًا، على الدخول فى ما سمى مفاوضات للسلام، كانت شديدة المماطلة والإحباط ولم تفض إلى شىء ثم انهارت تمامًا.

مثل وجود إسرائيل مشكلة بالنسبة للقومية العربية حيث إنه أوجد عدوًّا محليًّا بالإضافة إلى العالم الغربى البعيد، عدوًّا كان أقل استعدادًا من الغرب بأجمعه لتقديم تنازلات . والمثيل الحقيقى الوحيد فى العالم غير الغربى فى القرن العشرين كان وجود دولة اضطهاد عنصرى فى جنوب أفريقيا، وهو الوضع الذى تم حله مع تغيير الدستور ووصول حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى للسلطة .

كان للعالم العربى، بالإضافة إلى ذلك، مشكلة خاصة أخرى توازى حجم مشكلة إسرائيل تقريبًا تداخلت معها، وهى كونه مكانًا لجزء كبير من نفط العالم، وهو الأمر الذى لم يكن معروفًا فى القرن التاسع عشر ولم يوضع فى الاعتبار إلا بعد الحرب العالمية الأولى ولكنه أصبح منذ ذلك الحين حقيقة جيوسياسية مركزية وخاصة منذ عام 1945. لهذا السبب لم تكن الولايات المتحدة لتتغاضى عن سياسات المنطقة؛ وكذا روسيا وغرب أوروبا، فالحفاظ على تدفق مستمر لإمدادات النفط وحد معقول لسعره هما شغل القوى العظمى الشاغل، وهو ما وفر لها سببًا إضافيًّا لدعم إسرائيل ولبذل الجهد من أجل تشجيع ودعم استقرار الأنظمة الأكثر ميلًا للمحافظة نسبيًّا فى البلاد العربية .

وإذا نظرنا للحركات الإسلامية فى العالم العربى نجد أن تاريخها يمتد بامتداد الحركات القومية وفى بعض البلاد يتم الخلط بينهما؛ فقد تقاسمت الحركة الوهابية فى الصحراء العربية والحركة السنوسية فى برقة (ليبيا) بعض السمات مع الحركات العلمانية القومية، فهما أيضًا كان يؤرقهما الاضطهاد الخارجى، كلاهما كان ينادى كذلك بتجديد داخلى يركز على النقاء والالتزام فى السلوك؛ كما تحركتا فى اتجاه إقامة هيكل دولة حديثة،

ولكنهما، بالطبع كانتا تستخدمان خطابًا دينيًا على عكس الحركات العلمانية، وهما أيضًا وصلتا للسلطة، أما النظام السنوسى فقد حل محله نظام أكثر علمانية فى عام 1969 بينما تقادم النظام السعودى مثل هذا المصير بنجاح إلى الآن .

أما إذا نظرنا إلى الحركات المسماة الإسلامية، فماذا نرى ؟ نرى جماعات تقول شيئين: تقول، أولًا وقبل كل شىء إن كل هذه الحركات التى وصلت للسلطة فى مختلف البلاد لم تنجح فى إبعاد أو إبطال دور القوى الخارجية فى شئونها الداخلية، حتى إن كانت الدول مستقلة من الناحية الشكلية، كما يلاحظون دور الولايات المتحدة المستمر فى المنطقة والوجود القوى لإسرائيل، التى يعتبرونها قاعدة أمامية للغرب، ودولة مستوطنة كما كانت الدول الصليبية فى العصور الوسطى . وتقول ثانيًا: إن من يدعم هذا الوضع بل يجعله ممكنًا هو تلك الأنظمة نفسها التى تؤكد معارضتها لهذا، وليس الأنظمة العلمانية فحسب، وإنما الأنظمة المفترض أنها تقوم على أساس دينى مثل السعودية أيضًا .

ومن ثم، فإن ما يقوله الإسلاميون هو أنه إذا كنا نريد الإطاحة بالاضطهاد الخارجى وتعزيز التجدد الداخلى فلابد من أن يتم التخلص من هذه الأنظمة العربية الحديثة، بما فيها الوهابية . وبالطبع فإن هذا هو نفسه ما قاله آية الله الخمينى عن نظام الشاه فى إيران وما قالته طالبان عن النظام الشيوعى الزائف فى أفغانستان والأنظمة التى جاءت بعده؛ وحتى الآن لم ينجح نظام إسلامى واحد فى العالم العربى فى أن يصل إلى السلطة، باستثناء السودان .

وإذا نظرنا، بالإضافة إلى ذلك، إلى الطرق التى كانت تحتشد بها الجماعات الإسلامية سياسيًا، نستطيع أن نرى أنهم لم يطرحوا فقط خطابًا بديلًا ومن ثم تحليلًا بديلًا لأسلوب عمل النظام العالمى الحديث للحركات الحديثة التى كانوا يعارضونها، بل إنهم يقولون أيضًا إن هذه الأنظمة الحديثة فشلت فى الاضطلاع بالمهام الأولية للدول الحديثة وهى توفير الحد الأدنى من الرفاه والأمان للمواطنين . من المعروف أن المنظمات الإسلامية توفر خدمات اجتماعية واسعة للمحتاجين وتسد فجوات خطيرة فى وظائف الدولة،

وهناك سمة أخرى يمكن ملاحظتها فى الحركات الإسلامية وهى ناجحة فى تجنيد أعداد كبيرة من الطلبة فى الأقسام الفنية والعلمية فى الجامعات وتستغل مهاراتهم للدفع بقضيتها .

هاتان السمتان - وظيفة الخدمات الاجتماعية وجاذبية النزعة الإسلامية لشباب من المهندسين والعلماء - تبين أن الإسلاميين ليسوا رومانسيين يحنون إلى الماضى، يحلمون بمجتمع زراعى عفى عليه الزمن، إنهم بالأحرى دعاة لشكل بديل للحداثة، منفتح على التقدم التكنولوجى ولكنه رافض للعلمانية وقيمها الملازمة . بالنسبة لهياكل الدولة فهم غير واضحين، على أنهم وهم، خارج السلطة، يمثلون قوة شديدة مناهضة للدولة، ليس سياسيًّا فقط وإنما إيديولوچيا كذلك؛ إنهم رافضون للحداثة العلمانية ركيزة، ولمركزية الدولة الجامعة والمفترض أنها محايدة كمحور أخلاقى وسياسى، وهم يصرون على أن تكون الأولوية لمجموعة من القيم الروحية حسب ما تشرحها مجموعة من المفسرين . هذه الأولوية تخلق مشاكل عندما يحصل إسلاميون فعلًا على سلطة سياسية، كما هى الحال فى إيران اليوم على سبيل المثال، ومن المحتمل أن تخلق توترًا مستمرًا بين الدولة والسلطات الدينية، وهى المشكلة بعينها التى أرادت الدولة العلمانية الحديثة أن تحلها . وحتى الآن، فإن المذهب الإسلامى، كقوة سياسية مستمر فى إعطاء الأولوية للخطاب الخارج على الدولة .

كيف لنا إذن أن نفسر ما حدث فى البلاد الإسلامية فى العشرين سنة الماضية ؟ أعتقد أن العامل الأساسى كان تحرر الصفوة المتعلمة والشعوب من الوهم بصفة عامة، مع أداء الحركات التاريخية المناهضة للنظام وحركات التجديد والتحرير القومية التى كانت أكبر تعبير عن الصراع الشعبى فى القرن العشرين . لقد وجد هؤلاء أن هذه الحركات، بكل ألوانها كانت ناقصة، وهى مدانة لاتباعها إستراتيچية غير مجدية، ولسماحها لمجموعة صغيرة بأن تفيد من الصراع على نحو فاسد، ولفشلها فى هدفها الأولى وهو تمكين شعوب المنطقة من الحصول إما على استقلال سياسى حقيقى أو تقدم اقتصادى

حقيقى مقارنةً بمناطق العالم المهيمنة . ولا يهم ما إذا كانت الإدانة تمثل حكمًا متزنًا على نشاط هذه الحركات أو لا؛ فالواقع هو أن هذا التحرر من الوهم كان كبيرًا .

نتيجة لهذا التحرر كانت الإستراتيجية الإصلاحية الضمنية طويلة المدى للحركات المناهضة للنظام تبدو وكأنها بلا معنى، وخاصة فى اثنين من تكتيكاتها المركزية: تحويل الأعراف من خلال العلمنة وخلق هياكل متينة للدولة؛ كان الطريق مشرعا أمام رؤية بديلة، رؤية لا تلجأ لتكتيك من هذين التكتيكين المزعومين الفارغين . فى العالم الإسلامى أصبحت الرؤية البديلة هى التأسلم، وفى أنحاء أخرى من العالم ولد هذا التحرر من الوهم رؤى مختلفة؛ وكلها على أية حال، تشترك فى سمة رفضها لهذه التكتيكات التى يزعم أنها فارغة .

ومن وجهة نظر أصحاب القوة فى النظام العالمى، تعتبر هذه الرؤى البديلة أفضل وأسوأ فى الوقت نفسه من التكتيكات العتيقة لحركات التحرير الوطنى؛ فهى أفضل بالمعنى الذى يشير إليه اليسار القديم دائمًا، إذ إنها تبعد الناس عن تحليل ثاقب لهياكل النظام العالمى الحالية ومن ثم يسهل على أصحاب الامتيازات فى النظام العالمى الحفاظ على هذه الهياكل يومًا بعد يوم . فهم يتهمون أصحاب الرؤى البديلة كالتأسلم عندما يصلون لسلطة الدولة بأنهم لن تكون لهم سياسة خارجية حقيقية أو أنها ستكون غير فعالة أو أنه فى الحقيقة يسهل عليها خيار العمل من داخل إطار النظام، وهذا الاتهام صحيح إلى حد ما .

ومن جانب آخر، إن صعود قوى أصحاب الرؤى البديلة أمر بالغ السوء بالنسبة لأصحاب القوة فى النظام العالمى، وذلك لسبب واحد بسيط: إحدى أهم السمات المثبتة للنظام العالمى الحديث هى ثقة الشعوب الموضوعة فى هياكل الدولة كدفاعات سياسية فعالة فى وجه سلسلة كاملة من القوى الخارجية تعتدى على حياتهم اليومية؛ وبهذا المعنى فإن هياكل الدولة هذه، وخاصة بعد وصول الحركات المناهضة للنظام لسلطة الدولة، هادمة سياسيًا فى الحقيقة لأنها تدعو إلى الثقة فى القيادة ومن ثم تدعو إلى

التحلى بالصبر، فعندما تهدم الحركات البديلة الثقة فى هياكل الدولة فإنها بذلك تزيل القيد الذى تسبب فى الهدم السياسى .

تفسر كثيرًا حسبة الإيجابيات والسلبيات لصعود الحركات البديلة، من وجهة نظر الأقوياء فى النظام العالمى الحديث، التشويه الجارى للإسلام فى الغرب . وعلى الرغم من أن إمكانية الخيار التعاونى للقوى الإسلامية دائمًا ما يتم التلاعب به من قبل الغرب، يؤكد أصحاب القوة الغربيون بشكل عام على مخاطر انهيار الثقة فى هياكل دولهم هم، وهذا ما تم تأكيده فى حالة العالم الإسلامى للعاملين الخاصين بالبلاد الإسلامية: وجود إسرائيل، ودورها كموقع للنفط . هذان العاملان الأخيران وحدهما لا يقدمان كثيرًا من الشرح ولكنهما يعتبران حاسمين بالنسبة لتعزيز خيار رد الفعل التكتيكى على المذهب الإسلامى .

وإذا كان وجود موارد نفطية نعمة ونقمة معًا بالنسبة للعالم العربى فهو واقع خارج سيطرتهم، حتى إذا كان واقعًا فإنه لن يدوم للأبد . أما وجود إسرائيل، فهو واقع تاريخى مشروط، أى أنه قابل للتغيير ومن ثم كان مركزًا لصراع ضار . علينا إذن أن ننظر سريعًا إلى سبب الدعم الغربى الكبير جدًا لدولة إسرائيل؛ فهو لم يكن حتميًا أبدًا، وأذكركم بأنه كان غير مؤكد حتى عام 1945 ولا أعتقد حقيقة أنه كان أولوية سياسية ثابتة، لا فى الولايات المتحدة الأمريكية ولا فى أوروبا الغربية حتى عام 1967 .

هناك ثلاثة عناصر لهذه السياسة: العنصر الأول هو معاداة العالم المسيحى التاريخية للسامية، التى انتشرت فعليًا مع بداية المسيحية ووصلت لقمة بغيضة أخلاقيًا مع النازية والهولوكوست، وهذا ما سبب شعورًا عميقًا بالذنب . من الخطأ أن نقلل الدور الذى يلعبه هذا الشعوربالذنب المسيحى فى وضع اليوم، فقد أدى إلى تغيرات مثيرة فى خطاب عدد من جماعات اجتماعية كبرى فى الغرب منهم مثقفون علمانيون والكنيسة الكاثوليكية وطوائف بروتستانتية أصولية يتحدث بعضها الآن عن ضرورة وجود إسرائيل شرطًا للقدوم الثانى للمسيح .

وربما لم يكن لعقدة الذنب أن تصمد أمام اعتبارات جيوسياسية أخرى لولا الانتصار الإسرائيلى فى حروب عام 1967؛ فقد أدى هذا الانتصار إلى شيئين: فمن ناحية خلق دعمًا ساحقًا لإسرائيل بين جماعة يهود العالم على مستوى غير مسبوق، فقد كان لهذا النصر أثر نفسى على العرب، كونه تعويضًا عن المحرقة، وفى الوقت نفسه كان اعتقادًا بأن العالم العربى كان يهدد ببدء نسخة أخرى لها . ومرة أخرى أؤكد عدم رغبتى فى مناقشة إلى أى درجة مثل هذه الرواية مبررة، ولكنى أصر على حدوثها .

وكان الشيء الثانى دون شك هو أن العالم الغربى اقتنع بأن إسرائيل قد تحقق غرضًا عسكريًا فى السيطرة على البلاد العربية الضجرة، فأدخلها فى إستراتيجياته الجيوسياسية، وقد ارتفع ثمن هذا القرار الثانى بشدة عندما بدأت الانتفاضة فى ديسمبر عام 1989، مما يفسر انشغال الغرب بما يسمى عملية السلام واستياء القوى الغربية المتزايد من الحكومة الإسرائيلية، إلا أن الدعم الأساسى لإسرائيل لم يختف بعد .

وعلى أية حال، إن مزيج الذنب المسيحى بسبب معاداة السامية، والدعم اليهودى العالمى لإسرائيل، والرأى الغربى بفائدة إسرائيل عنصرًا للاستقرار السياسى فى أكبر منطقة للنفط فى العالم، نتج عنه التسليط الإعلامى على ما يسمى الإرهاب الإسلامى، باعتباره الشيطان الأكبر فى التسعينيات، وتفاقم ذلك بعدما بدأ شبحا الشيوعية السوفيتية والخطر الأصفر يزولان . كما أنه يسهل تشويه الإسلام لأنه على خلاف البوذية والهندوسية، ابن عم المسيحية ثقافيًا، ونبرة العداء العائلى تضيف إلى لاعقلانية واستمرار هذا التشويه. عنصر آخر يضاف إلى اختيار الإسلام كشيطان، هو كونه الجزء الأكبر من مركز العالم الإسلامى لم يستعمر أبدًا بشكل فعلى؛ ويشعر الغرب، بطريقة ما، بثقة فى التعامل مع مستعمراته السابقة، فهم قد فتحوا هذه المناطق عسكريًا يومًا ما وحكموها ويعتقدون أنهم يعرفون مواطن ضعفها. أما المناطق غير المستعمرة أو شبه المستعمرة فتحتفظ بهالة من الغموض ومن ثم الخطر .

دعونى ألخص حججى: من ناحية ما يحدث فى العالم الإسلامى، فيما يخص صعود المذهب الإسلامى كقوة اجتماعية وسياسية، هو ببساطة شكل مما يحدث فى كل المناطق

الهامشية فى النظام العالمى . والتفسير الأساسى لهذه الأحداث يجب أن يدور حول الصعود التاريخى للحركات المناهضة للنظام ونجاحها الظاهرى وفشلها السياسى الفعلى والتحرر من الوهم الذى تبع ذلك والبحث عن إستراتيجيات بديلة، وذلك كله جزء لا يتجزأ من تطور النظام العالمى الحديث كنظام اجتماعى تاريخى .

أما من الناحية الأخرى، فإن علاقة الغرب بالإسلام تتسم ببعض العناصر الخاصة، ينتج عنها تشويه للإسلام فى الغرب يفوق المعتاد حقًا، وقد حاولت أن أوضح تشابك هذه العناصر: علاقة الألف عام بين المسيحية والإسلام وبين المسيحية واليهودية وكذلك كون هذه الديانات الثلاث مرتبطة بما يمكن أن يسمى أواصر العائلة الممتدة، وأضفت حقيقة جيواقتصادية غير قابلة للتغير ولكنها نظريًا مصادفة وهى موقع النفط، وأخيرًا أضيف اختفاء أشباح أخرى محتملة بديلة من المناطق التى لم تستعمر فى العالم .

وهذا ما يقودنى إلى موضوعى الأخير: هل يستطيع الغرب أن يستغنى عن شياطين؟ أشك فى ذلك بالنسبة للوقت الحالى؛ فالغرب يواجه أزمة ضخمة لا تتعلق فقط بالاقتصاد ولكنها أزمة سياسية واجتماعية بالأساس. فالاقتصاد الرأسمالى العالمى فى أزمة كنظام اجتماعى تاريخى . لا يسعنى فى هذا المقام استعراض الأزمة بالتفصيل، وهذا ما فعلته فى مواضع أخرى فى العديد من المناسبات[1]، لكنى أثير هذه القضايا للإصرار على أن عاقبة ذلك هى كثير من التخبط والشك فى الذات وهذا الوضع دائمًا يستدعى الحاجة للشياطين . هذا التخبط وعدم الثقة بالذات نفسه يتخلل العالم الإسلامى كذلك كما هو واضح من تخبط تكتيكات كل الفاعلين الأساسيين، فالقوى العلمانية فى حالة فوضى والقوى الإسلامية ليست واضحة كل الوضوح وغير متفقة مع بعضها البعض حول برنامجها السياسى الحقيقى أو ما يجب أن يكون عليه .

مرة أخرى، يجب أن نضع هذا فى سياق النظام العالمى كله ولا نحصر اهتمامنا بالعالم الإسلامى فحسب. فالأنظمة المأزومة تدخل فى مرحلة فوضوية ينبثق منها فى الأخير نظام جديد ويتشعب مسارها ويستحيل بطبيعة الحال التنبؤ أىٌّ من الروافد سيسود،

وعلى أرض الواقع فإن هذا سيعنى أمرين: أنه حتى الدفعات الصغيرة فى اتجاه أو آخر قد تكون حاسمة حيث إن النظام غير متزن بالمرة، وثانيًا أن الصراع الاجتماعى سيكون بالتالى حادًّا للغاية . ولذلك فالسؤال المطروح هو كيف ستصطف الأطراف فى صراع تشكيل النظام الاجتماعى القادم .

عندما تكون الصراعات أقل حدة تبدو الخطوط قاطعة، ولذلك نستطيع أن نتحدث عن حركات مناهضة للنظام بداخل النظام العالمى الحديث . هذه الحركات كانت تعتقد أنها تعرف ماهيتها وتعرف من هم أعداؤها الرئيسيون؛ كذلك كانت تعتقد القوى المدافعة عن النظام القائم . أما ما تعلمناه جميعًا من الخمسة وعشرين عامًا الماضية - وأعتقد أنه كان درس ثورات عام 1968 العالمية - أن رؤيتنا للصراع كانت مشوبة بالأخطاء، وأن الخصوم لم يكونوا حقًّا خصومًا وأن الحلفاء لم يكونوا حقًّا حلفاء أيًّا كان الجانب الذى كنا نقف عليه . من هذا المنطلق، أصاب الإسلاميون فى قولهم إن علينا أن نعيد تقييم فهمنا للقضايا التى تقسم النظام التاريخى القائم والاحتمالات التاريخية البديلة لنظام عالمى محتمل يعاد بناؤه .

ونقدهم فى محله، ولكن ماذا عن الحلول التى يطرحونها ؟ وكما قلت أنا لا أعتقد أنهم متأكدون من نوع الحلول التى ينوون الاستقرار عليها؛ والذين لا يشاركهم منا بعض أو أغلب فروضهم ويحملون إرثًا يميل للعلمانية يجدون صعوبة فى تقبل أكثر ما يقدمونه خطوة أولية لمستقبل أفضل . وما أشعر به هو أن هناك حاجة لحوار صريح، حوار متعدد الأطراف عن الحدود الأساسية لنظامنا العالمى القائم ومتغيرات بدائلنا التاريخية، وأنا شخصيًّا أعتقد أن النزاع الأساسى هو بين من يسعون لإقامة أو إعادة تثبيت نظام عالمى طبقى، يحظى البعض فيه بامتيازات لا تتمتع بها الأغلبية، وبين من يرغبون فى بناء نظام يتسم بأكبر قدر من الديمقراطية والمساواة . أعتقد أن الهدف يستلزم أنواعًا مختلفةً من نظم القيم لدعمه معنويًّا وأن الديانات العالمية التاريخية قد يكون لديها الكثير الذى تعلمنا إياه عمّا هو مهم فى مثل هذه النظم الخاصة بالقيم .

والمشكلة الحقيقية هى أنه فى المعسكرين العلمانى والأصولى فى كل أنحاء العالم هناك أشخاص ممن أتوقع أنهم سيكونون على جانبى صراع سياسى اجتماعى عظيم فى الخمسين عامًا القادمة، وأنا نفسى أعتقد أن عرض القضية على أنها مواجهة بين العلمانية والأصولية يصرفنا عن وضوح الرؤية؛ فأكثر ما نحتاجه فى الوقت الحالى هو وضوح الرؤية وليس الشياطين.

(1) انظر بالأخص

Utopistics, or Historical Choices for the Twenty-first Century (New York: New Press, 1998)

الفصل السادس
الآخرون: من نحن؟ من الآخرون؟

إدراك قوة علم الأعراق، وهو مصطلح نستخدمه فى هذا المقام لنشير به إلى مجموعة متنوعة من سبل التفكير الأساسية والمختزلة تتسم بأنها بيولوجية وثقافية، عامل أساسى فى مواجهة نفوذ الـ «عرق» المستمر من أجل تنسيق خبرتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية(*).

منذ زمن ليس ببعيد كانت هناك حرب باردة. كان الجميع يتكلم عنها على أنها معركة إيديولوجية، كانت بالنسبة للبعض معركة العالم الحر ضد الإمبراطورية الشيوعية الشريرة فى حين كانت بالنسبة للبعض الآخر معركة بين الطبقة الرأسمالية المستغلة وعمال العالم، إلا أن الجميع كان يدعى أنه يعتقد بأنها صراع الحياة والموت حول قيم سياسية أساسية.

انتهت الحرب الباردة ذات يوم، وكانت فى الواقع نهاية سريعة وغير متوقعة تمامًا؛ فقد اختفت تقريبًا كل النظم الأوروبية التى كانت تدعى أنها ماركسية لينينية من

(*) Paul Gilroy, Against Race.

الوجود. صحيح أن البلدان الآسيوية التى تحكمها أحزاب شيوعية وكوبا استمرت فى ارتداء هذا الزى الأيديولوجى، إلا أن العالم، بشكل عام، بدا يتقبل ببعض الارتياح، أنه لم تعد هناك «حرب باردة».

استقبل البعض هذا الوضع الجديد مهللين باعتباره «نهاية التاريخ» رغم أن غالبية الناس بدت تعتقد أن التاريخ مستمر فى مساره غير المنقطع، وانتشرت كلمة جديدة، وهى العولمة، لتصف العالم الجديد المدهش الذى أوشك أن يبدأ، أو من المفترض أنه قد بدأ بالفعل، والذى «لا بديل عنه» (على حد تعبير السيدة ثاتشر بعبارتها التى لا تنسى (there is no alternative – TINA). هذه اللحظة ذاتها من التاريخ شهدت بلورة اتجاه أكاديمى جديد قوى، كان قد بدأ فى سبعينيات هذا القرن إلا أنه وصل ذروته فى التسعينيات وعرف بشكل عام بالدراسات الثقافية.

كانت الثقافة كلمة لطيفة فى الماضى، أما الثقافة العليا فكانت شيئًا يدعو للتباهى به ولم يكن هناك أحد يريد أن يوصف بأنه عديم الثقافة، فالثقافة تعنى الانضباط والتحضر والذوق. إلا أن مجال الدراسات الثقافية الجديد كان يخفى مزاجًا أكثر عصبية. كانت قفزة أكاديمية أعلنت بعبارة صريحة أنها تعالج إهمالًا كبيرًا فى هياكل المعرفة. وكثيرًا ما ارتبطت الدراسات الثقافية بالبحث عما يسمى بالتعددية الثقافية. كانت التعددية الثقافية مطلبًا سياسيًا لمجموعات شعرت بالاضطهاد والإهمال والقمع؛ وفى الوقت ذاته، فى معسكر آخر من داخل المؤسسة العالمية، كانت هناك أصوات تستخدم مفهوم الثقافة بطريقة مختلفة: كانت تقول لنا إن القرن الحادى والعشرين سيشهد «صدامًا بين الحضارات» وإن علينا أن نستعد سياسيًا (وضمنيًا عسكريًا) لنواجه التحدى. و ما يعتبره مؤيدو التعددية الثقافية أملًا مبهجًا، وخاصة نجاح إعادة اعتبارهم من قبل الثقافات غير الغربية، كان مؤيدو صدام الحضارات يعتبرونه تهديدًا رئيسيًا.

فما الذى يحدث؟ وقبل كل شىء بأى صفة أتكلم عنه؟(*) أأتحدث بصفتى أمريكيا- مواطنا من أقوى دولة فى النظام العالمى حاليا يتحدث فى الصين إلى جمهور ينتمى إلى أقدم حضارة فى العالم؟ أم أنا من العالم الأوروبى الأشمل أتحدث إلى جمهور غير منتم للعالم الغربى، أى رجل أبيض فى وسط من غير البيض؟ أم أنا من العالم الحديث يخاطب جمهورًا فى جامعة - جامعة العلم والتكنولوچيا - يدل سمها فى حد ذاته على الحداثة؟ أم أنا مجرد دارس أكاديمى بين نظرائه الذين يعملون ويدرسون فى هونج كونج؟ أم أنا عالم اجتماع يحاول أن يتعامل مع مفهوم ينتمى أولًا للعلوم الإنسانية، وهو مفهوم الثقافة؟

لكى أكون صريحًا، لست واثقًا من أن أيًا من هذه الأدوار يصفنى أو يصفنى الوصف الأفضل، هذا إذا كانت تصفنى أصلًا. كما أنى لست واثقًا أى من هذه الأدوار أرغب فى القيام به. إن سيطرتنا على سير حياتنا أقل كثيرًا مما يروق لنا أن نعتقد، وقد نجد صعوبة شديدة فى أن نكون «موضوعيين» فى تحليلنا إذا كان ذلك يعنى أن المطلوب منا أن نصب بها فى عملنا الدراسى. كما أن تصنيف أى منا ليس بهذه السهولة، فالسير الحياتية تراكيب معقدة وأهمية المواضع المختلفة التى نجد أنفسنا فيها ليست بالضرورة سهلة الاستبيان، بالنسبة للآخرين أو بالنسبة لنا. وهى لا تظل على حالها مع مرور الوقت؛ فما أنا عليه اليوم لا يتطابق بالضرورى مع ما كنته بالأمس.

أعتقد أننى آت إليكم الآن بصفتى عالم اجتماع يحاول أن يفهم العالم الذى نعيش فيه، مهتم بشدة بمسار هذا العالم ويؤمن بأن عليه واجبا أخلاقيا بالعمل من داخله وعليه، وأعتقد أننى آت بصفتى مواطنًا من العالم الحديث رغم تحفظاتى الشديدة على هذا العالم الحديث، ولم أعد متأكدًا على الإطلاق أنه جاء بتقدم مقارنة بالنظم السابقة. وأغلب الظن أننى لا أستطيع أن أتهرب من كونى أمريكيًا وأوروبيًا ولم أعد أرى سببًا

(*) قدمت هذه الورقة للمرة الأولى كمحاضرة الرئيس الشرفى يو كونج باو فى مركز الدراسات الثقافية لجامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا فى 20 سبتمبر 2002.(المؤلف).

وجيهًا لذلك. وفى سنى هذه أتحمل، بكل تأكيد، ذنوب حياة الدارس كما أشارك فى فضائلها.

سأتحدث عن الزمن وعن العالمية وعن الخصوصية، ثم أستفيد من هذه المناقشة لأحدثكم عن من هم «نحن» ومن هم «الآخرون» فى أفكارنا وفى سياساتنا، إلا أن على أن أعَدل هذا فورًا لأنى سأتحدث عن الزمن والعالمية والخصوصية فقط بصيغة الجمع حيث إنى لا أؤمن بأن لهذه الكلمات معنى آخر: هناك العديد من الأزمنة والعديد من العالميات والعديد من الخصوصيات؛ وقدر كبير من اللبس فى مناقشة الثقافة يأتى من قمع هذه التعددية فى التحليل.

دعونا نبدأ بما هو زمنى. لقد افتتحت ملاحظاتى بالإشارة إلى الحرب الباردة، التى يؤرخ لها عادة بالفترة من عام 1945 حتى 1989. وفى الواقع قد أصر أندريه فونتين، منذ زمن بعيد، أنها بدأت فى عام 1917[2]، وتأريخ بدء الحرب بعام 1917 يغير التحليل بشكل كبير. ولكن أيًا كان، فمن المفترض أنها قد انتهت. إلا أننا إذا استمعنا إلى بعض الأصوات فى الولايات المتحدة أو فى الصين وروسيا فلا يبدو أنها انتهت بالنسبة لكل الناس. يبدو أن هذه الأصوات تعتبر خطاب الحرب الباردة الأيديولوجى علامة مستمرة لكيفية تحديدهم لواقع العالم الحالى. ربما يجب ألا نأخذهم بكل هذه الجدية؛ فطالما كان مؤيدو السياسة الواقعية Realpolitik يحاجون أن الإيديولوچيا ما هى سوى خطاب لحجب المبرر السياسى للدول وأن الطبقة الحاكمة لم تبال أبدًا بالإيديولوچيا التى اقترنت بها رسميًا. لم يكن لدى شارل ديجول أدنى شك فى أن الاتحاد السوڤيتى هو أولًا وأخيرًا الإمبراطورية الروسية وأن الولايات المتحدة هى الإمبراطورية الأمريكية وقد قام بتحليلاته وحساباته على هذا الأساس. هل كان مخطئًا؟ عندما ذهب ريتشارد نيكسون إلى الصين ليلتقى ماو تسى تونج، هل كان كلاهما يخضع الإيديولوچيا للمبرر السياسى أو هل كان كلاهما ببساطة يسعى لأهداف أيديولوجية على المدى الأطول. لا شك فى أن جدل علماء التاريخ حول هذا سيستمر قرونًا قادمة.

واليوم يبدو أن الولايات المتحدة والصين تتقاسمان التزامًا مشتركًا فى تشجيع الإنتاج من أجل السوق العالمية. إلا أن كليهما يحدد جذور أسباب هذا الالتزام بشكل مختلف. يصف الساسة والنقاد الأمريكيون الولايات المتحدة بإصرار بأنها بلد ملتزم بالرأسمالية القائمة على الأعمال الحرة فى حين يصر الساسة والنقاد الصينيون على وصف الصين بأنها بلد ملتزم بالاشتراكية التى تسمى الآن أحيانًا اشتراكية السوق، فهل ننساق نحن علماء الاجتماع وراء هذه التوصيفات الذاتية دون مساءلة؟ وإن لم نفعل، فكيف لنا أن نصف هياكل كل بلد فعلًا؟

وبالطبع إن أحد العوامل فى هذا التوصيف الذاتى هو تقسيم التاريخ إلى عصور وقرون مع محاولة ترتيبها زمنيًّا[3] كما هو معروف لكل بلد أو على الأقل لقادته وأغلبية مواطنيه. فكل بلد ملتزم بتفاؤل طويل المدى قائم على افتراض بأن التقدم يمضى فى خط مستقيم؛ وكل منها يبدو واثقًا من أنه فى الطريق إلى مجتمع أكثر كمالًا، إلا أن هذه التوصيفات الذاتية هى كذلك، وعلى نحو ما، تصريحات عن أهداف غائية تتجه إليها هذه البلدان تحليلًا للحاضر. ولكن هناك تقسيمات أخرى ستعطى لنا أزمنة مختلفة؛ حتى بداخل أى تقسيم هناك تقسيم مرحلى سيعطى لنا كذلك أزمنة مختلفة.

إن أهم ما يجب أن نتذكره هو أننا نعيش العديد من هذه الأزمنة الاجتماعية فى آن واحد، حيث يمكننا مثلًا أن نحلل العالم بمصطلحات النظام العالمى الحديث باعتباره نظامًا تاريخيا، مما يقودنا إلى اتخاذ القرن السادس عشر الطويل حتى الحاضر حدودًا زمنية له، كما أن إحدى الطرق العديدة التى يمكن أن نصف بها هذا النظام هى تحول المركزية الدورى، أى رؤية النظام على أنه خلافة قوى مهيمنة وهيمنتها دائمًا مؤقتة، وإذا فعلنا ذلك يمكننا أن نتحدث عن صعود الهيمنة الأمريكية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر ثم الوصول للذروة فى الفترة بين عامى 1945 و1970 الآن فى أولى مراحل الهبوط. ويمكننا بالطبع أن نطرح سؤالًا يتكرر طرحه فى الواقع: من ستكون القوة المهيمنة القادمة. البعض يقولون اليابان وقلة تقول الصين وهناك آخرون يعتقدون أن الهيمنة الأمريكية مازالت شديدة الحضور حتى يتسنى لنا أن نفكر فى مثل هذه القضية بوضوح.

أو، إذا بقينا فى حدود النظام العالمى الحديث، قد نرى تاريخ القرنين الماضيين باعتباره مشروعًا أوروبيًا أشمل للسيطرة على العالم (توسع أوروبا) ونجادل حول ذروة هذا التوسع، إذا كان فى عام 1900 أم 1945 أم 1989؟ ومتى بدأ الانسحاب، هل مع هزيمة اليابان على يد روسيا فى عام 1905؛ أم مع دخول الشيوعيين الصينيين شانغهاى فى عام 1949؛ أم مع مؤتمر باندونج فى عام 1955؛ أم مع هزيمة الولايات المتحدة فى ڤيتنام فى عام 1973؟ ثم يمكننا مناقشة سؤال ما إذا كان هذا الانسحاب علامة على أزمة هيكلية فى النظام العالمى الحديث أو أنه (حسب رأى البعض) لا شىء سوى نهاية مرحلة فى عملية تاريخية أطول كثيرًا، تم فيها تبديل المركزية العالمية الآسيوية بلحظة غربية أو أوروبية قصيرة.

وهذه الأزمنة المتعددة التى نعيش فيها قد تسبب لنا بعض التخبط التحليلى إلا أنها أسهل فى التفكير فيها والتعامل معها من العالميات المتعددة. «العالميات المتعددة» إرداف خلفى بالطبع، فمن المفترض أن تعنى الـ«عالمية» نظرة بأن هناك قوانين وحقائق تنطبق على كل الأشخاص وكل المجموعات وكل النظم الاجتماعية التاريخية «فى كل زمان ومكان»؛ ومن ثم هو مفهوم وحدوى وفريد ومتوحد. فكيف يمكن أن يكون هناك نسخ مختلفة لما هو واحد؟ بإمكانى أن أشير إلى بعض النسخ فى لاهوت المسيحية التى طالما حاججت أن هناك ثالوثًا، الله فيه واحد وثلاثة معًا أو أن أشير إلى الفكرة الهندوسية حيث للآلهة تجسيدات متعددة. هذه أفكار دينية وليست علمية، ولكنها تشير إلى نوع من الحكمة طالما تجاهلها العلم - مما أضر به - وكثيرًا ما تأكد من صحتها فيما بعد مع تطوره نفسه.

ولكنى لا أريد أن أناشد الفطرة الدينية. فمن الواضح تمامًا أن هناك عالميات متعددة على كلا صعيدى المطالب الشعبية المجتمعية والتوكيدات الدراسية؛ وحيث إننا نتحدث من داخل إطار أحد هذه المطالب يمكننا بالطبع أن نرفض المطالب الأخرى على أنها خاطئة تمامًا أو على الأقل مصاغة بطريقة سيئة وهذا ما يتم عمله بطريقة منتظمة، فكل العلوم الاجتماعية التى تبحث عن مبادئ عالمية مجردة تقوم على هذه العملية ذاتها.

وهناك العديد ممن يصرون على أن مصطلح «العلم» يقتصر على من هم يعملون، فى أى مجال من مجالات العلم، من أجل بناء عالمية فريدة. أود أن أقول إنه لا وجود لعالمية فريدة بل لا يمكن أن يكون لها وجود أبدًا، كما أن العلم هو البحث عن طريقة لكيفية توجيه العالميات المتعددة فى كون يتسم أساسًا بعدم اليقين ولذلك هو، كما نأمل، خلاق[4].

كان العالم الحديث على مدى معظم تاريخه سجينًا لمذهب أرسطو المنافى للوسطية: الشىء إما أن يكون «أ» أو «ليس أ»؛ ولا يوجد احتمال ثالث. إلا أن ميكانيكا الكم ألفت لدينا فكرة أن الأشياء يمكن أن تكون شيئين مختلفين فى آن واحد أو على الأقل يمكن أن تقاس بطريقتين مختلفتين تمامًا أو أن تقيم معادلتين مختلفتين: الضوء هو مجموعة من الجزئيات وهو كذلك موجة مستمرة. ليس مطلوبًا منا أن نختار بل إننا لا نستطيع أن نختار.

المشكلة نفسها نواجهها فى العلوم الاجتماعية. فى ساحة السياسات العامة، تتبارى المجموعات باستمرار حول ما يسمى القيم الأساسية المختلفة أو حول أولوياتها، بل إننا نواجه مثل هذه القضايا فى حياتنا الشخصية. قرأت فى الصحف عن حالة مأسوية لطفلين أوروبيين وهما توءمان سيامى. يقول الأطباء: بما أن التوءمين ليس لهما سوى قلب واحد ورئة واحدة - فإنه لا يمكنهم فصلهما إلا بإنقاذ طفل واحد وموت الآخر، كما قالوا إنه إذا لم يتم الفصل سيموت الاثنان خلال أشهر؛ أما الأهل فيقولون إنهم لا يمكن أن يسمحوا بقتل طفل لكى يعيش الآخر، والمطلوب من المحاكم البريطانية حل هذا المأزق الأخلاقى قضائيًا، وحسم هذا الاختلاف فى الأولويات الأخلاقية.

ليست كل الاختيارت بهذه المأسوية، ولا تتطلب كلها أن نفاضل بين حقوق متنافسة على الحياة؛ إلا أن القضايا الأساسية دائمة الحضور ومطلوب منا جميعًا باستمرار أن نقوم باختيارات تاريخية. كل النقاشات الجارية حول التدخل الخارجى فى «الشأن الداخلى» لأى بلد تثير مزاعم حول حقوق الإنسان العالمية من ناحية وحق الدول ألا

تخضـع لفـرض إمبريالى ومتغطرس لقيـم الآخرين عليهم من ناحيـة أخرى، وكان هذا النقـاش الأخير مركزيًّا بالنسـبة للنظام العالمى الحديث منـذ بدايته ليعود مرة أخرى إلى مركز الاهتمام فى العقد الأخير.

حقيقـة النظـام العالمى الحديـث أو الاقتصاد العالمى الرأسـمالى، هو أنـه نظام تراتبى وغير مسـاو ومسـتقطب، تعتمد بنيته السياسـية على نظام علاقات الدول حيث بعضها أقـوى كثيرًا مـن غيرها. وتعزيـزًا لعملية التراكـم الذى لا يتوقف لـرأس المال تفرض الدول القوية باسـتمرار إرادتها على الدول الأضعف بقدر ما تسـتطيع. هذا ما يسـمى بالإمبرياليـة وهـو متأصل فى بنية النظـام العالمى. إلا أن الإمبرياليـة لديها، مادام لديها، دفاعهـا الأخلاقى، فقد بررت نفسـها بأن لديها «مهمة تحضـير» وهى ضرورة أخلاقية مفترضة لإجبار الآخرين على الاتساق مع معايير القيم العالمية، وتبدو مصادفة طريفة أن القيم التى يقال عنها إنها عالمية كانت دائمًا هى تلك التى تتبعها أساسًا القوة الإمبريالية؛ فتبدو مقاومة الضحايا لهذه المثل الأخلاقية الخادعة فضيلة واضحة.

ولكـن من ناحيـة أخرى، دائمًا ما كانت النظم الاسـتبدادية المحليـة تزدهر لإمكانها إغلاق حدودها ورفض كل «التدخلات الخارجية» من أى نوع فى أعمالهم الشائنة. وقد أصبحنا شديدى الحساسية لمساوئ عدم التدخل نظرًا لشناعة الجرائم التى يتم ارتكابها أحيانًـا تحت غطاء السـيادة. فى هذا العـصر الذى يعتذر فيه هذا العـدد من الحكومات والكنائس عن ذنوب ماضية، يتم تذكيرنا باستمرار، خاصة ممن يبدو أن لهم النفوذ، بمن لم يحتجوا (وبالتالى لم يمنعوا) جرم الآخرين. بدءًا بالهولوكوسـت حتى رواندا فالذنب معلق فى أعناقنا، ولكن بالطبع لم يكن الهولوكوست هو بداية ذنب عدم التدخل، فقبله كانـت تجـارة الرقيق عبر الأطلسـى ومذابح لا تحصى لسـكان أصليـين إلى جانب عمالة الأطفال المتفشية فى الكوكب حتى يومنا هذا.

إذن لا يسـعنا إلا أن نواجـه تقييمات الماضى والحاضر هذه بـأن نتظاهر أنها عمل من أعمال السياسـة وليس من أعـمال العلم، ففى كل الأحوال هى مناقشـة حول العالميات

المتعـددة التـى طالما حاولنا أن نتفاداها. إلا أنه نظرًا لوجود عدد كبير جدًا من العالميات فهـل علينـا أن نعطيها كلها وزنًا ومكانة متسـاوية؟ هذه طريقة أخرى لسـؤال إذا كان علينا أن نتبع مذهب النسـبية اتباعًا كاملًا، والجـواب بالطبع «لا». لأنه إذا كانت هناك طريقة للتوفيق بين كثير من العالميات فإنه صحيح كذلك أن هناك بعض العالميات التى لا تتوافـق مطلقًا مع غيرها؛ وبذلك نضطر للدخول فيما بعد المناقشـة: هل هناك تراتبية هرميـة واحـدة للعالميات حيث يكـون بعضها معقـولا ومقبولا وبعضهـا الآخر منفرًا بشـدة؟ وإذا كان الجواب بـ«نعم»، حسـبما أظن، أفلا يكون هذا ببساطة طريقة أخرى للعـودة إلى العالميـة الفريدة التى نحاول أن نهرب منها؟ على أية حال، أن نقول إن هناك تراتبية هرمية للعالميات لا يحل شـيئًا لأننا مازال علينا أن نقرر الأساسـى الذى بموجبه يمكن استبعاد أى من هذه المزاعم.

لا يوجد جواب سهل أو مباشر لمثل هذا السؤال والبديل الوحيد الحقيقى هو محاولة رسـم خطـوط غائمة. إنه بحث مسـتمر من أجـل توحيد الحقيقى مـع الجيد. والعمل الإيجابى بالأحرى هو الرحلة وليس الوصول إلى نقطة خيالية. إنه عمل أخلاقى ولكنه فكرى كذلك، بالإضافة إلى أنه عمل لا يمكن أن يقوم به بشـكل عقلانى إلا جمع عالمى حقيقـى مـن المشـاركين فى هذا البحث. سـيقدم كل منهم سـيرة حياتيـة مختلفة وخبرة مختلفـة ذات أولويات للبحث وبصيرة مختلفة عن التوابع المحتملة للطرق البديلة، وكل قد يكبح أسوأ الاندفاعات أو أضعف أحكام لدى الآخر.

عمليًـا هناك ثلاثة أشـكال كبرى للعالميات تسـيطر على العقـل الحديث؛ هناك تلك المسـتمدة مـن الأديان العالمية (وهنـاك أديان كثيرة بالطبع)، والمسـتمدة من مُثل التنوير العلمانية التى كانت مركزية بالنسـبة للحداثة، ثم هناك تلك التى تعبر بلسـان أصحاب النفوذ عن أن قاعدة سـلطانهم هى أعمالهم الصالحة ومن ثم فالتوسـع الإمبريالى فضيلة وليس إثمًا.

لقـد تعلمنا مـرة أخرى خـلال العقدين الماضيين ألا نسـتهين بسـيطرة الأديان على عقـول النـاس وبالتالى على سياسـات النظام العالمـى. تكاد الأديان تعـرف بأنها عالمية،

حتى إن كانت أصولها شديدة المحلية فهى تصر تقريبًا دائمًا على أنها حقيقة عالمية تنطبق على كل البشر؛ إلا أنه كثيرًا ما يعتقد أن العالميات الدينية تتسم بأشياء أكثر من مجرد أنها تنطبق على الجميع، إنها تكليف للجميع. وحتى عندما تكون نبرة الخطاب أقل إلزامًا فكل الديانات تقريبًا تقول إنها الطريق الوحيد للحق والخلاص. بعض الأديان أكثر إقصاءً من غيرها ولكنها كلها تصر على فضيلة الطريق الخاص بمبادئها وممارساتها، والديانات الثلاث الأكثر انتشارًا فى العالم - المسيحية والإسلام والبوذية - كلها تسعى للهداية والأوليان بشكل نشط، ولا شك أن هذا هو سبب انتشارهما أو على الأقل هذه رؤية المراقب غير الملتزم.

ما الذى تقوله لنا ديانات العالم إذن؟ أن نحب بعضنا الآخر، وأن نحب كل الناس، خاصة من هم من ديننا أو عقيدتنا. لا يمكن أن نقول: إن تلك رسالة غامضة، وبالطبع كانت النتائج شديدة الإبهام. ذلك لأنه على الرغم من أنه واضح أن السلطات الدينية دائمًا ما كانت قوة من أجل السلام والتسامح فإنه من الواضح كذلك إنها كانت دائمًا قوة تدفع للعنف وعدم التسامح، ولا شك أن هناك أشياء كثيرة نجهلها ولكننا بشر بسطاء قد نشعر برغبة فى محاولة الفهم، فهل لى أن أقترح، أن نستخرج استنتاجات أكثر تناسقًا من عقائدنا وعلومنا بدلًا من مجرد الإيمان بالقضاء والقدر!

بالطبع كان من باب التمرد على سيطرة الأديان أن يزعم مذهب تنوير الإنسانية العلمية أنه عالمية عامة بحق وأن لكل شخص حقًا مساويًا فى الدخول فيه من خلال بصيرته العقلانية وفهمه للحقائق الخالدة عن طريق تبينه لها بطريقة يمكن لكل الناس أن يكرروها. و المشكلة هنا، كما نعلم، أنه عندما يمارس كل الناس بصيرتهم وفهمهم يخرجون بقوائم مختلفة للحقائق. و بالطبع يمكن قول (وذلك ما قيل بالفعل) أن هذا الوضع مؤقت ويمكن حله بالمناقشة العقلانية، ولكن يبدو أن هذا الحل لم يقض على هذه المشكلة. فاضطر مذهب تنوير الإنسانية العلمية أن يصنع تراتبية للبشر وفقًا لدرجة عقلانيتهم، فقد كان البعض أعقل كثيرًا من الآخرين سواء كان يرجع ذلك لتعليمهم أو خبراتهم أو موهبة ذهنية طبيعية. هؤلاء اعتبروا متخصصين فى المعرفة. كما بدا أن

عالمًـا أكثر عقلانية يتطلب فرض المضامين العملية للحقائق الخالدة التى أدركوها. إذن بـدأ تنوير الانسـانية العلميـة فى الطريق المبهم نفسـه الذى كانت عليه الأديـان العالمية. فهـو مـن ناحية يريدنا أن نعتـبر كل البشر عقلانيين ومن ناحية أخـرى يريدنا أن نحترم التفوق والأسـبقية السياسـية لمن هم أكثر عقلانية منا. يناشدنا أن نحترم بعضنا البعض وأن نحترم الجميع وأن نحترم على وجه الخصوص من يشاركنا مهارة الانتقائية والمكانة المميزة المستحقة؛ ومرة أخرى ما زالت الرسالة مبهمة.

أمـا الذيـن أسسـوا عالمياتهـم على قاعـدة أن القوة تصنـع حقًّا فقد كانـوا على الأقل أكثـر صراحة، فجوهر ما كانوا يقولونه لنا هو أن الواقع حتمى وأن اسـتقطاب المراتب لا بـد أن يكـون نتيجة لتفـاوت المهارات والخـبرات والفضائل الأخلاقيـة. هذا ما تم تنظـيره فى القـرن التاسـع عشر على أن له أصـولًا بيولوجية إلى حد ما. لم يعد للتفاسـير القائمة على أسس بيولوجية قبول بعدما استخدم النازيون هذه النظريات لاستخلاص نتائجهم المنطقية ولكن لا داعى للخوف، فقد كان من السـهل أن نسـتبدل بالتفسيرات البيولوجية تفسيرات ثقافية، فقيل عن أصحاب النفوذ والامتيازات إنهم حصلوا عليها لأنهم ورثة ثقافة وفرت لهم المهارة والحكمة والفضيلة، ثم لاحظوا فى هذا السياق أيضًا تصدر مفهوم الثقافة.

إلا أن ما لم تقدمه العالميات الثلاث – الدينية والإنسـانية العلمية والإمبريالية – هو نظريـة عـن تعدد العالميات أو حتى نظرية عن ترتيبها. وبدا الأمر سـباقًا تنافسـيًا للقمة لـكل منها، وهذا قد يفـسر لماذا كان القرن العشرون، وهو أكثـر القرون ميلًا للعالمية فى تاريخ الإنسانية، هو الأكثر قسوة على البشر وتدميرًا لهم.

عندما تسـتخدم العالميـات للتدمير أو للقمع يلجأ الناس للخصوصية. إنها وسـيلة دفـاع واضحـة، وكثـيرًا ما تكـون ضرورية كما أنهـا فعالـة وإن بدرجة محـدودة. تتنافى الخصوصيـة – مـن حيـث تعريفها – مع العالميـة. مضمونها الفعلى هـو «نحن مختلفون والاختلاف فضيلة؛ قواعدكم لا تنطبق علينا أو لها تأثير سيئ علينا أو مصممة خصيصًا

للـضرر بنـا، ولذلك نعدلها أو نرفضها صراحةً، وأقل ما يقال أن لرفضنا مكانة أخلاقية متسـاوية مـع تأكيدكـم على صحـة القواعـد العالمية». إلا أنـه يتضح أن هنـاك مواقف متعددة يمكن أن تؤكد الخصوصيات من خلالها. والمطالب الثقافية التي أطلقت باسم الخصوصيات المتعددة قد يكون لها معان سياسية مختلفة للغاية.

هناك أولًا الخصوصيات التي يؤكد عليها الخاسرون في هذه السـباقات العالمية وهم بشكل عام من نشير إليهم بـ«الأقليات». و«الأقلية» بالأساس ليس مفهومًا عدديًا ولكنه متعلـق بالمكانة الاجتماعية؛ هم من يعرفون على أسـاس اختلافهم (اختلافًا محددًا) عن المجموعة السائدة – المسيطرة على مستوى النظام العالمي وفي أي هيكل مؤسسي بداخل النظـام العالمـي كالنظام الـدولي أو الهيكل الطبقي، وفي ميزان أصحاب الاسـتحقاق أو الفئات العرقية-الإثنية التي نجدها في كل مكان. لا تبدأ الأقليات بالضرورة بالإعلان عـن الخصوصيات، فكثيرًا ما يحاولون أولًا أن يناشـدوا المعايير العالمية التابعة للفائزين مطالبين بحقوق متسـاوية، ثم يجدون باسـتمرار أن هذه المعايـير تطبق بطريقة يخسرون فيها في كل الأحوال فيتحولون للخصوصيات ليواجهوا بها ما يسمى الأغلبية.

إن آليـات هـذه الخصوصيات الصدامية مألوفـة إلى حد بعيد، فهـي من أجل الجزم بـأن الخاسرين كانـوا بالفعل متقدمين على الفائزين فيما يخـص المعايير العالمية على المدى الطويـل ولكن تم عرقلتهم مؤقتًا بطريقة ما غير شرعية وأنه من المحتم أن يعاد الترتيب مرة أخرى، أو من أجل الجزم بأن المعايير العالمية هي في حقيقتها معايير خصوصية، وأنها ليسـت أفضل (بل أسـوأ) من معايير الأقلية الخصوصية ولذلك فالترتيب سيتم قلبه لا محالـة، أو مـن أجل نفي إمكانيـة وجود أي معيار عالمـي حقيقي، وأن الترتيـب دائمًا ما يكون مفروضًا بالقوة، وبما أن الأقليات أغلبية عددية فالترتيب سيقلب لا محالة، أو من أجل إعلان كل هذه النظريات في آن واحد. والتشديد في هذا التنوع من الخصوصيات هو دائمًا «للحاق» بالمجموعة السـائدة حاليًـا وغالبًا «لتجاوزها». ونادرًا ما يكون بحثًا عـن عالميـة جديدة إلا إذا كان يمكـن تحقيقها عن طريق محو كامل للمجموعة السـائدة حاليًا.

ثم إن هناك خصوصيات الوسطيات المنحدرة، وقد كتبت العلوم الاجتماعية كثيرًا عن هذا. قد تعرف هذه المجموعات أنفسها بشتى الطرق: طبقيًا وعرقيًا واثنيًا ولغويًا ودينيًا. ونظرًا للضغوط الدافعة للاستقطاب المستمر للاقتصاد الرأسمالى العالمى هناك دائمًا مجموعات من الناس تنحدر هيبتهم ومستواهم المعيشى مقارنة بالماضى القريب، ومن الطبيعى أن يكون هؤلاء قلقين وممتعضين ومستنفرين. وأحيانًا قد يوجهون غضبهم إلى المسئولين عن هذا الانحدار الذين سيدافعون عن أنفسهم مشيرين إلى حتمية التغيير فيما يخص تعظيم الفاعلية الاقتصادية الكلية للإنتاج. لكن كثيرًا ما يصعب فهم الأعمال التى أدت بأصحاب النفوذ للانحدار، ومن ثم فالذين يعانون هذا الانحدار يجعلون من المجموعات الأضعف منهم كبش فداء (لأنهم يرونهم يُحَسنون مكانتهم ومستويات دخولهم وكثيرًا ما يكون هذا غير صحيح).

هذه قصة أصبحت مألوفة حول العالم على مدار القرون الماضية لدرجة أنها لا تكاد تستحق أن نضيع الوقت فى الخوض فيها. إلا أنه تجب ملاحظة أننا، فى ظل هذه الأوضاع، نرى خصوصيات شرسة ذات طابع شديد البغض فى كثير من الأحيان. ومن ثم تستجيب المجموعات المستهدفة بهذه المشاعر من الغضب والكراهية بتشكيل خصوصيات قوية خاصة بها. فندخل فى دائرة من العنف المنفلت الذى يمكن أن يدوم مدة طويلة حتى تنهك المجموعات وكذلك باقى العالم فتفرض نوعًا من الهدنة على الأطراف المتنازعة. فى أثناء هذه العملية تصبح عملية إيجاد كبش فداء هى لعبة الأطراف الثالثة هى أيضًا، فهم يعرفون النزاع على أنه نتيجة لعداءات أزلية. وكثيرًا ما تكون هذه المزاعم تأكيدات بينة الخطأ إلا أن نتيجتها هى إلقاء اللوم المتبادل لجانبى الضحايا – المجموعة الأصلية الآخذة فى الانحدار بسبب معطيات تراكم رأس المال والمجموعة الأضعف الملقى عليها اللوم فى هذا – وتحد من قدرتنا على تحليل الأسباب ذات الصلة للمعارك الضروس. إن استحضار الخصوصيات الثقافية فى مثل هذه الحالات لا يعد عملًا إيجابيًا حتى إذا تفهمنا كيف نشأت هذه الخصوصيات. و فى الأخير لا يمكننا أن نخرج من هذه الدائرة المفرغة باللجوء إلى العالميات ذات الصلة.

هنـاك نوع ثالـث مـن الخصوصيات وهو الخـاص بمجموعـات القاع المسـتديمة، حسـبما يتـم تعريفهم عـلى أية حال. أسـاس التعريفـات الاجتماعية للهويـة بالطبع هو أن نعتـبر أن هـذه المجموعات خصوصية، وأن يعتبروا أنفسـهم كذلـك. هم المنبوذون فى نظامنـا: السـود والغجر والهاريجـان والبوراكومين والهنود الحمـر فى أمريكا اللاتينية وسـكان أسـتراليا الأصليون والأقزام. وقد كان التأكيد عـلى هويتهم الخاصة فى القرن العشريـن، وبالأخص فى أواخره، عنصرًا أساسـيا فى حشـدهم سياسـيًّا للحصول على أدنـى حقوقهم السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية. و تبـدو مغالاتهم فى حججهم فى بعـض الحالات وانغماسـهم فى عنصرية مضادة أحيانًا أقـل أهمية من حقيقة أنه رغم كل جهودهـم لم ينجحـوا إلا نجاحًـا متواضعًا فى الخـروج من تصنيف المنبوذيـن. فالواقع أن اللعبـة الاجتماعية لاتزال متحاملة ضد كل هذه المجموعات. وأحد أكبر الأسـلحة المسـتخدمة لإبقائهم فى القاع هو تأكيد صدارة القواعـد العالمية فى كل مرة يطلبون فيها تدخلًا تعويضيًا أو مسـاعدة للتغلب على الآثار السلبية التى تراكمت على مدار القرون (إن لم يكـن أكثـر مـن ذلك) من المعامـلات التمييزية وما يسـمى فى الولايـات المتحدة بالسياسات الإيجابية؛ وبشكل عام فإن كثيرًا من الخصوصيات التابعة للفئات المتوسطة الآخـذة فى الانحدار كان له توابع اجتماعية مدمرة، وخصوصيات القاع المسـتديم تميل إلى أن يكون لها توابع إيجابية لكل الشرائح وليس فقط لشريحتهم. وأكبر المستفيدين من العمل الإيجابى فى الأجل الطويل سيكون ما يسمى بالأغلبيات.

وهنـاك نـوع رابع مـن الخصوصيات معـروف لنا جميعًـا وهو خصوصيـة المتكبرين المدللـين الذيـن يفتخـرون بثقافتهم العليـا (ها هى عادت الكلمة) ويشـجبون سـوقية الجماهير. والمقصود ليس نفى سوقية الجماهير، فأصل معنى كلمة «vulgar» فى اللاتينية «عامة الشعب». فى زمن مضى كانت الأرستقراطية تعرف سلوكياتها الخاصة بأنها ثقافة عليا وتحرم على عامة الشـعب أن تنغمس فى ممارسـتها، فكانت هناك مثلًا قواعد للزى. ولكن النظام العالمى الحديث صنع ديمقراطية سطحية للثقافة فكلنا مسموح لنا أن نقوم بهذه الممارسات ويفعل ذلك عدد أكبر من الناس فى كل مكان.

ينتمـي المتكـبرون المدللون حقيقة إلى فئة من الشريحـة العليا، وأحيانًا تجدهم مِن بين مَن تتقلص ثروتهم تحديدًا، عازمين على التمسـك بانفصالهم الثقافى عن الجماهير، وهذا يؤدى إلى لعبة طريفة، حيث يقلد عامة الشعب كل ممارسة وصناعة ثقافية تعرف على أنها «عليا» أو ينغمس فيها فيعاد تعريفها على أنها سوقية، فيسارع المتكبرون المدللون لإيجاد ممارسـات وصناعـات جديدة. وأحـد الأماكن التى يجـدون فيها مثل هذه الممارسـات تحديدًا هو الاحتجاج على ممارسـات مناهضة للنظام لمجموعات القاع المسـتديمة، وهو ما يخلق ضغطًا مستمرًا لأن الكل يعيد باسـتمرار تقييم مثل هذه الأعمال والممارسـات وسط كثير من الإرباك مع إعادة التسميات وكثير من النزاعات لتخصيص الحقوق لهم.

وهناك نوع خامس من الخصوصية هو الخاص بالنخب السيادية التى لا تستوى مع المتكبرين المدللين لأنها لا ترتدى زى الثقافة العليا وإنما حزمة أساسية من الافتراضات الثقافيـة التى سـميتها الجيوثقافـة، «الجانب الآخر للجيوسياسـة»[5]. يختبئ هذا النوع مـن الخصوصيـة وراء سـتر العالمية – فى عـالم اليوم، كعالميـة العقلانية. هـذا النوع من الخصوصية يسـتخدم شـجب الخصوصية وسـيلة هى الأكثـر فعالية لتأكيـد تفوقه. فى الولايـات المتحدة أصبحنا نسـمى المناقشـات الناتجـة عنها «حروب الثقافـة» – ها هى الكلمة مرة أخرى.

وبالطبع لا يحكم قانون الوسـط المُبعد هذه الأنواع المختلفة من الخصوصيات كما لا يحكـم أنواع العالميات المتعـددة؛ كلنا نتأرجح بين كل هذه التنوعات باسـتمرار ونرافق عـددًا منهـا فى أى زمان ومكان. كما أن المضامين السياسـية لكل منها ليسـت منقوشـة على الحجر، فدورها مترتب على الوضع الاجتماعى الشـامل الذى تحدث فيه والتى يتم إدراكهـا فيـه، ولكـن يمكننا بالطبـع أن نقيم هـذه الأدوار بأن ندعمهـا أو نتجاهلها أو نعارضها وفقًا لأولويات قيمنا.

وإذا نظرنـا إلى التطـور التاريخى الطويل للنظام العالمى نرى أن الخيارات بين الأزمنة والعالميات والخصوصيات قد شكلت بؤرة مركزية لصراعاتنا السياسية؛ وأحد الأسلحة

فى أيدى أصحاب النفوذ كان سوء تعريف هذه المناقشات لتصبح غامضة باستخدام صور توحى بأن الزمان والمكان هما مجرد سياقات نعيش بداخلها بدلًا من أن تكون بنى تشكل حياتنا. تعرف العالميات والخصوصيات باعتبارها تناقضًا حاسمًا يمكن استخدامه لتحليل كل الأعمال الاجتماعية التى علينا أن نختار بينها وفقًا للأولويات وبشكل نهائى، وقد كان ذلك مفيدًا بالنسبة للفائزين وغير مفيد على الإطلاق بالنسبة للخاسرين وهو السبب الأكثر إلحاحًا لمحو هذا التناقض، تعميق تقديرنا للخيارات المتاحة لنا جميعًا أكثر فأكثر.

الثقافة أيضًا ليست شيئًا موجودًا فحسب، فمجرد تعريفها نفسه ساحة للعراك كما قلت سابقًا[6]؛ غير أن استخدامات مفهوم الثقافة متعددة كما حاولت أن أبين فى هذا النقاش؛ وإحدى أكثر مهام الدراسات الثقافية إلحاحًا اليوم هى اتخاذ مسافة عاطفية أكبر من الثقافة واعتبار مفهوم الثقافة نفسه، وكذلك دارسى المفهوم، موضوعًا للدراسة. وبالدرجة نفسها يجب أن نعمق فهمنا عن سياسات واقتصاديات الثقافة. إن ثالوث الإيديولوچيا الليبرالية المقدس - السياسى والاقتصادى والاجتماعى الثقافى - هو أحد الأسلحة الأكثر قمعًا لخصوصية الشريحة السائدة. وربما يكون هذا الثالوث هو المفهوم الأكثر صعوبة فى محوه. ولو كان بإمكانى إلغاء الصفات الثلاث من القاموس لفعلت ذلك، ولكنى لا أظن أن هذا باستطاعتى وهذا لأنى لا أعرف بم أستبدلها.

هل الثقافات فى صراع إذن؟ دون شك، ولكن قول ذلك لا يفصح لنا عن شىء. علينا أن نعى أن النظام التاريخى الذى نعيش بداخله ينتعش بجهود ترمى لتحويل كل شىء إلى سلعة، وقد ظلت الثقافة العليا تحول إلى سلعة على مدار القرنين الماضيين ثم شهد نصف القرن الأخير ارتفاعًا مذهلًا فى درجة ربحية مشروعات الثقافة العليا التى تعود بها على كل أصحاب المشاريع الذين يعملون فيها: صناع المنتجات الثقافية والفنانين الذين يتم تغليف منتجاتهم.

وقد رأينا فى العشرين سنة الماضية كيف يتم تحويل ثقافة الاحتجاج إلى سلعة كذلك، فالشخص لا يؤكد هويته بل يدفع ليؤكدها ويدفع حتى يلاحظ الآخرين وهم يؤكدون هويتهم، وبعض الناس حتى يبيعون لنا هوياتنا[7]. فالثقافة لها حقوق ملكية. هذه الأيام هناك نزاعات جارية بين منتجى الموسيقى فى شكل الأقراص المضغوطة الذين يسعون لبيعها وبين من يعملون على مواقع الإنترنت التى تمكن المستهلك من تحميلها مجانًا، ولكن أصحاب المواقع بالطبع يحسبون مكسبهم من الإعلانات التى ستوضع على المواقع. ولا أحد تقريبًا فى هذا النزاع يتحدث فعليًا لصالح التحويل الحقيقى للمنتجات الثقافية إلى سلعة.

هل الثقافة التى ندفع لعرضها هى تعبير عن تراثنا أو أرواحنا أو حتى مطالبنا السياسية أم هى تأصيل قيم تفرض علينا من أجل مكسب من يتربح من إيجار تحويل هذه المعروضات؟ أم هل نستطيع أن نميز بينهما؟ ولا الفولكلور، المعروف تقليديًا أنه ليس سلعة، يستطيع أن يفلت من التورط فى عملية تراكم المال اللانهائية.

من نحن إذن؟ ومن هم الآخرون؟ تعتمد الإجابة على المعركة التى نحارب فيها. هل هى محلية أم قومية أم عالمية؟ كما تعتمد كذلك على تقييمنا لما يحدث بداخل نظامنا التاريخى. لقد كنت لمدة طويلة أقول إن نظامنا التاريخى، وهو النظام الرأسمالى العالمى، فى أزمة هيكلية؛ وقد قلت إننا فى خضم فترة فوضوية وإن عملية طرد تحدث وإنه على مدار الخمسين عامًا القادمة لن يختفى نظامنا الحالى فحسب بل سيكون هناك نظام جديد. و أخيرًا قلت إن طبيعة النظام الجديد لا يمكن معرفتها مسبقًا ولكن مع ذلك فأعمالنا، فى عصر التحولات هذا، هى التى ستشكلها بالأساس حيث تكون «الإرادة الحرة» فى أفضل موقع لها. و أخيرًا قلت إن النهاية غير المؤكدة بطبيعتها قد تنتج نظامًا تاريخيًا أفضل أخلاقيًا أو أسوأ أو مساويًا للنظام الحالى، ولكن من واجبنا الأخلاقى والسياسى أن نسعى إلى تحسينه.

لن أكرر فى هذا المقام الحجة التى قدمتها لوجود مثل هذه الأزمة الهيكلية ولا تقسيم التاريخ إلى حقب وعصور مرتبة زمنيا، التى أستخدمها. بل أود بالأحرى أن أبين الـ«نحن» الممكنة و«الآخر» المقابلة فى هذه المرحلة الحاسمة من الصراع التى تتسم بأنها سياسية واقتصادية وثقافية فى آن واحد.

دعونى أبدأ بنبذ بعض الـ«نحن» الممكنة. أنا لا أعتقد أننا نعيش فعلًا، أو أننا يجب أن نعيش، فى صدام بين الحضارات نجد فيه العالم الغربى والعالم الإسلامى والعالم الشرق آسيوى مصطفين متأهبين أمام بعض. وهناك بعض من يودون تصديق هذا حتى يضعفنا فى المعارك الحقيقية، كما أنى لا أرى براهين حقيقية كثيرة تدل على صدام كهذا إلا فى خطاب السياسيين والمعلقين. أما العالميات والخصوصيات المتعددة التى بينتها فهى قائمة فى كل ساحة من الساحات الحضارية المفترضة وبتناسبات لا تختلف بشكل كبير.

من المؤكد أن صدام الحضارات صياغة من الصياغات لتحديد النزاعات بين الجنوب والشمال. وفى حين أنى أعتقد أن نزاعات الجنوب والشمال حقيقة سياسية أساسية لعالمنا المعاصر – كيف لها ألا تكون هكذا فى نظام عالمى دائم الاستقطاب؟ – ولا أستنتج أن الفضيلة منبثقة من الجغرافيا أو أن المتحدث على كل جانب يعكس فى أى لحظة بالضرورة مصالح المجموعة الكبرى التى يزعم تمثيلها. فعدد المصالح المتضاربة فى اللعبة، والحماقات التكتيكية زائدة على الحد حتى يلتزم الشخص بجانب أو آخر دون تحفظ فى مناوشات لا نهاية لها. إلا أنى أشعر أنه بالنسبة للموضوع الأساسى وهو ضرورة وضع نهاية لعملية الاستقطاب وتحرك حاسم فى اتجاه استفادة عادلة من موارد العالم لا يمكن أن يكون هناك أى غموض؛ فهذه بالنسبة لى أولوية أخلاقية وسياسية.

فهل الـ«نحن» هم المفصلون فى الصراع؟ بالطبع نعم ولكن ما معنى هذا بالضبط؟ يمكننا أن نرسم خطًا بين من يعيشون على القيمة الإضافية التى ينتجها الآخرون والذين لا يحتفظون بكل الفائض الذى ينتجونه ويمكننا أن نسمى هذا الفاصل بين

البرجوازية والبروليتاريا أو مصطلحات مشابهة. ولكن الواقع بالطبع أنه بداخل كل من هذه التقسيمات يوجد ترتيب معقد ومتشابك داخليا. فالنظام القائم لم يخلق طبقتين متجانستين (وبدرجة أقل إنسانية متجانسة) ولكنه تضافر دقيق من الامتيازات والاستغلال، وهذا هو سبب تنوع الخصوصيات بهذا الشكل. وتلخيص هذه الصورة فى معسكرين ليس مهمة سهلة كما بيّن كارل ماركس بنفسه فى تحليله السياسى الكلاسيكى «البرومير الثامن عشر للويس نابليون» The Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon، وإذا أصر ماو تسى دونج على أن صراع الطبقات مستمر فى المجتمع الاشتراكى، يتم تنبيهنا إلى أى درجة يجب أن نحترس فى تحديد الـ"نحن" على أساس الطبقات.

ثم إن هناك «نحن» على أساس الأمة، فقد أثبتت الوطنية فى القرنين الماضيين أن لها جاذبية شديدة للتضامن وليست هناك إشارة إلى أن هذه الجاذبية غابت عن الأفق، فكلنا على علم بالصراعات التى دستها الوطنية بين الدول، إلا أنى أود التذكير بتلك التى دستها الوطنية بداخل الدول؛ فالوطنية ليست سلعة تأتى دون ثمن.

انظروا إلى اليابان. فى الفترة ما بعد عصر ميجى أصبحت الوطنية سلاحًا مهمًّا فى بناء دولة حديثة؛ دولة تتسم بالقوة وتحقق أهدافها الخاصة بالارتقاء بمكانة اليابان النسبية فى النظام العالمى. هذا ما أدى فى النهاية إلى الاستيلاء على كوريا واجتياح الصين وفتح جنوب شرق آسيا والهجوم على بيرل هاربر. لقد خسرت اليابان الحرب العالمية الثانية ودفعت ثمن هيروشيما المروغ. بعد الحرب أصبحت الوطنية نفسها عامل نزاع داخلى فى اليابان. كان هناك من يخشى أن عودة رموز الوطنية ستشجع إعادة نظام عسكرى شرس وقامع داخليًّا؛ وهناك من كان يشعر بأن اليابان وحدها تُحرم من هويتها الوطنية (المنادية لها) مما يضر بما يسمى القيم التقليدية.

اليابان ليست الوحيدة التى تتنازع حول منفعة الوطنية. فكلٌّ من الصين والولايات المتحدة مبتلى بنفس الصراع الكامن (أو اللا كامن)، ولكن هكذا الحال مع قائمة طويلة

مـن الـدول حول العـالم. ومن هذا أسـتنتج أن اللجـوء إلى الهوية الوطنيـة يماثل عملية جراحيـة، قد تكون ضرورية من أجل البقاء (أو لمجرد صحة أفضل) فى بعض الحالات ولكن حذار من الجراح (أى القائد السياسى) الذى تفلت يده، أو من الأعراض الجانبية التى لا يمكن لأحد أن يتفاداها.

وإذا كُنت من ثم أرفض الحضارة والطبقات والأمة على أنها معايير سهلة وواضحة للـ«نحن» (دون ذكر العرق وهو معيار فى منتهى الشر ومختلق) فماذا بقى لنا للإبحار به فى المياه العاصفة للتحول الفوضوى فى الخمسين عامًا القادمة من النظام التاريخى الذى نعيش فيه إلى نظام بديل سيعيش فيه خلفاؤنا؟ شىء ليس من السهل تحديده.

دعونا نبدأ بتأكيد أهداف أخلاقية وسياسـية. عندما يكون نظام تاريخى ما فى أزمة، يبدو لى أنه يمكن التحرك فى اتجاه من اتجاهين أساسيين: اتجاه محاولة المحافظة على هيكل التراتبية للنظام العالمى القائم حتى لو فى أشـكال جديدة أو ربما على أسـس جديدة. أو يمكن محاولة خفض، أو حتى محو التفاوتات فى المساواة بالقدر الممكن كلية. وستكون النتيجـة أن يختـار أغلبنا (وليس جميعنا) بديلًا من الاثنين بنـاء على قدر الامتيازات التى يتمتـع بهـا فى النظـام الحالى، ومـن ثم قد ينشـأ معسـكران عامان من البـشر لا يحددهما حضارة أو أمة أو تعريفات حالية للمكانة الطبقية.

ليس من الصعب التنبؤ بالسياسات التى سيتبعها المعسكران. المعسكر الذى يفضل الطبقات سـيتمتع بمزايـا ثرائه الحالى ومن ثـم قوته فى التحكـم فى المعلومات والحجة، دون ذكـر الأسـلحة. ومع ذلـك فقوته، مع وضوحهـا، مقيدة بمدى رؤيتهـا. وبما أن هذا المعسكر يمثل، من حيث تعريفه، أقلية عددية بالنسبة لسكان العالم فعليه أن يجذب الآخريـن بمناشـدة موضوعات غـير متعلقة بالطبقـات، عليه ألا يوضـح أولوياته كل الوضوح. وهو ليس أمرًا سـهلًا دائمًا، وبحسـب درجة نجاحه، قد يسبب تخبطًا ويقلل من تضامن الأعضاء الأساسيين؛ فالنصر إذن ليس مضمونًا.

والمعسكر المقابل له هو الأغلبية العددية؛ ولكن هذا المعسكر شديد الانقسام، تقسمه الخصوصيـات المتعددة وربـما العالميات المتعـددة. وقد تم بالفعل الإعـلان عن الصيغة

التى يمكن أن تتجاوز هذا الانشقاق: وهى صيغة تحالف فى شكل قوس القزح. إلا أن القول أسهل كثيرًا من التنفيذ. فميزات أى مشارك فى مثل هذه الصيغة متوسطة المدى فى حين أن الاعتبارات قصيرة المدى تفرض نفسها علينا بانتظام شديد؛ ونادرًا ما يتوافر لدينا الانضباط أو الموارد لنتجاهل المصلحة القريبة؛ فنحن فى النهاية نعيش زمنًا قصيرًا كأفراد ولا نعيش فى زمن متوسطٍ إلا كجماعة ونستطيع أن نضع هذه الزمنية المتعاقبة على جدول أولوياتنا. وعندما نفكر فى تكوين تحالف لا قومى قزحى، بل عالمى، ندرك كم هى مهمة سياسية هائلة وكم هو قصير ذلك الوقت المتاح لنا لتشكيل مثل هذا التحالف.

كيف إذن نمضى فى محاولة عمل ذلك؟ هذه، جزئيًا، مهمة سياسية يجب أن تنفذ على المستوى المحلى والوطنى والإقليمى والعالمى معًا، ومن أجل النجاح فى جذب تحالف له معنى، يجب التركيز على سؤال المدى المتوسط كالخاص بتبديل النظام الذى نرغب فى بنائه مع عدم تجاهل مشكلة المدى القصير الخاصة بتخفيف المعاناة التى يسببها النظام القائم. أشعر بأنه ليس من وظيفتى أن أستفيض أكثر من ذلك فى رسم استراتيجية سياسية، وأود، بالأحرى، أن أركز على الإسهامات الفكرية التى يمكن أن يقدمها علم الاجتماع فى هذه المرحلة من التحولات.

أعتقد أن أول شىء يمكن أن نقوم به هو إلغاء تصنيفات علم الاجتماع التى أورثها لنا النظام العالمى القائم والتى كبلتنا فى تحليلاتنا للواقع الحالى بل للبدائل الممكنة التى قد نبنيها. إن إدراك وجود الأزمنة المتعددة والعالميات المتعددة والخصوصيات المتعددة هو الخطوة الأولى. ولكن علينا أن نفعل ما هو أكثر من مجرد إدراك وجودها. علينا أن نكتشف تركيبتها وتحديد المزيج الأمثل لكل وضع. إنه جدول أعمال لإعادة بناء كبرى لنظم معرفتنا.

لم أتحدث حتى الآن عن «الثقافتين» - هذا الفصل الأساسى والمعرفى المفترض بين الإنسانيات والعلوم. هذا الفصل، الذى نجده بداخل العلوم الاجتماعية فى شكل الصراع المنهجى بين المنهج الإيديوجرافى والمنهج النومثيتى هو فى الحقيقة ابتكار

جديد، لا يتعدى المائتين إلى مائتين وخمسين عامًا وفى حد ذاته اصلًا ابتداع للنظام العالمى الحديث. كما أنه شديد اللاعقلانية حيث إن العلم ظاهرة ثقافية وسجين سياقه الثقافى والعلوم الإنسانية ليس لها لغة إلا اللغة العلمية وإلا لما أمكن أن توصل رسالتها بوضوح إلى أى شخص(8).

إن الشيء الذى يجب أن نقوم به جميعًا هو توسيع مجال قراءتنا؛ فالقراءة جزء من عملية الاكتشاف النظرى والكشف عن المفاتيح والروابط المدفونة تحت ركام منتجات المعرفة، علينا أن نحث طلابنا على التمعن فى القضايا المعرفية الأساسية، علينا أن نكف عن أن نخاف سواء من الفلسفة أو من العلم لأنهما فى النهاية الشيء ذاته ولا يمكن أن نمارس أحدهما دون الآخر أو إدراك أنهما مشروع واحد. فى أثناء هذه العملية سنصبح واعين تمامًا للعالميات المتعددة التى تحكم العالم وسنبدأ للمرة الأولى فى أن نكون فعلًا عقلانيين أى أن نصل إلى إجماع فى الرأى، أيًا كانت مدته، بخصوص أولوياتنا بالنسبة لقيم وحقائق فى عالم يجبرنا باستمرار على الاختيار ومن ثم على الإبداع.

إذا نجح علماء الاجتماع – بل كل العلماء فى أى مجال كان – فى إعادة بناء مشروعهم بهذا الشكل، وهذا شيء غير مؤكد على الإطلاق، سنكون قد أسهمنا بقدر كبير فى الخيارات التاريخية التى يجب أن نقوم بها جميعًا فى هذه الفترة من التحولات، ولن تكون تلك هى نهاية التاريخ وإنما سوف يمكننا الاستمرار على أرضية أكثر صلابة.

يقال إن لسلالة تشينج قولاً مأثورًا: «الناس يهابون الحكام والحكام يهابون الشياطين الغريبة والشياطين الغريبة تهاب الناس»، وقد كان لتشينج بالطبع خبرة مع النظام العالمى الحديث، ولكن نحن الناس نعتبر شياطين غريبة كذلك؛ ففى النهاية ليس هناك آخرون أو على الأقل من لا يمكن أن نسيطر عليه إذا نحن عقدنا العزم، جماعة، على ذلك وأبدعنا فى مناقشته وتقييم بدائله واختياره. فى عالم مبنى اجتماعيًا، نحن من يقوم بالبناء.

الهوامش

(1) اقتبـاس مـن Paul Gilroy , Against Race: Imagining Political Culture Beyond the Color Line

Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2000), 72)

(2) (André Fontaine, Histoire de la guerre froide, 2 vols. (Paris: Fayard, 1983

(3) حول مفهوم الـ chronosophy انظر: Krzysztof Pomian .

The Secular Evolution of the Concept of Cycles,» Review 2, no. 4 (Spring .1979): 563-646

يستخدم بوميان المصطلح مقابلًا لكل من «chronometry» و«chronology» قائلًا «إنه يتحدث عن الزمن؛ جاعلًا منه موضوع نقاش أو بالأحرى عن النقاش بشكل عام». (568-69)

(4) انظر: (Ilya Prigogine, The End of Certainty (New York: Free Press, 1997

يلاحظ أن العنوان الفرنسي La Fin des certitudes يستخدم صيغة الجمع لكلمة «اليقين».

(5) عنوان الجزء الثانى من Immanuel Wallerstein, Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-System (Cambridge; England: Cambridge University Press, 1991).

(6) «Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-System» 1989): 5-22 . Hitosubashi Journal of Social Studies 21, no. 1 (August

إعادة الطبع فى Wallerstein, Geopolitics and Geoculture, 158-83

(7) للتناول الممتاز لهذه الظاهرة انظر Gilroy, Against Race، الفصل السابع ومواضع أخرى.

(8) حجتى فى الاستفاضة فى هذه الأطروحة موجودة فى الجزء الثانى «The World of Knowledge,»
Immanuel Wallerstein, The End of the World As We Know It: Social Science for
University of Minnesota Press, 1999). the Twenty-first Century (Minneapolis

الفصل السابع
الديمقراطية: رطانة أم واقع؟
الديمقراطية والنظام العالمى حتى الآن

أصبحت الديمقراطية اليوم شعار كل الناس. فمَن ذا الذى لا يقول إن الديموقراطية شىء جيد، وأين السياسى الذى لا يؤكد أن الحكومة التى ينتمى إليها تمارسها وأن الحزب الذى يمثله يرغب فى الحفاظ عليها وتوسيع قاعدتها؟ من الصعب أن نتذكر أنه من زمن ليس ببعيد، فى الفترة من الثورة الفرنسية حتى عام 1848 على الأقل، لم يستخدم كلمة «الديمقراطية» إلا الراديكاليون[1] الخطرون. وكان توصيف «ديمقراطى» يطلق على العديد من المنظمات اليمينية المتطرفة فى ثلاثينيات وأربعينيات[2] القرن التاسع عشر، فبالنسبة لقوى عصر الحلف المقدس كان اتهام شخص ما بأنه ديمقراطى أشبه باتهامه بأنه شيوعى فى العالم الغربى فى فترة ما بعد 1945.

وعندما وقع ماتزينى Mazzini (الذى وصف نفسه بالديمقراطى)، بعد عام 1848، فى شجار كبير مع الاشتراكيين، أضاف هؤلاء كلمة «اشتراكي» لشعارهم؛ فقد تحدثوا عن تأييدهم «الجمهورية عالمية ديمقراطية واشتراكية»[3]، وأغلب الظن أن هذا أصل

المصطلح «الديمقراطيون الاشتراكيون» الذى صك فيما بعد، حيث إن إضافة كلمة «اشتراكى» للتمييز اعتبرت الآن ضرورية لأن كلمة «ديمقراطى» وحدها لم تعد تفيد الراديكالية بعد أن استخدمها كذلك آخرون كانت سياساتهم تميل للوسطية. ومر على الأقل نصف قرن قبل أن يطوع المحافظون الكلمة كذلك.

إن كل شىء يعتمد على المضمون الذى نضعه فى كلمة ما، أيا كانت. فاستخدام من استخدامات كلمة «الديمقراطية»، وهو تعريف منتشر اليوم، هو الاستقلال عن القوة السياسية الاستبدادية. وحسب هذا التعريف تعتبر الديمقراطية، بشكل ما، تحققًا لأچندة سياسية ليبرالية فردانية، وأصبح المعيار الظاهرى للديمقراطية التى وصل إليها بلد ما هو ما إذا كان يجرى انتخابات حرة تتنافس فيها أحزاب متعددة، وما إذا كان هناك إعلام للتواصل لا يقع تحت السيطرة السياسية المباشرة للحكومة، وما إذا كان مسموحًا باتباع عقيدة دينية دون تدخل الدولة، أو باختصار درجة ممارسة كل هذه الأشياء فعليًا التى توجز عادة فى أنها «حريات مدنية» داخل حدود دولة بعينها.

هناك ميل لوصف التطور التاريخى للديمقراطية، باستخدام هذا التعريف، أنه اتبع منحنى خطيًا. ودائمًا ما يبدأ النموذج النظرى الشائع عند لحظة «الحاكم المطلق» أو شبيهه، وانتزاع عملية القرار من السلطة الرئيسية أو على الأقل إجبارها على إشراك هيئة تشريعية فى صلاحياتها هو جانب من القصة. الجانب الآخر هو تحديد درجة السماح للدولة بالتدخل فيما يسمى الساحة الشخصية وكذلك ضمان عدم إسكات أصوات المعارضين ولا يتم معاقبتهم. إذا طبقنا هذه المعايير نجد أن الصورة فى العالم الأوروبى الأشمل (أوروبا الغربية وشمال أمريكا وأستراليا) اليوم هى الأزهى وتميل أن تكون أقل من ذلك وبدرجات شديدة التفاوت، فى أنحاء أخرى من العالم. والضجة التى أثارها ضم حزب يورج هايدر Jörg Haider إلى الحكومة النمساوية العام الماضى نابعة جزئيًا من الخوف بأن ينخفض مستوى إحراز النمسا للوحة هذه القياسات[4]. وعندما يتحدث القادة الغربيون اليوم عن مدى ديمقراطية بلد ما عادة ما تكون هذه هى طريقة القياس؛ وبالفعل تصدر حكومة الولايات المتحدة سنويًا، منذ عدة سنوات حتى الآن، لوحة رسمية لإحرازات حكومات أخرى باستخدام هذه المعايير تحديدًا.

ولا شك أن الحريات المدنية مهمة جدًا، وإدراك أهميتها يتأكد كلما تقلصت بشكل خطير، كما أنه يوجد، بكل تأكيد، فى ظل الأنظمة التى تقلص الحريات المدنية وتوصف عادة بأنها «ديكتاتوريات»، قدر معين من المقاومة، خاصةً من قبل من يريدون أن يرفعوا أصواتهم علنًا (كالمثقفين والصحفيين والسياسيين والطلاب)، وهى معارضة قد تمارس فى سرية شديدة إذا ما كان القمع شديدًا. وعندما يضعف النظام لأى سبب ويتم إسقاطه بطريقة ما يحتفل الناس، ضمن ما يحتفلون به، بنهاية هذه الأنواع من القمع. إذن فنحن نعلم أن لهذه الحريات المدنية قيمتها وتقديرها واستخداماتها أينما ووقتما وجدت.

ولكننا نعلم كذلك أنها نادرًا ما تحتل قمة أجندة الشخص العادى السياسية، حتى إن رأى أنها مرغوب فيها. وفى الدول التى تحترم أنظمتها الحريات المدنية بشكل عام، نادرًا ما تبدو هذه الحريات كافية لتفى شعور الشخص العادى بما يجب أن يكون عليه مجتمع ديمقراطى. وإذا ما كان الأمر كذلك لما كان لدينا كل هذا القدر من اللامبالاة والعزوف السياسى. وعندما ننظر للدول المسماة الليبرالية، التى تتمتع نسبيًا بمستويات عالية من الحريات المدنية، نكتشف سلسلة كاملة من القضايا الأخرى التى تشغل أغلب الناس ويشكون منها وتنعكس على أولوياتهم السياسية.

ويمكن تقسيم الشكاوى، كما يبدو لى، إلى ثلاث فئات رئيسية: شكاوى خاصة بالفساد وشكاوى خاصة بعدم مساواة مادية وشكاوى خاصة بعدم كفاية شمولية المواطنة. ولنبدأ بالفساد ؛ فهناك قدر لا يصدق من الملاحظات الموجبة للسخرية فى ما يخص هذا الموضوع وعن حق. فمن الصعب أن نسمى حكومة واحدة فى العالم فى المائة عام الماضية لم تعرف فضيحة فساد واحدة أو أكثر. وبالطبع ترجع المسألة هنا أيضًا إلى حد ما إلى كيفية التعريف. إذا كنا نقصد بالفساد شراء خدمات أو قرارات شخصية عامة أو سياسية أو موظفة لحساب خاص فهذا بالطبع يحدث طوال الوقت وكثيرًا ما يحدث فى شكل رشاوى من عقود حكومية، وهذا قد يحدث كثيرًا فى البلدان الفقيرة أو يتم الإبلاغ عنه أكثر. وفى حالة الدول الفقيرة كثيرًا ما يكون من يقومون بهذه الأعمال

من غير مواطنيها أشـخاصًا من دول غنية من رأسـماليين أو ممثلى حكومات أخرى، إلا أن الرشاوى المكشوفة هى أقل القليل فى هذه القصة.

هنـاك قضيـة أكثر أهمية وهـى الدرجة التى يسـتطيع المـال أن يشـترى الامتيازات. يسـتشرى هـذا النوع من الفسـاد فى عمليات نظـم الدول الغنية، تحديـدًا عند أصحاب سـجلات الحريات المدنية الأكثر نظافة. فالسياسة لعبة مكلفة فى نظام متعدد الأحزاب وتزداد كلفة طوال الوقت حيث إن لأغلب السياسيين والأحزاب حاجات مالية تتعدى كثـيرًا ما يمكن أن تقدمه إسـهامات الجماهير المؤيدة القليلة نسـبيًّا، وكلنا نعلم ما يحدث نتيجة لذلك. يقدم المسـاهمون الأكثر ثراءً (من الأفـراد أو مجموعات الشركات) مبالغ كبـيرة من الأمـوال وأحيانًا يقدمونـهـا لعدة أحزاب متنافسـة فى آن واحـد. وفى المقابل يتوقعون قدرًا من التعاطف الصامت مع احتياجاتهم وسهولة لتمرير ضغوطهم.

نظريًّا يعمل الرأسماليون من خلال السوق ويتمنون أن ترفع الحكومات أيديها عنها. أما عمليًّا، فإن الحكومات كما يعرف كل رأسـمالى، تسـتطيع أن تحسم نجاحها فى السوق بطرق متعددة: عن طريق إتاحة تكوين احتكارات أو الحيلولة دون تكوينها، وكمشـتر شـبه منفرد لبضائع غالية الثمن، وكمتخـذ لقرارات خاصة بالاقتصاد الكلى بما فى ذلك بالطبع فرض الضرائب. فلا يمكن لرأسمالى جاد أن يتجاهل الحكومات، سواء حكومته أو حكومـة أى بلـد آخر يعمل فيه. و لكن نظرًا إلى أن الساسـة عليهم أن يعطوا أولوية للوصول للسـلطة أو البقاء فيها وأن لديهم احتياجات مالية كبيرة، فلا يمكن لرأسـمالى جـاد أن يتجاهل هذا المصدر الواضح للضغط على الحكومات وإلا خسر أمام منافسـيه أو أصحاب المصالح المعادية. ولذلك فإن أى رأسـمالى جاد لا يتجاهل الحكومات، كما أن كل الرأسـماليين الجادين يحملون فى مقدمة وعيهم حقيقة أن للسياسـيين احتياجات مالية كبيرة، ومن ثم فالفسـاد شـىء عادى تمامًا وغير قابل للمحو من الحياة السياسـية الجارية للاقتصاد العالمى الرأسمالى.

ومع ذلك، فالفساد ليس غير قانونى فحسب، بل إنه مناف لمبادئ الحكومة الأمينة والبيروقراطية المحايدة المعلنة باستمرار. وعندما يُخرق مبدأ مهم كل يوم تكون النتيجة الوحيدة هى انتشار السخرية وهو ما حدث ؛ وقد تؤدى السخرية إلى ردود أفعال متباينة، أحدها هو أن نزُج برجالنا داخل النظام والآخر أن نعلن الحرب للحد من خسائر الفساد، ورد فعل ثالث هو الانسحاب من المشاركة الإيجابية فى السياسة. ولكل رد فعل حدوده. فمشكلة «الزج برجالنا داخل النظام» أنها نادرًا ما تغير الفجوة بين المبدأ والواقع، ومشكلة الحد من الخسائر هى أنها عملية شديدة الصعوبة - بل تكاد تكون مستحيلة - وكثيرًا ما تبدو أنها لا تستحق مشقة المحاولة، وهذا ما يدفع المزيد من الناس للخيار الثالث، وهو الانسحاب، مما يفسح المجال للفاسدين ليعملوا دون إزعاج.

إلا أن هناك احتمالًا آخر وهو إعادة صياغة معنى الديمقراطية، مع توسيع التعريف السابق والإصرار على نتائج واقعية بالإضافة إلى مجرد عملية انتخابية، وقد شهدت العملية الانتخابية بالطبع تطورًا مهمًا فى القرنين الماضيين، فقد وصلنا فعلًا فى كل دولة إلى شكل ما من أشكال الاقتراع العام للبالغين. هذا تغير هيكلى كبير إذا ما قارنا وضع العالم بما كان عليه من مائتى عام. وكما سبق أن لاحظنا يُحتفى بحق الاقتراع العام للبالغين بانتظام على أنه مجيء الديمقراطية. وإذا نظرنا إلى تاريخ توسيع حق الاقتراع[5] سرعان ما نرى أنه كان دائمًا نتيجة لصراع سياسى كما نرى أن انتشاره كان فى الغالب تنازلًا من أصحاب السلطة لحركات قادها مَن لم يكونوا يتمتعون بهذا الحق.

وكلما طرأ نقاش حول توسيع نطاق حق الاقتراع بين مَن سيطروا على الآلة السياسية كان يدور أساسًا بين الخائفين (الذين كانوا يتظاهرون بالتشدد) والمتطورين. الخائفون هم الذين حاجوا أن السماح بتوسيع قاعدة حق الاقتراع سيؤدى إلى تغيرات سيئة للغاية فى السيطرة على آلة الدولة حيث سيضع قوة سياسية فى أيدى أشخاص سيعملون على إنهاء النظام الاجتماعى القائم. تلك كانت فكرة «عامة الناس» الذين يهددون بإزاحة أصحاب المكانة الاجتماعية ؛ أما المتطورون فهم من حاجوا بأن النقيض صحيح،

فمجرد إعطائها حق الاقتراع ستصبح «الطبقات الخطرة»، بسبب دمجها بالاسم فى العملية السياسية، أقل خطورة والتغيرات السياسية التى يُخشى حدوثها لن تقع أو ستكون ضئيلة الأثر.

ثم تم تبنى التنازلات التدريجية التى أيدها المتطورون على نطاق واسع وظهر فعلًا أن توقعاتهم كانت صائبة وأن حق الاقتراع الموسع لم يؤد إلى قلب النظام، بل على العكس، كان يبدو أن التنازلات تحديدًا هى التى محت رغبة «عامة الناس» فى الثورة. ولكن هذا يرجع بالطبع جزئيًا إلى أن التنازلات تعدت كثيرًا حق الاقتراع وحده. فمجموعة التنازلات الثانية هى ما نسميها بشكل عام «دولة الرفاه». وإذا عرفناها تعريفا فضفاضًا، بأنها مجموع أعمال الدولة التى دعمت وأتاحت الزيادات فى مستوى الأجور بالإضافة إلى استخدام الدولة لمبلغ معين لإعادة توزيع الفائض العالمى، فى هذه الحالة بالطبع يكون لدينا دولة رفاه بدرجة ما لما يزيد على قرن فى كل أنحاء العالم بالفعل (مع اختلاف الدرجات طبعًا).

وبالفعل يمكننا تقسيم مزايا إعادة توزيع دولة الرفاه إلى ثلاث فئات رئيسية وهى استجابة لثلاثة مطالب أساسية للشخص العادى من الدولة: الصحة والتعليم وضمان دخل مدى الحياة. ما من أحد لا يرغب فى مد حياته والتمتع بصحة جيدة أطول مدة ممكنة له ولأسرته، وما من أحد لا يرغب فى الحصول على تعليم لنفسه ولأطفاله وذلك، فى المقام الأول، لتحسين فرصه فى الحياة. كل الناس تقريبًا يقلقها التغيرات فى الدخل الفعلى على مدار حياتها ولا ترغب فى زيادة دخلها الحالى فحسب وإنما تقليل التذبذبات الشديدة للحد الأدنى أيضًا، وكلها بالطبع تطلعات معقولة تمامًا، وتنعكس على البرامج السياسية الجارية بانتظام.

وفعلا تم إنجاز قدر لا بأس به فى هذا الصدد على مدار المائتى عام الماضية. فى مجال الصحة كان لدينا حكومات نشطت فى تحسين الصحة العامة وتوفير الطب الوقائى

(كاللقاحات) ودعم المستشفيات والعيادات وتوسيع نطاق التعليم الطبى وتوفير أنواع مختلفة من التأمين الصحى وكذا أنواع معينة من الخدمات المجانية. وفى مجال التعليم، فى حين لم يكن أحد يتلقى فعليًا أى تعليم رسمى من مائتى عام، أصبح التعليم الأساسى اليوم متاحًا تقريبًا فى كل مكان، والتعليم الثانوى منتشرًا (حتى إن لم يكن بشكل متساو) وحتى التعليم العالى أصبح متاحًا بالنسبة لعدد كبير من الناس على الأقل فى البلدان الغنية. أما بالنسبة للدخل مدى الحياة، فلدينا برامج للتأمين ضد البطالة، ومعاشات لكبار السن وطرق أخرى عديدة لتسوية التذبذبات فى حياة الشخص. و لا شك أنه، مقارنة بالصحة والتعليم، البرامج الخاصة بالدخل مدى الحياة موزعة بتساوٍ أقل فى النظام العالمى.

يفضل أن نتوخى الحذر عند تقييمنا لمزايا دولة الرفاه. فمن ناحية تشكل فرق هيكلى مدهش مقارنة عما كان الوضع عليه من مائتى عام عندما لم يكن أىٌّ من هذه البرامج والآليات معروفًا تقريبًا وغير متصور سياسيًا. و من ناحية أخرى، فإن أول من استفاد من هذه البرامج هم أولئك الذين يمكن أن يطلق عليهم نواة كوادر النظام أو الطبقات المتوسطة من سكان العالم. ومن المهم أن نلاحظ أن مثل هذه الطبقات المتوسطة ليست موزعة بشكل متساوٍ على مستوى النظام العالمى ؛ ففى بلدان العالم الثالث يوجد خمسة فى المائة على الأكثر ضمن هذه الفئة فى حين قد تتراوح النسبة بين ٪40 و ٪60 من السكان المنتمين لمثل هذه الفئة فى الدول الأكثر ثراءً.

فالوضع إذن، من خلال عدسة الإحصاءات القومية، هو أنه فى القليل من الدول يتمتع أغلبية السكان اليوم بظروف أفضل من أسلافهم قبل مائتى عام ؛ مع استمرار استقطاب اجتماعى سريع فى النظام العالمى فى الوقت نفسه، ليس بين البلاد فحسب بل بداخلها. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاستقطاب ليس نسبيًا فقط ولكنه مطلق بالنسبة لجزء مهم من سكان العالم، الأمر الذى يصعب قياسه وإن كان واضحًا ويمكن ملاحظته.

ومع ذلك على الرغم من أن تأثير إعادة التوزيع فى دولة الرفاه كان أقل فائدة مما اعتدنا أن نعتقد أو كما يقول لنا دعاة النظام العالمى مرارًا وتكرارًا فإنه صحيح كذلك أن تكلفة إعادة التوزيع كانت باهظة مما ينعكس على معدلات الضرائب العالية نسبيًا فى الدول الغنية. من تُفرض عليهم الضرائب عادة ما يشكون من أنها زائدة على الحد، إلا أن فاتورة الضرائب فعلًا أعلى كثيرًا اليوم مما كانت عليه من 50 و100 و200 سنة ، وذلك بالنسبة لكل من الطبقة العليا والمتوسطة من سكان العالم وللشركات الرأسمالية.

المؤكد أن هناك ميزات تعود على الرأسماليين من إعادة التوزيع حيث إنها ترفع الطلب الفعلى، ولكن غير المؤكد على الإطلاق هو ما إذا كانت زيادة الطلب الفعلى أكبر من الاستقطاع الضريبى عند حسابها على المدى الطويل. وهذا صحيح لسبب بسيط ؛ فسياسيًا، تحول المطلب الشعبى بالتحول إلى الديمقراطية إلى منحنى يرتفع دون توقف فى مستوى طلب إعادة التوزيع، حيث لا يرتفع فى داخل البلاد فحسب ولكن كذلك للخارج إلى عدد أكبر فأكبر من البلاد وبذلك يرتفع بداخل النظام العالمى كله.

هذا النوع من التحول الديمقراطى الآن أقل انتشارًا بين الرأسماليين من الحريات المدنية وأساس عمل البرامج السياسية المحافظة هو الصراع للحد من عملية إعادة التوزيع ووقف نمطه وخفض معدله بقدر المستطاع. ولا أشك فى أن انتصارات القوى المحافظة المتكررة تمكنها من وقف الزيادة فى إعادة التوزيع أو خفض مستوياته. ولكن عند تأمل الصورة على مدار حوالى مائتى عام، يبدو واضحًا أن عملية فرض الضرائب ظلت فى ازدياد، وكل توقف كان صغيرًا مقارنة بالتقدم الذى جاء بعده. وما كان الهجوم الليبرالى الجديد فى ثمانينيات القرن العشرين (الريجانية الثاتشرية) وخطاب العولمة فى تسعينيات القرن العشرين إلا محاولة لوقف هذه الزيادة ؛ وفعلًا نجح إلى حد ما ولكن أقل كثيرًا مما كان يأمل مؤيدو هذه الأفكار كما أن رد الفعل السياسى كان قد أخذ فى الانتشار حول العالم.

والآن دعونى أقدم المجموعة الثانية للشكاوى وهى تخص عدم كفاية شمولية المواطنة. إن مصطلح «مواطن» أقحمته، كما نعلم، الثورة الفرنسية على قاموس العالم السياسى، بفكرة أن يرمز لرفض نظام الطبقات حيث كانت للنبلاء مكانة اجتماعية وحقوق سياسية تختلف عن مكانة وحقوق العامة. كان القصد إذن هو الإدماج، ليدخل العامة وكذا النبلاء فى العملية السياسية وليتساوى كل الناس، أى كل المواطنين، وليكون لهم حقوق.

وعلى الفور تطرح مشكلة ما يمكن إدراجه تحت «حقوق» المواطنين، فالمحاولات المختلفة لتحديد هذه الحقوق تحديدًا فضفاضًا مرة واحدة ردعتها «الثورات المضادة»، ومع ذلك شهدت توسعًا بطيئًا على مدى المائتى عام الماضية مع تسارع هذا التوسع فى الخمسين عامًا الأخيرة تحديدًا، وكان أحد العناصر هو توسيع حق الاقتراع من أصحاب الأملاك إلى من لا يملكون، من المسن للشاب، من الرجل للمرأة، من الفئات العرقية الأساسية إلى ما يسمى بالأقليات. الجبهة الثانية كانت الصراع ضد الرق وكل صور العبودية الأخرى. والجبهة الثالثة كانت الجهود الرامية لإنهاء التمييز الرسمى من خلال محوه من ممارسات الدولة وتحريمه فى الممارسات الشخصية. واليوم لدينا قائمة طويلة لمصادر التمييز التى أصبحت غير شرعية اجتماعيًا: الطبقة الاجتماعية والعرق والاثنية وانتماء للأصل العرقى للبلد والنوع والسن والتوجه الجنسى والإعاقة البدنية، والقائمة تطول.

يجب أن نشير إلى مستوى أخير من الشكوى بخصوص الديمقراطية، وهى أننا نظريًا محدودون بالشكوى والعمل من أجل التغيير بالنسبة لقدر ديمقراطية البلاد التى ننتمى إليها نحن المواطنين. ودائمًا كان هناك أشخاص متضامنون مع حركات فى بلدان أخرى من أجل العدالة الاجتماعية أو حقوق المواطنة أو التحرير الوطنى، وكان هناك دائمًا أفراد كوزموبوليتانيون ذهبوا إلى بلدان أخرى ليشاركوا صراعها وثوراتها. ولكن الدول مقيدة، وقيدت نفسها، من الانخراط فى صراعات الدول الأخرى بناءً على مبدأ الاعتراف المتبادل بالسيادة.

فى القرن التاسع عشر، لم يمنح الاعتراف المتبادل بالسيادة إلا للدول التى اعتبرت جزءًا من النظام الدولى والتى تُعرّف بأنها دول «متحضرة». أما مناطق العالم التى لم تكن تعتبر «متحضرة» فكانت خاضعة لحق الدول التى تعتبر نفسها كذلك بالشروع فى «مهام تمدين» كانت تتضمن الغزو والإدارة وتغيير بعض العادات بالقوة. فى أوج الإمبريالية، فى آخر القرن التاسع عشر، كانت «الإمبريالية» مصطلحًا يدل على الشرف، على الأقل فى البلدان التى شكلت فيها أساس سياستها.

تغير الموقف من شرعية الإمبريالية حدث بعد الحرب العالمية الثانية. فجأة أصبحت كلمة سيئة ودخلنا عصر حركات التحرير الوطنى، التى نجحت فى كل مكان تقريبًا فى فترة ما بعد عام 1945 فى تحقيق هدفها الأولى وهو فرض السيادة المحلية لدولها. وما أن حدث ذلك حتى نشأت حركة جديدة، بالأساس فى العالم الغربى، تناصر "حقوق الإنسان" التى تُعرف بشتى أنواع الحقوق الديمقراطية التى نتحدث عنها، من الحريات المدنية إلى حقوق المواطنة.

حاولت منظمات، أسست خارج البلدان المتهمة، أن تخلق ضغطًا سياسيًّا يوجه مباشرة إلى حكومات الدول التى تُعرف بأن مستوى حقوق الإنسان فيها غير كاف وبشكل غير مباشر من خلال حكومات الدول التى تتواجد بها هذه المنظمات، وقد يتخذ الضغط أشكالا عدة من الدعوة للمقاطعة إلى «حق التدخل» فى النهاية. والأعمال الأخيرة كلها لدول حلف شمال الأطلنطى فى البلقان تم تنفيذها كلها بدعاوى «حقوق الإنسان» و«حق التدخل».

فأين نحن إذن من هذا النقاش حول الديمقراطية؟ هل هى حقيقة أم سراب أم شىء ما بينهما؟ هل هى قابلة للتحقيق إلا أنه لم يحدث حتى الآن؟ يؤكد المدافعون عن التقدم التدريجى أن قدرًا كبيرًا قد أنجز؛ أما الناطقون باسم المجموعات المتعددة التى ظهرت من أجل الكفاح لمزيد من الديمقراطية فيغلب عليهم القول، بمختلف الطرق، إن هدف الحقوق المتساوية لم يتم الاقتراب منه. أعتقد أن علينا، إذا كنا سنتخذ

موقفًا من هذه التقييمات المتنافرة، وفي ضوء الحقائق التاريخية التي قمت بتلخصيها، أن نفحص الأمر مرة ثانية، بشكل أكثر تحليلًا، مع تقسيم تقييمنا لعملية الديمقراطية إلى ثلاث فئات: الديمقراطية خطابًا والديمقراطية ممارسة والديمقراطية إمكانية.

الديمقراطية خطابًا

لماذا تحول مصطلح «الديمقراطية» من تعبير عن آمال ثورية إلى عبارة فارغة عالمية. المعنى الأصلي للديمقراطية، في الفلسفة السياسية الغربية، من الإغريق حتى القرن الثامن عشر، كان دائمًا كما تشير جذوره اليونانية هو: حكم الشعب - أي، حكم الناس بدلًا من حكم شخص واحد ولكن بالأحرى خيرة الناس أي الأرستوقراطية. فالديمقراطية كانت في المقام الأول مفهومًا كميًّا، فقد عبرت عن دعوة للمساواة في ظروف لا مساواة فيها أساسًا، فما دام هناك من هم «الأفضل» فهناك من هم دون ذلك: رعاع يتسمون بالجهل والفجاجة والفقر.

لا يهم حقيقةً من هم الأفضل، فقد تم تعريفهم على أساس السلالة والأصل والألقاب الرسمية، وقد تم تعريفهم على أساس الثراء والأملاك والدور الإداري الاقتصادي، وقد تم تعريفهم على أساس التعليم والذكاء والمهارات الرفيعة. كل هذه الطرق لتصنيف الأفضل دائمًا ما كان يلازمها افتراض بأن حسن السلوك والرقي في أسلوب الحياة وسمة «التحضر» صفات للأفضلية، ودائمًا ما كان العنصر الحاسم هو التمييز بين المجموعتين، المجموعة القادرة على الاشتراك في عملية صنع القرار الجماعي والمجموعة المدعى أنها غير قادرة على ذلك. أما الديمقراطية فكرة وحركة فكان القصد منها في الأصل هو رفض هذا التمييز أساسا لتنظيم الحياة السياسية.

لم تجر أبدًا مناقشة ذات أهمية حول هذا الموضوع؛ ولم يكن ذلك ممكنًا قبل أن يشيع مفهوم «المواطنة» في النقاش السياسي الجاري. هذه النقلة الثقافية هي الإرث البياني العظيم للثورة الفرنسية، فكلنا الآن مواطنون.

ألسـنا كذلك؟ فالنقاش الأساسـى حـول تداعيات مفهوم المواطنة نشـأ فى لحظتين زمنيتين متتاليتين. فى بداية القرن التاسع عشر أخذ شكل نقاش وطنى داخلى فى بريطانيا العظمى وفرنسـا والولايات المتحدة وبضعـة بلدان أخرى حول قضية حق الاقتراع[6]. فالخيار الأساسـى كان بين حق أصحاب الأملاك فى الاقتراع، ما سـماه الفرنسيون الحق المحدود للاقتراع suffrage censitaire، وبين حق الاقتراع العام. ونحن نعلم أن حق الاقتراع العام انتصر فى آخر الأمر فى هذه البلدان وغيرها كما تم توسـيع مضمون كلمة «عام» باستمرار.

ولكن بعد أن أصبح مبدأ حق الاقتراع العام مقبولًا (حتى إن لم يطبق كاملًا) انتقلت المناقشـة إلى نقطة أخرى. فمع توسـيع حق الاقتراع فى البلدان الغربية (وانتشار عناصر أخـرى من الحريات المدنية كذلك فى هذه البلدان ذاتهـا).أصبحت كلمة «مواطن» أكثر شرعيـة فى هـذه البلدان واسـتخدمت لتـؤدى غرضها الشـامل. و مع ذلـك، فمفهوم المواطـن يقـصى بقـدر ما يشـمل، لأن كلمـة المواطـن تدل بالـضرورة ضمنيًّـا على غير المواطـن. فإذا كانت الفئـات الخطرة لم تعد كذلك، وإذا كنا قـد تقبلنا الطبقات العاملة غـير المتحـضرة باعتبارهم مواطنين فإن الخط البيانى بـين المتحضر وغير المتحضر ينتقل إذن ليفصل بين البلاد المتحضرة وغير المتحضرة، وهو ما أصبح مبرر الخطاب الرئيسى للحكـم الإمبريـالى وأسـاس خطاب المطالبة بمشـاركة الطبقـة العاملة فى أمجاد رسـالة التمدين والحصول عليها.

كان استخدام «الديمقراطية» مصطلحًا للتعبير عن مطالب الطبقات الدنيا فى صراع الطبقـات الوطنى قد بطل فى ذلك الوقت، ولكنها كانت تسـتخدم بالأحرى مصطلحًا لتبرير سياسات القوى المسيطرة فى الصراع العالمى بين من يسمون المتحضرين ضد غير المتحضرين أى بين الغرب والباقى، ومن ثم بسبب تغيير نبرة مفهوم الديمقراطية باتت المجموعات، التى كانت تخشـى هذه الكلمة فى النصف الأول من القرن التاسـع عشر، هى نفسـها التـى تتبناها بنهايـة القرن وتسـتخدمها موضوعًا رئيسـيًّا فى النصف الثانى مـن القـرن العشريـن، وعندئذ أصبح مفهـوم الديمقراطية رمـزًا أوليًّا ونتيجـة وبرهانًا

علـى التحضر، فالغرب ديمقراطى أما الباقى فـلا. وبذلك أظهرت القوى المهيمنة على اقتصـاد العالم نفسـها كقيـادة أخلاقية، فهيمنتها هى أسـاس التقـدم فى كل العالم، تقدم الديمقراطية باعتبارها «كأسًا مقدسة» ؛ وعليه فهم يجسدون الفضيلة.

الديموقراطية تَحَقُّقًا

لم يكـن الخطاب الجديد لينجح لو لم يكن هناك أسـس تجريبية لهذه المزاعم، فما هى؟ لكـى نقدرهـا التقديـر الصحيح علينا أن نتمعن الفرق الأساسـى بين النظام الرأسـمالى والنظـام ما قبل الرأسـمالى من ناحية التقسـيم إلى طبقات اجتماعيـة . ففى النظام ما قبل الرأسـمالى كانـت السـلطة تتمركز فى أيـدى الطبقة العليا لأنها كانت تسـيطر على سـبل البطـش، ومن ثم كانـت تطالب بنصيب أكبر من الثروة. أمـا الذين كانوا يحصلون على الثروة عن طرق أخرى غير الاستيلاء العسكرى - ولنقُل عن طريق السوق مثلًا - فلم يُحسَبوا من الطبقة العليا ومن ثم عاشـوا فى خوف أبدى من مصادرة أملاكهم، فسـعوا لتفـادى هذا المصـير عن طريـق شراء مكانة بين الأرسـتوقراطية وهو ما اسـتغرق وقتًا طويلاً، وصل أحيانًا لمدة أربعة أجيال، حتى انتهت هذه العملية.

إن الاقتصاد الرأسـمالى العالمى مقسـم طبقيًا بشـدة بقدر ما كان النظام قبل الرأسمالى مقسـمًا مـع الفرق فى العلاقات ما بـين الطبقات. احتفاظ الطبقـة العليا بمكانتها يرجع لبراعتهـا الاقتصادية السـابقة وليس العسـكرية. من لا يتبوأون القمـة ولكن يتمتعون بمهـارات، ونسـميهم الكـوادر أو الطبقة الوسـطى للنظـام، لا يعيشـون فى خوف من المصادرة بل على العكس، يتم باسـتمرار اسـترضاؤهـم وتهدئتهم مـن قبل الطبقة العليا التـى تحتـاج إلى مسـاعدتهم لتحافـظ عـلى التوازن السياسـى للنظـام العالمـى الكلى أى للسيطرة على الطبقات الخطرة.

إن توسـيع قاعدة حق الاقتراع ومزايا دولة الرفاه والاعتراف بالهويات الفردية كلها جزء من برنامج تهدئة هذه الكوادر، لضمان ولائها للنظام بشـكل عام، وقبل كل شـىء

للحصول على مساعدتها لإبقاء غالبية سكان العالم فى مكانهم. دعونا نعتبر النظام الرأسمالى العالمى نظامًا ثلاثيًا من الناحية الاجتماعية، مقسمًا (رمزيًا) إلى 1٪ على القمة و19٪ من الكوادر و80٪ فى القاع. ثم دعونا نضف العنصر المكانى الذى قد أشرنا إليه. بداخل حدود النظام الواحد، وهو الاقتصاد الرأسمالى العالمى، لا تتوزع نسبة الـ 19٪ بشكل متساو على كل الوحدات السياسية بل إنها بالأحرى مركزة فى قلة منها.

إذا افترضنا هذين الافتراضين - التقسيم الثلاثى للنظام مع تركيز جغرافى - عندئذ يبدو جليًا أن شعار «الديمقراطية» كان له معنى كبير بالنسبة للـ 19٪، حيث إنها تتضمن تحسينًا حقيقيًا فى وضعهم السياسى والاقتصادى والاجتماعى. لكننا نرى كذلك أن المعنى بالنسبة للـ80٪ ضئيل حيث لم يحصلوا سوى على القليل جدًا من المزايا المفترضة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. حقيقة إن هناك عددًا صغيرًا من البلدان يتمتع بثراءٍ أكبر ووضع أكثر ليبرالية وتعددية حزبية تعمل بنجاح ما - وباختصار حقيقة إن قلة من البلدان تعتبر متحضرة - ليس هو السبب ولكنه تحديدًا نتيجة التفاوتات الكبيرة فى النظام العالمى كله. ولهذا يبدو الخطاب حقيقيًا فى بعض أنحاء النظام العالمى وخلوًا من المعنى فى أنحاء أخرى، وهى الأنحاء الأكبر.

هل هى ديمقراطية غير متحققة إذن؟ بالطبع. وليس ثمة حاجة لإثبات - رغم إمكانية ذلك - أن الديمقراطية، كيفما تعرف، مقيدة وعرجاء حتى فى ما يسمى بالدول الليبرالية. ويكفى ملاحظة أنها لا تعمل على الإطلاق، بأى درجة ذات أهمية، فى أغلب أنحاء العالم. وعندما يعظ القادة الغربيون عن فضائل الديمقراطية لدولة من العالم الثالث، وهذا ما يفعلونه بانتظام، فإما أنهم يتجاهلون حقائق النظام العالمى عن عمد أو أنهم يسخرون أو أنهم يدَّعون تفوق بلدانهم الأخلاقى. أنا لا أدافع بأى حال من الأحوال عن دكتاتوريات العالم أو أبررها، فالقمع ليس بفضيلة فى أى مكان ناهيك عن المذابح الجماعية ؛ إنما هى مجرد الإشارة إلى أن هذه الظواهر ليست بمصادفة ولا نتيجة لأن بعض البلدان صاحبة ثقافات غير متحضرة ؛ وبكل تأكيد ليست نتيجة عدم كفاية انفتاح هذه البلدان لتدفقات رأس المال. ثلثا شعوب العالم محرومة من الأوضاع

الليبرالية بسبب هيكل الاقتصاد العالمى الرأسمالى الذى يجعل من إقامة مثل هذه الأنظمة السياسية أمرًا مستحيلا.

الديمقراطية إمكانية

إذا كانت الديمقراطية فى نظرى غير محققة فى عالمنا المعاصر إلى حد بعيد، فهل يمكن تحقيقها؟ يمكن الرد بإجابتين، إما «نعم، مع مزيد من التحسينات» أو «لا». هناك كثيرون يقولون « نعم، مع مزيد من التحسينات»، والفكرة هى أن المزايا التى منحت لـ 19٪ يمكن أن تمنح بعد ذلك لـ 21٪ ثم 25٪ إلخ. وما يلزم هو، حسبما يقولون، مزيد من الضغط المنظم – من قبل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمثقفين المستنيرين، أو عن طريق إعادة التشكيل الثقافى للشعوب غير المتحضرة.

والحجة الرئيسية لدى من يبشرون بذلك هى أن ذلك ما قد حدث على مدار المائتى عام الماضية حيث فزنا بالتنازلات التى قد نسميها التحول الديمقراطى عن طريق الكفاح وتدريجيًا. ما تسقطه هذه التكهنات من الحساب هو الأثر التراكمى للتغير التدريجى على عمل النظام. فالسبب الأساسى لتقديم التنازلات من قبل أصحاب الامتيازات لمطالب التحول الديمقراطى هو استعاب الغضب وإدماج الثوريين ولكن دائمًا من أجل إنقاذ إطار العمل الأساسى للنظام ؛ وهذه الاستراتيجية تجسد مبدأ دى لامبيدوزا di Lampedusa أن «كل شىء يجب أن يتغير حتى لا يتغير شىء».

إن مبدأ دى لامبيدوزا فعال جدًا ولكن حتى نقطة محددة ينقلب عندها. فالمطالب بمزيد من الديمقراطية وإعادة توزيع الكعكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تستنفد قط، وهى لانهائية حتى إن اتخذت شكل تحسينات تدريجية ؛ وعملية التحول الديمقراطى التى جرت فى المائتى عام الماضية، حتى إن لم تفد سوى الـ 19٪ من سكان العالم التى افترضها، كانت مكلفة بالنسبة للواحد فى المائة والتهمت حصة كبيرة من الكعكة. فإذا زادت نسبة الـ 19٪ لتصل إلى 29٪ ناهيك عن 89٪ لن يتبقى شىء

لأصحاب الامتيازات. ولنكون محددين، فإن عملية تراكم رأس المال اللانهائية، التى هى روح الاقتصاد الرأسمالى العالمى لن تكون ممكنة. فإما أن تتوقف عملية التحول الديمقراطى، وهذا صعب سياسيًّا، أو أن ننتقل إلى نظام من نوع آخر يحافظ على الواقع الطبقى غير العادل.

وهذا النوع من التحول هو ما نتوجه إليه اليوم كما أعتقد. لن أكرر فى هذا المقام تحليلى المفصل لكل العوامل التى أدت لما أعتبره الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالى العالمى. والتحول الديمقراطى عمليًا ما هو إلا عامل من العوامل التى أدت بالنظام لحالة الفوضى الحالية والتشتت. وما أراه، نتيجة لذلك، هو صراع سياسى حاد فى الخمس والعشرين إلى الخمسين سنة القادمة حول النظام الذى سيخلف الاقتصاد الرأسمالى العالمى؛ وفى نظرى سيدور بين من يريدون أن يكون نظامًا ديمقراطيًّا فى صميمه ومن لا يريدون ذلك. ولذلك فأنا لست سعيدًا برأى البعض بأن الديمقراطية «مشروع لم يكتمل فى جوهره». مثل هذه الصياغة تستحضر صورة لحالة البشرية المحزنة وعيوبها وعدم قابليتها الأبدية للتحسين. مثل هذه الصورة لا يمكن مجادلتها بالطبع. لكن الصياغة تسقط من حسابها احتمال وقوع لحظات خيار تاريخى يمكن أن تُحدِث فرقًا رهيبًا؛ وعصور التحول من نظام اجتماعى تاريخى إلى آخر هى بالضبط لحظات لهذا النوع من الخيار التاريخى.

حتى إن لم نحصل أبدًا على نظام ديمقراطى مثالى، فأنا مؤمن بأنه من الممكن أن يكون لدينا نظام يقارب الديمقراطية إلى حد بعيد. لا أعتقد أننا نعيش حاليًا فى نظام ديمقراطى ولكن يمكننا أن نحصل عليه. إذن من المهم أن نعود للوحة الرسم ونفسر ما الذى يدور الصراع حوله. إنها ليست الحريات المدنية، على الرغم من أن مجتمعًا ديمقراطيًّا ستكون به حريات مدنية ليفرح قلب جون ستوارت ميل John Stuart Mill؛ ومن المفروض أن يكون له. وإنها ليست نظم متعددة الأحزاب، وهو أسلوب خيار ديمقراطى واسع النطاق لا يشكل إلا إمكانية من بين إمكانيات كثيرة، ولا ينتشر استخدامه فى أى مجال اليوم إلا فى الاقتراعات القومية والمحلية الدورية.

يجب الإقرار بأن الديمقراطية فى الأساس هى المساواة، وهى نقيض العنصرية، العاطفة التى تتخلل الحياة السياسية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. دون مساواة فى كل مجالات الحياة الاجتماعية لن تكون هناك مساواة ممكنة فى أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، لن يكون سوى سرابها. ولن تتحقق الحرية دون مساواة حيث إن أصحاب السلطة سيفوزون دائمًا فى نظام غير عادل. لهذا تستشرى شكاوى الفساد كالوباء فى نظامنا وكذلك شكاوى عدم تحقق متساو للمواطنة، وهذا هو سبب السخرية، إن النظام القائم على المساواة قد يكون غير مسيس نسبيًا ولكن لن يكون مدعاة للسخرية؛ فالسخرية هى الدفاع النفسى للضعيف أمام السلطة.

يثير النداء بإقامة نظام يجمع بين المساواة النسبية وسياسة ديمقراطية نسبيًا سؤال ما إذا كان ذلك ممكنًا؟ والحجة الرئيسية المناهضة لهذا الاحتمال هى أن التاريخ لم يشهد مثل ذلك الأمر؛ وهى حجة تبدو لى واهنة. ففى النهاية لم توجد المجتمعات الإنسانية إلا لفترة قصيرة من الزمن. لا يمكننا أن نبدأ باستبعاد احتمالات مستقبلية بناءً على ماضينا التاريخى القصير. وفى كل الأحوال، فإن الاستنتاج الوحيد الذى يمكن استخلاصه من التشاؤم هو الاستسلام. والحجة الكبرى الثانية المناهضة للمساواة هى ضعف أداء النظم اللينينية. ولكن هذه الأنظمة لم تكن بالطبع، عادلة فى أى وقت من الأوقات على الرغم من أنها تبنت فى البدايات الأولى خطابًا كان ينادى بالمساواة آمن به البعض إلى حد ما. ولكن ممارساتها اتسمت بعدم مساواة شديدة، فقد كانت مجرد شكل آخر لأنظمة المناطق الهامشية وشبه الهامشية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، فخبراتهم لا تفيدنا إطلاقًا فى تقييم إمكانية إقامة نظام اجتماعى قائم على المساواة.

إن القضية الأساسية اليوم، وفى هذا التوقيت من تاريخ الاقتصاد الرأسمالى العالمى الآخذ فى التطور، هى أن المزيد من التحسينات لم تعد مطروحة كخيار حقيقى. لقد وصلنا، كما يبدو لى إلى آخر مدى بداخل الإطار نظامنا الاجتماعى التاريخى الحالى. النظام فى أزمة وسيتغير حتمًا، ولكن التغير لن يكون بالضرورة للأفضل. هذا هو الخيار السياسى والأخلاقى لهذا العصر من التحولات، ولا أعتقد أن هناك ما يدعو لافتراض حتمية التقدم السياسى أو الأخلاقى، غير أنى أؤمن بنظرية التقدم المحتمل.

فما عسانا أن نفعل؟ قبل كل شيء علينا أن ندرك أين نحن وأن لدينا خيارات لأن النظام في حالة تشعب ومن ثم يقترب من نهايته. وثانيًا، علينا أن نتحاور فيما بيننا (نحن الذين نرغب في خلافة نظام قائم على المساواة) عما يمكن أن تقدمه لنا التكتيكات السياسية لإقامة مثل هذا النظام، وكيف لنا أن نعقد الاتحادات اللازمة لتحقيق هذا؛ وثالثًا، يجب ألاَّ ننقاد لنداء من يودون إقامة نظام جديد يظل طبقيًّا لا يتسم بالمساواة تحت مظلة شيء متقدم. هذا كله ليس سهلًا، ولا يوجد ضمان بأننا سننجح، ولكن ما يمكن أن نكون متأكدين منه هو أن أصحاب الامتيازات عازمون على الاحتفاظ بامتيازاتهم بشكل أو آخر وسيحاربون بضراوة وبذكاء من أجل ذلك.

الديمقراطية؟ إن شعوري تجاهها كما قال المهاتما غاندي ردًا على سؤال عن الحضارة الغربية: «أعتقد أنها ستكون فكرة جيدة».

هوامش

(1) انظر المناقشة حول الديمقراطية ككلمة تعويذية لحشد اليمين الثورى فى James Billington،

Fire in the Minds of Man (New York: Basic Books, 1980), 244-46

حديث بيلنجتون تطور هذه اللغة الثورية من «ديمقراطية» إلى «شيوعية» فى الحقبة من 1789-1848

(2) أغلب هذه المجموعات كانت زائلة وصغيرة ولكن انظر للأسماء التى اختاروها: الأصدقاء الديمقراطيون لكل الأمم والديمقراطيون الأخويون والاتحاد الديمقراطى واللجنة المركزية الأوروبية الديمقراطية. انظر كذلك لأسماء المجلات: الدليل الديمقراطى للشعب الألمانى وحوار المجتمع كهيئة الديمقراطية. عندما انفصلت فى إنجلترا مجموعة عن اتحاد الرجال العاملين فى عام 1837 لأنه مسالم زيادة عن اللزوم فأطلقوا على أنفسهم اسم الاتحاد الديمقراطى. انظر A. Müller Lehning الاتحاد الدولى، 1855-1859: The International Association, 1855-1859: A Contribution .Leiden: E.J.Brill, 1938)،4، 11-18) to the Preliminary History of the First International وفى عام 1872، كان Fustel de Coulanges الذى اتبع سياسات محافظة ولكن جمهورية، يفسر أصول الإمبراطورية الثانية كما يلى: «إذا لم يكن الجمهوريون الذين طاردوا لوى فيليب (من على عرشه) ديمقراطيين، بسذاجة، ولم يدخلوا حق الاقتراع العام، لكان احتمال استمرار الجمهورية فى فرنسا على مدار 24 عامًا ماضية كبيرًا» ("Coulanges, Considération sur la France", François Hartog, Le XIX siècle et l'histoire: Le Cas Fustel de Coulanges, Paris: Presses (Universitaires de France, 1988, 238)

(3) انظر لينينج، الاتحاد الدولى، 24-25 والملحق رقم 10، ص 90-96

(4) هذا ليس سوى جزء من القصة الخاصة بيورج هايدر، انظر الفصل 14

(5) انظر مثلًا أعمال Stein Rokkan، والمقال عن توسيع حق الاقتراع، «النظم الانتخابية» فى

Citizens, Elections, Parties: Approaches to the Comparative Study of the Process of 147-68. (Development (Oslo: Universitetsforlaget, 1979

(6) انظر Stuart Woolf فى التمييز بين الأمة والشعب فى فكر التنوير حيث غذى الفكر فى الحقبة النابليونية: «كانت 'الأمة' تفهم بطريقة حصرية على أنها النخبة 'المتعلمة' أو على أنها أكثر شمولاً باعتبارها النخبة الحاكمة... كان الكتاب التنويريون دائمًا يميزون بشدة بين المتعلمين، الذين يوجهون رسالتهم، والذين يشكلون الجزء الأكثر وفرة وإفادة من الأمة. 'الشعب' ليس محرومًا ولكن يسهل التأثير عليه ويحتاج إلى تقويم أخلاقى وفنى (وبدنى) بما يتناسب مع مكانته وما يؤهله لحياة العامل على الوجه الأفضل.

Woolf, «French Civilization and Ethnicity in the Napoleonic Empire,» Past and) .(Present, no. 124 [August 1989]:106

الفصل الثامن
المثقفون: حيادية القيم فى موضع المساءلة

لقد قلت فى كتاب[1] صدر لى مؤخرًا إن النظام العالمى الحديث يقترب من نهايته ويدخل عصر تحول إلى نظام تاريخى جديد لم نتعرف بعد على ملامحه - ولا يمكن أن نعرفه سلفًا - وإن كنا نستطيع أن نسهم عمليًا فى تشكيله. العالم الذى عرفناه (بمعنى الإدراك cognoscere) كان اقتصادًا رأسماليًا عالميًا وقد وقعت عليه ضغوط هيكلية لم يعد قادرًا على التعامل معها.

لا يسعنى فى هذا المقام إلا إعطاء فكرة عامة مختصرة للغاية عن مصدر هذه الضغوط وكيفية عملها وهى ثلاثة ضغوط: أولها نتيجة انحسار المناطق الريفية فى العالم التى وصلت إلى مرحلة متقدمة وأغلب الظن أنها ستكون قد انتهت إلى حد كبير فى خلال الخمس والعشرين سنة القادمة؛ وهى عملية ترفع دون هوادة تكلفة العمالة كنسبة من إجمالى القيمة المولدة، والثانية نتيجة طول تحميل التكلفة على الغير التى أدت إلى إنهاك بيئى، فهى ترفع تكلفة المدخلات كنسبة من إجمالى القيمة المولدة، والثالثة نتيجة تحول العالم إلى الديمقراطية الأمر الذى أدى إلى مطالب تتزايد باطراد على الإنفاق العام على

التعليم والرعاية الصحية وضمان الدخل مدى الحياة، بما يرفع تكلفة الضرائب كنسبة من إجمالى القيمة المولدة.

الضغوط الثلاثة مجتمعة تضع أرباح الإنتاج فى مأزق هيكلى ثقيل طويل المدى، وتحد من ربحية النظام الرأسمالى بالنسبة للرأسماليين. لن أجادل فى قضية هذا المزيج من الضغوط فى هذا النص لأنى فعلت ذلك فى مواضع أخرى[2]، ولكنى سأفترض صحته لأغراض القضايا التى أود مناقشتها.

جزء من الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى العالمى هو أننا نرى أيضًا نهاية الطريقة التى «عرفنا» العالم بها (معرفة بمعنى العلم scire)، أى نهاية نفع الأطر الحالية لنظامنا المعرفى، وخاصة مفهوم الاختلاف الجذرى بين المعرفة العلمية والمعرفة الفلسفية / الإنسانية وأنهما طريقتان متناقضتان فكريًا للتعرف على العالم - ونشير إلى هذا المفهوم فى بعض الأحيان بالـ «ثقافتين» - لم يعد غير مناسب لمهمة تفسير التحول الاجتماعى الرهيب الذى نعيشه فحسب بل أصبح عقبة كبرى فى حد ذاته بالنسبة لقدرتنا على التعامل مع الأزمة بذكاء. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن مفهوم «الثقافتين» لم ينشأ إلا منذ قرنين كما أنه لم يكن موجودًا فى أى نظام تاريخى آخر.

وقد تم اختراع المفهوم جزءًا من تأطير النظام العالمى الحديث وقد ينتهى مع النهاية المرتقبة لهذا النظام؛ فالتحول من نظام تاريخى إلى آخر على أثر تشعب فى مسارنا، تكون نتيجته حتمًا غير مؤكدة إذ يأخذ شكل دوامة فوضوية تدمر كل ما هو مألوف وتضاعف الدفعات فى كل الاتجاهات وتربكنا كلنا بالطبع فى أثناء هذه العملية[3]. ومن ثم يجدر السؤال عن دور المثقفين أو ما يمكن أو ما ينبغى أن يكون وسط هذه التحولات السريعة غير المؤكدة والمهمة لعالمنا، التى نعيشها جميعًا.

طالما عرفنا أن السعى للمعرفة الاجتماعية لا يشمل مسائل فكرية فحسب، بل مسائل أخلاقية وكذا سياسية، إلا أن العالم الحديث شهد مناقشات موسعة عن طبيعة علاقة هذه المسائل بعضها ببعض؛ وقد تمركز النقاش بالأخص، لمدة قرنين على الأقل حتى

الآن، حول موضوع ما إذا كان من الممكن أو المستحب أن نبقى على الفصل القاطع بين المسائل الفكرية والأخلاقية والسياسية؛ وفى هذا النقاش تتأجج المشاعر دائمًا.

كان هذا النقاش يشغل مساحة أقل، فى ثقافات متعددة سبقت بناء النظام العالمى الحديث، ودائمًا ما كان هناك تقبل لفكرة عدم قابلية الفصل بين المسائل الثلاث – الفكرية والأخلاقية والسياسية – وأن للاعتبارات الأخلاقية، على أية حال، الأسبقية إذا ما حدث تعارض بينها فهى التى تحدد النتائج. أما مفهوم الفصل بين هذه المسائل، كمفهوم الثقافتين، فهو من اختراع النظام العالمى الحديث. وبالفعل هناك رابط منطقى بين هذين المفهومين. فى العالم الحديث، أكد من سموا أنفسهم العلماء أن العلم هو المجال الوحيد للسعى وراء ما هو حقيقى، وتركوا للفلسفة والآداب والإنسانيات دور السعى وراء ما هو طيب وجميل؛ وكان هذا التقسيم للأهداف المعرفية مقبولًا من الطرفين بشكل عام، وبالفعل كان يُستشهد بانتظام بهذه المعتقدات على أنها من إنجازات الحداثة العظيمة، ومن سماتها المميزة.

يتبين مدى اختلاف هذا المفهوم عن رؤى عالمية سابقة بتأمل اليونان القديم، فكثيرًا ما يؤكد المفكرون الغربيون أن الثقافة اليونانية هى معينهم الفكرى وأنها على أية حال شديدة التشابه بميتافيزيقيتها بحكم مركزية مكانة «المذهب العقلي» فى الفكر اليونانى. ومن بين كل الحضارات التى سبقت الحداثة يُزعَم أن اليونان القديم هو الأقرب للعالم الغربى الحديث، ومع ذلك ما هى اللحظة الرمزية العظيمة فى تاريخ الثقافة اليونانية ذات الصلة بقضية الفصل بين السعى وراء الحقيقة و السعى وراء الخير؟ هى عندما أجبر سقراط على شرب الشوكران السام لأنه اتهم بإفساد شباب أثينا. لم يطلب منه شرب السُّم فحسب بل إنه شربه دون مقاومة وكأنه يعترف بشرعية الحكم. فى المسيرة الثقافية الغربية يمكن اعتبار محاكم التفتيش تكملة لوجهة النظر العالمية التى أدت إلى الحكم الأثينى على سقراط، وقد كان المثقفون هدفًا مفضلًا بالنسبة لمحاكم التفتيش.

والحقيقـة أن المثقفين فى العالم الحديـث، رغم «الحداثة»، مازال يفرض عليهم شرب السُّـم كثيرًا؛ ومازال يحكم عليهم بالمـوت حرقًا. ولكن اليوم لم يعـد الضحايا يتقبلون هـذا النـوع من القمع باعتباره شرعيًـا وأغلب الظن أن الأكثرية مـن الناس لا يقبلونه؛ فموضوع التسـامح الفكرى يسيطر بشدة على خيال العالم الحديث؛ وقد حاول المثقفون استخدام المصادقة النظرية على التسامح ليجدوا لأنفسهم مساحة أكبر، ولكن الصورة بهـا كثير من النفاق حيث إن الممارسـة بعيدة كل البعد عـن النظرية. والواقع أن المثقفين تحت ضغط مستمر ممن فى السلطة.

فى الخمسـمائة عـام الماضية، وبالأخص فى المائة والخمسـين عامًا الأخـيرة منها، كان المثقفـون يتبعـون أسـلوبين مختلفين للكفاح ضد قمـع حريتهم فى التعبير عن أنفسـهم؛ أسلوبين يختلفان تمامًا ويعكسان مواقف سياسية مختلفة تمامًا.

بُنـى أسـلوب المحاجـة الأساسـية داخـل العلـوم الاجتماعيـة عـلى أسـاس التمييز الافتراضى بين العلم الذى هو مجال الحقيقة، وبين السياسة التى هى مجال القيم. ويدفع أغلبيـة العلـماء الاجتماعيـين اليوم بحجة أنهم علـماء لا يتحدثـون إلا فى المجال العلمى تاركين للساحة العامة كل النقاش المتعلق بالقيم والاستنتاجات التى يجب أن تستوحى مـن صورة الواقع التى رسـمها علـماء الاجتماع، ويقولـون إنهم يدافعون عـن «حيادية القيـم» وهـى، كـما يؤكـدون، الموقف الوحيـد الملائـم للمثقفين بشـكل عـام وللعلماء الاجتماعيـين التجريبيـين بشـكل خاص، كـما يقال إن مثل هـذه الحيادية تبرر التسـامح الاجتماعى والسياسى للعلوم الاجتماعية الذى يطالب به المثقفون فى المقابل.

التعريـف المحدد لحيادية القيم موضع كثير من الجدل، ولكن الفكرة الأساسـية هى أن مهمة تجميع البيانات وتفسيرها يجب أن تتم بغض النظر عن توافقها أو تعارضها مع قيـم الباحث أو المجتمع أو الدولة؛ فيقـال إن مدى صحة أو حقيقة وصف ما لا علاقة له بما إذا كان مضمون هذا الوصف مرغوبًا فيه أو لا؛ أى إنه يتم تأكيد أن «الواقع» و«ما نتمنـى أن يكون عليه هذا الواقع» شـيئان مختلفان. وحجة فرعية إضافية هى أنه يصبح

بالتـالى واجبًـا أخلاقيًا على الـدارس أن يقدم كل نتائج بحثه للنـاس بوضوح أيًا كانت تداعياتهـا عـلى الشـأن العام. وعلى العكس، فمن سـمات المجتمع الليـبرالى أنه لا يضع عوائق أمام ما يقدمه المثقفون والدارسـون والعلماء من نتائج بسـبب ضيق الآخرين بها من جراء تداعياتها الأخلاقية أو السياسية.

ومن التعبيرات الأكثر تأثيرًا لهذا المنظور الأساسـى بداخل العلوم الاجتماعية الذى دائـمًا ما يستشـهد به مـا يقوله ماكس ڤيبر Max Weber فى مناقشـاته لــ «حرية القيمة» و«الموضوعية»:

> يمكـن القـول، دون أدنـى شـك، إنـه مـع أول محاولـة لاسـتخلاص توجهات محددة مـن التقييمات السياسـية العملية (بالأخـص الاقتصاديـة والاجتماعيـة السياسـية) إن كل مـا يمكن لفـرع معرفى تجريبى أن يثبتها بالسـبل المتاحة له هى!(1) الأسـاليب التـى لا يمكـن الاسـتغناء عنهـا، و(2) التداعيـات الحتميـة، وبالتـالى (3) التنافس المشروط بـين التقييمات العديدة المحتملـة وعواقبهـا العمليـة. للمجالات المعرفية الفلسـفية أن تخطـو خطوة أبعد وتكشـف عن «معنـى» التقييـمات، أى بنيتها الأساسـية وعواقبها المهمة.... أمـا العلوم الاجتماعية، التى هى تجريبية بحتة، فهى آخر العلوم التى يمكن أن تفترض أنها مهيئة لمحو عبء اتخاذ القرار ومن ثم يجب عليها ألا تعطى انطباعًا بأن ذلك فى مقدورها.[4]

لاحـظ اللغـة التى يسـتخدمها ڤيبر عندما يقـول إن العلوم الاجتماعيـة لا يمكن أن تمحو عبء اتخاذ القرار. يبدو أنه هو نفسـه واع لمدى العذاب الذى يسـببه هذا الإنكار الشديد للذات بالنسبة للعالم. ففى خطابه الشهير أمام طلاب ميونخ بعد الحرب العالمية الأولى مبـاشرة، الـذى كان يتناول فيه موضوع العلوم «مهنة»، ذكّرنا بما كان تولسـتوى

يقوله من أن «العلم لا معنى له لأنه لا يجيب على السؤال الوحيد الذى يهمنا ألا وهو: «ماذا سنفعل وكيف سنحيا؟» ويعترف ڤيبر بأنه «لا جدال فى أن العلم لا يعطينا جوابًا عن ذلك»

ولكن ما الذى يستنتجه إذن؟

إن قَـدَر زمننا هذا هو إضفـاء صفة العقل والفكر، وقبل كل شىء، «تحرُّر العالم من الوهم»....

أمـا مـن لا يحتمل هذا القـدر برجولة فيجـب أن نقول له أن يعـود فى صمـت دون ضجيج المرتدين وإنما ببسـاطة ووضوح؛ فأبواب الكنيسة القديمة مفتوحة أمامه وترحب به....

لكـن النزاهة [الفكرية] تضطرنا إلى أن نبين للعديدين الذين ينتظـرون اليوم أنبياء ومنقذيـن جدًا أن الوضع كما هو فى أغنية الحـارس الأدومـى الجميلـة فى فـترة المهجـر التى دخلت سـفر إشعيا:

«صوت صارخ من سـعير(*) «يا حارس ماذا بقى من الليل؟ يا حارس ماذا بقى من الليل؟». فيجيب الحارس «يجيء الصبح والليل يعود، إن أردتم فاطلبوا. تعالوا، ارجعوا واطلبوا»

فالنـاس الذيـن وجه لهـم هذا الـكلام ترقبوا وتوانـوا لأكثر مـن ألفيتين، ونهتـز عندما نـدرك قدرهم. ونود أن نسـتخلص من ذلك درسًـا وهو أن لا شـىء يأتى من وراء التمنى والتوانى فقط؛ علينا أن نعمل بشكل مختلف.[5]

(*) سعير منطقة وسط أدوم تقع جنوبي شرق البحر الميت.

هذا نص رزين بل متشائم، ولكن ڤيبر يصر على التمسك برؤيته عن العالم «المتحرر من الوهم» رغم كل المحن، ومتمسك برفع شأن مثالية العلوم الموضوعية.

وبالطبع تبين نظرة مدققة فيما قاله ڤيبر مدى تعقد الموقف، ليس موقفه الشخصي فحسب، بل الموقف بشكل عام. وكما يشير رونسيمان Runciman إلى أن «ڤيبر استمر، رغم دفاعه فيما بعد عن علوم إجتماعية خالية من القيم، في استخدامه لنفوذه أينما أمكن في شئون السياسات الاجتماعية... مما لا يعتبر تعارضًا... حيث إنه... كتب في افتتاحية في عام 1904، أن الموضوعية العلمية وغياب القناعات الشخصية أمران منفصلان تمامًا».[6]

ومع ذلك، فأيًا كانت تعقيدات الجدلية الخاصة بڤيبر فموقفه الأساسي يتجلى بوضوح في النهاية: «...إن الحكم على صحة... القيم هو مسألة إيمان. وقد تكون تلك مهمة يتولاها المفسر المتأمل للحياة والكون بحثًا عن معناها، ولكنها بكل تأكيد لا تدخل في دائرة اختصاص العلوم التجريبية... إن الواقع المثبت بالتجربة والقابل للبيان بأن هذه الغايات النهائية تمر بتغيرات تاريخية وأنها قابلة للنقاش لا يؤثر على التمييز بين العلم التجريبي والأحكام القائمة على القيم».[7]

وقد قلت إن الموقف المعروض هنا يمثل وقفة ضد القمع الفكري؛ وتتجلى هذه الوقفة بأوضح صورها الباكرة في النظام العالمي الحديث، فالدفاع عن حيادية القيم لم ينشأ على يد علماء الاجتماع، ولكن علماء الطبيعة وفلاسفة آخرين كانوا يتمردون على وطأة اللاهوت المسيحي الثقيلة على حياتهم وأعمالهم.

كان بطل هذا التمرد الأسطوري الكلاسيكي هو جاليليو الذي أجبرته محاكم التفتيش على سحب مقولته العلمية عن دوران الأرض حول الشمس ويقال عنه، بشيء من الرومانسية، وإن كان ذلك غير مؤكد، أنه رجع عن هذا الانسحاب بغمغمة «Eppur si muove!» «ولكنها تدور»، ويتواصل لدى العلوم الطبيعية حتى يومنا الشعور بأن عليها أن تبعد ما تعتبره تطفلًا سياسيًا في عملها.

أما ڤيبر، فإن آراءه كما كتب رونسيمان عنه فى 1972 قد تكون هى المألوفة فى وسط «الأغلبية العظمى» فى العالم ما بعد عام 1945 ولكن ذلك لم يكن الوضع فى نهاية حياته: «فقد شعر العديد ممن قرأوا مقاله حول «معنى الخلو من القيم» بالفعل، كما شعر هالبڤاكس Halbwachs، أن ڤيبر أثار ضجة لا لزوم لها حول قضية بديهية. إلا أن هناك ردا فوريا على هذا، فرغم بديهية القضية فقد كان ڤيبر من الفريق الخاسر وليس الرابح فى المجمع المنغلق Verein für Sozialpolitik (جمعية السياسة الاجتماعية) الذى كتب من أجله المقال».[8]

وتعددت التفاسير حول من استهدفهم ڤيبر مباشرة... فالهدف الأكثر بروزًا كان هاينريش فون ترايتشكه Heinrich von Treitschke وهؤلاء الأساتذة اليمينيون فى الجامعات الألمانية الذين شعروا أن انتماءهم الأولى لم يكن للحقيقة العلمية بشكل عام وإنما للرايخ الألمانى.[9] وكان الهدف الثانوى بالطبع هو الماركسيون بشكل واضح فى معظم الأحيان.

إلا أن ما نراه هو أن الموقف المؤيد لحيادية القيم متسق جدًّا مع الحجج السياسية والافتراضات المسبقة للوسط الليبرالى، كما أنه يعزز كلا من التأكيد على دور المتخصصين فى السياسات العامة والرغبة السياسية فى التوصل إلى إجماع فى الرأى عبر المناقشات بداخل حدود معينة. مثل هذه الليبرالية الوسطية تجمع بين نطاق واسع من المواقف وتستطيع أن تتوافق مع أى شىء تقريبًا يقوله أو يفعله الدارسون و/ أو العلماء، ما داموا لا يعبرون فى أعمالهم عن التزام سياسى بما يحدد على أنه «متطرف» عن البانوراما السياسية فى أى لحظة؛ أما التعبير عن التزام بالقيم المتفق عليها فهو شىء طبيعى بل إجبارى.

ومن ثم يقدم المدافعون عن حيادية القيم أنفسهم باعتبارهم الذين صنعوا مساحة للسعى وراء المعرفة بكل أشكالها، مدافعين عن ممارسيها ضد النظم المنشئة للكنيسة والدولة والمجتمع وضد النظم المضادة للحركات المناهضة للنظام، وهذا التبرير

لحيادية القيم ذاتى الإشارة. ويقال إن ممارستها لا تمثل الطريق المفضل فحسب بل الطريق الوحيد للتوصل للحقيقة، فالدفاع عنها يعتبر من ثم بذاته صانعًا لكل ما هو صالح للمجتمع والدولة والنظام العالمي؛ كما يقال بالإضافة إلى ذلك إن من الأفضل لهذا الصالح أن تبقى كل سبل السيطرة على الانتهاكات الممكنة لمزايا النظام فى أيدى المتخصصين بداخل المجلس نفسه.

أما الوقفة الثانية المحتملة بخصوص القمع الفكرى فتختلف تمامًا لأنها ترفض مفهوم حيادية القيم، وقد جاءت هذه النظرة تاريخيًا من كلا اليسار واليمين السياسى وتمثل زعمًا بأن حيادية القيم هى ورقة التوت لستر سيطرة الليبرالية الوسطية داخل مجال الأفكار. والصيغة الأكثر تأثيرًا لهذه الحجة كانت لأنتونيو جرامشى Antonio Gramsci الذى قال إن المثقفين كلهم متجذرون بالضرورة فى التزامهم الطبقى، والأهم من ذلك أن الطبقات تشعر بالحاجة لخلق مجموعة بداخلها يسميها جرامشى «المثقفين العضويين»:

> تخلق كل طبقة اجتماعية، نشأت فى الأصل على أساس تأديتها لوظيفة مهمة فى الإنتاج الاقتصادى للعالم، بداخلها بشكل عضوى، مجموعة أو أكثر من المثقفين يعطونها التجانس والوعى بوظيفتها، ليس فى المجال الاقتصادى فحسب بل الاجتماعى والسياسى كذلك...
>
> ويمكن أن نرى أن مجموعة المثقفين «العضويين» التى تخلقها كل طبقة جديدة بداخلها وتتطور بحسب تطورها التقدمى هى فى غالب الأعم «تخصصات» لجوانب جزئية من النشاط البدائى للنوع الاجتماعى الجديد الذى جاءت به الطبقة الجديدة إلى النور[10]

تجدر ملاحظة ما فعله جرامشي؛ فقد وضع حيادية المثقفين المحايدين موضع المساءلة إذ أصر على أنهم مرتبطون عضويًا بطبقتهم. مما يطرح بالطبع سؤال ما الذى يمثل قيمة الحقيقة، إذا وجد، وقبل كل شيء، من الذى يمثلها. وكما نعلم هذا الأسلوب فى تحديد دور المثقف استخدمته أحزاب العالم الشيوعية وهو بالإصرار على أن يُخضِع المثقفين تحليلاتهم الشخصية لتحليلات الجماعة المتمثلة فى الحزب الذى يزعم أنه يمثل مصالح الطبقة العاملة. حافظ دارسو ما بعد الحداثة على العوامل الجوهرية من زعم جرامشى عن العضوانية، ولكن مع اشتمال مجموعات غير «الطبقات» بينما رفضوا فى الوقت نفسه الاعتراف بوجود مجموعات سياسية لها الحق فى السيطرة على تعبيراتها.

بمعنى ما أدى مفهوم جرامشى تاريخيًا للقفز من سيئ إلى أسوأ. للهروب من سيطرة المثقفين القوميين اليمينيين فى الحياة الأكاديمية الألمانية أصر ڤيبر على شرعية حيادية القيم، وللهروب من سيطرة ساحة المثقفين الإيطاليين من الليبرالية الوسطية، المثلة لحيادية القيم، أصر جرامشى على عضوانية المثقفين التى فُسرت لتعنى خضوعهم للقيادة السياسية. وإذا كان اضطهاد جاليليو يقدم حكاية أخلاقية لدعم مطالبة المثقفين بالتحرر ممن يقال عنهم إنهم يجسدون المؤسسة الأخلاقية (المسيحية) فاضطهاد علماء الأحياء السوفيت على يد ليسينكو/ ستالين قدم حكاية أخلاقية تدعم مطلب التحرر من الحزب الذى قيل عنه إنه يجسد الأخلاقية المناهضة للنظام.

وهكذا توقف النقاش عند هذه النقطة طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين خاصة؛ حوار بين الطرشان بمعنى الكلمة، وسط صراع داخلى يزداد ضراوة كما أظهرت لنا مؤخرًا «الحروب الثقافية».(!!) هذا النوع من الشجار الفكرى انعكاس طبيعى للتوترات الداخلية فى نظام تاريخى مستمر إلا أنه لا يفيد عند مواجهة تحول نظامى ملىء بعدم اليقين عن نتائجه ولكن ملىء باليقين بأننا نحيا فى وسط تشعب فوضوى سيؤدى إلى تفكك أو اختفاء نظامنا العالمى القائم. إذا أردنا أن نحصل على أفضل نتائج من هذا التحول لابد لنا من مزيد من السيطرة على ما هو ممكن وما هو غير ممكن، ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب.

للنظام العالمي الحديث خاصية شديدة الغرابة. فهو يقدم سلسلة من التحليلات النظرية الذاتية من المفترض أن تكون وصفًا واقعيًا وفي الوقت نفسه توجيهيًا ولكنها مع ذلك غير دقيقة. نقول إن أساس الرأسمالية هو المنافسة في سوق حرة، وهكذا يجب أن تكون؛ نقول إن الدول، وهي إطارنا السياسي الإلزامي، سيادية، وهكذا يجب أن تكون؛ نقول إن أساس المواطنة هو المساواة في الحقوق السياسية، وهكذا يجب أن تكون؛ ونقول إن الدارسين و/ أو العلماء يمارسون حيادية القيم، وهذا ما يجب أن يمارسوه. كل من هذه العبارات وصف وكل منها توجيه؛ إلا أنه لا عبارة واحدة منها تقترب من أن تكون وصفًا «دقيقًا» وأغلبية شعوب العالم حتى النخبة المدافعة عن النظام نادرًا ما يمارسون ما يعظونه. دعونا نراجع هذه الوصفات/ التوجيهات.

السوق الحرة (أو التنافسية) هي الشعار العظيم للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهي كذلك سمتها المحددة المفترضة، ومع ذلك لا يوجد رأسمالي يعمل في السوق إلا ويعرف أن السوق لو كانت فعلًا حرة حسب تحديد آدم سميث للحرية - عدد من الباعة ومن المشترين وشفافية كاملة للعمليات بما فيها معرفة كل الباعة والمشترين بحالة السوق الحقيقية - لكان من المستحيل تمامًا أن يحقق أحد أي ربح على الإطلاق؛ لأن المشترين سيضغطون على البائعين دائمًا لخفض السعر لما يزيد بقدر ضئيل على تكلفة الإنتاج إن لم يكن أقل منها (على الأقل لفترة معينة).

لتحقيق الربح يلزم نوع من التقييد الجزئي على الأقل للسوق، تلزم درجة ما من الاحتكار. كلما زاد التقييد أو الاحتكار زاد الربح المحتمل المتاح للباعة. وبالتأكيد فإن للاحتكارات سلبياتها التي يتم إبرازها لنا دائمًا؛ ولكن ما يضع نهاية للاحتكارات ليس الوعي الاجتماعي بسلبياتها وإنما لأنها تدمر نفسها بنفسها عن طريق محاولات منطقية لا يمكن تفاديها من قبل باعة ومشترين جدد للدخول في أسواق عالية الربح. هذه الجهود تنجح عاجلًا أو آجلًا ولكنها في أثناء ذلك تخفض ربحية تلك السوق التي دخلوها.

تلعب السوق بالفعل إذن دورًا مهمًّا فى عمل الرأسمالية ولكن فقط كآلية يسعى من خلالها بعض المنتجين والباعة، باستمرار، لإنهاء احتكارات الغير. إلا أن النتيجة النهائية هى أن الذين تربحوا فى سوق الاحتكار، عندما يواجهون النهاية المتوقعة لميزتهم، يأخذون أرباحهم ويستمرون أو يحاولون الاستمرار عن طريق إيجاد سوق احتكارية أخرى، كثيرًا ما تكون حديثة الاحتكار. فى هذا التحرك جيئة وذهابًا يكون دور الدولة مركزيًّا لتحركات اللاعبين بصفتها الضامن للاحتكار أو المسببة له وكذلك كمُشرع «محايد» للممارسات الاحتكارية وبصفتها هادمًا لها. فمَن تكُنْ الدولة فى صفه يتربح من أوسع الأبواب، أما إذا كانت الدولة تقف فى صف الآخرين فيكون أول مسعى لرجل الأعمال أن يغير سياسة الدولة. الرأسماليون يحتاجون للدولة لجنى الأرباح الكبيرة، ولكن للدولة التى تقف بجانبهم وليس بجانب الآخرين.

أما السيادة فهى شعار النظام بين الدول، فكل دولة فى العالم الحديث تؤكد سيادتها، وكل دولة تدعى أنها تحترم سيادة الآخرين. ولكن كما نعلم وكما سيؤكد لنا أى مدافع عن الواقعية السياسية، فإن هذا ليس ما يحدث بالفعل؛ فهناك الدول القوية والدول الضعيفة، حيث يكون القوة أو الضعف هو معيار العلاقة المتبادلة بين الدول. وتتدخل الدول الأقوى باستمرار فى الشأن الداخلى للدول الأضعف فى حين تحاول الدول الأضعف باستمرار أن تصبح أقوى لتقاوم هذا التدخل. حتى الدول الأضعف يمكنها أن تقحم نفسها فى سياسات الدول الأقوى وإن بصعوبة أكبر. كل الدول، بما فيها الأقوى على الإطلاق، تقيدها «الجماعية» أى النظام بين الدول، كما تشير عبارة «توازن القوى» لهذه القيود تحديدًا.

ولو كانت كل الدول ذات سيادة حقيقية لما كان بها جهاز استخبارات ولما كانت فى حاجة إليه ولا لقوات مسلحة، ولكن كل ذلك موجود فى جميع الدول وكلها تحتاج إلى تلك الأجهزة إذا ما أرادت أن يكون لها الحد الأدنى من السيطرة على ما يحدث بداخل حدودها؛ ولا يعنى ذلك أن السيادة شعار لا معنى له؛ فهو يضع حدًا معياريًّا لدرجة التدخل ونوعه ومن ثم يمكن أن تستخدمه الدول الأضعف – إلى حد ما – لتحد من

الدمار الذى تتسبب فيه الدول الأقوى؛ وتعتبر الأمم المتحدة الجهاز الرئيسى الذى يتم من خلالـه وضع هذه القيود. ولكن إلى أى مدى تنظر إليها وزارات الخارجية فى العالم نظرة جدية؟

منـذ الثورة الفرنسية أصبح لكل دولـة «مواطنـون» وليس «رعايـا»، وللمواطنين حقوق، فهم مشاركون على قدم المساواة فى اتخاذ القرارات السياسية فى دولهم. إلا أنه، منـذ إطلاق المفهوم، حاولت الدول دون استثناء، أن تحد وبشـدة مـن تنفيذ المفهوم فى الواقع؛ ومن الطرق التى تم بها ذلك إطلاق النظام العالمى سلسـلة كاملة من المقابلات الثنائيـة وأعطاهـا أهميـة سياسـية وصلـت إلى درجـة غـير مسبوقة: الطبقة الوسـطى البرجوازيـة مقابـل طبقـة البروليتاريـا، الرجـل مقابل المـرأة، الأبيض مقابل الأسـود (أوالشخص الملون بشكل عام)، الشخص المعيل مقابل ربة المنزل، العامل المنتج مقابل الشـخص غير المنتج، المسـتقيم جنسـيًا مقابل الشـاذ جنسـيًا، المتعلمون مقابل الرعاع، المواطن الصالح مقابل المجرم، الإنسان الطبيعى مقابل غير الطبيعى ذهنيًا، البالغ قانونًا مقابل القاصر، المتحضر مقابل غير المتحضر، والقائمة تطول.

ما يجب أن نلاحظه فى هذه التميزات الثنائية، التى تمت دراستها نظريًا بدقة فى القرن التاسع عشر، هى أنها تأسست على تميزات قديمة ولكن مع إعطاء أهمية وترابط وجمود، نـادرًا ما كانت تتسـم بـه. كما يجب أن نلاحظ كذلك أن كل تميـيز ثنائى تم إبرازه كانت نتيجتـه تقييـد المواطنة الفعلية. فالمواطنـة، نظريًا، مفهوم يشـمل كل الناس ولكن هذه الثنائيـات من شـأنها تقليل هـذا العدد إلى أقلية من الناس صغيرة نسـبيًا. وهذا ما يتبين بسـهولة مـن قيـاس حقوق الاقـتراع، وأكثر من ذلك، درجة تقبل المشـاركة السياسـية الحقيقية.

وأخـيرًا نأتـى لحياديـة القيـم. لقـد خلـق هـذا المفهـوم لكبح تلـك الجماعـة عالية الصـوت صعبة المـراس زائفة الذكاء وهى «المثقفون». نظريًا يلتزم الدارسـون والعلماء كلهـم بالحقيقة المجـردة وينقلونها كما هى فعلًا، كما يفهمون العـالم من خلال أبحاثهم.

ويزعمون أنهم يختارون موضوعات البحث على أساس اهتماماتهم الدراسية أو العلمية الحقيقية لا غير، ويتخيرون أساليب البحث على أساس صحتها ودرجة التعويل عليها ولا يخرجون باستنتاجات صالحة للساحة العامة. لا يخشون الضغوط الاجتماعية؛ ولا يضعون الضغوط، مالية كانت أو سياسية، فى الاعتبار لتعديل نتائجهم أو تقاريرهم عنها.

يا لها من قصة طريفة ولكن أى شخص يتردد على جامعة أو مؤسسة بحثية لفترة ما ويستمر فى تصديق هذا بوعى أو بغير وعى هو ساذج، فالضغط المادى رهيب وكذلك الضغط الوظيفى، كما أن الضغط السياسى لا يغيب إذا لم تنجح الضغوط الأخرى. هذا لا يعنى أنه لم يعد هناك أبطال مثل جاليليو. هناك كثيرون، وبعضهم يفعل أكثر من مجرد الغمغمة: «Eppur si muove»، ولكن المعارضة عمل يتطلب شجاعة حتى فى أكثر الدول ليبراليةً.

يسهل تقديم تفسير لأهمية هذه الأساطير الأربع - السوق الحرة والدول ذات السيادة والحقوق المتساوية للمواطنين والعلماء والدارسين محايدى القيم - بالنسبة لعمل النظام العالمى الحديث وسبب إذاعتها على هذا النحو وتصديقها على هذا النطاق (على الأقل ظاهريًا). ولكن ذلك ليس موضوعنا. ما يهمنى هو مناقشة ما يحدث عندما يدخل النظام التاريخى الذى نعيش فيه فى أزمة هيكلية ويبدأ بالتشعب، وهو الوضع الذى أعتقد أننا نعيشه اليوم، ثم ما يحدث على وجه الخصوص للعلماء والدارسين محايدى القيم وما المفروض أن يحدث لهم.

أعتقد أن أول ما يجب أن نفعله،نحن المثقفين، هو نبذ الأساطير والتأكيد بوضوح على الوضع الحقيقى وهو أن كل النقاشات فكرية وأخلاقية وسياسية فى آن واحد ؛ وهذا من أجل إدراك الحدود الحقيقية لموقف ڤيبر المعقد ولكن دون الإقرار بموقف جرامشى المفرط فى بساطته. لقد تعمدت استخدام الكلمات الثلاث - ثقافى وأخلاقى وسياسى - لوصف هذا النوع من القضايا التى يتعامل معها المثقفون لأنى أعتقد أنه، رغم أن

النقاشـات تشمل الأسـاليب الثلاثة للتحليل فى آن فإنها غير متطابقة وأن لكل أسلوب متطلباته. بالإضافة إلى ذلك أعتقد أن الأكثر فائدة هو تناول هذه المزاعم الثلاثة حسب ترتيب معين: أولًا، تقييم فكرى لتوجهنا (مسـارنا الـذى اتخذناه)؛ ثانيًا، تقييم أخلاقى للتوجـه الـذى نرغب فيه؛ وثالثًا، تقييم سياسـى كيف نصل للهدف المنشـود. كل منها عملية صعبة؛ القيام بالتقييمات الثلاثة معًا أو بالتسلسل المذكور أمر أكثر صعوبة، ولكن إذ لم نعتبر أنفسنا معنيين بالقيام بهذه المهمة فعلينا أن نبحث عن مجال آخر.

فـإلى أين نحن متجهون إذن؟ لنجيب على هذا السـؤال نحتاج إلى فلسـفة لتخطيط زمنـى ووحدة تحليـل ومنظور تحليـلي[12]. أدواتى واضحـة: منظـورى التحليلى هو ما أسـميه «تحليل النظم العالمية» ووحدتى التحليلية هى نظام تاريخى اجتماعى وفلسـفتى تقـوم عـلى الافتراض بوجود سـهم زمنى، فى شـكل تشـعبات منحدرة، تحـدث تطورًا (وهو مفهوم أخلاقى) ولكنه ليس على الإطلاق حتميا. وهذا ما أسـميه نظرية التطور المحتمل. اسمحوا لى أن أترجم هذا تحديدًا إلى لغة أكثر وضوحًا.

نظامنـا التاريخى الاجتماعـى القائم هو النظام العالمى الحديث وهو اقتصاد رأسـمالى عالمى، وهو قائم منذ القرن السادس عشر على امتداده. وقد توسع هذا النظام جغرافيا ليشمل الكوكب كله باستيعاب كل النظم الاجتماعية التاريخية الأخرى على الأرض أو إدماجها بحلول الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ومثله مثل كل الأنظمة التاريخية بدأ بعد نشأته يعمل بقواعد معينة يمكن بيانها وتنعكس على إيقاعاتها الدورية واتجهاتها العلمانيـة. ومثل كل الأنظمة، فإن الخطوط المسـتقيمة لاتجاهاته تصل لحدود معينة يجد النظام نفسه فيها بعيدًا عن التوازن ويبدأ فى التشعب. وعند هذه النقطة يمكن أن نقول: إن النظـام فى أزمة ويمر بمرحلة فوضى يبحـث فى أثنائها عن حالة جديدة ومختلفة، أى أن يتحول من نظام إلى آخر. أما هذا النظام الجديد ومتى سيستقر فتلك أشياء لا يمكن التنبـؤ بها ولكن الخيار يتأثر كثـيرًا بأعمال كل الفاعلين خلال عملية التحول، وهذه هى النقطة التى نحن عندها اليوم.

إن دور الدارس العالم هو أن يحشد كل طاقاته ليؤثر فى طبيعة هذا التحول، والأهم هو أن يطرح الخيارات التاريخية التى يتيحها لنا جميعًا، أفرادًا أو جماعة. وبما أنها مرحلة فوضى ومن المستحيل أن نتنبأ بنتيجتها، فالمهمة الفكرية بتحليل التحول والخيارات التى يتيحها لنا ليست سهلة أو بديهية، فأصحاب النوايا الحسنة قد يختلفون، وهو ما سيحدث، حول التحليلات الفكرية التى قد تكون عميقة. هذه العملية تستلزم نقاشًا فكريًا على أساس القواعد الحاكمة لذلك. لقد سعيت للدخول فى هذا النقاش كما سعى غيرى بالطبع.(13)

فهل سؤال «إلى أين نحن متجهون؟» هو السؤال الفكرى الوحيد الذى يمكن أن نطرحه؟ لا، ولكن فى أثناء تحول نظامى ربما يكون ذلك هو السؤال الأكثر حسمًا بالنسبة لمستقبلنا الجماعى، فمن المستحسن إذن بل لعله من المحتم أن يصبح هو مركز اهتمامنا الفكرى الجماعى. و بالطبع يفترض ذلك أن يوفر المذهب ووحدة التحليل والمنظور التحليلى التى قمت باختيارها أساسًا نقطة انطلاق صحيحة. هذا ما قد ينكره البعض وربما الكثيرون؛ كما أن قدرًا من طاقتنا سيوجه إلى خوض نقاش حول ما يمكن أن يسمى الأسئلة قبل التحليلية، ولكن بصراحة يجب ألا يستنفد الكثير منها. لأن البعض منا الذين يعتقدون أن لديهم قدرًا معقولًا من القناعة بأنهم يستخدمون مجموعة المقدمات الصحيحة، ليس بإمكانهم أن يقضوا كل هذا الوقت فى الدفاع عن تلك المقدمات الأساسية لكى يصلوا للمشاكل المعقدة لتشخيص الواقع المعاصر.

وعند وصولنا للنقاش حول طبيعة التحول، علينا أن ندخل فى مهمة صعبة لتوضيح القوى المتداخلة فى المسار والعوامل التى تعمل بداخلها والدروب البديلة المرجحة التى قد تتخذها، واضعين فى الاعتبار دائمًا أنه فى وضع فوضوى ستكون هناك مفاجآت كثيرة وتقلبات مفاجئة. أصعب شىء هو التمييز بين ما هو مجرد استمرار أنماط دورية تعد جزءًا من النظام القديم وما هو جديد فعلًا؛ ومما يزيد الأمر صعوبة هو أن إحدى خواص نظامنا العالمى القائم هى إيديولوجيته الخاصة بالجدة، ومن تعبيراته ميل الدارسين والعلماء وكذلك وكلاء الدعاية إلى أن يحتفلوا بكل تغير بسيط فى العالم

الحقيقي باعتباره «جديدًا» فيوصف إما بالـ«رائع» أو بالـ«فظيع». نحن في حاجة لنوع من الهدوء في تقديراتنا.

والشيء الذي لا ريب فيه هو أنه في وضع فوضوي ما ستقدم لنا طرق جديدة ويطلب منا واقعيا أن نختار بينها، وهنا تدخل القضايا الأخلاقية التي لا يمكن تجنبها أو إهمالها، والخيار لا يكون فنيا أبدًا ولا يكون خاصًا بالعقلانية الرسمية إنما يدخل فيه ما يطلق عليه ڤيبر «العقلانية الواقعية» التي تعني الخيار بين الأهداف وليس السبل. عندما أقول «أهداف» فأنا لا أعني بها تلك المحددة تحديدًا ضيقًا وفنيا وإنما الشكل الكلي والقيم الأساسية للنظام التاريخي الجديد الذي نفضل بناءه.

هذه بالطبع قضية تهم الناس جميعًا وليس الدارسين والعلماء فحسب أو حتى في المقام الأول، ولكنها ليست بالقضية التي يمكن أن يتفاداها الدارسون والعلماء زاعمين أن مثل تلك الاختيارات من مهام «المواطنين» أو أي شخصيات اجتماعية أخرى خارج مجال الفكر. لأن الخيارات تفرض علينا الطريق الذي سنسلكه في سعينا للمهام الفكرية؛ فهي متضافرة بلا مفر. وخياراتنا يحددها ما هو عقلاني رسميا، وهو المجال الداخلي للدارس والعالم، وهو ما يعني أن علينا أن نظهر خارجيا عدد العوامل التي يجب أن ندخلها في تحليلاتنا وكذلك في وصفاتنا، فأن يقال مثلًا عن سياسة بيئية أو صناعية ما أنها مفيدة أو معقولة، فذلك يعتمد جزئيا على نطاق عواقبها وما إذا كنا جماعة مستعدين أن ندفع ثمن هذه السياسات أيًا كان هذا الثمن. وعلى الفور يطرح سؤال: من هم «نحن» الذين يدفعون الثمن؟ علينا أن نوسع نطاق الناس داخل هذه الـ«نحن» الذين يدفعون الثمن ليشمل كل المجموعات الاجتماعية بداخل النظام على المستوى الجغرافي ومستوى الأجيال، حتى من لم يولد بعد. إنها مهمة ليست سهلة.

ثم علينا أن نواجه الواقع، وهو أن هناك اليوم من يتمتع بامتيازات أكبر من غيره، وأنه من الطبيعي أن نتوقع أن يرغب أصحاب الامتيازات الأكبر في الاحتفاظ بها في خضم التغيرات التي ينطوي عليها بالضرورة عصر التحول. إنها باختصار ليست

مباراة رياضية ودية وإنما صراع ضار من أجل المستقبل، سيؤدى إلى انقسامات حادة بيننا. وعندما نسأل ما القضية الأخلاقية الكبرى التى تواجهنا فى عصر التحولات؟ تكون الإجابة دون شك بسيطة جدًا: هل سيحافظ النظام التاريخى القادم (أو النظم) على النماذج الموجودة والقديمة من طبقية وتفاوت أم سيكون ديمقراطيًا وعادلًا نسبيًا؟

على الفور يتبين لنا أنها قضية أخلاقية: ما المجتمع السليم؟ ولكنها كذلك قضية فكرية: ما نوع المجتمع الممكن إقامته؟ وممكن بناءً على ماذا؟ هل بناءً على علم النفس الإنسانى المقبول؟ بناءً على مستوى معين من التكنولوچيا؟ كل قضية علمية اجتماعية كبرى فى القرنين الماضيين كان وراءها القضية الأخلاقية التالية: ما المجتمع السليم؟ لم نتقرب من إجماع فى الرأى اليوم أكثر مما كان فى الأعوام 1989 و1968 و1914-1918 و1870 و1848 و1789 - إن كان لنا أن نذكر عددًا قليلًا من لحظات الانقسام الاجتماعى الكبير فى النظام العالمى الحديث.

ولذا علينا أن نتوقع صراعًا خطيرًا بين المعسكرين الأخلاقيين اللذين سيصيغان مطالبهما بلغة فكرية وأخلاقية؛ بالإضافة إلى ذلك إن اللغة الفكرية لن تكون بالضرورة صادقة، بمعنى أن يؤمن المدافعون أن تلك هى الطريقة التى تسير بها الأمور فعلًا وليس كما يجب عليها أن تسير، فالمدافعون أنفسهم لا يعرفون دائمًا متى يكونون صادقين تمام الصدق بهذا المعنى، ومن ثم فالوضوح الفكرى جزء من الصراع الأخلاقى وينطوى على جهد فى رسم تشوهات التحليل التى تسببت فيها متطلبات الدعاية، بالمعنى الفضفاض لهذه الكلمة.

وإذا نجحنا، بالمصادفة، فى اجتياز المواجهة بين القضايا الفكرية والأخلاقية، مع إعطاء كل حقه، تبقى أمامنا أكبر العقبات وهى القضايا السياسية. لا يكفى أن نرى بوضوح ما هو الرهان على المستوى الفكرى لكى نقيس بوضوح التداعيات الأخلاقية ونؤكد الأفضليات الأخلاقية؛ كما أننا يجب أن نفهم ما يحدث فى المجال السياسى وكيف يمكن أن نكون فعلًا عقلانيين حقيقيين، أى: كيف نطبق فعليًا رؤيتنا عن

الحقيقـى والسـليم. مضمـون الفاشـية كان ومـا زال إيديولوجية رفض لـكل المطالب الفكرية والأخلاقية باسـم حقوق القوة. «كلما سمعت كلمة 'ثقافة' تحسست مسدسي» هـى مقولـة القـادة النازيين، ولا يـزال هناك مـن لديه مسدسـات ويتـصرف بالطريقة نفسـها. الخيـارات التاريخية ليسـت نزهة وقد تصبـح عملية قبيحة، أيًـا كانت عقلانية تحليل الدارسين و العلماء.

عنـد هـذه النقطـة نأتى لسـؤال عن كيـف ننظم أنفسـنا فى عصر التحـولات؛ ومرة أخرى، هذا سؤال لا يخص المثقفين وحدهم أو حتى فى المقام الأول، إنما أكرر أنه سؤال لا يمكنهـم أن يرفضوا مواجهتـه، ومن يَقُلْ إنه ممتنع عن مواجهتـه مباشرة فإنما يخدعنا أو يخدع نفسـه. ألا إن المشـكلة الكبرى بالنسـبة لمن اختار أن يناضل من أجل عالم أكثر ديمقراطية ومسـاواة هى إرث الاسـتفاقة الناشـئة عـن إنجـازات وإخفاقات حركات العالم الحديث المناهضة للنظام فى المائة والخمسـين عامًا الماضية وبالأخص فى الخمسـين الأخـيرة. أصبحنـا حذريـن من هذه الحـركات – مـن المباهاة بالانتصـارات والمركزية والتعصب الحاد الذى أظهرته.

فـما الـذى يمكـن أن يقال إذن عـن سياسـات التحـول؟ أولًا وقبل كل شـىء، أن الاسـتبصار يسـبق عمليـة التعبئة. فإذا قمنـا بهذه العمليـة علينا أن نعرف لمـاذا وليس مجرد كيف. ولماذا يكون السـؤال فكريًا وأخلاقيًا فى الوقت نفسـه وليس سؤالًا سياسيًا فحسـب. لا يكفينى التشـديد على هذه النقطة. هذه هى المسـاهمة الخاصة التى يمكن أن يقدمهـا المثقفون. فمـن المفترض أن المثقفين هم الذين بذلـوا جهدًا أكبر من غيرهم ليتمكنـوا من مهارات التحليل التى توفر أسـس الاسـتبصار، وسـعيًا لهذا الاسـتبصار تصيغ القضايا الفكرية مطالبها فى وسط دوامة من النشاطات.

إحـدى الحقائق الفكرية للعـالم الحديث هى أن المجموعات التى نعتبر أنفسـنا جزءًا منهـا متعددة وتتطابـق جزئيا وتبرز ثم تهبط، بالنسـبة لنا وللنظـام العالمى، وهذا يرجع جزئيًا لنتيجة الثنائيات التمييزية التى أسسها النظام العالمى فى القرن التاسع عشر والتى

لن نتحرر منها ببساطة أو سهولة. في الوقت الحالى علينا أن نتعايش معها حتى إن كنا نستهجن مبالغتها. إن المركزية، مهما كانت درجة ديمقراطيتها، لا يمكن أن تنجح. هذا ما أوضحه درس ثورات عام 1968 وتعلمته واستوعبته الحركات إلى حد ما منذ ذلك الحين وإن على نحو جزئى.

هؤلاء الذين يرغبون فى الإبقاء على الطبقية والامتيازات فى النظام الاجتماعى التاريخى القادم الذى سنخلقه يتمتعون بميزتين عظيمتين لا نتمتع بهما، فلديهم ثروة هائلة وسلطة، ولديهم القدرة على شراء الخبرات التى يحتاجون إليها، كما أنهم أذكياء وأصحاب حنكة، ويستطيعون التنظيم بأى قدر من المركزية. أما الذين يفضلون أن يكون النظام الاجتماعى التاريخى القادم الذى سنخلقه ديمقراطيًّا نسبيًّا وعادلًا نسبيًّا فهم أقل حظا على هذين الصعيدين، فثراؤهم ونفوذهم الحالى أقل. كما أنهم لا يجيدون إدارة هياكل مركزية.

وبالتالى فإن فرصتهم الوحيدة هى تحويل القيد إلى ميزة. عليهم أن يعتمدوا على تنوعهم. سواء سميناه «تحالف قوس القزح» أو «اليسار المتعدد» أو «الجبهة العريضة» فذلك لا يهم بقدر ما المهم هو أن الفكرة الأساسية أننا لا نستطيع أن نتهرب من خلق أسرة عالمية من الحركات المناهضة للنظام لا يمكن أن يكون لها هيكل طبقى أو هيكل طبقى بسيط على أى حال. وهذا صعب من الناحية التنظيمية لسببين: مثل هذا الهيكل غير المحكم قد لا يكون قادرًا على وضع استراتيجية متناسقة قابلة للتطبيق، ومثل هذه الاستراتيجية المفككة كثيرًا ما تكون مفتوحة أمام التسلل وعرضنة للتمزق من [illegible].

بالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذه الاستراتيجية، إن كان لها أن تبقى، تتطلب تفاهمًا واحترامًا متبادلًا، وهنا أيضًا دور يلعبه المثقف. بقدر ما يستطيع المثقفون أن ينأوا بأنفسهم عن عاطفة اللحظة قد يقومون بالترجمة بين الحركات المختلفة، يترجمون أولويات كل حركة إلى لغة الآخر، وإلى لغة مشتركة تمكن الجميع من فهم القضايا الفكرية والأخلاقية ثم القضايا السياسية التى يواجهونها.

أعتقـد أننا فى القـرن الحادى والعشرين يمكـن أن نقنع جرامشـى بحكمة مثل هذه النظـرة المراجعـة. كما أعتقد أننا قد ننجح حتى فى إقناع ڤيبر، ولو أن ذلك أكثر صعوبة. ولكن علينا أن نحاول بجدية. من غير المؤكد أننا إذا فشلنا فى إقناع أتباع ماكس ڤيبر فى هذا العالم أننا قد نصل لنوع التحول الاجتماعى الذى نرغب فيه.

نتيجـة الصراع غـير مؤكدة بالمرة؛ ولكـن فى عصور التحولات فـإن أحدًا لا يملك ترف الجلوس على الهامش.

الهوامش

(1) The End of the World As We Know It: Social Science for the Twenty-first 1999.Century, Minneapolis: University of Minnesota Press,

(2) لعرض أكثر تفصيلًا لهذه الحجج انظر الفصل الثالث

(3) انظر: (Ilya Prigogine, The End of Certainty (New York: Free Press, 1997

(4) The Meaning of "Ethical Neutrality" in Sociology and "Economics" Max Weber.

في Weber, The Methodology of Social Sciences (New York: Free Press, 1949), 18-19 .

(5) "Max Weber, "Science as a Vocation.

From Max Weber: Essays in Sociology (London: Routledge & Kegan Paul, 1948), 155-156

(6) W.C. Runciman, A Critique of Max Weber's Philosophy of Social Science .Cambridge: At the University Press, 1972) 6-7, n 7)

(7) ,Objectivity› in Social Science and Social Policy,» Max Weber»»

Weber, Methodology of Social Sciences, 55

(8) Runciman, Critique of Max Weber's Philosophy,49

(9) انظر أرنولد بريخت: إن أتباع المذهب النسبى الأصليين من الألمان كانوا دارسين أصحاب ميول ديمقراطية وليبرالية واشتراكية، وكانوا يعيشون فى بلد تحت حكومة ملكية شبه استبدادية، كما كانوا محاطين بأغلبية عظمى من دارسين آخرين تقبلوا هذا النوع من الحكومات على أنها مثالية وكثيرًا ما أدخلوا عواطفهم الوطنية والمحافظة فى محاضراتهم وكتاباتهم العلمية. نفورًا من الانحناء أمام

الأشـكال والقيم الاستبدادية فى أعمالهم، انغمسوا فى دراسـة علاقة العلم الفعلية بالتقييمات السياسية دفاعًـا عـن النفـس بحرص أكبر من زملائهـم من البلدان التـى كانت تحكمهـا ديمقراطيات ولم يكن لديهم هذا الدافع القوى.

Brecht, Political Theory [Princeton University Press, 1959], 239)

Antonio Gramsci.»The Formation of Intellectuals,» in The Modern Prince, (10) and Other Writings (New York: International Publishers, 1957), 118.

فى هامش بعد هذه الجملة لم يترجم فى النسـخة الإنجليزية، يحدد جرامشـى ما يعنيه بهذا التصريح الأخير مستخدمًا مثال جاتانو موسكا: «The Elements of Political Science of Mosca... يجب أن تفحص تحت هذا العنوان. ما يسـمى الـطبقة السياسية لموسكا ما هى إلا فصيلة مثقفة للمجموعة الاجتماعية السـائدة؛ ومفهوم 'الطبقة السياسـية' يشـبه مفهـوم 'النخب' عند باريتو... كتاب موسـكا مزيج كبير من العناصر العلمية الاجتماعية والإيجابية، مع ميل للإشـارة السياسـية المعاصرة مما يسـهل الفهم ويتمتع بأسـلوب شـديد الحيويـة» (Gramsci, Gli Intellectuali e l'organizzazione della cultura [Torino: Einaudi, 1949],4)

(11) انظـر: Lingua Franca, ed., The Sokal Hoax: The Sham That Shook the Acadamy (Lincoln, Neb.: University of Nebraska Press, 2000).

(12) عن الـ chronosophy انظر الفصـل السادس، 3

(13) انظر الفصـل الثالـث.

الفصل التاسع
أمريكا والعالم : البرجان مجازًا

أولًا : أمريكا الجميلة

أيتها الجميلة... من أجل الحلم الوطني

الذى يرى ما وراء السنوات...

مدنك المرمرية تومض

لا تطمسها دموع البشر

أمريكا ! أمريكا !

لقد وهبك الله نعمته

وتوجك بالأخوة

من البحر إلى البحر المشرق بالضياء

KATHERINE LEE BALES, "AMERICA THE BEAUTIFUL"

فى 24 أكتوبر 1990 كنت مدعوًّا لإلقاء المحاضرة الافتتاحية لسلسلة المتحدثين المتميزين احتفالًا بالذكرى المئوية الثانية لجامعة ڤيرمونت، واخترت لها عنوانًا «أمريكا والعالم : اليوم والأمس والغد»،[1] وفيها تحدثت عن النعم التى حبا الله بها أمريكا : فى الحاضر رخاءً وفى الماضى حرية وفى المستقبل مساواة، وإن كان لم يمن بهذه النعم على كل الناس فى كل مكان. أشرت إلى أن الأمريكيين مدركون تمامًا لهذا التفاوت فى نعم الله، وقلت إن الولايات المتحدة طالما عَرفت نفسها وطالما قيمت هذه النعم عن طريق مقارنة نفسها بالعالم. نحن الأفضل، كما كنا الأفضل فى الماضى، وكما سنكون الأفضل فى المستقبل. ربما لا تعتبر النعم التى تعم على الجميع نعمًا حقيقية، وربما كنا نطلب من الله ألا ينقذ سوى قلة.

واليوم نعيش فى ظل حدث هز أغلبنا وهو تدمير برجى مركز التجارة العالمى فى الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 على يد جماعة من الأفراد ملتزمين بفكرهم وغضبهم الأخلاقى تجاه الولايات المتحدة، فتآمروا سنوات ليجدوا سبلًا لتوجيه جيوسياسية قاتلة لأمريكا ولمن يعتبرونهم معاونين لها حول العالم، وفعلوا ذلك مضحين بحياتهم. اتسم رد فعل أغلب الأمريكيين على الأحداث بالغضب الشديد والعزم الوطنى وأيضًا الذهول المستمر حيال شيئين: لماذا حدث ذلك؟ وكيف حدث؟ وخالط الحيرة قدر كبير من اللايقين: ما الواجب فعله، ماذا يمكن فعله حتى لا يتكرر مثل هذا الحدث، أو حتى يستحيل تكراره؟

عندما أتأمل ما قلته منذ 11 عامًا، لا أود تغيير أى شىء، إلا أنه ينتابنى بعض الانزعاج حيال الموقف الذى تحدثت منه. لقد كتبت وكأننى عالم أعراق من مكان آخر، من المريخ ربما، يحاول أن يفهم هذا المخلوق الغريب، الإنسان الأمريكى humanus americanus. واليوم أعتقد أن هذا غير شاف، فأنا بلا شك كائن بشرى منشغل بمصير البشرية، ولكننى أيضًا مواطن أمريكى، فقد ولدت هنا وعشت هنا أغلب حياتى، وأتحمل مسئولية كاملة مع كل من هم معى عما حدث وسيحدث هنا. لدى التزام أخلاقى بأن أرى أمريكا من الداخل.

لـذا أريد أن ألقى نظرة ثانيـة على أمريكا والعالم، ولكن هذه المرة لا أريد أن أنظر إلى صورة محرفة يراها الأمريكيون لأنفسـهم من خلال موشـور العالم، ولكن بالأحرى إلى كيـف كان الأمريكيـون يرون العالم وكيف قد يودون رؤيته بـدءًا من هذه اللحظة، وأنا أعى تمامًا بأننى أطأ أرضًا غير ثابتة.

نـادرًا مـا كان للولايـات المتحدة الأمريكيـة رئيس، فى القرن العشريـن على الأقل، إلا وصرح فى وقـت من الأوقات بأن الولايات المتحدة هى أعظم بلد فى العالم. لسـت متأكدًا ما إذا سبق لمراكز قياس الرأى العام أن طرحت هذا السؤال مباشرة على الجمهور الأمريكـى، ولكنى أظن أن نسـبة الأمريكيين الذين سـيوافقون على هـذه المقولة كبيرة فعلًا. فرجاء أن تتأملوا وقع هذه المقولة، لا على أناس من بلاد فقيرة لها ثقافات تختلف كثـيرًا عـن ثقافتنا فحسـب ولكن كذلـك على أصدقائنـا وحلفائنا المقربـين - الكنديين والإنجليز وبالطبع الفرنسيين. هل يعتقد تونى بلير أن الولايات المتحدة هى أعظم بلد فى العـالم؟ أى أعظـم من بريطانيا؟ هل يجرؤ على التفكير هكذا؟ هل يفكر البابا يوحنا بولس الثانى هكذا؟ مَن غير الأمريكان والراغبين فى الهجرة إلى الولايات المتحدة يؤمن بذلك؟

الوطنيـة ليسـت ظاهرة مقصورة بالطبع على الناس فى الولايـات المتحدة، فأبناء كل البلاد تقريبًا وطنيون وكثيرًا ما يكونون متعصبين، والأمريكيون يعون ذلك بلا شـك؛ إلا أنهـم يلاحظـون أن العديـد من الناس حول العـالم يرغبون فى الهجـرة إلى الولايات المتحـدة، وأنـه لا يوجد مقصد هجرة فى العالم يتمتع بهـذا الإقبال، وهى ملاحظة تؤكد لهم اعتقادهم بأن لأمريكا مميزات فائقة كدولة.

لكـن ما هذه المميزات التـى نعتبرها فائقة؟ أعتقد أن الأمريكيـين يميلون للاعتقاد بأن الآخرين يفتقرون إلى أشـياء كثيرة نمتلكها نحن وأن هذا علامة امتياز، لذا فسـوف أحاول استعراض المجالات العديدة التى من المعتقد أن يوجد بها مفهوم هذا «النقص». سـأبدأ بالمجـال الذى يبـدو أن أغلـب الأمريكيين متأكـدون منه : البـلاد الأخرى أقل

حداثـة، الحداثـة بمعنـى مسـتوى التطـور التكنولوچـى ؛ فالولايـات المتحـدة تمتلـك التكنولوچيـا الأكثـر تقدمًا فى العالم. هذه التكنولوچيـا نجدها فى الأجهزة الموجودة فى منازلنا على مسـتوى البلد وفى شـبكات الاتصال والمواصلات والبنية الأساسـية للبلد وأدوات استكشاف الفضاء وبالطبع العتاد العسكرى المتاح لقواتنا المسلحة. نتيجة لهذا الكـم من التكنولوچيا، يرى الأمريكيون أن الحيـاة فى الولايات المتحدة أكثر راحة وأن منتجاتنا أكثر نجاحًا فى التنافس فى السـوق العالمية، ولذلك فنحن على ثقة بأننا سننتصر فى أى حرب قد يجرنا إليها الآخرون.

. كذلك يعتبر الأمريكيون مجتمعهم أكثر فاعلية ؛ فالأمور تسير بسلاسة أكثر فى أماكن العمـل وفى المجـال العـام، والعلاقـات الاجتماعيـة وتعاملاتنا مع الجهـات الحكومية. مهما زادت شـكوانا مـن أى من هذه المعاملات، يبدو أننا نجـد، عندما نجول فى أماكن أخـرى، أن الآخرين أسـوأ إدارة لها. يبـدو أن الآخرين لا يتمتعـون بالهمة الأمريكية، فهـم أقل ابتـكارًا فى إيجاد حلول لمشـاكل كبرت أو صغرت. إنهم مغـروزون فى منوال طقوسـهم التقليدية أو الرسـمية ؛ وهو ما يكبل الآخرين فى حين تنطلق أمريكا. لذلك نحن على أتم استعداد لإسداء النصح الودى للقاصى والدانى – للنيچيريين واليابانيين والإيطاليين – عن كيفية تحسين أدائهم لإنجاز الأعمال ؛ كما أن تمثل الآخرين للأسلوب الأمريكى، ينظر إليه بشـكل شـديد الإيجابية عندما يقيم الأمريكيون ما يجرى فى بلدان أخرى. ويشكل دانيل بون وفيلق السلام أساسًا لتقييم الاقتصاد السياسى المقارن.

ولكن أغلب الأمريكيين سـينفون بالطبع أن نقائص الآخرين مادية فحسـب، فهى روحيـة كذلـك، أما إذا بدا أن مصطلح «روحى» يسـتبعد العلمانيـين فهو ثقافى كذلك، فرؤسـاؤنا يقولـون لنا، كما تذكرنا أغانينا الوطنية بأننـا أرض الحرية. الآخرون أقل منا حرية ؛ فتمثال الحرية يمد يده لكل تلك «الجماهير المحتشدة التى تتوق للتنفس بحرية».

قـدر الحريـة يمكن تصوره بعدة طرق. أى بلد آخر لـه ميثاق حقوق؟ فى أى مكان آخـر تحترم حرية الصحافة والعقيـدة والتعبير؟ أين نجد المهاجريـن مندمجين فى النظام

السياسى إلى هذا الحد؟ هل لنا أن نسمى بلدًا يمكن لشخص ما جاء إليه فى سن المراهقة، يتحدث الإنجليزية حتى يومنا هذا بلكنة ألمانية ثقيلة أن يصبح وزير خارجيتها، أى ممثل الأمريكيين الرئيسى أمام العالم؟ هل يوجد بلد آخر يتمتع أصحاب الجدارة فيه بهذا الحراك الاجتماعى وبهذه السرعة؟ أى بلد يضاهينا فى ديمقراطيتنا؟ ديمقراطية ليس فقط فيما يخص الانفتاح المستمر فى هياكلنا السياسية ومركزية نظام الحزبين ولكن أيضًا فى أخلاقياتنا اليومية؟ أليست الولايات المتحدة هى البلد الأكثر تمسكًا بمبدأ «الخدمة لمن أتى أولًا» first come, first served، فى ممارساتنا اليومية على عكس نظام يعطى الأولوية لأصحاب الامتيازات. هذه الأخلاقيات الديمقراطية، فى الساحة العامة والحياة الاجتماعية، تعود إلى مائتى سنة إن لم يكن أربعمائة تقريبًا.

طالما تفاخرنا، من بوتقة الانصهار إلى التعددية الثقافية، بالمزيج العرقى المذهل فى واقع الحياة الأمريكية، فى المطاعم والجامعات والقيادة السياسية. نعم، كان لنا عيوبنا ولكننا بذلنا جهدًا أكبر من أى بلد آخر للتغلب عليها. ألم نتزعم فى العقود الماضية عمليات هدم حواجز النوع والجنس فى البحث المتجدد باستمرار عن النظام المثالى القائم على الاستحقاق؟ حتى حركاتنا الاحتجاجية مصدر فخر لنا. فأين نجد حركات بهذا الإصرار وهذا التنوع وهذه الشرعية؟

أما الساحة التى كنا نعترف، إلى حد ما، حتى عام 1945، أننا لسنا رواد العالم فيها، وهى ساحة الحضارة العليا، أفلم يتغير كل شىء الآن؟ أليست نيويورك اليوم هى مركز العالم فى الفن والمسرح والعروض الموسيقية والرقص والأوبرا؟ أفلامنا السينمائية فائقة النجاح بما يضطر الحكومة الفرنسية إلى فرض تدابير حمائية لمنع الجمهور الفرنسى من مشاهدة المزيد فالمزيد منها.

يمكننا إجمال ذلك كله فى عبارة لم يستخدمها الأمريكيون كثيرًا، على الأقل قبل الحادى عشر من سبتمبر، وإن كانوا يكنونها فى قلوبهم : نحن أكثر تحضرًا من بقية العالم، «العالم القديم»، كما كنا نقول ازدراءً. نحن نمثل أعلى التطلعات للجميع وليس

للأمريكيين فحسب. نحن زعامة العالم الحر لأننا أكثر البلاد حرية والآخرون يتطلعون إلينا كزعامة لرفع لواء الحرية والحضارة.

لا أقول شيئًا من ذلك كله تهكمًا. فلدى قناعة أكيدة بأن الصورة عن نقائص العالم محفورة فى النفسية الأمريكية مهما كان عدد من سيشعرون بالحرج من كلامى وسيصرون أنهم لا يتقاسمون رأى الأغلبية هذا وإنهم، لنقل، أكثر عالمية فى آرائهم. بهذا المعنى، بداية فإن برجى مركز التجارة العالمى مجاز دقيق، فقد كانا يشيران إلى تطلعات لا حدود لها ويدلان على إنجاز تكنولوجى وأنهما كانا بمثابة منارة للعالم.

ثانيًا : الهجوم على أمريكا

وما تذوقه أمريكا اليوم هو شىءٌ يسيرٌ ممّا ذقناه عشرات السّنين!، فإنّ أمّتنا منذ أكثر من ثمانين عامًا تذوق هذا الذّلّ وتذوق هذه المهانة!

فإذا نزل السّيفُ! بعد ثمانين عامًا على أمريكا، ظهرَ واشرأبَّ النِّفاق برأسه! يتحسَّر ويتحسَّف على هؤلاء القتلة!، الّذين عبثوا بدماء وأعراض ومقدَّسات المسلمين!، فهؤلاء أقلَّ ما يقال فيهم أنّهم فسقةٌ!

من نص خطاب أسامة بن لادن 20 رجب 1422 هـ – 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2001 م

أسامة بن لادن لا يرى أمريكا جميلة ؛ إنه يرى الأمريكيين فسقة. هناك بالطبع بعض الأمريكيين الذين يرون أن أغلب الأمريكان فسقة كذلك. هذه النغمة نسمعها ممن يمكن أن نسميهم اليمين الثقافى فى الولايات المتحدة. ولكن فى حين تتطابق انتقادات اليمين الثقافى الأمريكى وانتقادات أسامة بن لادن عند نقطة ما فيما يخص الأخلاقيات

اليومية، يشجب بن لادن أساسًا ما يسميه النفاق الأمريكى فى الساحة العالمية، وعندما يتعلق الأمر بأمريكا ودورها فى الساحة العالمية، فلن يوافق سوى قلة من الأمريكيين على هذا التوصيف، حتى من يقولون شيئًا من هذا القبيل سيكون لهم تعديلات على هذا الرأى لن تلقى اهتمام بن لادن ولا قبوله.

كانت تلك إحدى صدمتى أمريكا الكبيرتين بعد الحادى عشر من سبتمبر ؛ كان هناك أشخاص فى العالم ينكرون أى نية حسنة لأعمال ودوافع أمريكا فى الساحة العالمية. فكيف لأناس يفتقرون لكل ما هو جدير بالامتلاك أن يشكوا فى أن الذين يمتلكون الكثير من كل شىء قد حصلوا عليه بجدارتهم؟ دُهش الأمريكان لوقاحة بن لادن الأخلاقية وبدت لهم مستفزة.

من المؤكد أن بن لادن لم يكن أبدًا أول من أطلق مثل هذا النوع من الهجوم اللفظى، ولكنه كان أول من استطاع أن يترجمه إلى هجوم فعلى على أراضى الولايات المتحدة ؛ هجوم فاجأ الأمريكيين وأشعرهم، ولو للحظات، بالعجز. قبل أن يحدث ذلك، كان بإمكان الأمريكيين تجاهل الهجوم اللفظى المنتشر فى العالم باعتباره ثرثرة حمقى. ولكن الآن أصبح الحمقى أشرارًا، ثم إن الأشرار نجحوا من البداية وكانت تلك هى الصدمة الكبرى الثانية. كان من المفترض أن نكون فى وضع من يمكنه تجاهل مثل هذه الانتقادات لأننا غير معرضين لهذا الخطر بالضرورة، ولكننا اكتشفنا أن الأمر ليس كذلك.

كثيرًا ما تردد أن العالم لن يعود أبدًا إلى ما كان عليه قبل الحادى عشر من سبتمبر ؛ وأعتقد أنها مبالغة بلهاء، ولكن ما هو صحيح هو أن نفسية الأمريكيين قد لا تعود أبدًا كما كانت عليه، فحدوث ما لم يكن متصورًا، يجعل بالإمكان تصور أى شىء، والاعتداء المباشر على البر أمريكى الرئيسى على يد حفنة من الأفراد لم يكن أبدًا أمرًا يمكن تصوره. الآن قد اضطررنا لفتح مكتب للأمن الداخلى ؛ والآن يناقش البنتاجون ضرورة إنشاء

مـا يسـمونه منطقة قيادة، وهـى هيكل عسـكرى كان حتى اليوم يعنى بحـدود المناطق خارج الولايات المتحدة يغطى بقية بما يغطى الولايات المتحدة نفسها.

و فوق ذلك أننا قد أدخلنا الآن كلمة «الإرهابيين» إلى قاموسنا. فى الخمسينيات كان مصطلح «الشـيوعيين» مسـتخدمًا اسـتخدامًا واسعًا ولم يكن يشـمل أعضاء الأحزاب الشـيوعية ومن يعتبرون أنفسـهم أو يعتبرهم الآخرون «رفاق طريق» فحسب بل حتى مـن لم يكونوا يظهرون «حماسـة» كافية لتطوير قنبلة هيدروجينيـة. كان ذلك هو المهمة الخاصة التى دفعت لجنة الطاقة الذرية الأمريكية فى عام 1953 إلى تعليق الحصانة الأمنية لجاى روبرت أوبنهايمر، وهو الشخص نفسه الذى كان يعرف ويلقب حتى ذلك الحين شرفيًا بـ «أبو القنبلة الذرية».

أصبـح الآن لمصطلح «الإرهاب» المعنى الموسـع نفسـه. فى نوفمبر عام 2001 كنت أشاهد المسلسل التليفزيونى Law and Order (القانون والنظام)، وكانت حبكة الحلقة تـدور عـن إحراق مبنى كان تحت الإنشـاء. القصـة هى أن المقاول كان قد تسـلم قطعة الأرض من المدينة وكانت فى الأصل حديقة يتولى سـكان الحى العناية بها. كانت هناك معارضة من الأهالى لإقامة المبنى ؛ فقررت مجموعة من الشباب تعرف بـ«نشطاء البيئة» أن تقـوم بإحـراق المبنى احتجاجًا ؛ لكـن ما عقد الأمر أنهم لم يكونـوا على علم بوجود شـخص ما بداخله فمات فى الحريق، وينتهى الأمـر بالقبض على المحرقين وإدانتهم. ما هو مثير فى هذه القصة التافهة هو أنه طوال الحلقة تتكرر الإشارة للمحرقين بالإرهابيين. بأى تعريـف لمصطلح «إرهابى» فإن استخدامه فى هذه الحالة يعتبر تزيدًا. و لكن لا يهم ! تم استخدامه وسوف يستمر.

نحـن أرض الحرية، ولكننا نسـمع اليوم أصواتًـا – فى الحكومة والصحافة ومن بين أفراد الشعب عامة – تقول إننا أسرفنا فى منح الحرية لغير المواطنين خاصة أن الإرهابيين اسـتغلوا حريتنـا، ولذلـك يقـال إن امتيـازات الحرية لابد مـن أن تفسـح الطريق أمام

متطلباتنـا الأمنية. على سـبيل المثـال، يقلقنا أننا إذا قبضنا عـلى «إرهابيين» وحاكمناهم فيسكون لهم بذلك منبر علنى، فقد لا يدانون وإذا أدينوا ربما لا يحكم عليهم بالإعدام، ولذلـك بهدف ضمان عدم وقـوع أى من هذه الاحتمالات أقمنا محاكم عسـكرية تنعقد بأمر من الرئيس ويحدد قواعدها وحده. فى الأصل لم يكن للمتهم حق الاستئناف أمام أى جهة وكانت المحاكم ستعقد فى سرية تامة وستمكن مع ذلك من التوصل إلى حكم سريع، ويفترض أن يكون بالإعدام. أما درجة ضمان الحفاظ على حقوق الدفاع العادية فمازالت مفتوحة، وهذا يلقى استحسانا كبيرًا فى بلادنا، أرض الحرية.

كـما صرحنا علنًا أننا نعتـبر أن الاعتداء على أمريكا اعتداء عـلى مثلنا وعلى الحضارة ذاتهـا. ونـرى أن اعتـداء كهذا لا يتفق مـع الضمير. نحن مصممون عـلى أن ننتصر فى الحـرب العالمية ضد الإرهـاب، ضد الإرهابيين وكل أولئك الذيـن يقدمون لهم المأوى والدعم. نحن عاقدون العزم على أن نبين أننا وسـوف نظل، رغم هذا الاعتداء، أعظم بلد فى العالم، ولكى نثبت ذلك، لا يطلب رئيسنا منا تقديم تضحيات فردية ولا تضحية بسيطة كدفع مزيد من الضرائب، بل أن نستمر بالأحرى فى حياتنا كالمعتاد، والمتوقع منا أن نوافق دون تحفظ على أى عمل تقوم به حكومتنا أو قواتنا المسلحة، حتى إذا كان أمرًا غير عادى.

مدى «عدم التحفظ» هذا، يمكن أن نراه فى الشـجب الواسـع لمن يحاولون « شرح» أسـباب وقـوع أحداث الحـادى عشر من سـبتمبر، فالشرح يعتـبر تبريرًا وتأييـدًا فعليًا للإرهاب. أصدر المجلس الأمريكى للأمناء والخريجين (ACTA)، وهى منظة أسستها لين تشينى والسيناتور جوزيف ليبرمان، فى نوفمبر عام 2001 كتيبًا بعنوان «الدفاع عن الحضارة : كيف تخذل جامعاتنا أمريكا وما يمكن عمله حيال ذلك»[2]. إنه كتيب صغير يطرح فكرته بإيجاز لافت. يقول إن «أسـاتذة كلياتنـا وجامعاتنا هم الحلقة الضعيفة فى رد أمريكا على الاعتداء»، ويمضى فى تحليله: «نادرًا ما ذكر الأساتذة علنًا البطولة، نادرًا

ما ناقشوا الفوارق بين الخير والشر وطبيعة النظام السياسى الغربى أو حسنات المجتمع الحر. رسالتهم العامة عن الوطنية مقتضبة ومستفيضة فى جلد الذات، لقد كانت رسالة الأكاديميين : ألقوا اللوم على أمريكا أولًا!»

والجزء الأكبر من الكتيب ملحق به 117 اقتباسًا، يستشهد بها المؤلفون توضيحًا لوجهة نظرهم، وهى لا تضم تصريحات لأشخاص مثل نعوم تشومسكى وچيسى چاكسون فحسب ولكن تستهدف كذلك أناسًا أقل استهدافًا لمثل هذا الشجب، كعميد كلية ودرو ويلسون بجامعة پرينستون وهو نائب وزير خارجية سابق. باختصار فإن مؤلفى الكتاب كانوا يستهدفون فئة عريضة.

اتضح الآن أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر وإن لم تغير الحقائق الچيوسياسية الأساسية للعالم المعاصر، فقد يكون لها أثر باق على الهياكل السياسية الأمريكية، وسيتبين مدى هذا الأثر مع الوقت. إلا أنه يبدو أن دهشة الأمريكيين التى تحدثت عنها والمتمثلة فى أسئلة لماذا حدث ما حدث؟ وكيف كان له أن يحدث؟ هى دهشة لا نشجع أن نتفاعل معها، ليس فى الوقت الحالى على الأقل.

كما أن برجى مركز التجارة العالمى مجاز للاعتداء على أمريكا. لقد بنيا بمهارة هندسية عالية. كان من المفترض أن يكونا محصنين ضد أى نوع من التخريب عن طريق الخطأ أو القصد يمكن أن يطرأ على البال. ومع ذلك واضح أنه لم يكن لأحد أن يتخيل أبدًا أن طيارتين مزودتين بالوقود يمكن أن تصطدما عمدًا بالبرجين وأن تصيبا المبنيين بدقة عند نقطة هى ٪20 من طولها هبوطًا من أعلى، لتحدث أكبر قدر من الدمار. كما لم يتوقع أحد أن ينهار المبنيان ببطء على مرأى من الجميع آخذين معهما مبانى أخرى مجاورة. لم يتوقع أحد أبدًا أن النيران التى أشعلها الانهيار ستظل مشتعلة شهورًا بعدها. قد تستطيع الولايات المتحدة أن تثأر للاعتداء ولكنها لن تستطيع أن تلغيه من ذاكرتها. هكذا يتضح أن التكنولوچيا ليست درعًا واقيًة.

ثالثًا : أمريكا والنفوذ العالمى

كانت مناهضة الكاثوليكية إبان تطورها (فى القرن الثامن عشر فى بريطانيا العظمى) تؤدى وظيفة جدلية، لافتة الانتباه لاستبداد الأنظمة الكاثوليكية وخرافاتها وقمعها العسكرى وفقرها المادى لتلقى مزيدًا من الضوء على الخريات الأنجلو بريطانية المفترضة وكذا التفوق البحرى والرخاء الزراعى والتجارى وبالتالى شكل أكثر تفوقًا للإمبراطورية.

LINDA COLLEY,

«Multiple Kingdoms»

أبدأ بهذا الاقتباس من ليندا كولى[3] ليذكرنا بأن الولايات المتحدة ليست هى أول قوة مهيمنة فى تاريخ النظام العالمى الحديث بل لعلها الثالثة، وأن للهيمنة قواعدها الثقافية كما أن لها نقاط ضعفها. إحدى القواعد الثقافية هى أن الحط من شأن الآخرين لا غنى عنه لطمأنة الذات الداخلية لتمكنها من الممارسة الفعالة للنفوذ العالمى.

لا شىء يعمى البصر كالنجاح، وقد كان للولايات المتحدة نصيبها من النجاح على مدار المائتى عام الماضية، ويبدو من توابع النجاح المؤذية أنه يؤدى حتمًا إلى قناعة بأنه حتمًا سيدوم. النجاح ليس مرشدًا جيدًا إلى سياسة حكيمة، فالفشل على الأقل كثيرًا ما يحث على التأمل ؛ وهذا ما لا يفعله النجاح إلا نادرًا.

قبل خمسين عامًا كانت الهيمنة الأمريكية فى النظام العالمى مؤسسة على اقتران كفاءة إنتاجية تفوق كفاءة أى من المنافسين كثيرًا، بأجندة سياسية عالمية صادق عليها بشدة حلفاؤها فى أوروبا وآسيا، بتفوق عسكرى. واليوم تواجه الكفاءة الإنتاجية للشركات الأمريكية منافسة واسعة وبالأخص من شركات أقرب حلفاؤها ؛ ونتيجة لذلك لم تعد أجندة الولايات المتحدة السياسية العالمية تلقى هذا التأييد، وكثيرًا ما يعارضها

حلفائها علنًا وبخاصة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى. المتبقى فى الوقت الحالى هو التفوق العسكرى.

يجدر تأمل أهداف السياسة الأمريكية الخارجية التى اتبعتها الحكومات الأمريكية المتعاقبة فى الخمسين عامًا الماضية، فمن الواضح أن الولايات المتحدة انشغلت بأخطار من حكومات كانت تعتبرها معادية للمصالح الأمريكية أو على الأقل غير ودية. لا عيب فى ذلك ولا هو شىء غير عادى، فهو متسق مع السياسة الخارجية لأى دولة فى النظام العالمى الحديث وخاصة إذا كانت دولة قوية، ولكن السؤال هو كيف ارتأت الولايات المتحدة أن تتعامل مع مثل هذه الأخطار.

فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تبدو من القوة حيث تستطيع، دون مشقة وباستخدام أقل قدر من العنف، إما أن تحيد الحكومات التى لا تروق لها (ما نسميه الاحتواء)، أو إذا كانت الحكومات ضعيفة أن تسقطها بواسطة قوى داخلية تدعمها حكومة الولايات المتحدة سرًا، ومع اللجوء أحيانًا إلى قليل من دبلوماسية التهديد القديمة.

كان التحييد هو الوسيلة المستخدمة فى مواجهة العالم الشيوعى. لم تسع الولايات المتحدة لقلب الاتحاد السوفيتى أو أى من النظم التابعة له فى شرق ووسط أوروبا، لم تحاول ذلك أساسًا لأنها لم تكن فى وضع عسكرى يسمح لها بتنفيذ ذلك دون مقاومة متوقعة من حكومة الاتحاد السوفيتى. دخلت الولايات المتحدة، بدلًا من ذلك، فى اتفاق ضمنى مع الاتحاد السوفيتى، وهو اتفاق يالطا، بأنها لن تحاول ذلك، فى مقابل تعهد من الاتحاد السوفيتى بأنه لن يحاول أن يوسع منطقته. إلا أن الاتفاق لم يكن لينطبق على شرق آسيا حيث لم تكن هناك قوات سوفيتية بسبب إصرار الأنظمة الشيوعية فى الصين وكوريا الشمالية على ذلك فى المقام الأول. الولايات المتحدة حاولت بالفعل أن تسقط هذه الأنظمة وكذا النظام فى فيتنام ولكنها لم تفلح وتركت هذه المحاولات الفاشلة ندبة كبيرة على الرأى الأمريكى العام.

إلا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تفرض إرادتها فى باقى العالم، وهذا ما فعلته دون مبالاة. تذكروا إيران فى عام 1953 وجواتيمالا فى عام 1954 ولبنان فى عام 1956 وجمهورية الدومينيكان فى عام 1965 وتشيلى فى عام 1973، فانقلاب الچينرال پينوشيه ضد حكومة سلڤادور الليندى، المنتخبة فى اقتراع حر، بمساندة فعالة من الحكومة الأمريكية وقع فى الحادى عشر من سبتمبر. لا أدرى ما إذا كان أسامة بن لادن وأتباعه على دراية بهذه المصادفة فى التواريخ إلا أنها تحمل رمزية سيلاحظها العديدون، وبالأخص فى أمريكا اللاتينية، كما أنها تشير لمجاز آخر لبرجى مركز التجارة العالمى؛ فالبرجان إنجاز تكنولوچى رائع ولكن الإنجازات التكنولوچية قابلة للاستنساخ وهو ما يحدث، فقد قلد الماليزيون البرجين هندسيًّا بالفعل ويجرى حاليًا بناء ناطحة سحاب أكبر فى شانغهاى. الرموز أيضًا يمكن أن تستنسخ، فالآن أصبح لنا مناسبتان ينعيهما الضحايا فى الحادى عشر من سبتمبر.

فى سبعينيات القرن العشرين تغيرت أساليب السياسة الأمريكية الخارجية بل كان لابد لها من أن تتغير. كانت تشيلى هى الواقعة الكبرى الأخيرة التى استطاعت فيها الولايات المتحدة أن تبدل الحكومات حسب ذوقها بكل تلك الاستهانة. (ولم أحص حالة جرينادا ولا حالة پاناما وهى بلاد صغيرة جدًّا لا تملك آلية جادة للدفاع العسكرى). كان السبب وراء هذا التغيير هو نهاية السيطرة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد العالمى المقرونة بالهزيمة العسكرية للولايات المتحدة فى ڤيتنام؛ فالواقع الچيوسياسى كان قد تغير ولم يعد بإمكان الحكومة الأمريكية أن تركز على المحافظة على نفوذها ناهيك عن توسيعه، وبدلًا من ذلك أصبح هدفها الرئيسى هو الحيلولة دون تآكل قوتها بوتيرة أسرع من اللازم – سواء فى الاقتصاد العالمى أو الناحية العسكرية.

على صعيد الاقتصاد العالمى، لم تواجه الولايات المتحدة خطى منافسيها المتسارعة فى أوروبا الغربية واليابان فحسب، ولكن أيضًا ذلك النجاح البادى للسياسات التنموية فى معظم أنحاء العالم؛ وهى سياسات صممت خصيصًا لكبح قدرة بلاد منطقة المركز لتراكم رأس المال على حساب، كما كان ينظر للأمر، دول الأطراف. الجدير بالذكر أن

الأمم المتحدة أعلنت السبعينيات «عقدًا للتنمية» وكثر الكلام آنذاك عن قيام «نظام اقتصادى عالمى جديد» وتحدثت اليونيسكو عن إقامة «نظام معلومات عالمى جديد». كما شهدت السبعينيات أيضًا الارتفاعين الشهيرين فى أسعار نفط الأوبك اللذين أثارا موجات فزع بين الجمهور الأمريكى.

كان الموقف الأمريكى حيال كل هذه التحركات إما الشعور بقلق مبهم أو المعارضة الصريحة. عالميًّا، أطلقت تحركات مضادة، من بينها التشدد الصارم للنيوليبراليين وما يسمى توافق واشنطن وتحويل الجات GATT (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) إلى منظمة التجارة العالمية ومؤتمرات دافوس ونشر مفهوم العولمة ومعه بالتالى شعار TINA (there is no alternative) «لا بديل». جماع كل هذه الجهود وصل إلى تفكيك السياسات «التنموية» حول العالم وخصوصًا فى المناطق الطرفية للاقتصاد العالمى. وفى الأجل القصير، أى من الثمانينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين، بدت هذه التحركات المضادة، التى قادتها الحكومة الأمريكية، ناجحة.

هذه السياسات على صعيد الاقتصاد العالمى كانت متلائمة مع سياسة عسكرية عالمية متشبثة يمكن تلخيصها فى سياسة «عدم الانتشار». عزمت الولايات المتحدة، بعد نجاحها فى صنع أول قنبلة ذرية فى عام 1945، على أن تظل محتكرة لهذه الأسلحة الفتاكة، وكانت مستعدة لتدخل فى هذا الاحتكار شريكتها الصغرى الوفية بريطانيا العظمى ولكن لا أحد سواها. ونعلم بالطبع أن «القوى العظمى» الأخرى تجاهلت ذلك ببساطة، فطور أولًا الاتحاد السوفيتى ثم فرنسا ثم الصين قدرات نووية؛ ثم لحقت بها الهند وبعد ذلك باكستان وكذا جنوب أفريقيا. ولم تعترف حكومة الفصل العنصرى بذلك إلا بعد خروجها من السلطة، وحرصت على تفكيك ترسانتها قبل أن تسلم السلطة خلفها، الأكثر ديمقراطية، وهى حكومة الأغلبية السوداء الأفريقية. وكذلك فعلت إسرائيل رغم إنكارها الدائم علنًا. ثم هناك القوى «شبه» النووية،

هـذا إذا كان بالإمكان تصنيفها كذلك - كوريا الشـمالية وإيران والعراق (التى قصفت إسرائيـل منشـآتها فى الثمانينيات حتى نبقيهـا ضمن هذه الفئة) وليبيـا وربما الأرجنتين، بالإضافة إلى الدول السـوفيتية السـابقة التـى ورثت قدرات نووية - أوكرانيا وروسـيا البيضـاء وكازاخسـتان. بجانـب هذا لابـد أن تضـاف تكنولوچيات قاتلـة أخرى من أسـلحة بيولوجية وكيماوية وهى أسهل كثيرًا فى التصنيع والتخزين والاستخدام، حتى إننـا لا نعرف العـدد الأكيد للبلدان التى تمتلك بعض هذه القـدرات أو الكثير منها، فى هذه المجالات.

كان للولايـات المتحدة سياسـة بسـيطة وصريحة، فقـد تريد بكل الطـرق، بالقوة أو بالرشـوة، أن تنكـر على كل الناس حق حيازة هذه الأسـلحة. يبـدو جليًا أنها لم تنجح، ولكـن الجهـود التـى بذلتها عـلى مدى السـنوات الماضية قـد أبطأت على الأقـل عملية الانتشـار. إلا أن هناك حيلة أخرى فى السياسـة الأمريكية ؛ فبقدر ما تحاول أن توظف اتفاقـات دوليـة للحد من الانتشـار، تحاول فى الوقت نفسـه ألا تربط نفسـها بمثل هذه القيود أو أن يكون ذلك بأقل قدر ممكن ؛ فقد أوضحت الحكومة الأمريكية أنها سـوف تسـتنكر أيًا من هذه القيود كلما ارتأت ذلك ضروريًا، فى حين أنها تشـجب أى حكومة أخرى تسعى لفعل الشىء نفسه.

يبدو أن عدم الانتشـار، سياسـة، محكوم عليها بالفشـل على المدى الطويل وربما على المدى المتوسط. أقصى ما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله فى الخمسة والعشرين عامًا المقبلة هو إبطاء العملية بعض الشـىء. إلا أن هناك مسـألة أخلاقية وسياسـية كذلك ؛ الولايـات المتحـدة تثق فى نفسـها ولا تثق فى سـواها، وتريد حكومتهـا أن تفتش مواقع كوريا الشمالية لترى ما إذا كانت تخرق هذه القواعد، ولكنها لا تعطى الأمم المتحدة ولا أى جهـة أخرى حق تفتيش المواقع الأمريكية. الولايات المتحـدة تثق فى حكمتها هى فى الاستخدام الحكيم لهذه الأسلحة دفاعًا عن الحرية (وهو مفهوم يتطابق فيما يبدو مع المصالح القومية الأمريكية)، وتفترض أن غيرها قد ينوى استخدامها ضد الحرية (وهنا أيضًا يتطابق المفهوم مع المصالح القومية الأمريكية).

وأنا شخصيًّا لا أثق فى أن حكومة يمكن أن تستخدم هذه الأسلحة استخدامًا حكيمًا ؛ ويسعدنى حظرها كلها ولكنى لا أعتقد أن هذا يمكن تنفيذه فعلًا فى ظل النظام الحالى بين الدول. ولذلك أمتنع عن إضفاء صفة أخلاقية على هذا الموضوع، لأن هذا يفتح باب النفاق. وفى حين يقول أحد الواقعيين الجدد (وأغلب الظن أنى منهم) على سبيل السخرية أن كل الحكومات منافقة، إلا أن الأعذار الأخلاقية لها أثر سلبى جدًّا إذا أريد الحصول على دعم الدول الأخرى بناءً على مقارنة حسنات نسبية.

رابعًا : أمريكا : المثل مقابل الامتيازات

«أن نقول إن الحضارة العالمية قائمة بالفعل، فذلك عدم رؤية متعمد للواقع الحالى، وما هو أسوأ هو تتفيه الغاية وعرقلة تحقق عالمية حقيقية فى المستقبل».

CHINUA ACHEBE [4]

«من الخطأ المقابلة بين العولمة والأعراف المحلية : فالعولمة تحيى التقاليد المحلية بطريقة مباشرة، إنها تزدهر بها بمعنى الكلمة، ولذا فعكس العولمة ليس المحلية وإنما العالمية».

SLAVOJ ZIZEK [5]

إن قصة الولايات المتحدة مع النفوذ العالمى يمكن تلخيصها ببساطة شديدة فى هذا التوقيت : أنا لا أعتقد أن أمريكا والأمريكيين هم سبب كل المآسى والظلم فى العالم ؛ ما أعتقده أنهم المستفيد الأول منها، وهذه هى مشكلة الولايات المتحدة الأساسية كدولة وسط عالم من الدول.

يحلو للأمريكيين وخاصة الساسة ووكلاء الدعاية الكلام عن مثلنا. فى إعلان عن الكتاب «الأكثر مبيعًا» لمضيف برنامج كريس ماثيوز وعنوانه «والآن دعونى أَقُلْ لكم ما أظنه بالفعل» تقدم هذه النبذة : «عندما تفكر فى الأمر نجد أننا، نحن الأمريكيين، مختلفون. فـ«الحرية» ليست مجرد كلمة تجدها فى وثائقنا ؛ إنها فى روحنا، روح رعاة

البقـر»[6]. - «روح رعـاة البقـر» لم أجـد تعبيرًا أفضـل، قد تكون مثلنـا خاصة، ولكن هؤلاء الذين يذكروننا بها لا يحبون التحدث عن مزايانا التى قد تكون خاصة أيضًا. بل إنهم يشـجبون من يتحدث عنها. ولكن المثل ملازمة للامتيازات ؛ قد تبدو متعارضة، إلا أنها تفترض بعضها البعض مسبقًا.

لسـت واحـدًا ممن يـزرون بالمثـل الأمريكية، فأنـا أجدها رائعـة، بل منعشـة. أعتز وأستشهد بها وأؤيدها. عندك مثلًا التعديل الأول للدستور الأمريكى - وهو شىء يتم التذكير به عن حق فى كل الاحتفالات المناسبة باعتباره تجسيدًا للمثل الأمريكية. ولكن دعونا نستدع شيئين عن التعديل : أولًا، أنه لم يكن جزءًا أصيلًا فى الدستور، بمعنى أنه لم يعتبر مبدأ تأسيسيًا، وكثيرًا ما أظهرت استفتاءات الرأى أن أغلبية الجمهور الأمريكى قـد يرغـب فى تغيير هذه الضمانات أو الإنقاص منهـا أو إلغائها، كليًا أو جزئيًا، أيضًا فى الأوقات الطبيعية المزعومة. عندما نكون فى حالة «حرب» مثل «الحرب على الإرهاب» لـن نعول على الحكومة الأمريكية ولا الشـعب الأمريكى ليدافعـوا عن هذه المثل ؛ ولا المحكمـة العليا يمكن الاعتماد عليها للتمسـك بها فى حالـة «طوارئ». مثل هذا الدفاع متروك بشـكل كبير لاتحـاد الحريات المدنية الأميريكية، وهى منظمـة مهيبة يدعمها، فى أفضل أحوالها، أقلية من بين الرأى العام والعضوية فيها لمرشح فى انتخاب عام، كثيرًا ما يعتبر سببًا لعدم التصويت لهذا المرشح. لذا فأنا مع حرية التعبير وحرية العقيدة وسائر الحريات الأخرى ولكنى أحيانًا أتساءل ما إذا كانت أمريكا كذلك؟

والسـبب ليـس أن روحًـا ڤولتيرية(*) تنقص الشـعب الأمريكى، وإنما لأننا نخشـى أحيانًـا تعـرض امتيازاتنا لخطر التـآكل أو الاختفاء. فى مثل هـذه الحالات يضع أغلب النـاس الامتيـازات قبـل المثـل. مرة أخـرى الأمريكيون ليسـوا بمختلفـين فى هذا عن غيرهـم ولكنهم ببسـاطة أكثر نفـوذًا ولديهم امتيازات أكثـر. الأمريكيون لديهم حرية أكبر فى التحلى بالمثل لأنهم أكثر حرية فى تجاهلها. لديهم القدرة على سـحق روح رعاة البقر فى داخلهم.

(*) نسبة إلى ڤولتير.

السـؤال المطروح على الأمريكيين فى الحقيقة هـو الآتى : إذا كانت الهيمنة الأمريكية فى انحسـار بطىء، وهذا ما أعتقده دون شك، فهل سنخسر المثل لأن نفوذنا فى سحقها أصبح أقل؟ هل سـنقيم، بروح رعاة البقر، أسـلاكًا شائكة حول مزرعتنا القومية لحماية امتيازاتنا المهددة بالتقلص وكأنها لا تستطيع أن تهرب من بين الأسلاك الشائكة؟ دعونى أقـترح مجازًا آخر من وحـى البرجين. الأبراج المدمرة يمكن أن يعاد بناؤها. ولكن هل نعيد بناءها كما كانت؟ - بالثقة ذاتها من أننا سـنصل للنجوم وأننا على صواب؟ بالقدر نفسـه مـن اليقين بأنه سـينظر إليهـا باعتبارها منارة العـالم؟ أم هل سـنعيد البناء بطرق أخرى، بعد تفكير متأن فيما نحتاجه حقًا، وما هو ممكن فعلًا بالنسبة لنا وما هو مرغوب فعلًا؟

ومـن هـم «نحـن»؟ إذا ما تابع أحـد التصريحات التـى أدلى بها المدعـى العام چون أشـكروفت، والتـى أيدها آخرون كثـيرون فى الحكومة الأمريكيـة والصحافة ومن بين الرأى العام، يجد أن «نحن» لم تعد عائدة على كل واحد فى الولايات المتحدة ولا على كل من لديه إقامة قانونية بها، إنما على المواطنين الأمريكيين فقط ؛ ولنا أن نتساءل ما إذا كانت «نحن» قد تشـهد مزيدًا من التضييق فى المسـتقبل القريب؟ فكما يشـير سلافوج زيزيك العولمة ليست نقيض المحلية، إنها تزدهر بها، بالأخص محلية الأقوياء. فالـ«نحن» لا يعد ضربًا من خيال الإنسان العاقل ؛ فهل الإنسان إذن على هذا القدر من العقل؟

خامسًا : أمريكا من اليقين إلى اللايقين

«يجـب النظـر إلى ثـورة داروين كنمـوذج لتبديـل التنوع بالجوهر على أنها الفئة المركزية للحقيقة المحايدة.

...ومـا قد يكـون أكثر إثارةً مـن الانقلاب الكامل أو «التغير الكبير»، فى مفهومنا عن الواقع : التغيير، فى

عالم أفلاطون، صدفة فى حين أن الجوهر يسجل واقعًا
أعلى ؛ وفى انقلاب داروين نقدر التغيير باعتباره واقعًا
حاسمًا (دنيويًا محسوسًا) فى حين أن المتوسطات (وهى
أقرب مقاربة عملية للـ«جواهر») تصبح تجريدًا عقليًا.»

STEPHEN J. GOULD[7]

«حقا إن الطبيعة مقترنة بخلق جديد غير متوقع
حيث يكون الممكن أكثر ثراء من الواقعى.»

ILYA PRIGOGINE[8]

ظل الرئيس بوش يطمئن الشعب الأمريكى بشأن يقين مستقبله، وهو الشىء الخارج عن يديه تمامًا، فمستقبل الولايات المتحدة ومستقبل العالم على المدى القصير وأكثر منه على المدى المتوسط لا يقين فيه على الإطلاق. قد نرغب فى التيقن من امتيازاتنا ؛ ولكن اليقين يصبح غير مرغوب فيه إذا شعرنا أن الامتيازات مصيرها الاضمحلال وربما الزوال. ولو أنه كان من المؤكد أن أمثال أسامة بن لادن فى العالم سينتشرون فى كل المعسكرات، فمن سيفرح بمثل هذا اليقين؟

أعود للسؤال الذى طرحته من قبل كأحد الألغاز التى تحير الأمريكيين فى هذه اللحظة : ما الذى يجب عمله وما الذى يمكن عمله حتى لا يتكرر حادث مثل الحادى عشر من سبتمبر بل لكى يستحيل تكراره؟ الإجابة المقدمة هى أن ما سيؤمن هذا هو استخدام الحكومة الأمريكية لقوتها الساحقة والقوة العسكرية فى الأساس. صحيح أن قادتنا من الحصافة بحيث إنهم يذكروننا أن هذا سوف يستغرق بعض الوقت، لكنهم لا يترددون فى تقديم التأكيدات على المدى المتوسط. حتى هذه اللحظة يبدو أن الشعب الأمريكى مستعد لاختبار هذه الفرضية. فإذا كانت الحكومة الأمريكية قد تلقت أى نقد بعد الحادى عشر من سبتمبر مباشرة، فإن أغلبه جاء ممن يعتقدون أن استعراضها لقوتها العسكرية لم يكن كافيًا. هناك مجموعات ذات شأن كانت تمارس الضغوط على

الحكومة الأمريكية لتتجرأ أكثر - أن تقوم بعمليات عسكرية ضد العراق، وقد يضيف البعض إيران وسوريا والسودان وفلسطين وكوريا الشمالية. ولماذا لا تكون كوبا هى التالية؟ وهناك أيضًا البعض ممن يقولون إن على الجنرالات المترددين أن يتقاعدوا ليفسحوا الطريق لمحاربين أكثر شبابًا وعنفوانًا. وهناك من يعتقدون أن من دورهم أن يعجلوا بهرمجدون.

ثمة حجتان يمكن أن نتصدى بهما لهذا؛ إحداهما أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تنتصر فى حرب عسكرية عالمية كهذه، وثانيهما أن الولايات المتحدة لا ترغب بالتأكيد، لنفسها أولًا، فى تحمل التبعات الأخلاقية التى ستتبع محاولة إشعال نيران الحرب، ولحسن الحظ لسنا مضطرين للاختيار بين الواقعية والمثالية، فليس مما يقلل من شأن قيمنا الأخلاقية أنها تستند إلى فطرة سليمة.

بعد الحرب الأهلية، قضت الولايات المتحدة نحو ثمانين عامًا فى سعى وراء قدرها الجلى. طوال ذلك الوقت، لم تحدد ما إذا كانت تفضل أن تكون قوة انعزالية أو إمبريالية، بعد وصولها أخيرًا، فى عام 1945، للهيمنة على النظام العالمى، عندما (بتعبير شكسبير) لم تحقق العظمة بل إن العظمة فرضت عليها فرضًا، لم يكن الشعب الأمريكى مهيأ تمامًا للدور الذى أصبح عليه أن يلعبه. لقد قضينا ثلاثين عامًا نتعلم كيف «نتولى مسئولياتنا» فى العالم، وبعد أن تعلمنا بشكل معقول، بدأت هيمنتنا تهبط من قمتها.

بقينا مصرين فى الثلاثين عامًا الماضية وبصوت عال، أننا مازلنا مهيمنين وأن على الكل أن يستمر فى الاعتراف بذلك. إذا كان المرء حقًا مهيمنًا فلن يكون بحاجة إلى أن يطلب ذلك. لقد أضعنا الثلاثين عامًا الماضية وما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله الآن هو أن تتعلم كيف تتكيف مع الواقع الجديد، واقع أنها لم يعد لديها القدرة على أن تقرر بمفردها ما هو صالح للجميع. ربما لا تكون حتى فى موقف يمكنها من أن تقرر بمفردها ما هو صالح لها. عليها أن تتفاهم مع العالم. أسامة بن لادن ليس هو من يجب أن نقيم حوارًا معه. علينا أن نبدأ بأصدقائنا وحلفائنا المقربين، مع كندا والمكسيك ومع

أوروبا ومع اليابان، وبعد أن ندرب أنفسنا على الاستماع إليهم وأن نصدق أنهم أيضًا لهم مثل ومصالح وأنهم أيضًا لديهم أفكار وآمال وتطلعات، عندئذ، وليس قبل ذلك، سنكون مستعدين للحوار مع بقية العالم أو بمعنى أدق أغلبية العالم.

لن يكون هذا الحوار، عندما ندخل فيه، حوارًا سهلًا أو حتى سارًّا؛ فهم سيطلبون منا أن نتخلى عن بعض الامتيازات، سيطلبون منا أن نطبق مثلنا، سيطلبون منا أن نتعلم. قبل خمسين عامًا دعا الشاعر والسياسي الإفريقي العظيم ليوبولد سيدار سنغور العالم أن يأتي إلى «ملتقى العطاء والاستقبال». الأمريكيون يعرفون الذى عليهم أن يعطوه فى مثل هذا الملتقى. ولكن هل على بالهم شيء يحبون أن يتلقوه؟

نُدعى هذه الأيام إلى العودة للقيم الروحية، وكأننا التزمنا بها يومًا. ولكن ما هذه القيم؟ دعونى أذكركم: فى التعاليم المسيحية مقولة (إنجيل متى 19:24) «إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله» وفى التعاليم اليهودية يقول لنا هيليل: تفعل بالآخرين ما عملتم لهم القيام لكم. وفى التعاليم الإسلامية يقول لنا القرآن (52. 36) ﴿ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾. فهل هذه هى قيمنا؟

ليس هناك موروث أمريكى واحد أو حتى مجموعة قيم أمريكية واحدة. هناك، منذ الأبد، أكثر من أمريكا. وكل منا يتذكر أمريكا التى يفضلها وتستهويه. أمريكا العبودية والعنصرية موروث أمريكى أصيل ولا يزال فى أعماقنا. أمريكا الفردانية الحدودية والمتهورين حاملى السلاح موروث أمريكى أصيل ولا يزال فى أعماقنا. أمريكا بارونات اللصوص وأعمالهم الخيرية للأطفال موروث أمريكى أصيل ولا يزال فى أعماقنا. أمريكا عمال العالم الصناعيين وقضايا هايماركت(*)، وهى مناسبة يحتفى بها حول العالم إلا فى أمريكا، موروث أمريكى أصيل ولا يزال فى أعماقنا.

خطبة سوجورنر تروث «ألست امرأة؟» التى ألقتها فى عام 1851 فى مؤتمر لحقوق المرأة هى من التراث الأمريكى، وهكذا المنادون بمنح المرأة حق الاقتراع فى أواخر

(*) المقصود عيد العمال. (المترجمة)

القرن التاسع عشر حتى لا تميل كفة الأصوات لصالح السود والمهاجرين. أمريكا التى ترحب بالمهاجرين وأمريكا التى ترفضهم تراث أمريكى. أمريكا التى توحد الإرادة الوطنية وأمريكا التى ترفض الاشتباكات الحربية كلاهما تراث أمريكى. أمريكا المساواة وأمريكا التفرقة كلاهما تراث أمريكى. لا منطق ولا فهم. وكما يذكرنا جولد إن التنوع، وليس الجوهر، هو لب الحقيقة. والسؤال هو هل سيقل التنوع بيننا أم سيزيد أم سيبقى على حاله، فهو يبدو لى عاليًا على نحو استثنائى فى هذه اللحظة.

أسامة بن لادن سينسى قريبًا، ولكن هذا النوع من العنف السياسى الذى نسميه الإرهاب من المؤكد أنه سيظل معنا فى الثلاثين إلى الخمسين عامًا الآتية. إن الإرهاب، بلا شك، طريقة غير فعالة لتغيير العالم. فهو لا يحقق شيئًا ويؤدى إلى عنف مضاد وكثيرًا ما يمكن أن يمحو مجموعة الفاعلين المباشرين، ومع ذلك سيتكرر حدوثه. أمريكا التى تستمر فى التواصل مع العالم من منطلق تأكيد أحادى الجانب بأنها تمثل الحضارة، سواء فعلت ذلك بالانسحاب الانعزالى، أو بالتدخلية النشيطة، لا يمكن لها أن تعيش فى سلام مع العالم ومن ثم لن تعيش فى سلام مع نفسها. إن ما نفعله بالعالم، نفعله بأنفسنا. هل لأرض الحرية والامتيازات أن تتعلم، حتى فى هبوطها، أن تكون البلد الذى يعامل كل الناس فى كل مكان أندادًا؟ وهل لنا أن نتعامل ندا لند فى النظام العالمى إذا كنا لا نتعامل مع أنداد لنا بداخل حدودنا؟

ماذا نختار أن نفعل الآن؟ لدى خياراتى المفضلة ولكننى لا أستطيع، ولا أنتم، أن نتنبأ بما سنفعله. من حسن طالعنا حقًا أننا لا يمكن أن نكون متيقنين من أى من هذه التنبؤات فى المستقبل. هذا ما يحفظ لنا خيارًا أخلاقيًا. هذا ما يحفظ لنا المحتمل الأكثر ثراء من الحقيقى، والجديد غير المتوقع. لقد دخلنا عصرًا فظيعًا، عصرًا من النزاعات والشرور يصعب أن نتخيله، ولكننا، مع أسف، يمكن أن نعتاده بسرعة. من السهل أن نسمح لمشاعرنا بأن تتجمد فى الصراع من أجل الحياة. ولكن من الأصعب كثيرًا إنقاذ روح رعاة البقر. ولكن فى نهاية المطاف هناك الاحتمال، وهو ليس بيقين، لتحقيق عالم

أكثر عقلانية، عالم أكثر مساواة، أكثر ديمقراطية - كونية نتيجة الأخذ والعطاء - كونية تكون عكس العولمة.

آخر مجاز مقرون ببرجى التجارة هو أن هذه الهياكل كانت وتكون وستكون خيارًا. نحن اخترنا أن نبنيها. نحن نختار ما إذا كنا سنعيد بناءها. العوامل التى تدخل فى هذه الخيارات متعددة جدًّا، هكذا كانت وهكذا ستكون. نحن نعيد بناء أمريكا. العالم يعيد بناء نفسه. العوامل التى تدخل فى هذه الخيارات متعددة جدًّا جدًّا، هكذا كانت وهكذا ستكون. هل يمكننا مواصلة تحمل عبئنا الأخلاقى فى خضم لايقين بأن العالم الذى أقمناه حتى الآن ما هو إلا واحد من ألوف العوالم البديلة الأخرى التى كان يمكن أن نقيمها، وأن العالم الذى سنقيمه فى الثلاثين إلى الخمسين عامًا القادمة الذى قد يكون أو قد لا يكون أفضل، قد يقلل أو قد لا يقلل من التناقض بين مثلنا وامتيازاتنا؟ إن شاء الله.

ملاحظات الكاتب

(1) Published in Theory and Society 21, no. 1 (February 1992):1-28.

(2) The authors are Jerry L. Martin and Anne Neal.

(3) " Multiple Kingdoms," London Review of Books, 19 July 2001), 91.

(4) Chinua Achebe, Home and Exile (New York: Anchor Books, 2000), 91.

(5) Slavoj Zizek, On Belief (New York: Routledge, 2001), 152.

(6) New York Times, 28 November 2001, E 8.

(7) Full House: The Spread of Excellence from Plato to Darwin (New York: Three Rivers Press, 1996), 41.

(8) Ilya Prigogine, The End of Certainty: Time, Chaos, and the New Laws of Nature (New York: Free Press, 1997), 72.

الجزء الثالث

الفصل العاشر

اليسار (1) : النظرية والواقع مرة أخرى

هنـاك حكمـة يوغسـلافية تقول إن «الشـيء الوحيـد المؤكد هو المسـتقبل حيث إن المـاضي في تغـير مسـتمر»[1]. يعيش اليسـار العالمـي اليـوم ماضيـين كادا أن يختفيا تمامًا وبشكل مفاجئ، وهذا شيء مقلق للغاية. أول ماض اختفى هو مسار الثورة الفرنسية، والثاني هو مسار الثورة الروسية؛ كلاهما اختفيا معًا في وقت واحد تقريبًا من ثمانينيات القرن العشرين. دعوني أشرح بدقة ما أعنيه بذلك.

الثـورة الفرنسـية بالطبع رمز لنظرية عن التاريخ كانت شـديدة الانتشـار قرنين من الزمـن إذ تعـدى الإيمان بها حدود اليسـار العالمي كثيرًا، كما شـاطر نظريـة التاريخ هذه أغلـب الوسـط الليـبرالي العالمـي واليوم يشـاطرها جزءًا مـن اليمين العالمـي، ويمكن القول إنها كانت الرؤية السـائدة داخل النظام العالمي خلال معظم القرنين التاسع عشر والعشرين. اسـتندت فكرة النظرية على الإيمان بالتقدم والعقلانية الإنسـانية الأساسية وأفـادت بأنـه يمكـن رؤية التاريـخ باعتبارها عملية خطيـة صاعدة؛ فقـد كان العالم في

طريقه إلى المجتمع الفاضل، وشكلت الثورة الفرنسية قفزة كبيرة إلى الأمام فى هذه العملية وكانت رمزًا لها.

عُرِضت هذه النظرية بصياغات متنوعة عديدة، فبعض الأشخاص، خاصة فى الولايات المتحدة، رغبوا فى تبديل الثورة الفرنسية بالثورة الأمريكية فى هذا السياق، وآخرون، خاصة من بريطانيا العظمى، ودوا تبديلها بالثورة البريطانية، كما رغب بعض الناس فى إلغاء كل الثورات السياسية، وأن يجعلوا من هذه النظرية عن التاريخ قصة إضفاء دائم للصفة التجارية على عمليات العالم الاقتصادية أو التوسع الثابت لعملياتها الانتخابية أو تحقيق الرسالة التاريخية الظاهرة للدولة (الدولة بمعناها كمصطلح رسمى). ولكن أيًا كانت التفاصيل، فإن كل هذه الصياغات اشتركت فى الشعور بأنه لا محالة ولا عودة فى التطور التاريخى.

كانت هذه نظرية عن التاريخ مفعمة بالأمل إذ إنها كانت تبشر بنهاية سعيدة؛ فمهما كان الحاضر مروعًا (مثلما كانت الحال عندما بدا الحظ يحالف ألمانيا النازية أو عندما بدا قمع الاستعمار العنصرى فى قمته)، كان يستقى من آمن (وأغلبنا كان يؤمن) السلوان من علمه بأننا زعمنا بأن «التاريخ معنا». كانت نظرية باعثة على الأمل حتى بالنسبة لمن كانوا يتمتعون بالامتيازات لأنهم توقعوا أن يتقاسم كل الناس الامتيازات فى النهاية (دون أن يفقد أصحاب الامتيازات الحاليون أيًا منها)، ومن ثم يكف المقموعون عن مضايقة القامعين بشكواهم.

المشكلة الوحيدة المتعلقة بهذه النظرية هى أنها لم تصمد جيدًا أمام التجربة العلمية، وهنا يأتى دور الثورة الروسية؛ فقد كانت نوعًا من الملحق للثورة الفرنسية، وكانت رسالتها أن نظرية التاريخ التى رمزت لها الثورة الفرنسية لم تكن مكتملة لأنها لم تَصدُق سوى فيما يتعلق بتنشيط البروليتاريا (أو الجماهير الشعبية) تحت راية مجموعة متحمسة من الكوادر، منظمة فى شكل حزب أو حزب/ دولة؛ وقد سمينا هذا الملحق اللينينية.

كانـت اللينينية نظرية عن التاريخ يتبناها اليسـار العالمـى فقط، بل جزء منه على أكثر تقدير. ومع ذلك من السـخف إنكار أن اللينينية باتت تبسـط سـيطرتها على نسبة كبيرة من سـكان العالم، خاصة فى الأعوام من 1945 حتى سـبعينيات القرن العشرين. وأبرز مـا تميزت بها الصيغة اللينينية للعالم هى أنهـا كانت بالقطع أكثر تفاؤلًا مقارنة بالنموذج النمطى للثورة الفرنسـية، وذلك لأن اللينينية قد أصرت على وجود دليل مادى بسـيط يمكن إيجاده للتحقق من أن التاريخ كان يتطور كما هو مخطط؛ إذ أصر اللينينيون على أنه أينما يسـيطر حزب لينينى سـيطرة دون منازع فى دولة، يَكُنْ من الواضح أن هذه الدولة على طريق التقدم التاريخى، فوق أنها لا يمكن أن تعود للوراء. المشكل هو أن الأحزاب اللينينية غالبًا ما كانت تمسك بزمام السلطة فى مناطق من العالم أقل حظا، اقتصاديا، ولم تكـن الظـروف فى مثل هذه البلاد دائمًا ممتازة. ومع ذلك فالاعتقاد بـأن اللينينية ترياق قوى لأى قلق نابع من واقع أن الظروف أو الأحداث المعاشة بداخل بلد يحكمه حزب لينينى، كانت ظروفًا مزرية.

لا حاجـة لى هنـا أن أردد إلى أى درجـة اهتـزت كل نظريـات التطـور فى العقديـن الماضيين وبالأخص النموذج اللينينى. لا أقول إنه لم يتبق أى أنصار، فهذا غير صحيح، لكنهم لم يعودوا يمثلون نسبة كبيرة من سكان العالم، ذلك يمثل نقلة چيوثقافية ليست صغـيرة مما أزعج، كما قلت، اليسـار العالمى بشـكل خاص، الـذى كان قد رهن معظم أوراقـه (إن لم يكـن كلها) على صحة نموذج الثورة الفرنسـية، عـلى الأقل لهذه النظرية عن التاريخ.

لماذا حدثت هذه النقلة؟ اليوم نسـمع تفسـيرات كثيرة؛ فالتفسـير الآتى من الوسط واليمين العالميين هو أن اليسـار العالمى قرأ هـذه النظرية عن التاريخ قراءة خاطئة، فهى لا تزال صحيحة إلى حد ما، ولكن فقط فى حالة إذا ما حددنا أن سـمة المجتمع الصالح هى سيادة تدفق دون قيد لعناصر الإنتاج الموجودة كلها فى أيد غير حكومية، وبالأخص التدفق الحر لرأس المال. هذه اليوتوبيا تسمى النيوليبرالية ولها شعبية كبيرة بين الساسة والعديـد ممن يُسـمون عامة المثقفين؛ إلا أنها وهم، كما أنهـا مخادعة متعمدة انتهت ذروة

تأثيرها فأصبحت جزءًا من الماضى ولا تستحق كل هذا الجدل الذى أثير حولها. أنا أضمن أننا بحلول عام 2010، لن نتذكر هذا الخيال المجنون الخاطف إلا بالكاد.

تفسير ثان، قادم من أقسام من اليسار العالمى، هو أن النظرية الأساسية تظل صحيحة ولكن اليسار العالمى قد عانى من بعض الانتكاسات المؤقتة، التى سرعان ما سيتم التغلب عليها. كل ما علينا أن نفعله هو إعادة تأكيد النظرية (والممارسة) بقوة. بالنظر إلى درجة عدم التنبؤ بهذه «الانتكاسات المؤقتة» الرهيبة فى أى مقام فى النظرية وفى غياب شرح أكثر تفصيلًا، يبدو لى هذا التفسير من قبيل تمنى بعض النعام. لأستطيع أن أرى كيف أن اللينينية، كموقف أيديولوچى وواقع تنظيمى يمكن أن يعاد إحياؤها حتى إذا توافرت الرغبة لذلك. أما الثورة الفرنسية فلا تثير إلا عواطف مجموعة محدودة جدًّا من الدارسين.

وهناك تفسير ثالث لانهيار هذه النظرية عن التاريخ وهو أن الانهيار فى الحقيقة سبب ونتيجة معًا لأزمة النظام الرأسمالى العالمى، وهو تفسير قدمته أنا نفسى فى أعمال مختلفة كتبتها مؤخرًا[2]، إذ قلت إن هذه النظرية التى انتشر اعتناقها بين اليسار العالمى – أقصد ما أسميه الحركات المناهضة للنظام بأشكالها التاريخية الثلاثة: الشيوعية والديمقراطية الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى – كانت هى نفسها منتجًا للنظام الرأسمالى العالمى. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن هذه الحركات عبأت بالطبع جماهير عريضة من الناس للكفاح ضد النظام، فإنها، من قبيل المفارقة، عملت تاريخيًا كمزعزع ثقافى للاستقرار السياسى النسبى للنظام. إن الإيمان ذاته بحتمية العملية كان له شأن مهم فى التفريغ السياسى بالأخص عند بلوغ إحدى الحركات المناهضة للنظام لسلطة الدولة. كما أنى أعتقد أن التفاوت ما بين وعود هذه الحركات وما كان بالإمكان تحقيقه فى إطار النظام العالمى القائم عند استيلائهم على سلطة الدولة، فاقت قدراتهم لا محالة؛ فكانت النتيجة أن أفاقت القاعدة الشعبية من وهم الحركات مما أدى إلى إخراجها من السلطة فى عدد كبير من الدول.

كانـت ثـورة عـام 1968 العالمية هـى اللحظة الحاسـمة، أصبح فى أثنائها ما يسـمى اليسـار القديـم (أى الحـركات التاريخيـة المناهضـة للنظـام) هدفًـا لتحدى المشـاركين بمختلـف التعبيرات المحلية لهذه الثورة العالمية. إحدى النتائج الرئيسـية الدائمة لثورة عـام 1968 كانت رفض نظرية التقدم الحتمـى النهائى كما كانت تبشر الحركات؛ وعليه بدأت شـعوب العالم تبتعد عن الحركات التاريخية المناهضة للنظام نفسـها وبدأت تنزع الشرعية عن هياكل الدولة التى كانت الحركات تبقيها آليات أساسـية للتغيير التقدمى. لكن هذه النقلة نحو اللادولانية التى أثنى عليها أنصار الرأسمالية لم تكن فى مصلحتهم، فالمذهب المناهض لهياكل الدولة نزع، فى الواقع، عن جميع هياكل الدولة شرعيتها وليس أنظمة بعينها ومن ثم أضعفت، بدلًا من أن تعزز، اسـتقرار النظام العالمى السياسـى مما زاد من حدة الأزمة الهيكلية، التى كان لها أسباب أخرى كثيرة أسهمت فى ذلك أيضًا.

فى نظـرى يتلخـص وضع اليسـار العالمـى حاليًا فيما يـلى: (1) بعد خمسـمائة عام من الوجود، دخل النظام الرأسمالى العالمى، لأول مرة، فى أزمة نظامية حقيقية ونجد أنفسنا فى عـصر تحول. (2) النتيجـة غير مؤكدة بالمرة، ومع ذلـك، وأيضًا للمرة الأولى خلال خمسـمائة عـام، هنـاك احتمال حقيقى لحـدوث تغيير جوهـرى، قد يكـون تقدميًا ولكن ليس بالضرورة. (3) المشـكلة الرئيسـية بالنسـبة لليسـار العالمى عند هذا المفرق هى أن إستراتيجية تحول العالم التى طورها فى القرن التاسع عشر قد تبعثرت، وبالتالى يتصرف حتى الآن بالتباس ووهن وهو فى درجة من الاكتئاب العام. اسـمحوا لى أن أسـتفيض فى كل نقطة من النقاط الثلاث.

الأزمة النظامية

إحدى العواقب غير السـارة لفوضى اليسـار العالمى، الشـك الذى يحيط بأى حجة خاصة بأزمة رأسمالية، فمَن لسعته النار يزداد حذرًا، وكم من مرة لسعتنا النار. المشكلة الأساسـية، إن كان لى أن أقول ذلك، هى أن أغلب شـخصيات اليسـار العالمى الكبيرة

فى القرنـين الماضيين لم يقرأوا ما كتبه بروديـل Braudel عن تعددية الأزمان الاجتماعية فكانـوا يخلطون باسـتمرار بين الارتفـاع والهبوط الدورى وبين الأزمـات الهيكلية. من السـهل الوقوع فى ذلك، وبالأخص فى داخل جغرافيا ثقافية مثل تلك فى النظام العالمى الحديـث، وهى ثقافـة تعطى لما هو «جديد» مكانة فخرية بسـبب إيمانها بالمسـار الخطى الصاعـد للتاريخ. تردد اليسـار كثـيرًا فى تقبل أى حجة تذكر بالعمليـات الدورية لأنه عرف كل هذه الحجج، على نحو غير صحيح، بمجموعة فرعية تؤكد ما أسميه «دورية التاريخ الأبدية»، والنظرية الأخيرة اسـتخدمها المفكرون المحافظون بإفراط حجة ضد الحـركات التحولية بكل أشـكالها، إلا أن مفهوم الدورات بداخل الهياكل (الذى أشـير إليه)، لا يختلف مع مفهوم الدوريات الأبدية فحسب بل إنه نقيضه تمامًا، إذ إن الهياكل لا تتسـم بالأبدية على الإطلاق، إنما هى طويلة الـدوام، والدورات بداخل الهياكل هى التى تضمن عدم دوام هيكل إلى الأبد، ومن ثم فليس هناك أى دوائر أبدية، لأنه يوجد بالفعل سهم زمنى حتى إن لم يكن خطيًّا.

إن ما يبدو لى مهمًّا منهجيًا فى تحليل أى نظام اجتماعى تاريخى (والاقتصاد الرأسـمالى العالمى هكـذا) هو التمييـز بدقة من ناحية ما بـين الإيقاعات الدورية المُحَـدِدة لطبيعته النظاميـة والتـى تمكنه من الحفاظ عـلى توازنات معينة، على أقل لمـدة دوام النظام؛ ومن ناحيـة أخـرى الاتجاهـات العلمانيـة، التى تنبثـق من هـذه الإيقاعات الدوريـة المحددة لصفاتـه التاريخيـة، وهو ما يعنـى أن أى نظام لن يسـتطيع، آجلًا أو عاجـلًا، أن يحتوى تناقضاتـه الداخليـة ومن ثم يدخـل فى أزمة نظامية. فى مثل هـذه المنهجية يمكن القول إن أى نظام تاريخى له ثلاث لحظات زمنية: نشوؤه (ويجب شرحه ولكن عادة ما يحدث نتيجـة لانهيـار نظام تاريخى آخر)، وفترة طويلة نسـبيًّا ويمكن أن تسـمى العمل «شـبه العادي» للنظام التاريخى (ويجب وصف قواعده وقيوده وتحليلها)، وفترة أزمته النهائية (ويجب النظر إليها باعتبارها لحظة خيار تاريخى نتيجتها دائمًا غير محددة).

أعتقـد أن عـددًا مـن الاتجاهـات وصلـت اليوم أخـيرًا لنقطة تهـدد عندهـا العمل الأساسـى للنظام، وسـوف ألخص سريعًا مـا قلته مطولًا فى مقامات أخـرى[3]. تُعَرِّف

الرأسمالية كنظام تاريخى بأنها تجعل من تراكم رأس المال اللانهائى عملية محورية وأولية هيكليًا، وهذا يعنى أن المؤسسات المُشَكلة لإطارها تكافئ الذين يسعون لتراكم لانهائى لرأس المال، وتعاقب من لا يفعلون ذلك.

ولكن كيف للمرء أن يراكم رأس المال؟ الشرط المسبق الأساسى هو تحقيق ربح من عمليات اقتصادية، وكلما زاد كان أفضل. الربح يتأتى من الفرق بين التكلفة الحقيقية والأسعار المحتملة، وأقول المحتملة لأنه لا يمكن لتاجر بالطبع أن يرفع السعر المطلوب لسلعة دون سقف ويتوقع بيعها، فهناك دائمًا حدود، وهذا ما يسميه الاقتصاديون مرونة الطلب؛ ففى حدود معدل المرونة، يتوقف الربح الفعلى على ثلاثة عوامل: تكلفة الأيدى العاملة وتكلفة المدخلات والبنية التحتية وتكلفة الضرائب.

لنتصور أننا نقيس هذه التكاليف مجتمعة كنسب من أسعار البيع الإجمالية ونتوصل افتراضيًا لمستويات متوسطة، وهى عملية لم يقم بها أحد من قبل وقد لا تكون قابلة للتنفيذ؛ إلا أننا نستطيع أن نتصورها وأن نقارب النتائج. أفترض أن تكلفة العوامل الثلاثة استمرت فى ارتفاع ثابت على مدار الخمسمائة عام فى أنحاء الاقتصاد الرأسمالى العالمى كله كنسبة من القيمة الإجمالية المنتجة، والنتيجة النهائية هى أن الربح الإجمالى يقل بما يهدر قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال.

هذا موضوع يناقشه الرأسماليون طوال الوقت إلا أنهم يستخدمون مصطلحات مختلفة، فهم يتحدثون عن «كفاءة الإنتاج» وما يقصدونه بالأساس هو خفض التكلفة كنسبة من إجمالى القيمة، إنهم يتكلمون فعليًا عن استخدام عدد أقل من الأيدى العاملة لإنتاج الكم ذاته من السلع والحصول على مدخلات بأسعار أرخص (وكثيرًا ما يتضمن ذلك إنقاص أيد عاملة لإنتاجها). واقع التنافس ما بين الرأسماليين هو أن المُنتِج الأكثر كفاءة هو الذى يكسب ربحًا أعلى من منافسه؛ ولكن سؤالى مختلف: هل الإنتاج، إجمالًا وفى كل القطاعات، أكثر «كفاءة» اليوم مما كان عليه من قبل مائة أو مائتين أو ثلاثمائة عام؟

لست متشككًا فحسب من كفاءة الإنتاج العالمى من وجهة نظر المُنتِج، بل أعتقد أن المنحنى فى هبوط مضطرد، وكل الانتصارات المزعومة عن الإنتاج الكفء هى ببساطة محاولات لإبطاء وتيرة الهبوط؛ وكل هذا الهجوم النيوليبرالى فى العقدين الماضيين يمكن النظر له كمحاولة قصوى لإبطاء ارتفاع تكلفة الإنتاج، أولًا عن طريق خفض تكلفة الأجور والضرائب، وثانيًا عن طريق خفض تكلفة المدخلات باستخدام التقدم التكنولوچى، كما أننى أعتقد أن درجة نجاحها كان بشكل عام محدودًا جدًا وأنه، مهما كان ذلك مؤلمًا بالنسبة لمن تحملوا وطأة هذا الهجوم، حتى المكاسب البسيطة المحققة سوف تتلاشى.

وإلا فما هى قصة ذلك الصياح المتواصل عن خطر التضخم الذى كثيرًا ما استشهد به ألان جرينسبان وأتباعه فى ألمانيا وبريطانيا العظمى إن لم تكن هذه؟ إذا فسرنا ما يقولونه نفهم أن احتمال ظهور هذا الشبح الفظيع المسمى التضخم، هو بسبب حصول العمالة على أجور أعلى أو زيادة الإنفاق الحكومى (ومن ثم فرض مزيد من الضرائب). على الأقل لا يبدو أن لديهم شكوكًا حول ما يشكل تهديدًا لتراكم رأس المال، فالتضخم البطىء هو، على كل، وضع طبيعى عندما يسير الاقتصاد الرأسمالى العالمى بسلاسة كما كان لمدة طويلة جدًّا، ولكن التضخم العادى هو بالفعل نتيجة لارتفاع مستويات الأجور والضرائب ولذلك فهو عينه الظاهرة التى أشير إليها.

لماذا ترتفع أسعار التكاليف الثلاث مع الوقت دون هوادة ولو ببطء رغم أقصى جهود الرأسماليين ومحاولتهم إبطاءها؟ دعونى أوضح أسباب ارتفاع تكلفة كل عامل بإيجاز: ترتفع الأجور لأن العمال ينظمون أنفسهم؛ إنها مقولة قديمة ومع ذلك فهى صحيحة، وطرق التنظيم عديدة. كلما زادت تكلفة نشاط العمال النقابى على الرأسماليين، خاصة فى مراحل كندراتيف (باء) وتكون المنافسة العالمية أكثر حدة، كان الرأسماليون يفكرون فى «الهروب» – من المدينة للريف، من أماكن العمال منظمون فيها جيدًّا إلى أماكن يكونون فيها أقل تنظيمًا.

إذا راقبنا هذه العملية على مدار خمسمائة عام، نرى أنها أخذت شكل نقل العمليات الإنتاجية بانتظام (ولكن ليس باستمرار على الإطلاق) إلى أماكن دمجت حديثًا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. والسبب بسيط، ففي مثل هذه المناطق يمكن إيجاد عمالة في الريف تتمتع بوعي تجاري أقل، ويمكن إقناعها بالقيام بأعمال مقابل أجور أقل من المستويات العالمية؛ ويسهل ذلك لأن هذه الأجور تعتبر في هذه اللحظة بالنسبة لهم زيادة حقيقية في إجمالي الدخل. إلا أن هؤلاء العمال النازحين يدخلون منطقة العمل (التي عادة ما تكون حضرية) لفترة من الزمن (فلنقل خمسة وعشرين إلى خمسين سنة) ويبدأون في تغيير معايير المقارنة، ويتعلمون أساليب عالم العمل الجديد ويبدأون في التنظيم والمطالبة بأجور أعلى.

هكذا يضطر الرأسمالي المسكين مرة أخرى للهرب، ولكن المشكلة اليوم هي أنه بعد خمسمائة عام لم يعد سوى أماكن قليلة يمكن الهروب إليها، وقد أصبح ارتفاع الأجور عملية يصعب إبطاؤها جدًا. اليوم أصبحت بدائل الدخل الحقيقية لأجر عامل محتمل أعلى كثيرًا مما كان عليه جيل أجداده حتى في المراكز الحضرية؛ ولذلك فعلى مَن يريد خدماته فيما يسمى الاقتصاد الرسمي عليه أن يدفع أكثر.

عملية استهلاك المناطق منخفضة التكلفة نفسها تحدث في مجال المدخلات، فالآلية الرئيسية التي استخدمها الرأسماليون لخفض تكلفة المدخلات هي عدم دفع مقابل لبعضها إنما الحصول عليها على حساب المجتمع، ويسمى هذا تحميل التكلفة للغير. يحمل المنتج التكلفة للغير بثلاث طرق أساسًا: يتخلص من النفايات غير المعالجة خارج ممتلكاته دون الدفع لأي جهة لمعالجتها؛ يشتري مدخلات بالتكلفة المتاحة له دون أن يعوض تكلفة استعادتها، يستخدم البنية الأساسية المقامة بأموال عامة. هذه الاستخدامات الثلاثة لا تمثل جزءًا هينًا في خفض تكلفة العملية الإنتاجية وبذلك رفع معدل الربح.

تعتمـد الطريقتان الأوليـان على إيجاد مناطق جديدة لإلقـاء النفايات وإيجاد مصادر جديدة للمواد الخام التى استنزفت مصادرها السـابقة. مع التوسـع المسـتمر للمناطق التابعة للاقتصاد الرأسـمالى العالمى والزيادة المسـتمرة لمعدل الاسـتهلاك لم يعد هناك فى العـالم أماكـن جديدة. تلك هى المشـكلة التى تنصـب عليها حركة البيئة التى أشـارت كذلـك إلى أن أسـاليب المنتجـين والمجتمع الرخيصـة للتخلص من النفايـات أحدثت ضررًا بالغًـا فى النظـام البيئى الذى أصبح فى حاجة ملحة لإصلاح مكلف. أما الطريقة الثالثة لتحميل التكلفة للغير، وهى استخدام البنية التحتية المنشأة على حساب المجتمع، فتتطلـب زيادة مطردة فى الضرائب، وسـنأتى لهذه النقطـة. والحل طويل المدى الوحيد هو تسديد هذه التكلفة وهذا يعنى، نظرًا لحدود مرونة الطلب، ضغط الربح على المدى الطويل.

أخـيرًا، الضرائـب ترتفع باسـتمرار كـما لا يذكروننا دائـمًا، ومهـما كان توزيعها غير متسـاوٍ، فهى ترتفع بالنسـبة للكل بمن فيهم المنتجين؛ وهى ترتفع لسبب بسيط، يسميه علماء السياسة تحول العالم إلى الديمقراطية، الذى كانت نتيجته توسع دولة الرفاه. أصبح الناس يطالبون الدولة بالمزيد من الإنفاق على التعليم والصحة وتقديم ضمانات لدخل مدى الحياة، كما أن سـقف الطلبات يرتفع باستمرار وينتشر جغرافيًّا ليشمل أجزاء أكثر فأكثر من العالم. كان ذلك هو ثمن الاسـتقرار السياسـى النسبى وليس هناك أى إشارة إلى أن الضغط من الأسفل سيخف بأى شكل.

نقطة واحدة أخيرة؛ ليس صحيحًا أن كل تلك الضغوط المتزايدة على معدل الربح، كانـت نتيجـة مطالب أشـخاص من غـير المنتجـين، فالرأسـماليون أنفسـهم يتحملون مسـئولية جزئية فى ارتفاع التكاليف، فهم (أو بعضهم على الأقل) أيدوا بعض الارتفاع فى مسـتويات الأجور وسـيلة لخلـق الطلب الفعـلى، وفضلوا (أو بعضهـم على الأقل) تحمل بعض التكاليف وسـيلة لضمان إجراء العملية الإنتاجية فى المسـتقبل، وأيدوا (أو بعضهـم على الأقل) إقامة دولة رفاه وسـيلة لاحتواء الطبقات العاملة، وأيدوا إنفاقات أخـرى للدولـة (وبذلك رفع الضرائب) وسـيلة لقمـع الطبقات العاملـة. وأخيرًا فقد

أبدوا (أو بعضهم على الأقل) كل هذه التدابير وسيلة لخلق ضغوط مالية على منافسيهم الأضعف.

النتيجة النهائية لكل ذلك هى ارتفاع رهيب فى التكاليف، يؤدى إلى ضغط الأرباح عالميًا. وجنون المضاربة الحالى، وهو أكثر حدة فى معقل النظام، الولايات المتحدة، لا يفند بل يقدم مزيدًا من الإثبات لصحة هذه الفرضية، إلا أنه لا يُمكنني الاستفاضة فى هذه الفرضية إذا كنت أريد أن أناقش احتمالات التغيير الجذرى واستراتيجية اليسار العالمى.

التحول النظامى

ما معنى القول إن نظامًا يدخل فى أزمة نظامية؟ يعنى أن الاتجاهات طويلة المدى تقترب من خطوط مقاربة لا تستطيع تجاوزها، وأن الآليات التى كانت تستخدم حتى تلك اللحظة لإعادة النظام إلى توازنات نسبية لم تعد مُجدية، لأنها تتطلب تقريب النظام لخطوط المقاربة أكثر مما ينبغى، وتعنى بلغة هيجل Hegel أنه لم يعد بالإمكان احتواء تناقضات النظام، وتعنى بلغة علوم التعقيد أن النظام ابتعد عن التوازن وأنه دخل مرحلة فوضوى، وأن قواه المؤثرة تتفرق وفى النهاية سيخرج نظام جديد أو نظم جديدة، ويعنى أن «الضجيج» بداخل النظام، وهو عامل لا يمكن أبدًا تجاهله، سيأخذ الصدارة، ويعنى أن النتيجة بطبيعتها غير مؤكدة وخلاقة.

هذا الوصف للأزمات فى النظم ينطبق عليها جميعًا؛ من نظم الكون كله حتى نظم العوالم الأصغر من الذرة، ومن النظم الفيزيائية، للبيولوجية، للتاريخية. كما ينطبق تمامًا وبأكبر قدر من التعقيد على النظم الاجتماعية التاريخية حيث إنها أعقدها باستثناء نظام الكون نفسه. إن استخدام مثل هذا النموذج لا يختزل ظواهر اجتماعية فى ظواهر فيزيائية؛ بل إن العكس تمامًا هو الصحيح، إنه يفسر الظواهر الفيزيائية وكأنها ظواهر اجتماعية، بأدوات وخيال وتنظيم ذاتى ونشاط خلاق.

طالما تعجبت ممن يعتبرون هذا التوصيف آليًا وربما متشائمًا وهذا أغرب. إنه نوع من التحليل ينكر بشكل مباشر صحة ما أطلقنا عليه «آليًا» فى الفكر الاجتماعى للقرون القليلة الماضية، كما أنه ليس متشائمًا إطلاقًا لأنه حيادى بالضرورة فى تنبئه بالنتيجة، فهو لا يُنبئ بالنتائج الجيدة ولا السيئة، لا يمكن التنبؤ بأى نتيجة لأن النتائج البديلة تعتمد على عدد لا نهائى من الخيارات غير المعروفة والتى لا يمكن معرفتها.

يمكننا أن نتخيل مرحلة فوضوية للتحول النظامى على أنها مرحلة يكون فيها نوع ما للـ«إرادة الحرة» اليد العليا دون أن تتقيد (كما هى الحال عادةً) بالأعراف والقيود الهيكلية. كلٌ من الثورة الفرنسية والثورة الروسية كانت جهدًا فائقًا لتحويل العالم، إشراك الطاقات المعبئة للعديد والعديد من البشر حول العالم على مدار مدة طويلة من الزمن ومع ذلك لم تغير إلا قدرًا أقل بكثير مما كانت تريد أن تغير، لدرجة أنهم ظنوا أنهم كانوا يطبقون تغيرات، كثير منها ارتد أو هدم فيما بعد. قياسًا بمعيار آمالهم وتصريحاتهم لا يمكن القول إنها حققت نجاحًا ملحوظًا، رغم حقيقة أنها تركت أثرًا لا يمحى على كل شىء حدث منذ ذلك الوقت.

سياسة التحول مختلفة عن سياسات الفترات شبه العادية؛ فهى سياسات انتزاع المزايا والمراكز فى توقيت يمكن أن يكون عمل أى شىء ممكنًا من الناحية السياسية وعندما يجد أغلب الفاعلين صعوبة بالغة فى صياغة استراتيجيات متوسطة المدى. يصبح الارتباك الأيديولوجى والتحليلى واقعًا هيكليًا بدلًا من أن يكون متغيرًا بالمصادفة. اقتصاديات الحياة اليومية تتعرض لهزات أعنف عما كنا معتادين عليها والتى كان لها تفسيرات سهلة. وفوق كل شىء، يبدو النسيج الاجتماعى أقل تماسكًا وتبدو المؤسسات التى نعتمد عليها فى ضمان أمننا المباشر مترنحة، بالتالى تبدو الجرائم ضد مصالح المجتمع منتشرة ويخلق هذا الإدراك خوفًا ورد فعل بتوسيع تدابير وقوات أمن خاصة، وإذا كانت هذه الصورة تبدو مألوفة، فذلك لأنها تحدث فعلًا فى كل أنحاء النظام العالمى وإن بدرجات متفاوتة.

علينا أن نسأل عن ردود الأفعال المحتملة للقوى السياسية المختلفة فى وضع كهذا؟ أسهل ما يمكن التنبؤ به هو رد فعل الطبقة العليا للنظام العالمى، فهم يشكلون بالطبع خليطًا معقدًا وليس جماعة منظمة، ولكن من الأرجح أنهم ينقسمون إلى مجموعتين رئيسيتين؛ الأغلبية ستشارك فى الفوضى العامة وتلجأ لسياساتها التقليدية قصيرة المدى، وربما بجرعة أكبر من القمع، حيث إن سياسة التنازلات لن تعتبر فعالة لتحقيق الهدوء المطلوب على المدى القصير.

ثم ستكون هناك أقلية صغيرة من بين الطبقة العليا لديها ما يكفى من البصيرة والذكاء لإدراك حقيقة أن النظام الحالى ينهار، وترغب فى ضمان أن يحفظ لها النظام الجديد وضعها المتميز. الاستراتيجية الوحيدة لمثل هذه المجموعة هى استراتيجية دى لامبيدوزا - تغيير كل شىء حتى لا يتغير شىء. هذه المجموعة سيكون لديها تصميم قوى وتملك تحت تصرفها قدرًا كبيرًا من الموارد، وتستطيع استقطاب المهارات والعقول كما يحلو لها؛ هذا ما ستفعله إن لم تكن قد بدأت بالفعل.

لا أعرف ما ستفعله هذه المجموعة ولا بأى الوسائل سيسعى أعضاؤها لتنفيذ شكل التحول الذى تفضله، أعرف أنه، أيًا كان، سيبدو جذابًا وسيكون خداعًا، والعنصر الأكثر خداعًا هو أن مثل هذه العروض تقدم فى زى تغيير تقدمى راديكالى، وستحتاج تعرية ما قد تكون عليه العواقب الحقيقية والتمييز والموازنة بين العناصر الإيجابية والعناصر السلبية إلى نقد تحليلى عملى مستمر. هذا ما يجرى بالنسبة لقائمة طويلة من المقترحات الأقل أهمية نسبيًا، بخصوص عدد من المشاكل المتعددة ذات الطابع الخاص كالبيئة والهندسة الوراثية إلى آخر القائمة.

على الجانب الآخر من ساحة المعركة الافتراضية سيقف كل من سيسعون لإعادة بناء عالم يكون أكثر ديمقراطية ومساواة. أستخدم هذين المعيارين كحد أدنى ولكنه حاسم فعلًا بالنسبة لليسار العالمى. لو أن المجموعات المتباينة التى تتشارك فى هذه الغاية تعاونت، فسيكون ذلك اللحظة المناسبة لإنجاز تحول مهم فى الاتجاه الذى يتمنونه.

ولكـن، كما قلت سـابقًا، حالهم اليوم هى أنهم يتصرفون بعـدم يقينية وضعف ويعانون مـن حالة اكتئاب عام. أسـتطيع أن أتفهم عـدم اليقين ولو أن هذا مـن الممكن التغلب عليـه، ولكن لا حاجة حقيقية لليسـار العالمـى أن يكون إما ضعيفًـا أو مكتئبًا، حتى إن كنت مقدرًا كيف أن صدمات الثلاثين عامًا الماضية قد أدت إلى مثل ردود الفعل هذه.

لا نعـرف من سـيخرج منتـصرًا من هـذا الصراع ليحل التشـعب النظامـى بين من يرغبـون فى المـضى فى اتجـاه نظـام اجتماعـى تاريخـى جديد، يتقاسـم مـع النظـام الحالى سـمته الأساسـية من امتيازات هرمية؛ ومن يرغبون فى المضى فى اتجاه نظام يتميز نسـبيًّا بالديمقراطية والمسـاواة. لا نعرف ولا نستطيع أن نعرف، وإذا كنا سـنعمل فعلينا أن نعمـل فى إطـار نتيجة غـير مؤكدة. لا يوجد قطار نستطيع أن نهرب عليـه، ليس هناك سـوى صراع ضـار يجب أن نحاول أن ننتـصر فيه لصدارة العقلانيـة الجوهرية. والآن سأتحول لطرق العمل الممكن اتباعها.

استراتيچية لليسار العالمى

ما عيب الاسـتراتيچية التى طورها اليسـار العالمى خلال القرن التاسع عشر؟ لا بد من أنه كانت هناك أشـياء كثيرة لأن الاسـتراتيچية لم تنجح. كان جوهر الاسـتراتيچية الكلية مفهوم «الخطوتين»: أولًا الاستيلاء على حكم الدولة ثم تحويل العالم. كان ذلك التسلسل منطقيًّا إذ إن السيطرة على آلة الدولة كانت تبدو السبيل الوحيدة للتغلب على النفوذ الاقتصـادى والثقافى المتراكم للطبقة صاحبة الامتيازات ولضمان بناء نوع جديد من المؤسسـات – وحمايتها من الهجوم المضـاد. كان أى طريق آخر للتحول الاجتماعى يبـدو خياليًّـا (بالمعنى السـلبى للخيال) ومـا كان يؤكد هذه الرؤيـة أن واقع كل الطرق الأخرى للتحول كانت تلقى هجومًا مضادًا شرسًا ينتهى بالقمع فى النهاية.

إذن كانت اسـتراتيچية الخطوتين تبدو هى الوحيدة التى يمكن أن تنجح ومع ذلك فشلت. نستعيد الأحداث فنعرف ما حدث. فقد فشلت استراتيچية الخطوتين لأنه بعد

تحقيق الخطوة الأولى - وهو ما حدث بالفعل فى عدد كبير من الدول - لم تفلح الأنظمة الجديدة فى تحقيق الخطوة الثانية، وهذا هو بالضبط سبب تبدد وهم اليسار القديم. ولكن لماذا تعسرت الحركات فى الخطوة الثانية؟ لمدة طويلة كان يقال إنه إذا كان نظامًا ما لم يحول العالم كما كان قد وعد، فذلك لأن القيادة قد «خانت» القضية بشكل ما و«تخلت» عنها. تبدو لى فكرة تخلى القادة عن القضية، مثلها مثل فكرة الوعى الزائف للجماهير، عقيمة من الناحية التحليلية وعاجزة سياسيًّا. من المؤكد أن بعض القادة يعطون طموحهم الشخصى أولوية على مبادئهم المعلنة، بقدر ما يبدو أن بعض الناس العاديين لا يؤمنون بالمبادئ نفسها التى يؤمن بها الكثير من أقرانهم (أو حتى أغلبهم). إلا أن السؤال هو لماذا ينتصر مثل هؤلاء الناس؟

المشكلة الأساسية ليست ذات طابع أخلاقى أو نفسى، بل هيكلى. إن الدول داخل النظام الرأسمالى العالمى لديها سلطات واسعة إلا أنها ببساطة لا تمتلك سلطة مطلقة؛ من يتبوأون مراكز السلطة لا يستطيعون التصرف كما يحلو لهم، ويتوقعون الاستمرار فى السلطة؛ بل إنهم مقيدون بشدة من قبل شتى أنواع المؤسسات وبالأخص من نظام الدولة الداخلى. هذا واقع هيكلى واجهته الحركات التى وصلت للسلطة، واحدة تلو الأخرى. كالأشجار فى العاصفة، كان على هذه الحركات إما الانحناء للعاصفة أو الانكسار. ولم تقف واحدة منها صامدة وما كان لها أن تفعل ذلك، ومن عدة أوجه، كان من السذاجة أن نتوقع منها ذلك.

لم يكن الأمر أن لا أحد من اليسار كان يحذر من مخاطر استرتيجية الخطوتين؛ ما حدث هو أن من كانوا يطرحون المخاطر لم يستطيعوا قط أن يقنعوا الأغلبية بأن هناك طرقًا بديلة فعالة. فواقع أن أصحاب السلطة فى العالم هم الذين كانوا يسيطرون على الأسلحة (من خلال الجيوش وقوات الشرطة التابعة للدولة) كان يبدو وكأنه يحول دون أى تغيير جوهرى حقيقى قبل أن تستولى الحركات على سلطة الدولة. وأغلب الظن أن غالبية اليسار كانت على حق فى ذلك. لم يكن هناك بالفعل طريق آخر ماداموا يعملون داخل نطاق النظام الرأسمالى العالمى الذى كان أساسًا ما زال فى حالة استقرار.

ولكـن الأمـر أكبر من ذلك؛ كان تحليل اليسـار يتضمن تحيزات متعـددة دفعته نحو توجـه الدولـة هذا. كان التحيز الأول هو أن التجانـس كان أفضل نوعًا ما من التغاير، ومـن ثـم كانـت المركزية أفضل نوعـا ما من اللامركزيـة. وهذا مسـتمد من الافتراض الخاطـئ بـأن المسـاواة تعنى التطابـق . من المؤكـد أن العديد مـن المفكرين أشـاروا إلى المغالطـة فى هـذه المعادلـة، بمَن فيهـم ماركس الذى ميز بـين العدالة والمسـاواة، ولكن بالنسـبة للثوار المتعجلين كان طريق المركزية والتجانس يبدو الأسهل والأسرع، لم يكن يتطلب حسابات صعبة عن كيفية موازنة مجموعات معقدة من الخيارات. مفاد ما كانوا يقولونه، فى الحقيقة، أنه لا يمكن المزج بين التفاح والبرتقال. المشـكلة الوحيدة هى أن العالم الواقعى هو بالضبط عبارة عن تفاح وبرتقال، وإن لم تكن لديك القدرة على إجراء حسابات معقدة فلن تستطيع أن تتخذ قرارات سياسية حقيقية.

التحيز الثانى كان النقيض تمامًا. فى حين أنه كان من المنطقى أن تدفع أفضلية توحيد الجهـود والنتيجـة إلى خلق حركة عالمية واحدة والدفاع عـن دولة عالمية، فإن واقع نظام متعدد الدول، تتمتع فيه بعض الدول بنفوذ وامتيازات أكبر كثيرًا من دول أخرى، دفع الحـركات نحـو رؤية الدولـة كآلية للدفاع عـن المصالح الجماعية داخـل النظام العالمى، آلـة تكبر أهميتها بالنسـبة للأغلبيـة الكبيرة بداخـل كل دولة أكثر منهـا للأقلية صاحبة الامتيـازات. أكـرر، العديـد مـن المفكرين أشـاروا إلى المغالطة فى الظـن أن يكون لأى دولـة فى داخل النظـام العالمى المعاصر الرغبة فى خدمة المصالح الجماعية أو تسـتطيع أن تفعـل ذلـك بدلًا من أن تخدم قلة مميزة ولكن الأغلبيات الضعيفة فى دول ضعيفة لا تجد سلاحًا آخر فى متناول يدها فى صراعها ضد التهميش والقمع غير هيكل دولة ظنوا (أو بالأحرى كانوا يتمنون) أنهم قد يستطيعون السيطرة عليه بأنفسهم.

التحيـز الثالـث كان هـو الأكثر غرابـة؛ أطلقت الثورة الفرنسـية شـعارها الثلاثي: «الحرية والمسـاواة والإخاء»، ولكن ما حدث على مسـتوى الممارسـة منذ ذلك الحين هو أن أغلب الناس أسـقطت ضمنًا شـق «الأخوة» من الشـعار على أساس أنه لم يكن أكثر مـن مبالغة عاطفية، وأصر الوسـط الليـبرالى على أن «الحرية» يجب أن يكون لها أسـبقية

على «المساواة»، وما كان يرمى إليه الليبراليون فى الحقيقة هو أن «الحرية» (المُعرفة تعريفًا سياسيا بحتًا) كانت هى الشىء الوحيد المهم وأن «المساواة» كانت تمثل خطرًا على «الحرية» ويجب التقليل من شأنها أو إسقاطها كليًا.

خالط هذا التحليل لغط انخدع به اليسار العالمي؛ فاليسار العالمى، وبالأخص الاتجاه اللينينى منه، رد على هذا الخطاب الليبرالى الوسطى بقلبه رأسًا على عقب والإصرار على أن المساواة (الاقتصادية) لا بد من أن تسبق الحرية (السياسية). كان ذلك هو الرد الخطأ تمامًا؛ الرد الصحيح هو أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال الفصل بين الحرية والمساواة، ولا يمكن لشخص أن يكون «حرًا» فى الاختيار إذا كانت خياراته أو خياراتها محكومة بوضع غير متساو، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك «مساواة» لمن ليس لديه القدر نفسه من الحرية التى يتمتع بها الآخرون، أى إذا لم يكن يتمتع بالحقوق السياسية نفسها ويشترك بالدرجة نفسها فى قرارات حقيقية.

ومع ذلك فكل هذا من ضروب الماضى؛ فقد قدم اليسار تبريراته وكان عليه أن يعيش بها. واليوم، نتيجة لذلك وكما نعلم جيدًا، يجد اليسار نفسه فى موقف بالغ الصعوبة، إلا أننى أرى أنه يجب ألا ننظر إلى ذلك منعزلًا. أخطاء اليسار واستراتيجيته الفاشلة كانت نتيجة شبه حتمية لعمليات النظام الرأسمالى التى كان اليسار يقاومها، والإدراك واسع الانتشار لهذا الإخفاق التاريخى لليسار جزء لا يتجزأ من الفوضى التى تسببت فيها الأزمة العامة للنظام الرأسمالى العالمى.

إن إخفاق اليسار بالأمس واعترافه بذلك اليوم هو بالضبط ما سيمكن اليسار العالمى غدًا من تحقيق أهدافه. هو احتمال ولكنه ليس أكيدًا تمامًا. نظام تاريخى جديد سيتشكل خلال نصف القرن القادم، لقد بدأت المعركة العالمية بالفعل حول ماذا سيكون شكله، فما الذى يمكن أن نقوم به نحن؟

أعتقد أن أول شىء باستطاعتنا فعله، نحن الذين على اليسار، هو التحليل؛ لا أقول ذلك باعتبارى أخاطب علماء اجتماع، يُفترض أنهم يقومون بالتحليل الاجتماعى كمهنة

حياتية، ولكن لأن واحدة من مشـاكل العالم، وأهمها الخاصة باليسـار، هى أن تحليلاتنا السـابقة لم تكن جيدة وتبدو جزءًا من سـبب ورطاتنا اليوم. لا يسـعنى فى هذا المقام إلا تكـرار عدد من الموضوعات ظللت أطرحها لمدة: أعتقد أن أول شـىء هو أهمية اختيار وحـدة التحليل؛ وأعتقد أن وحدة التحليـل ذات الصلة هنا هى النظام العالمى الحديث وهو اقتصاد رأسمالى عالمي؛والشىء الثانى الذى يمكن أن نقوم به هو تحليل هذا النظام عـلى المـدى الطويـل وهو على أية حال ليـس أبديا. ومعنى هذا أن علينـا أن نميز فى أى نظام تاريخى، كالاقتصاد الرأسـمالى العالمى مثلًا، بين التوترات الدورية وبين الاتجاهات طويلـة المدى، واسـتخدامها للتمييز بين فترات النشـوء والعملية شـبه العادية والأزمة الهيكلية للنظام كله.

الشـىء الثالث الذى يمكن عملـه هو فهم العمليات النظامية مـن ناحية تعقيداتها، أى ميلهـا على المدى الطويل للابتعاد عن التـوازن والبلوغ بنتيجة غير محددة فى لحظات التشـعب؛ والشـىء الرابـع هـو أن نؤكد الـدور المؤسسـى بداخل الاقتصاد الرأسـمالى العالمـى (أ) الحـركات اللانظاميـة و(ب) هياكل المعرفة؛ والشـىء الخامس أن نضع كل هـذا التحليـل فى سـياق إغفال (ويختلـف عن إعادة التفكـير) المقـولات الموروثة لنا فى معظمها فى القرن التاسـع عشر، حتى نسـتطيع أن نلبى الاحتياجات ونعكس الجغرافيا الثقافية للنظام العالمى الحالى.

التحليـل بالطبع دائمًا مكون أساسـى مـن التطبيق، ولكنه، بالأخـص عندما نواجه أزمة هيكلية، يكون ملحًا ومحوريًا لأن مقولات الفكر المسـتقرة، آنذاك، تشـكل العائق الأكـبر أمـام العمل المفيد. وعـلى كلٍّ فالتحليل فى حـد ذاته لا يمكـن أن يكون عملًا، العمـل يتطلـب تنظيمًا. اليسـار العالمى على مـدار المائتى عام الماضيـة كان يعتقد أن هذا يعنى عملًا تنسيقيا وثيقا للغاية، ويفضل أن يتم بداخل بنية تراتبية واحدة، اعتقادًا منهم أنها الصيغة الوحيدة وربما الفعالة للعمل.

أعتقـد أن هذا الافـتراض ثبت بطلانه، فالمكونات الاجتماعية المُشـكلة ربما لليسـار العالمى متنوعة بشكل كبير، وتواجه عددًا من المشاكل المباشرة أكبر من اللازم، ومتجذرة فى عـدد متنـوع من المواطن الثقافية بالنسـبة لنظام يقوم على المركزيـة الديمقراطية لكى ينجح، حتى إذا كان ديمقراطيا بالفعل. هذا ما تم إدراكه فى السنوات الأخيرة بخروج شـعارين يشـيران فى اتجاه آخر؛ أحدهما الشعار الأمريكى لـ«تحالف قوس القزح» وهى عبـارة تم اسـتعارتها فى أنحـاء أخرى من العالم، نبعت من الشـعور بأن سياسـة كثيرين تكـون متجـذرة فى مكانتهم الاجتماعية وهوياتهـم أو متأثرة بها تأثيرًا عميقا. والشـعار الآخر هو ذلك الذى أطلق فى السـنوات الماضية فى فرنسـا، وهو «لليسار المتعدد»، وتـم نسـخه أيضًـا، ولا يشـير إلى واقع الهوايـات المختلفة بقدر ما يشـير إلى تعدديـة التقاليد والأوليات السياسية.

عـلى أية حـال، نحن نقـدر للمحاولات التى تمـت حتى الآن لخلق أسـلوب جديد لائتلاف يسارى، فلب الفكرة يبدو لى صحيحًا تمامًا وضروريًا بالفعل إذا كنا نريد إحراز أى تقدم سياسى مهم. تماسكنا جماعة يقوينا ولا يضعفنا ما دام الناس ينظمون أنفسهم فى تشـكيلات وهياكل ذات معنى بالنسـبة لهم شريطة فقط أن تكـون المجموعات التى سيشـكلونها على اسـتعداد للتحاور، وأن يديروا تحالفات ذات معنى. هذه مسـألة أكبر كثـيرًا من مجرد كونها سياسـات برلمانية؛ بإمكانها وينبغى أن تعمل على كل المسـتويات، مـن العالمى إلى المحلى، ولكن أهم شـىء ألا تكون مجرد مقايضات سياسـية متبادلة، بل تكون نقاشًـا متواصلًا وتحليلًا علميًا لهذه الحركات بالتعاون فيما بينها. إنها مسألة خلق وتعزيز ثقافة زمالة خاصة، على عكس العمل السياسى الهرمى. لن يكون ذلك سهلًا.

وما الذى يجب أن تدفع به هذه التحالفات؟ أعتقد أن هناك ثلاثة خطوط رئيسـية، نظريـة وتطبيقية، يجب تأكيدهـا. الأول هو ما أسـميه «إجبار الليبراليين على أن يكونوا ليبراليين». إن كعب أخيل الليبراليين الوسطيين هو أنهم لا يريدون تطبيق ما يقولونه فى خطابهـم، وإحدى ركائز خطابهم هى الخيار الفردى، إلا أنهم يعارضـون الخيار الفردى عـلى العديد من الأصعدة الأساسـية، أبرزها وأهمها هو اختيار مـكان العيش، فقوانين

الهجرة غير ليبرالية؛ والاختيار - كاختيار طبيب أو مدرسة - إذا كان يعتمد على امتلاك الثروة، هو أيضًا غير ليبرالى، وكذا براءات الاختراع، إلخ. الحقيقة هى أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى يحيا على أساس عدم الوفاء بالخطاب الليبرالى، وعلى اليسار العالمى أن يكشف هذا الخداع بشكل منتظم ومستمر.

لكن كشف النقاب عن خداع الخطاب ما هو بالطبع إلا بداية لإعادة البناء؛ يلزمنا برنامج إيجابى خاص بنا. لقد شهدت برامج أحزاب اليسار وحركات العالم بين عامى 1960 و1999 تغيرًا جذريًا حقيقيًا، ففى عام 1960 كانت برامجها تركز على الهياكل الاقتصادية، داعية لتغيير البنية الاجتماعية بشكل من الأشكال أو درجة من الدرجات، وعادة ما كان تأميمًا لوسائل الإنتاج. لم يقولوا الكثير عن التفاوتات التى لم تكن تصنف على أساس طبقى، هذا إن كانوا قد قالوا شيئًا فى الأصل. واليوم تقدم تقريبًا كل هذه الأحزاب والحركات، أو من خلفوها، مقترحات للتعامل مع التفاوتات على مستوى النوع والجنس والعرق. كثير من البرامج لا يفى بالغرض على الإطلاق ولكنهم على الأقل يشعرون بأن عليهم أن يقولوا شيئًا. من جانب آخر لم يعد هناك اليوم تقريبًا حزب أو حركة تعتبر نفسها يسارية وتدعو لمزيد من التغيير الاجتماعى أو لتأميم وسائل الإنتاج وهناك عدد منها يقترح فعليا تغيير توجهها. إنه تحول مذهل، البعض يرحب به فى حين يشجبه البعض الآخر، إلا أن الأغلبية تقبله.

ثمة شىء إيجابى للغاية فى هذا التحول الكارثى فى الأولويات، فاليسار العالمى لم يتناول المشكلة الكبرى التى تمس كل الناس تقريبًا، وهى الواقع اليومى للتفاوتات المتعددة فى العالم بالجدية الكافية. لا معنى كبيرًا للمساواة إذا كانت لا تسود إلا بين الأثرياء. أفضى النظام الرأسمالى العالمى إلى أكبر عملية استقطاب للثروة والامتيازات عرفها الكون، ويجب أن تكون أولوية اليسار العالمى القصوى هى تقليص هذه الفجوة جذريًا وبأسرع ما يمكن. ولكنها ليست الفجوة الوحيدة التى يجب تناولها؛ هناك فجوات نتحدث عنها منذ زمن طويل جدًا جدًا: الطبقة، الجنس، العرق، النوع، الجيل، باختصار علينا أن نتعامل مع قضية التفاوت كقضية جديرة بالتناول وعمل شىء من أجلها.

لكن ماذا؟ تقنين المساواة هدفًا لا يعنى تحقيقه، حتى مع كل النوايا الحسنة - وهذا شيء لا يمكن افتراضه بالطبع، بل يجب افتراض عكسه - ليس من السهل إيجاد حلول عادلة. أعتقد أنه يجب، فى هذا المقام، أن نعرف مرة أخرى، بل أن نعيد إحياء مفهوم ڤيبر Weber عن العقلانية الجوهرية. وهنا يجب ملاحظة مشكلة طارئة فى الترجمة، فالمصطلح الذى استخدمه ڤيبر بالألمانية كان «Rationalität materiel» - «مادي» مقابل «شكلي». الترجمة الإنجليزية المعترف بها، وهى «العقلانية المادية»(*)، لا تدل على معنى المادى إلا إذا قرناها بالمادة «substance» فى أذهاننا وليس بالجوهرى "substantial". ما كان يتحدث عنه ڤيبر هو أن ما هو عقلانى بالنسبة لمنظومات القيم الجماعية شائعة التطبيق فى مقابل ما هو عقلانى بالنسبة لحزم من أهداف خاصة ومحدودة التعريف لفرد أو منظمة قد يحددها بنفسه. كان ڤيبر نفسه غامضًا فى مواقفه إزاء «العقلانية المادية»؛ فقد وصفها تارة بطرق تجعلها تبدو وكأنها أولوية بالنسبة له وتارة أخرى بطرق تفصح عن مخاوف من فرض المنظمات الأيديولوچية لوجهات نظرها على من سواها[4] (اقرأ الحزب الألمانى الاشتراكى الديمقراطى). أغلب مساعدي ڤيبر فى فترة ما بعد عام 1945 لاحظوا هذه المشاعر الأخيرة فحسب وتجاهلوا الأولى، ولكن بإمكاننا أن نفيد بطريقتنا من هذا المفهوم المهم النافذ البصيرة الذى أتاحه لنا.

يبدو لى أن ما كان ڤيبر يشير إليه هو أنه، فى عالم اللاعبون فيه متعددون وكذلك مجموعات القيم، يمكن أن تكون هناك تسوية للجدالات أفضل من مجرد حسبة بسيطة (لحصر الأصوات) وأكثر من حرية فردية مطلقة يسعى الكل فيها وراء أهوائه الشخصية. يمكن أن تكون هناك أساليب عقلانية حقيقية لاتخاذ قرارات اجتماعية، تتطلب معرفتها وقتًا طويلًا من النقاش الواضح والنشط والمفتوح وجهدًا جماعيا لموازنة الأولويات على المدى القصير، والطويل أيضًا.

لنستعرض قضية شديدة الوضوح وهى مشكلة أولويات الأجيال؛ فهناك فى أى فترة زمنية محددة، فائض اجتماعى محدد يمكن تقسيمه بين أربع مجموعات من الأجيال:

(*) «substantive rationality» فى الأصل الإنجليزى، (المترجمة).

الأطفال والبالغين فى سن العمل والعجائز ومن سيولدون. فما النسب المناسبة للتخصيص للإنفاق على الجماعة؟ من المؤكد أنه لا توجد إجابة سهلة أو واضحة، ولكنه سؤال يستوجب بعض القرارات المحسوبة، تتخذ ديمقراطيًا (أى بمشاركة حقيقية لكل الناس، أو الأحياء منهم على الأقل، بطريقة تعتبر مفيدة). فى الوقت الحالى وفى النظام الحالى ليس لدينا عملية حقيقية واحدة يمكن أن تنجز هذه المهمة ولا حتى بداخل الدولة الواحدة، ناهيك عن عملية عالمية. هل باستطاعتنا أن ننشئ مثل هذه العملية؟ لا مفر؛ فإذا لم نستطع، نتخلى بذلك للأبد عن الهدف الأصلى لليسار العالمى، وهو عالم ديمقراطى نسبيًا ونسبيًا متساوٍ؛ أنا لست مستعدًا أن أتخلى عن هذا الهدف ومن ثم فأنا متفائل، من حيث المبدأ، أن البشرية تستطيع أن تنشئ مثل هذه العمليات. ولكن تذكروا أنه، بجانب صعوبة ذلك، يوجد عدد كبير جدًا جدًا من أصحاب النفوذ لا يود أن تنشأ مثل هذه العمليات.

ما يمكن أن نقوله بخصوص قضايا هذه التفاوتات المتعددة وطرق التغلب عليها أنها على الأقل، وأخيرًا، أصبحت اليوم موضع نقاش جاد، فهى على قائمة جدول أعمال اليسار العالمى، وإذا كنا لم نتوصل حتى الآن إلى إجابات تعتبر جيدة، فنحن نعمل على إيجادها مع نزاعات داخلية أقل مما كنا قد نخشى ومما يبدو أنه يحدث منذ عشرين إلى ثلاثين عامًا.

ولكن إلى جانب التحسن الكبير فى التفاوتات المتعددة، هناك نقيصة كبيرة فيما يخص إعادة بناء مؤسساتنا الاقتصادية الأساسية؛ فهل لدينا، إذا ما انهارت الرأسمالية، بديل يفى بالهدف الاشتراكى التقليدى - نظام عقلانى اجتماعيًا يعظم المنفعة الجماعية والتوزيع العادل؟ إذا كان اليسار العالمى يتقدم بمقترح كهذا اليوم فأنا لم أسمع به؛ ما بين من هم على جانب من الطيف يعلنون عن أفكار «جديدة» ما هى سوى مسخ هزيل من الإدارة الوسطية للنظام الرأسمالى، ومن هم على الجانب الآخر يحنون لوصفة الأمس، واضح أننا فعلًا نفتقر لأفكار جادة.

لا بد لليسـار العالمى من أن يواجه بشـجاعة ذلك النقد النظامى الفعال الذى يوجه الخطاب الاشتراكى التاريخى، والاتهام بأن الملكية غير الخاصة لوسائل الإنتاج تؤدى إلى الهدر، وعدم الاهتمام بالكفاءة التقنية، والفساد. لم يكن النقد لما نسميه اليوم «الاشتراكية القائمـة فعـلًا» فى غير محله؛ هـذا ما أدركته الأنظمـة التى مازالت باقيـة (أو أغلبها على الأقـل)، ولكـن رد فعلهـا كان إتاحـة فرصة سـانحة للملكية الخاصة بداخـل أنظمتها وتسـمية هذا «اشـتراكية السـوق». قد يبدو ذلـك حلا لبعض الصعوبـات الاقتصادية قصيرة المدى، إلا أنه فى الواقع يفشـل تمامًا فى حل القضايا الأساسية التى سعت الحركة الاشتراكية العالمية لحلها أصلًا؛ التفاوت الاجتماعى الفادح والهدر الاجتماعى الفادح.

أود الإشـارة إلى أنه ربما كان هناك طريق آخر سـلكنا بالفعل جزءًا منه، يعتبر واعدًا، وأعتقـد أنه يتيـح أغلب مزايـا الملكية الخاصة، وفى الوقت نفسـه يزيل معظم سـلبياتها من خلال أقلمة النشـاطات الإنتاجية بداخل هياكل متوسـطة الحجم، لا مركزية، غير هادفة للربح، وتنافسـية. المفتاح هو أن تكون غير ربحية، أى ألا يتلقى أحد «إيرادات» أو «توزيعًـا للأربـاح» وأن يعـود أى فائـض إما للمنظمـة أو للجماعة ليعاد استثماره فى مكان آخر.

كيـف لهـذه الهياكل أن تعمل؟ فى الحقيقة أننا نعرف كيـف، بمعنى أن لها متماثلات، فأغلـب كبرى الجامعـات والمستشـفيات فى الولايات المتحدة عملـت، منذ قرنين، على أسـاس هذه المبادئ وأيًا كان رأينا فى أدائها، فهى لم تكن «غير فعالة» أو «متخلفة تقنيًا» بالمقارنـة مـع عدة مؤسسـات ربحيـة قائمة، بل بالعكـس. أعلم أن هنـاك حاليًا حركة تحـاول أن تحول هذه الهياكل إلى مؤسسـات تهدف للربح، ولكـن ما تم تطبيقه من ذلك على هياكل المستشـفيات لم يسـفر عن نتائـج جيدة، أما خطوة تحويـل الجامعات، فليس هنـاك إقبال عليها حتى الآن بشـكل جدى. صحيح أن المستشـفيات والجامعات ممولة من الدولة فى معظم البلاد، ولكن تقليديًا يسمح لها بقدر كاف من الإدارة الذاتية يمكننا أن نعتبرهـا نماذج لامركزيـة. ولم يلحظ على هذه الهياكل غير الهادفـة للربح الممولة من الدولة، أنها أقل فاعلية بأى حال من الهياكل الخاصة غير الربحية.

فلِمَ لا تنجح هذه الطريقة مع شركات الصلب وعمالقة تكنولوچيا الكمبيوتر وصانعي الطائرات والتكنولوچيا الحيوية؟ لا شك في أنه ستكون هناك تفاصيل كثيرة مطروحة للمناقشة، بالأخص حول قدر الضرائب التي يجب فرضها على هذه الشركات غير الربحية، ولكن الفكرة في حد ذاتها تبدو لي قابلة للنجاح وواعدة ومسلكًا بديلًا لا يخل بالالتزام بتوفير مستوى معيشة أعلى لكل الناس في العالم. وأضعف الإيمان – كما يبدو لي – أنه شيء يجدر بنا مناقشته بجدية، وفكرة تستحق الدراسة.

أعتقد أن ما يجب أن نضعه نصب أعيننا هو أن القضية الأساسية ليست قضية الملكية أو التحكم في الموارد الاقتصادية. القضية الأساسية هي إنهاء عملية تحويل العمليات الاقتصادية في العالم إلى سلع؛ ويجب التأكيد أن عدم التسليع لا يعني إبطال استخدام العُملة ولكن إلغاء عامل الربح. لقد كانت الرأسمالية برنامجًا لتحويل كل شيء إلى سلعة؛ لم يحقق الرأسماليون هذه الغاية تمامًا ولكنهم قطعوا شوطًا طويلًا في هذا الاتجاه وتبع ذلك كل العواقب السلبية التي نعرفها. يجب أن تكون الاشتراكية برنامجًا لنزع سمة السلعة عن كل شيء. إذا بدأنا هذا النهج، فبعد مرور خمسمائة عام، ربما لا نكون حققنا كل شيء تمامًا، ولكننا سنكون قد قطعنا شوطًا طويلًا في هذا الاتجاه.

في كل الأحوال، علينا أن نناقش الهياكل المحتملة للنظام الاجتماعي التاريخي الذي نريد أن نبنيه بينما ينهار النظام الحالي. يجب أن نحاول بناء هياكل بديلة الآن، وذلك خلال نصف القرن القادم، في أثناء مرحلة التحول؛ يجب أن نواصل هذه القضية بقوة، إن لم يكن بتعسف، وعلينا أن نجرب تنفيذ البدائل ذهنيًا وعلى أرض الواقع. ما لا يسعنا أن نفعله هو تجاهل هذه القضية، لأننا إذا فعلنا، سيجيء اليمين العالمي ببدائل غير رأسمالية جديدة ستدخلنا في نظام عالمي جديد طبقي وغير عادل، ثم يكون الأوان قد فات ولن نستطيع تغيير شيء لمدة طويلة بعدها.

اسمحوا لي أن أقول كلمة أخيرة قد تكون بديهية ولكن لا بد من قولها. إن علماء الاجتماع أهل اختصاص، لسنا المتخصصين الوحيدين بالطبع، فالعالم قائم على سلسلة لا تنتهي من المتخصصين أصحاب الخبرات متفاوتة المدد، فكيف يتواصلون مع من هم

غير متخصصين؟ كيف عليهم أن يتواصلوا؟ كان اليسار العالمى يميل لتعريف ذلك على أنه قضية خاصة بكيفية تواصل المثقفين من الطبقة المتوسطة أصحاب الاتجاهات اليسارية مع الطبقات العاملة. وقد كنا نفضل نظرية أنهم يجب أن يكونوا «مثقفين عضويين» وكنا نقصد بذلك أنه يجب أن ينشطوا فى حركات اجتماعية، ويعملوا معها ومن أجلها وفى الأخير من تحتها. لقد خلف انهيار الحركات فى أذهان المثقفين السابقين المفترض بأنهم عضويون طعمًا مرًّا عن الفكرة بأكملها.

إلا أن هناك طريقة أخرى للنظر إلى القضية. انظروا كيف يتعامل طالب الخدمة مع محام أو طبيب؛ إنها مسألة طبقة بالأساس كما نعلم، فقد يشعر واحد من الطبقة العاملة بالجهل وقلة الحيلة أمام صاحب المهنة، يتقبل حكمه بامتنان أحيانًا وأحيانًا يملؤه امتعاض عظيم ولكنه مع ذلك عادة ما يسلم بالأمر. أما صاحب المال أو الجاه من أى نوع فقد يتعامل مع المحامى أو الطبيب على أنه مُستَخدَم، مهمته الأولى إعطاء مشورة فنية لمن هو فى منزلة أعلى.

هل توجد طريقة للتواصل بين المتخصص وغير المتخصص على قدم المساواة؟ واضح أن للمتخصص معرفة متعمقة فى مجاله، لهذا حضر العديد من برامج التدريب المتنوعة، كما أن للمتخصص علمًا بأشياء كثيرة مهمة لحل أنواع معينة من المشاكل لا دراية لغير المتخصص بها، ولذا يستشيره غير المتخصص ليستفيد من خبرته. ولكن من الواضح كذلك أن غير المتخصص لديه علم بأشياء كثيرة أخرى - خاصة باحتياجاته وتفضيلاته ومشاكل أخرى يواجهها - لا علم للمتخصص بها، ولو كان على علم بها فلا معرفة متخصصة له بها.

سيأتى وقت يكون علينا فيه أن نصدر حكمًا شاملًا ما إذا كان عمل من نوع ما يقترحه المتخصص معقولًا من ناحية مضمونه أو لا. بالطبع أفترض أنه معقول شكلًا، أى أنه سيحقق بدقة الهدف الذى كان المتخصص يتدارسه. ولكن مَن سيتخذ القرار؟

وكيف؟ إذا حوّلنا الموقف من إنسان يقابل متخصصا لحل مشكلة شخصية إلى جماعة تقابل مجموعة من المتخصصين لحل مشكلة جماعية، سنرى على الفور مرة أخرى أنه لا توجد إجابة سهلة. ولكننى أكرر أننى أعتقد أنها أحجية لا يستحيل التغلب عليها، إنها صعبة فقط، كلا الخيارين المتشددين غير مقبولين: أن يفرض المتخصصون حلولهم على الجماعة، وأن تتجاهل الأجهزة السياسية صانعة القرار معرفة وتوصيات المتخصصين. لا بد لنا من أن نقتحم النقاش العام بطريقة نظامية ما، وموازنة الاحتياجات والمصالح المتعددة، ومن ثم نجد أننا عدنا لقضية العقلانية الجوهرية.

مجمل برنامج اليسار سيكون شديد الصعوبة لو أننا واجهناه فيما بيننا وفى هدوء، ولكننا نواجه هذه القضايا بينما نتلقى هجمات مستمرة ممن يودون منع تحقق أهدافنا الأساسية ومَن لديهم موارد ضخمة تحت إمرتهم، وفوق ذلك إننا لن نقوم بذلك فى أوقات هادئة بل فى أوقات فوضوية؛ إنها الفوضى الانتقالية التى تتيح لنا فرصة، ولكن فى الوقت نفسه فإن هذا المناخ الفوضوى يربكنا ويجبرنا على الابتعاد عن إعادة بناء نظام اجتماعى تاريخى على المدى البعيد ويدفعنا إلى التركيز على حل قصير المدى لمشاكل ملحة.

وأخيرًا، فإن الذين يعيشون منا فى الولايات المتحدة يجدون أنفسهم أمام عقبة أخرى كان سى رايت ميلز C. Wright Mills قد رآها بوضوح فى عام 1959 ولم تتغير كثيرًا منذ ذلك الوقت، قال: إن المثقفين من أمثالنا، الذين يعيشون فى الولايات المتحدة وبريطانيا، يواجهون عدة مشاكل محبطة: فنحن الاشتراكيين، من نوع أو آخر، نمثل أقلية صغيرة جدًّا وسط مجتمع مثقف يعتبر نفسه أقلية. المشكلة الأكثر إلحاحًا التى نواجهها هى الغرور والاطمئنان السياسى الغافل بين الدوائر الثقافية السائدة فى بلادنا؛ نحن نواجه لامبالاة شديدة بالسياسة عمومًا وبمشكلات العالم الأكبر فى هذه الأيام». [5]

باختصار، وسأقولها للمرة الأخيرة، لن يكون الأمر سهلًا، ولكنه بكل تأكيد يستحق التضحية.

الهوامش

(1) اقتباس من مقال «Was the Peasant Uprising a Revolution? The Meanings of a Struggle over the Past, «Eastern European Politics and Societies I, no. 2 (1987): 187
لـ E. M. Simonds-Duke

(2) انظر After Liberalism (New York: New Press, 1995), Utopistics (New York: New Press, 1998),

و - The End of the World As We Know It: Social Science for the Twenty-first (Century (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999

(3) انظر الفصل الثالث

(4) ناقشت ذلك في "Social Science and Contemporary Society: The Vanishing Guarantees of Rationality," in The End of the World As We Know It, 137-56.

(5) C. Wright Mills, Letters and Autobiographical Writings.

حررتها Kathryn Mills و Pamela Mills

(Berkeley: University of California Press, 2000), 232

الفصل الحادى عشر

اليسار (2): عصر التحولات

فى عام 1999 تحدثت أمام منظمة Caucus للعلوم السياسية الجديدة حول سياسات اليسار اليوم[1]، ولخصت فى كلمتى الوضع المعاصر لليسار العالمى على النحو التالي:

(1) بعد وجود دام خمسمائة عام دخل النظام الرأسمالى العالمى لأول مرة فى أزمة نظامية حقيقية لنجد أنفسنا فى عصر تحول؛ (2) النتيجة غير مؤكدة بالمرة، ومع ذلك، وأيضًا للمرة الأولى خلال خمسمائة عام، ثمة احتمال حقيقى فى إحداث تغيير جوهرى، قد يكون تقدميًا وإن لم يكن بالضرورة؛ (3) المشكلة الرئيسية التى تعترض اليسار عند هذا المفرق هى أن استراتيچية تحويل العالم التى طورها فى القرن التاسع عشر محطمة، وبالتالى أفعاله حتى الآن فيها التباس ووهن ويعانى حالة مخففة من الضعف العام.

أود أن أعتبر هذه النقاط الثلاث افتراضات وأن أتساءل عما تنطوى عليه بالنسبة لاستراتيچية يسارية فى العقدين القادمين.

أول ما تنطوى عليه هو أننا لم نهزم عالميًا على أى نحو؛ لم يكن انهيار الاتحاد السوڤيتى كارثة بالنسبة لليسار العالمى، وأتردد فى أن أسميه انتكاسة، فلم يحرر أعناقنا جميعًا من

إستراتيچية وخطاب لينينى لم يعد يفيد فحسب، بل ألقى بحمل رهيب على الوسط الليبرالى العالمى، لاغيًا الدعم الهيكلى الذى كان يتلقاه فعليًا من الحركات اللينينية التى كبحت الراديكالية الشعبية مدة طويلة بتأكيداتها على «غد مشرق» عبر الإيمان بحاضر لينينى تنموي[2].

ولا أعتقد أن هجوم الليبرالية الجديدة وما يسمى العولمة قد قضى على فرصنا، ذلك لأن، أولًا، أكثرها زوبعة لن تستطيع أن تستمر بعد الانكماش القادم؛ وثانيًا، لأنها سوف تنتج، وقد أنتجت، سُمها المضاد؛ وثالثًا لأن الرأسمالية العالمية بالفعل فى حالة هيكلية سيئة، وليس صحيحًا أنها «فى حالة اقتصاد جديد».

هنا دعونى مرة أخرى ألخص موقفى دون أن أناقشه. علاوة على المصاعب السياسية الناجمة عن انهيار اللينينية ونهاية الحرب الباردة، تهرع الرأسمالية نحو ثلاثة خطوط مقاربة تعيق دون مخرج قدرتها على مراكمة رأس المال: (1) تحوُّل المناطق الريفية فى العالم إلى مناطق حضرية بما يحد من قدرة الرأسمالية فى كبح الحصة الصاعدة للإنفاق على القوة العاملة كنسبة من قيمة العالم الإجمالية المولدة؛ (2) حدود تحمل البيئة للتلويث وعدم تجدد الموارد، مما يكبح قدرة رأس المال على خفض تكاليف المدخلات عن طريق الاستمرار فى تحميلها للغير؛ (3) انتشار الديمقراطية فى العالم كما هو مشاهد من الضغوط الشعبية التى لا تكف عن الانتشار، مطالبة بالإنفاق على خدمات الصحة والتعليم وضمانات لدخل مدى الحياة، مما أدى إلى ارتفاع مستمر للضرائب كحصة من قيمة العالم المولدة.

من المؤكد أن رأس المال يسعى إلى التخفيف من هذه الضغوط الهيكلية طوال الوقت، هذا هو مغزى الهجوم الليبرالى الجديد على مدار العشرين سنة الماضية ولكن شكل المنحنى طويل المدى يبدو متجهًا إلى أعلى. إنهم ينجحون بانتظام فى تخفيف هذه الضغوط ولكن فى كل مرة كان النجاح أقل من الصعود الثانى فى المنحنى؛ ولمقاومة هذا يدعون إلى الاعتقاد بأن «لا بديل»، فى محاولة لإضعاف الإرادة السياسية المضادة. وهذا

أيضًا ليس بجديد، فسعيًا لتفسير الاستقرار السياسى النسبى الذى ساد فى أواخر القرن التاسع عشر فى بريطانيا العظمى، يعزو جاريث ستيدمان چونز Gareth Stedman Jones ذلك إلى «حتمية الرأسمالية الواضحة»[3]. محت الحرب العالمية الأولى هذه المشاعر، على الأقل لفترة طويلة، والآن يعاد إنعاشها من جديد، أو على الأقل، هذا ما يحاول اليمين أن يفعله.

إذا ألقينا نظرة على استراتيچية لليسار للقرن الحادى والعشرين، علينا أن نذكر أنفسنا أولًا بما كانت عليه تلك الاستراتيچية. الاستراتيچية التى طورت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثم رفضت إلى حد ما فى الثلث الأخير من القرن العشرين (رمزيًا من عام 1848 حتى عام 1968)، كانت شديدة الوضوح. كانت تسمى باستراتيچية الخطوتين: أولًا الاستيلاء على سلطة الدولة، ثانيًا تحويل العالم. يجب ملاحظة ثلاثة أشياء بخصوص هذه الاستراتيچية: (1) أغلب الظن أنها كانت الاستراتيچية الوحيدة الممكن تنفيذها فى ذلك الوقت حيث إن أى حركات ذات استراتيچيات أخرى كان يمكن سحقها بكل بساطة بواسطة سلطة الدولة؛ (2) تبنتها الحركات الكبرى كافة وهى فرعًا الحركات الاشتراكية فى العالم: الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون وكذا حركات التحرر الوطني؛ (3) فشلت الاستراتيچية لأنها نجحت، فقد وصلت الحركات الثلاث للسلطة تقريبًا فى كل مكان فى الفترة ما بين عامى 1945 و1970 ولم تستطع واحدة منها أن تغير العالم، مما أدى إلى الاستفاقة العميقة التى اقترنت اليوم بالاستراتيچية والمذهب الخطير، مذهب مناهضة الدولة الذى كان النتيجة الاجتماعية النفسية لذلك[4].

وفى الفترة منذ عام 1968، جرت اختبارات هائلة لاستراتيچيات بديلة من قبل حركات مختلفة قديمة وجديدة وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك نقلة تعتبر صحية فى علاقات الحركات المناهضة للنظام ببعضها، بمعنى أن الشجب القاتل المتبادل

والصراعـات الضاريـة التى كانـت فى الماضى خفت كثـيرًا، وهو تطور إيجابـى لم نقدره التقديـر الصحيح. أود أن أقـترح بعض الخطوط التى يمكننا على امتدادها تطوير فكرة لاستراتيچية بديلة.

1 - تمديد روح پورتو أليجري

مـا هذه الروح؟ أعرِّفها على النحو التالي: إنها تجمع أسرة الحركات المناهضة العالمية بطريقة غير تراتبية لتدفع من أجل (أ) وضوح الفكر، (ب) أعمال نضالية أساسـها تعبئة شـعبية يُـرى أن لها فوائد مباشرة فى حياة الناس، (ج) محـاولات لتقديم الحجة من أجل تغيرات طويلة المدى وأكثر عمقًا.

ثمة ثلاثة أشـياء حاسمة فى روح پورتو أليجري: هيكل فضفاض إلى حد ما يقارب ما كان جيسـى جاكسون Jesse Jackson يسميه «تحالف قوس قزح»؛ وهو هيكل جمع عالميًّا بين الحركات فى الجنوب والشـمال وذلك على أسـاس أكثر من مجرد رمزى. كانت نضالية من كلتا الناحيتين الفكرية (إذ لا تبحث عن توافق مع روح دافوس) والسياسية (بمعنـى أن حـركات عـام 1968 كانـت ذات طابع نضـالى). علينا بالطبـع أن نرى إذا مـا كانـت حركة عالميـة ذات بنية فضفاضة يمكـن أن تربط العالم بأى شـكل ذى معنى والسـبل التى يمكـن أن تطور بها تكتيكات الصراع، ولكـن تفككها يجعل من الصعب كبحها، ويشجع الحيادية المترددة لقوى الوسط.

2 - استخدام تكتيكات انتخابية دفاعية

إذا انخـرط اليسـار العالمى فى تكتيـكات نضالية خارج العمـل البرلمانى غير محكمة الهيكل فسوف يثير ذلك على الفور مسألة موقفنا تجاه العمليات الانتخابية. أمران كلاهما مـر، مـن ناحية دورهما الحاسـم ومن ناحية أخـرى لا أهمية لهما. لن تغـير الانتصارات الانتخابية العالم ومع ذلك لا يمكن إهمالها، فهى آلية أساسية لحماية حاجة شعوب العالم

الملحة من الإغارة على الفوائد المحققة. لا بد من الخوض فيها حتى نقلل الضرر الذى يمكن أن يلحقه اليمين العالمى، بما يملك من سلطان، بحكومات العالم.

هذا من شأنه على أية حال أن يجعل من التكتيكات الانتخابية مسألة براجماتية بحتة. ما إن توقفنا عن التفكير فى الاستيلاء على سلطة الدولة كوسيلة لتحويل العالم، تصبح الانتخابات دائمًا أقل الشرين، ولتقرير ما هو الشر الأصغر لابد من تناول كل حالة على حدة ولحظة بلحظة، ويعتمد ذلك جزئيًّا على النظام الانتخابى نفسه، فالنظام الذى يستحوذ فيه الفائز على كل شىء يجب أن نتعامل معه بشكل مختلف عن نظام الجولتين أو نظام التمثيل النسبى. إلا أن القاعدة الإرشادية العامة يجب أن تكون هى تحالف قوس قزح، و«يسار متعدد»، وهو شعار سُك فى فرنسا ويسمى فى أمريكا الجنوبية frente amplio. هناك الكثير من تقاليد الأحزاب والأحزاب الفرعية المختلفة ما بين اليسار العالمى وأغلبها تذكارات عصر مضى، ولكن كثيرًا من الناس مازالوا ينتخبون بموجبها، فبما أن انتخابات الدولة مسألة براجماتية، من المهم عمل تحالفات تحترم هذه التقاليد لتحصل على نسبة 51٪ التى نحتاج لها براجماتيًّا. ولكن ممنوع الرقص فرحًا فى الشوارع عندما نفوز ! فالنصر ما هو إلا تكتيك دفاعى.

3 - الدفع بالتحول الديمقراطى دون توقف

أكثر المطالب الشعبية الموجهة للدول فى كل مكان هى «المزيد» - مزيد من التعليم، مزيد من الصحة، مزيد من الدخل المؤمن مدى الحياة، وهذه ليست مطالب شعبية فحسب وإنما ذات فائدة مباشرة على حياة الناس، كما أنها تضيق من إمكانيات التراكم اللانهائى لرأس المال. يجب أن ندفع بهذه المطالب بصوت عال وباستمرار وفى كل مكان؛ ينبغى ألا يكون لها حد.

من المؤكد أن توسيع وظائف «دولة الرفاه» دائمًا ما يثير أسئلة عن مدى فاعلية الإنفاقات وعن الفساد وعن إرساء نظم بيروقراطية مفرطة النفوذ وغير متجاوبة؛ وهى

كلها أسئلة علينا أن نستعد للإجابة عليها ولكن يجب ألا تضعف أبدًا المطلب الأساسى بالمزيد، بما هو أكثر.

يجب ألا تستثنى الحركات الشعبية حكومات يسار الوسط التى انتخبوها من هذه المطالب؛ يجب ألا نكف عن توجيه اللكمات لمجرد أنها حكومات صديقة مقارنة بالحكومات التى تنتمى صراحةً لليمين. فالضغط على حكومات صديقة يدفع بالقوى اليمينية إلى يسار الوسط، أما عدم الضغط عليها فيدفع بحكومات يسار الوسط إلى يمين الوسط. حتى إن كانت هناك أحيانًا ظروف خاصة تعفينا من مثل هذه الأعمال، فالقاعدة الديمقراطية العامة هى «المزيد والمزيد».

4 - إجبار الوسط الليبرالى على الوفاء بأفضلياته النظرية:

هذا ما يعرف أيضًا بتسريع إيقاع الليبرالية. يلاحظ أنه نادرًا ما يعنى الوسط الليبرالى ما يقوله أو يمارس ما يعظ به؛ لنأخذ عددًا من الموضوعات الواضحة، ولتكن الحرية، فقد اعتاد الوسط الليبرالى شجب الاتحاد السوفيتى بانتظام لأنه لم يكن يسمح بحرية الهجرة إلى الخارج، إلا أن الوجه الآخر للهجرة إلى الخارج هو السماح بدخول مهاجرين، فلا قيمة للسماح بالخروج من بلد إذا لم يكن هناك بلد يمكن أن يهاجر إليه؛ علينا أن ندفع بقوة من أجل حدود مفتوحة.

ينادى الوسط الليبرالى بانتظام بمزيد من الحرية فى التجارة والمشاريع مع إبعاد الحكومة عن عملية اتخاذ القرار لأصحاب المشاريع والوجه الآخر لهذا هو أن صاحب المشروع الذى يخفق فى السوق يجب ألا يتم إنقاذه. إذا كانوا يأخذون كل أرباحهم عندما ينجحون، عليهم أن يتحملوا خسارتهم عندما يخفقون. كثيرًا ما يقال إن إنقاذ الشركات هو إنقاذ لوظائف، ولكن هناك طرقًا أرخص كثيرًا لإنقاذ الوظائف كدفع تأمين بطالة، وإعادة التدريب، أو حتى خلق فرص عمل؛ ولكن لا شىء من ذلك يتضمن تسديد ديون صاحب المشروع الفاشل.

دائـمًا مـا يصر الوسـط الليبرالى على أن الاحتكار شـىء سـيئ، ولكـن الوجه الآخر لذلك هو إلغاء براءات الاختراع أو الحد منها إلى حد بعيد؛ الوجه الآخر لذلك هو عدم توريط الحكومات فى حماية الصناعات ضد المنافسة الأجنبية. هل سيضر هذا بالطبقات العاملة فى المناطق الأساسـية؟ لن يضر بها إذا كان المال والجهد موجهين لمحاولة تحقيق تقارب أكبر فى معدلات الأجور العالمية.

تفاصيل المقترح معقدة ولا بد من مناقشـتها، والمهم، على أية حال، هو عدم السـماح للوسـط الليبرالى بالإفلات بخطابه وجنى ثمار ذلـك دون دفع كلفة اقتراحه، بالإضافة لذلك فالأسلوب السياسى المتبع لتحييد رأى الوسط هو مناشدة مُثُلِه، وليس مصالحه، واسـتدعاء مزاعـم الخطـاب هو أحد أسـاليب مناشـدة المثـل أكثر مـن مصالح عناصر الوسط.

وأخـيرًا علينـا أن نتذكر دائمًا أن كثيرًا من مزايا التحـول إلى الديمقراطية ليس متاحًا لأفقـر الطبقـات أو ليس متاحًا بالدرجة نفسـها بسـبب الصعوبات التـى يواجهونها فى تخطـى العقبـات البيروقراطيـة. هنا أذكـر قول ريتشـارد كلـوارد Richard Cloward وفرانسيس فوكس پيفين Frances Fox Piven قبل ثلاثين عامًا هو أن علينا أن «نفجر الصيحات» أى أن نحشـد أفقر المجتمعات لكى يفيدوا من حقوقهم القانونية إلى أقصى درجة [5].

5 – جعل معاداة العنصرية المقياس المحدد للديمقراطية

الديمقراطية هى معاملة كل الناس بالتسـاوى من ناحية السـلطة والتوزيع وفرص التحقق الشخصى، والعنصرية هى الأداة الرئيسية للتمييز بين مَن لهم حقوق (أو حقوق أكثر من غيرهم) والآخرين الذين ليس لهم حقوق أو حقوق أقل من غيرهم. العنصرية تحدد المجموعات وفى الوقت نفسـه تقدم تبريرًا مقبولًا ظاهريًا لممارسة ذلك. العنصرية ليسـت قضية ثانوية، سـواء على المسـتوى القومى أو المسـتوى العالمى، إنهـا الأداة التى تضعف، وبشكل نظامى وعن قصد وباستمرار، وعد الوسط الليبرالى بمعايير عالمية.

العنصرية متغلغلة فى كل أنحاء النظام العالمى القائم، ولا يخلو ركن منها ولا يخلو منها بصفتها سمة مركزية للسياسة المحلية والقومية والعالمية. قالت القائدة إستر من جيش زاباتا للتحرير الوطنى فى خطابها أمام المجمع الوطنى المكسيكى فى 29 مارس أن «البيض (اللادينو) والأثرياء يسخرون منا نحن النساء الأصليات بسبب ملابسنا وطريقة كلامنا ولغتنا وطريقتنا فى الصلاة والعلاج ولوننا الذى هو لون الأرض التى نفلحها»[6].

ثم واصلت مناشدة من أجل قانون يضمن حكما ذاتيا للشعوب الأصلية قائلة «عندما يتم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وثقافتها... سيبدأ القانون فى تقريب بين ساعته وساعة الشعوب الأصلية... وإذا كنا اليوم نساء أصليات غدًا سنكون الآخرين، رجالًا ونساء أمواتًا ومضطهدين وسجناء بسبب اختلافهم.

6 - التحرك فى اتجاه إزالة التسليع

لا يكمن الخطأ الجوهرى للنظام الرأسمالى فى الملكية الشخصية، التى هى مجرد وسيلة، إنما فى تحويل كل شىء إلى سلعة، وهو العامل الأساسى فى تراكم رأس المال. حتى اليوم لم يتم تسليع كل ما فى النظام رغم الجهد المبذول لإتمام ذلك؛ ولكننا قد نتحرك بالفعل فى الاتجاه الآخر. بدلًا من أن نحول الجامعات والمشافى (العامة منها والخاصة) إلى مؤسسات مدرة للربح، يجدر بنا أن نفكر فى كيفية تحويل مصانع الصلب إلى مؤسسات غير هادفة للربح، أى إلى مؤسسات تمول نفسها ولا توزع أرباحًا على أحد. هذا هو الوجه لمستقبل أكثر أملًا والذى يمكن بالفعل أن يبدأ الآن.

7 - أن نتذكر دائمًا أننا نعيش فى عصر تحول من نظام عالمنا القائم إلى شىء آخر

وهذا يعنى عدة أشياء: يجب ألا يخدعنا خطاب العولمة أو إيحاءات TINA بأن «لا بديل». لا توجد فقط خيارات بديلة، بل إن الخيار الوحيد المستبعد هو الاستمرار بهياكلنا الحالية. سيندلع صراع ضار، نتيجته غير مؤكدة بطبيعتها وسيستمر عشرين أو ثلاثين أو خمسين عامًا، حول النظام الذى سيخلف. لن ينحاز التاريخ لأحد إنما

هو رهن أعمالنا. من منظور فإن ذلك يقدم فرصة كبيرة للعمل الخلاق، فى أثناء المسيرة العاديـة للنظام التاريخى فإن الجهد المبذول مـن أجل التغيير (وهو الثورات)، مهما كبر، لا يثمر إلا عن نتائج محدودة، لأن النظام يكوِّن ضغوطًا كبيرة لتعيده إلى توازنه. ولكن فى منـاخ فوضـوى، ناتج عن تحول هيكلى، تشـتد التقلبات ويكـون للدفعات الصغيرة أثـر عظيـم فى تغليب اتجاه أو آخـر فى عملية التشـعب. وإذا كانت للتدخـل أى فائدة، فستكون هى اللحظة المناسبة.

المشـكلة الرئيسـية ليسـت التنظيـم، مهـما كان له من أهميـة، إنما هى وضـوح رؤية؛ فالقـوى التـى تريد تغيير النظام حتى لا يتغير شـىء، حتى يكون لنا نظام مختلف يتسـم بالتراتبية نفسها والاستقطاب نفسه أو أكثر وأن يكون لهم المال والطاقة والفكر، هؤلاء سيقدمون التغيرات المزيفة فى شكل جذاب، ولن نسلم من الوقوع فى مصائدهم الكثيرة إلا بالتحليل الحريص.

سيسـتخدمون شـعارات لا يمكن الاختلاف عليها كحقوق الإنسـان مثلًا، ولكن سـيدخلون فى مضمونها بعض العناصر المرغوب فيها بشـدة مـع عناصر أخرى عديدة تخلـد "الرسـالة الحضاريـة" لأصحاب النفـوذ والامتيازات على الآخـر غير المتحضر. علينا أن نفحص مقترحاتهم ونكشـف خداعهم، فإذا كنا نريد إرسـاء إجراءات قضائية دولية ضد الإبادة، فيجب عدم إرسائها إلا إذا كانت ستطبق على كل الناس وليس على الضعاف فحسـب، وإذا كنا نعتبر التسـلح النووى أو الحرب البيولوجية شـيئًا خطرًا أو وحشيًّا، فينبغى ألا نستأمن مالكًا لها دون آخر.

فى ضـوء عـدم يقينية هـذا العالم، فى لحظـات تحولـه التاريخى، تكون الإسـتراتيجية الوحيدة المعقولة لليسـار العالمى هى سـعيًا ذكيًا ونشط وراء أهدافها الأساسية – تحقيقًا لعالم ديمقراطى نسبيًّا وعادل نسبيًّا. عالم كهذا ممكن تحقيقه، صحيح أنه ليس من المؤكد أنه سيتحقق ولكن من غير الأكيد على الإطلاق أنه مستحيل تحقيقه.

الهوامش

(1) انظر الفصل العاشر

(2) المناقشة التفصيلية لهذا فى After Liberalism (New York: New Press, 1995)

(3) Languages of Class (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1982), 74

(4) لمزيد من التفاصيل انظر فى Giovanni Arrighi وTerence K. Hopkins وImmanuel Wallerstein، Antisystemic Movements (London: Verso, 1989)، ومقالات هؤلاء المؤلفين، "1989: A Continuation of 1968," Review 15, no 2 (Spring 1992): 221-42

(5) يختم Frances Fox Piven وRichard A. Cloward كتابهما عن الرفاه العام بهذه الكلمات: «مع عدم وجود إصلاحات اقتصادية أساسية، فموقفنا هو أن إطلاق الصيحات هو الإصلاح المنقذ الحقيقى وأنه يجب الدفاع عنه وتوسيعه. حتى الآن تظل هناك مئات وآلاف العائلات الفقيرة الجديرة بالمساعدة ولكنها لا تحصل على أى منها» Regulating the Poor: The Functions of Public Welfare [New York, Pantheon, 1971], 348)

(6) <http://www.ezln.org/marcha/20010320.htm>

الفصل الثانى عشر

الحركات : ما معنى أن تكون حركة مناهضة للنظام اليوم؟

قمت بنحت مصطلح «حركة مناهضة للنظام» فى سبعينيات القرن العشرين كعبارة جامعة لنمطين من الحركات الشعبية مختلفين تاريخيًا وتحليليًا، ومتنافسين فى أوجه كثيرة، وهما ما عرفتا بـ«الاشتراكية» و«القومية». كان الشكل المعتاد للحركات الاشتراكية أساسًا هو أحزاب اشتراكية واتحادات عمالية تسعى لدعم صراع الطبقات داخل كل دولة ضد البرجوازية أو أرباب العمل؛ أما الحركات القومية فكانت تحارب من أجل إقامة دولة قومية، إما عن طريق دمج وحدات سياسية منفصلة كانت تعتبر جزءًا من الدولة، كما حدث فى إيطاليا على سبيل المثال، أو بالانفصال عن دول تعتبرها هذه القومية إمبريالية أو قامعة، كالمستعمرات فى آسيا أو أفريقيا مثلًا.

نشأ كلا النمطين من الحركات كهياكل بيروقراطية مهمة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وازدادت قوةً مع الوقت، ومالا لإعطاء الأولوية لأهدافها قبل الأهداف السياسية لحركات أخرى، وبالأخص أهداف الغريم القومى أو الاشتراكى، وكثيرًا ما كان ينتج عن ذلك شجب متبادل، ونادرًا ما تعاون سياسى، وإذا فعلا فكانا يميلان

لاعتبار هذا التعاون تكتيكًا مؤقتًا وليس تحالفًا أساسيا. إلا أن تاريخ هذه الحركات بين عامى 1850 و1970 يكشف عن سلسلة من السمات المشتركة.

معظم الحركات الاشتراكية والقومية كانت تعلن مرارًا وتكرارًا بأنها «ثورية»، أى أنها مع التحولات الجذرية فى العلاقات الاجتماعية. صحيح أنه كان من المألوف أن يكون لكلا النمطين جناح، تابع لمنظمة منفصلة أحيانًا، مؤيد لأسلوب أكثر تدرجًا ومن ثم متحاش للخطاب الثورى، إلا أن نظرة أصحاب السلطة بشكل عام، فى البداية - وكثيرًا لعقود عدة - لكل هذه الحركات، حتى الحركات الأكثر اعتدالًا منها، كانت تعتبرها تمثل تهديدًا لاستقرارها أو لبقاء هياكلها السياسية ذاتها.

والشىء الثانى هو أن النمطين بداية كانا ضعيفين سياسيًا، وكان عليهما أن ينخرطا فى صراع ضار من أجل البقاء، وعانا من القمع، وكانت حكوماتها تعتبرهما خارجين عن القانون، وتلقى القبض على قادتها، وكثيرًا ما تعرض أعضاؤهما لعنف منظم من قبل الدولة أو القوى الخاصة، وتم تدمير العديد من أشكال هذه الحركات الأولى تمامًا.

ثالثًا، خاض نمطا هذه الحركات، على مدار العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، سلسلة متوازية من المجادلات حول الاستراتيجية، التى كانت تصنف مَن كانوا «مع توجهات الدولة» ضد مَن كانوا يعتبرون الدولة عدوًا طبيعيًا ودفعوا بدلًا من ذلك نحو تأكيد التحول الفردى. بالنسبة للحركات الاجتماعية، كان ذلك هو الجدل بين الماركسيين والفوضويين، وبالنسبة للحركات القومية كان بين القوميين السياسيين والثقافيين.

ما حدث تاريخيًا فى هذه المجادلات - وهذا هو وجه الشبه الرابع - أن أصحاب التوجه نحو الدولة كانت لهم الغلبة، وكانت الحجة الحاسمة فى كلتا الحالتين هى أن المصدر المباشر للقوة الحقيقية كان يوجد فى جهاز الدولة وأن أى محاولة لتجاهل مركزيته السياسية كان محكومًا عليها بالفشل ما دامت الدولة ستنجح فى قمع أى دفع باتجاه الفوضى أو القومية الثقافية. وأعلنت هذه الجماعات فى أواخر القرن التاسع عشر

عما يسمى استراتيجية الخطوتين : أولًا، الاستيلاء على السلطة داخل هيكل الدولة ثم تحويل العالم بعد ذلك، وكان ذلك صحيحًا بالنسبة للحركات الاشتراكية والحركات القومية على السواء.

الملمح المشترك الخامس أقل وضوحًا ولكنه ليس أقل وجودًا : كانت الحركات الاشتراكية تضمن حججها الخطاب القومى عادة كما أن الخطاب القومى كان غالبًا ما يحتوى على مكون اجتماعى، وكانت النتيجة المزيد من الضبابية بين الموقفين، وأكثر مما كان يعترف به المروجون دائمًا. وكثيرًا ما كان يقال إن الحركات الاشتراكية فى أوروبا كانت تعمل بكفاءة أكبر، كقوة دافعة من أجل الدمج القومى، من المحافظين أو الدولة ذاتها، فى حين أن الأحزاب الشيوعية التى وصلت إلى السلطة فى الصين وڤيتنام وكوبا كانت تعمل، كما كان يبدو، كحركات للتحرر الوطنى. ثمة سببان لذلك : أولًا، كان من شأن عملية التعبئة إجبار كلتا الجماعتين على أن تحاولا اجتذاب المزيد فالمزيد من قطاعات الشعب إلى معسكراتهما، وكان من المفيد توسيع نطاق خطابهما فى هذا الصدد؛ ولكن ثانيًا، كثيرًا ما كان يعترف قائدًا كلتا الحركتين، دون وعى منهما بذلك، أن لهما فى النظام القائم عدوًا مشتركًا - وأن ما يجمع بينهما معًا كان أكثر مما تسمح به تصريحاتهما العلنية.

كانت عمليات التعبئة الشعبية التى قام بها نوعا الحركتين متشابهة إلى حد بعيد، ففى أغلب البلدان بدأتا مجموعات صغيرة، كثيرًا ما كانت تتكون من بضعة مثقفين مع بعض المناضلين من طبقات أخرى، ومن نجح منهم تحقق له ذلك بفضل حملات تعليمية وتنظيمية طويلة لتأمين وجود قواعد شعبية فى دوائر المناضلين والمتعاطفين والمؤيدين غير النشطين ذات المركز الواحد. وعندما اتسعت دائرة المتضامنين الخارجية بقدر يكفى لعمل المناضلين، وأصبحوا كالسمك فى الماء حسب تعبير ماو تسى تونج، باتت الحركات تتنافس بجدية على القوة السياسية. علينا بالطبع أن نلاحظ كذلك أن الجماعات التى كانت تسمى نفسها «اشتراكية الديمقراطية» كانت أساسًا تتمتع بقوة فى البلدان الكائنة فى مناطق الاقتصاد العالمى الأساسية، فى حين أن الذين كانوا

يصفـون أنفسـهم بحـركات التحرر الوطنى كانت بشـكل عـام تزدهر فى المناطق شـبه المهمشـة والمهمشـة، وكانت الصفة الأخيرة تنطبق إلى حد كبير على الأحزاب الشيوعية كذلك؛ ويبدو السبب واضحًا : فالجماعات فى المناطق الأضعف كانت ترى أن الصراع مـن أجل المسـاواة كان يتوقف على قدرتهم على انتزاع السـيطرة على هيـاكل الدولة من القـوى الإمبريالية، سـواء كان حكمها مبـاشرًا أو غير مباشر. أما مَـن كانوا فى المناطق الأساسـية فكانوا بالفعل فى دول قوية، ولكى يتقدموا فى صراعهم من أجل الحرية كان عليهم انتزاع السـلطة من الطبقات المسـيطرة فى بلدانهم، إلا أن العصيان المسلح تحديدًا لم يكـن تكتيكًا محتملًا بسـبب قـوة وثراء هذه الدول، فسـلكت هذه الأحزاب مسـلك الانتخابات.

الملمح المشترك السابع هو أن كلتا الحركتين قاومتا التوتر بين «الثورة» و«الإصلاح» كأسـلوبين أساسـيين للتحـول، ودار خطاب بلا نهاية حول هذا الجـدال فى الحركتين – ولكـن فى الأخـير تبين لكلتيهما أنـه كان يعتمد على قراءة خاطئة للواقـع. لم يكن الثوار عمليًا شـديدى الثورية، كما لم يكن الإصلاحيون دائمًا مصلحين. والمؤكد أن الفرق بين الأسـلوبين زاد تشوشًـا مع مواصلة الحركتين مسـاراتهما السياسـية. كان على الثوريين تقديم الكثير من التنازلات من أجل البقاء، أما الإصلاحيون فعرفوا أن الطرق القانونية الافتراضية إلى التغيير كثيرًا ما كانت عمليًا مسـدودة وأنه لا بد من القوة، أو على الأقل التهديد باستخدامها، لكسر الحواجز. عادة ما كانت الحركات المسماة بالثورية تصل إلى السـلطة نتيجة لتدمير السـلطات القائمة فى أثناء الحرب وليس بفعل طاقاتها الانقلابية الذاتية، وكما نقل عن البلاشـفة قولهم فى روسـيا فى عام 1917 إن «السـلطة كانت ملقاة فى الشـوارع». وبعد تربع الحركات على السـلطة كانت تسـعى للبقاء فيها بغض النظر عن كيف وصلت إليها؛ وكثيرًا ما كان ذلك يتطلب أن تتخلى عن النضال، وكذلك عن تضامنها مع نظرائها فى بلاد أخرى. ظل الدعم الشعبى لهذه الحركات فى البداية، سواء فازت باسـتخدام الرصـاص أو عن طريق صناديق الاقتراع، وافـرًا، فقد رقصوا لهم فى الشوارع احتفالًا بوصولهم للسلطة بعد صراع دام طويلًا.

وأخيرًا واجهت كلتا الحركتين مشكلة تطبيق إستراتيجية الخطوتين، فبعد إتمام المرحلة الأولى، ووصولهم للسلطة، كان الأتباع يتوقعون أن يفوا بوعد المرحلة الثانية ألا وهى تحويل العالم؛ فقد اكتشفوا، إن لم يكونوا على علم بذلك من قبل، أن سلطة الدولة محدودة أكثر مما كانوا يظنون، فكل دولة مقيدة بكونها جزءًا من نظام دولى، لا تتمتع فيه الدولة الواحدة بسيادة مطلقة. وكلما أطالوا البقاء فى مواقعهم بدا أنهم يؤجلون تحقيق وعودهم، وتحول كوادر حركة نضالية حاشدة إلى موظفين لحزب حاكم. تحولت أوضاعهم الاجتماعية فتغيرت معها، لا محالة، نفسياتهم. ما كان يعرف فى الاتحاد السوفيتى بفئات الاختيار (النومينكلاتورا Nomenklatura) بدا يظهر على نحو ما، فى كل الدول التى استولت فيها حركة على السلطة، أي نخبة من كبار المسئولين أصحاب الامتيازات يتمتعون بالقوة والثراء الحقيقى أكثر من باقى الشعب. وفى الوقت نفسه فُرض على العمال العاديين أن يكدحوا أكثر من ذى قبل وأن يقدموا المزيد من التضحيات باسم التنمية الوطنية؛ فالأساليب النضالية النقابية التى كانت الخبز اليومى للحركات الاشتراكية أصبحت "مضادة للثورة"، وغير مرغوب فيها، ويتم قمعها دائمًا بعد اعتلائها للمناصب.

يُظهر تحليل حالة العالم فى ستينيات القرن العشرين تشابهًا أكبر من ذى قبل بين هاتين الحركتين، فقد أتمت فى أغلب البلدان المرحلة الأولى من استراتيچية الخطوتين إذ وصلتا للحكم فى كل مكان تقريبًا، وفرضت الأحزاب الشيوعية حكمها على ثلث العالم من نهرى الألبه حتى اليالو، ووصلت حركات التحرر الوطنى للسلطة فى آسيا وأفريقيا، والحركات الشعبية فى أمريكا اللاتينية، والحركات الديمقراطية الاشتراكية، أو أولاد العم، فى معظم العالم الأوروبى الأشمل، على الأقل بالتناوب؛ إلا أنها لم تحول العالم.

هذه العوامل مجتمعة كانت أساس سمة رئيسية لثورة عام 1968 العالمية؛ كان للثوار مطالب محلية مختلفة لكنهم كانوا يشتركون فى حجتين جوهريتين فى كل مكان تقريبًا : أولًا، معارضة هيمنة الولايات المتحدة وكذلك تواطؤ الاتحاد السوفيتى فى هذه الهيمنة؛ وثانيًا، إدانة اليسار القديم حيث إنه «لم يكن جزءًا من الحل، وإنما كان جزءًا من المشكلة».

نبعت هذه السمة المشتركة الثانية من استفاقة واسعة الانتشار بين المؤيدين الشعبيين للحركات اللانظامية التقليدية ومن الأداء الفعلى للحركات وهى فى الحكم، فالبلاد التى عمل فيها شهدت عددًا ما من الإصلاحات - فعادة ما ازدهر التعليم والمرافق الصحية والضمان الوظيفى، لكن ظل هناك تفاوت شديد فى المساواة؛ لم يختف تنفير عمال الأجرة بل على العكس، ارتفع كنسبة من نشاط العمل، لم يُشهد انتشار مشاركة ديمقراطية حقيقية، لا على المستوى الحكومى ولا فى مكان العمل، أو بشكل محدود جدًّا وكثيرًا ما حدث العكس. وعلى المستوى الدولى، مالت هذه الدول للقيام بدور مشابه جدًّا لدورها السابق فى النظام العالمى، فقد اعتمد اقتصاد كوبا قبل الثورة على تصدير السكر، وهكذا ظل بعدها أو على الأقل حتى زوال الاتحاد السوفيتى. باختصار، لم يكن التغيير كافيًا؛ ربما تكون الشكاوى قد تغيرت قليلًا لكنها كانت حقيقية وبشكل عام بدرجة الانتشار نفسها. كانت الحركات الحاكمة تناشد شعوب هذه البلاد أن تتحلى بالصبر إذ إن التاريخ سينتصر لهم، إلا أن صبرها نفد.

وجدت شعوب العالم أداء الحركات الكلاسيكية اللانظامية سيئًا وهى فى السلطة، لم تعد تؤمن بأن تلك الأحزاب ستحقق مستقبلًا مجيدًا أو عالمًا أكثر مساواة وسحبت عنها شرعيتها؛ ومع فقدانها للثقة فى الحركات كفت عن إيمانها بالدولة كآلية للتحول، ولم يكن ذلك يعنى أن قطاعات عريضة من الشعب لن تصوت لهذه الأحزاب فى الانتخابات، ولكنه أصبح تصويتًا دفاعيًّا من أجل شرور أقل وليس تأكيدًا لأيديولوچيا أو توقعات محددة.

مع ذلك تواصل منذ عام 1968 البحث الدءوب عن نوع أفضل من الحركات اللانظامية، يؤدى فعلًا إلى عالم أكثر ديمقراطية ومساواة. كانت هناك أربعة أنواع مختلفة من المحاولات، بعضها لا يزال مستمرًّا : أولها هو ازدهار المذاهب الماوية المتعددة؛ بدءًا من ستينيات القرن العشرين حتى منتصف سبعينياته تقريبًا ظهر عدد كبير من الحركات المتنافسة، كانت صغيرة فى العادة، ولكنها وصلت لأحجام مدهشة الضخامة أحيانًا، زاعمة أنها ماوية المذهب، بما يعنى أنها على نحو ما كانت تستلهم نموذج الثورة الثقافية فى الصين. كان أساس حجتها أن فشل اليسار القديم يعود لعدم تقديم التعاليم النقية

للثورة وهو ما يقترحونه الآن. إلا أن كل هذه الحركات انتهت إلى لا شيء، وذلك لسببين: أولًا، لتناحرها الشديد فيما بينها حول نقاء المبادئ، وسرعان ما تحولت إلى جماعات صغيرة منعزلة ومتعصبة، أو، إذا كانت كبيرة الحجم، كبعضها فى الهند، تحولت إلى نسخ أحدث من حركات اليسار القديم. ثانيًا، وهو الأكثر أهمية، بعد وفاة ماو تسى تونج تدهورت الماوية فى الصين واختفى نبع إلهامها. واليوم لا توجد أى حركات ذات أهمية من هذا النوع.

أشكال أخرى أطول دوامًا وزعمًا لموقف لانظامى هى الحركات الاجتماعية الجديدة: الخضر وأنصار البيئة وأنصار حقوق المرأة والحملات من أجل «الأقليات» الجنسية أو العرقية كالسود فى الولايات المتحدة أو الـBeurs (أبناء المهاجرين من شمال إفريقيا) فى فرنسا. هذه الحركات كانت تدعى أن لها تاريخًا طويلًا ولكن الواقع أنها إما برزت للمرة الأولى فى سبعينيات القرن العشرين أو أنها عادت للظهور فى شكل جديد أكثر استعدادًا للعنف، كما أنها كانت أقوى فى العالم الأوروبى الأشمل منها فى مناطق أخرى فى النظام العالمي؛ ومن ملامحها المشتركة، أولًا، رفضها القاطع لاستراتيجية اليسار القديم ذات الخطوتين، وتراتبيتها الداخلية، وأولوياتها – فكرة أن احتياجات المرأة و«الأقليات» والبيئة كانت ثانوية ويجب تناولها بعد «قيام الثورة»؛ وثانيًا، شكها العميق فى الدولة والأعمال ذات التوجه الحكومى.

بحلول ثمانينيات القرن العشرين انقسمت كل هذه الحركات الجديدة داخليًا إلى ما أطلق عليه خضر ألمانيا الـFundis «الأصوليون» والـRealos «السياسيون الواقعيون»، وتحول ذلك إلى عودة إلى مسألة «الثوريين الإصلاحيين» وهو الجدال الذى شهده مطلع القرن العشرين وكانت النتيجة أن خسر الأصوليون فى كل حالة واختفوا تقريبًا. أما السياسيون الواقعيون المنتصرون فتشابهوا أكثر فأكثر مع فصائل الحزب الاشتراكى الديمقراطى، التى لا تختلف كثيرًا عن الشكل التقليدى ولكن مع المزيد من خطاب البيئة والجنسانية والعنصرية أو الثلاثة معًا. اليوم يظل لهذه الحركات أهمية فى بلدان معينة ولكنها لا تبدو أكثر لانظامية عنها عن حركات اليسار القديم، خاصة

بعدما استخلصت حركات اليسار القديم درسًا من عام 1968، وهو أنها أيضًا يجب أن تهتم بمشاغل البيئة والميول الجنسية والعنصرية فى بياناتها عن برامجها.

أما النوع الثالث من الحركات الزاعمة موقفًا لا نظاميًّا فهو منظمات حقوق الإنسان؛ طبعًا كان بعضها موجودًا قبل عام 1968، كمنظمة العفو الدولية مثلًا، ولكنها بشكل عام لم تصبح قوى سياسية كبرى إلا فى ثمانينيات القرن العشرين، ودعمها استخدام الرئيس كارتر مصطلحات حقوق الإنسان فى التعامل مع أمريكا الوسطى وبتوقيع إعلان هيلسينكى فى عام 1975 الخاص بدول شرق ووسط أوروبا الشيوعية مما أعطى منظمات عديدة شرعية المؤسسة فباتت تتحدث عن الحقوق المدنية؛ وفى تسعينيات القرن العشرين أدى تركيز الإعلام على التطهير العرقى، وعلى وجه الخصوص فى روانده والبلقان، إلى نقاشات عامة كبيرة لهذه القضايا.

زعمت منظمات حقوق الإنسان أنها تتحدث باسم «المجتمع المدني»، والمصطلح ذاته يبين الاستراتيجية: فالمجتمع المدنى، طبقًا لتعريفه، ليس هو الدولة. ويستند هذا المفهوم إلى تمييز من القرن التاسع عشر بين البلد القانونى le pays légal والبلد الحقيقى le pays réel – بين مَن هم فى السلطة ومَن يمثلون الشعور الشعبى – مما يقودنا إلى السؤال التالي: كيف للمجتمع المدنى أن يغلق الفجوة بينه وبين الدولة؟ كيف له أن يتحكم فى الدولة أو يدفع الدولة لتعكس قيمه؟ ويبدو أن هذا التمييز يفترض أن الدولة يسيطر عليها حاليًا مجموعات صغيرة مستحوذة على المميزات، فى حين أن «المجتمع المدني» يتكون من فئات الشعب العريضة المستنيرة.

كان لهذه المنظمات تأثير فى دفع بعض الدول – وربما كلها – لتوجه سياساتها نحو مشاغل حقوق الإنسان؛ ولكن فى أثناء هذه العملية أصبحت أشبه بمساعدين للدولة من معارضين لها، وبشكل عام لا يبدون مناهضين للنظام من بعيد أو قريب. فقد تحولت إلى منظمات غير حكومية، يقع أغلبها فى مناطق الاقتصاد العالمى الأساسية، ساعية مع ذلك لتطبيق سياساتها فى المناطق الهامشية، حيث ينظر إليها كثيرًا باعتبارها

وكلاء دول بلادها وليس منتقديها. على أية حال، نادرة ما حشـدت هذه المنظمات دعم الجماهير، معتمدة بالأحرى على قدرتها فى استخدام نفوذ ومراكز النخب من المناضلين فى مناطق الاقتصاد العالمى الأساسية.

مدعـى اللانظاميـة الرابع والأحدث هـو من يسـمّون الحركات المناهضـة للعولمة، وهى تسـمية لم تستخدمها هذه الحركات نفسها بقدر ما يستخدمها خصومها. ويعود استخدام وسـائط الإعلام لهذا المصطلح قبيل تغطيتها لاحتجاجات اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى عام 1999. أصبحت «العولمة» بالطبع، خلال تسـعينيات القـرن العشرين، قـوة دافعة كخطـاب الليبراليين الجدد المدافعين عـن التجارة الحرة فى السـلع ورأس المال، وتمثل تركيزها الإعلامى فى المنتـدى الاقتصادى العالمى بدافوس، وأطلق تنفيذها من خلال المؤسسات بموجب اتفاق واشنطن وسياسات صندوق النقد الـدولى وتعزيـز منظمة التجارة العالميـة. كان القصد من اجتماع سـياتل أن يكون لحظة حاسـمة فى توسـيع دور منظمـة التجارة العالمية فجـاءت الاحتجاجـات الهائلة لتعطل سـيرها فعليًّا وتفاجئ العديدين. كان من بين المتظاهرين فريق شـمال أمريكى كبير من اليسار القديم واتحادات العمال وحركات اليسار الجديد والمجموعات الفوضوية. وأن يكون AFL-CIO (الاتحاد الأمريكى للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية) على اسـتعداد ليشـارك جنبًـا إلى جنب مجموعات البيئـة فى عمل قتالى لهذا الحـد كان، فى الحقيقة، أمرًا جديدًا بالأخص فى الولايات المتحدة.

بعد سياتل أدت سلسلة المظاهرات المتواصلة حول العالم، المتأثرة بالأجندة الليبرالية الجديـدة ضـد الاجتماعات بين الحكومات بدورها إلى إنشـاء المنتدى الاجتماعى العالمى الـذى عقدت اجتماعاته الأولية فى پورتـو أليجرو. حضر الاجتماع الثانى فى عام 2002 ما يزيد على خمسين ألف مندوب من أكثر من ألف منظمة ومنذ ذلك الحين عقدت عدة اجتماعات إقليمية تحضيرًا لمنتدى عام 2003 فى پورتو أليجرو، الذى حضره حوالى مائة ألف مشارك.

تختلف خصائص هذا الطالب الجديد لدور حركة لا نظامية عن خصائص مَن سبقوه؛ أولًا وكما هو جدير بالذكر يسعى المنتدى الاجتماعى العالمى إلى لمّ شمل كل أنواع الحركات السابقة - من يسار قديم وحركات جديدة وهيئات حقوق إنسان وآخرين لا يندرجون بسهولة تحت هذه المسميات - ويضم مجموعات ذات تنظيم محلى وإقليمى وقطرى وعابر للقومية؛ أساس الإسهام هدف مشترك وصراع ضد الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الليبرالية الجديدة، واحترام متبادل للأولويات المباشرة لكل منها. المهم أن المنتدى الاجتماعى العالمى يسعى للجمع بين حركات الشمال وحركات الجنوب فى إطار عمل واحد، والشعار الوحيد حتى الآن هو «ثمة عالم آخر ممكن»، والأغرب أن المنتدى يسعى لفعل ذلك دون إرساء هيكل أعلى شامل، وليس له حتى هذه اللحظة سوى لجنة تنسيق دولية مكونة من بضع مئات يمثلون مختلف أشكال الحركات والمواقع الجغرافية.

ورغم بعض التذمر من حركات اليسار القديم بدعوى أن المنتدى الاجتماعى العالمى عبارة عن واجهة إصلاحية، فإن الشكاوى محدودة جدًّا حتى الآن، فالمتذمرون يتساءلون ولكنهم لم يشجبوا بعد. بالطبع هناك اعتراف واسع بأن كل هذا النجاح بنى على سالب، وهو رفض الليبرالية الجديدة كإيديولوچية وكممارسة مؤسساتية، وجادل كثيرون بأنه من المهم للمنتدى الاجتماعى العالمى أن يتحرك باتجاه الدفاع عن برنامج أكثر وضوحًا وإيجابيةً، فهل يستطيع أن يفعل ذلك مع الحفاظ على مستوى الوحدة والاستغناء عن هيكل (حتمًا يكون ذا طابع طبقى)؟ هذا هو سؤال العقد القادم الكبير.

إذا كان النظام العالمى الحديث، كما قلت فى مواضع أخرى، فى أزمة هيكلية، ودخل «عصر التحول» - وهى فترة تشعب وفوضى - يكون من الواضح إذن أن القضايا التى تواجه الحركات اللانظامية تفرض نفسها بطريقة مختلفة جدًّا عما كان فى القرن التاسع عشر والجزء الأكبر من القرن العشرين. لم تعد هناك أهمية لاستراتيچية الخطوتين الموجهة للدولة، وهو ما يفسر عدم ارتياح أغلب أسلاف المنظمات اللانظامية السابقة الموجودين لتقديم مجموعة أهداف سياسية إما طويلة المدى أو فورية، والقلة التى تحاول فعل ذلك تجد مَن تمنت أن يتبعها متشككًا أو غير مبال وهذا أسوأ.

تتميز فترة التحول هذه بسمتين تسيطران على فكرة أى استراتيچية لا نظامية ذاتها : أول سمة هى أن من فى السلطة لن يحاولوا الحفاظ على النظام القائم (إذ إن مصيره تدمير ذاته)، إنهم سيحاولون بالأحرى ضمان أن يؤدى التحول إلى بناء نظام جديد يكرر أبشع سمات النظام القائم -الطبقية والمحسوبية وعدم المساواة. ربما لا يستخدمون حتى الآن لغة تعكس نهاية الهياكل القائمة ولكنهم يطبقون استراتيچية قائمة على مثل هذا الافتراض. معسكرهم طبعًا غير متحد كما يظهر الخلاف بين مَن يسمون التقليديين، يمين الوسط واليمين المتطرف والصقور العسكريين، ولكنهم يعملون بجهد لبناء دعم من أجل تغيرات لا تعتبر تغييرًا، نظام جديد سيئ مثل النظام الحالى وربما أسوأ. والسمة الأساسية الثانية هى أن مرحلة تحول نظامى هى مرحلة عدم يقين مطلق حيث يستحيل معرفة كيف ستكون النتيجة، والتاريخ لا ينحاز لأحد، فكل منا يمكنه التأثير فى المستقبل ولكننا لا نعرف ولا يمكن لنا أن نعرف ما سيفعله الآخرون للتأثير فيه كذلك؛ والإطار الأساسى للمنتدى الاجتماعى العالمى يعكس هذه المعضلة ويؤكدها.

لذا يجب أن تتضمن استراتيچية لمرحلة التحول أربعة مكونات، والكلام دائمًا أسهل من التنفيذ. الأول هو عملية نقاش مستمر ومفتوح عن التحول والنتيجة التى نأملها. لم يكن ذلك سهلًا قط ولم تجده الحركات التاريخية اللا نظامية أبدًا، ولكن المناخ أكثر مواتاة اليوم من أى وقت مضى، وتظل المهمة ملحة ولا غنى عنها - مع تأكيد دور المثقفين فى هذا الوضع المتفاقم. جاء هيكل المنتدى الاجتماعى العالمى ليشجع على هذا النقاش، وسوف نرى ما إذا كان يستطيع الحفاظ على هذا الانفتاح.

أما المكون الثانى فالمفروض أنه بديهى : أن حركة لا نظامية لا يمكن لها أن تهمل العمل الدفاعى قصير المدى، وكذا العمل الانتخابى. تعيش شعوب العالم فى الحاضر واحتياجاتها الملحة لا بد من أن تلبى، وأى حركة تهمل ذلك لا بد من أن تخسر الدعم الكامن الواسع الانتشار والمهم لنجاحها على المدى الطويل. ولكن الحافز من أجل العمل الدفاعى وتبريره ينبغى ألا يكون لعلاج نظام آيل للفشل، ولكن بالأحرى

للحيلولة دون آثاره السلبية من أن تصبح أكثر سوءًا على المدى القصير. هذان الدافعان يختلفان نفسيًّا وسياسيًّا.

والمكـون الثالـث لا بد من أن يكـون تحديد أهداف مؤقتة متوسـطة المدى فى الاتجاه الصحيح؛ وأعتقد أن من أجدى المحاولات - واقعيًّا وسياسيًّا ونفسيًّا - محاولة التحرك لنزع سـمة السلعة عن الأشياء بشـكل انتقائى يتوسـع أكثر فأكثر؛ اليوم نتعرض لوابل مـن المحـاولات الليبرالية الجديدة لتحويل ما لم يكن مطروحًا فى السـابق أبـدًا أو نادرًا للبيع الخاص - كالجسـد البشرى والمياه والمستشفيات - إلى سلعة. لا يجوز أن نعارض هذا فحسـب، بل يجب أن نتحرك فى الاتجاه المعاكس. لا بد من نزع سـمة السـلعة عن الصناعـات وبالأخـص الصناعـات المتعثرة وهذا لا يعنـى «تأميمها» - وهـو فى أغلبه ببساطة صورة أخرى من التسليع، إنما يعنى أنه يتعين علينا إيجاد هياكل تعمل فى السوق يكـون هدفهـا الأداء الجيـد والبقاء بـدلًا من الربـح. كل هذا يمكن إنجـازه كما يعلمنا تاريـخ الجامعات والمستشـفيات - ليس جميعها إنما أفضلها؛ فلماذا يسـتحيل تطبيق مثل هذا المنطق بالنسبة لمصانع الصلب المهددة بإعادة التوطين؟

وأخيرًا يجب علينا تطوير المعنى الحقيقى لأولوياتنا بعيدة المدى، وأعتقد أنها تتمثل فى عالم تسوده ديمقراطية نسبية ومساواة نسبية، وأقول «نسبية» من منطلق الواقعية؛ ستظل هناك دائمًا فجوات، ولكن لا مبرر لأن تكون واسعة أو متيبسة أو متوارثة. أهذا ما كان يطلق عليه الاشـتراكية أو الشـيوعية؟ ربما نعم وربما لا! وهذا يعيدنا لموضوع النقاش : علينا أن نكف عن افتراض ما سـيكون عليـه المجتمع الأفضل (وليس الأكمل). علينا أن نناقشه ونحدده وأن نجرب مع هياكل بديلة لتحقيقه؛ كل ذلك علينا أن نفعله ونحن ننفـذ الأجزاء الثلاثة الأولى من برنامجنـا لعالم من الفوضى فى مرحلة تحول نظامى. وإذا كان هذا البرنامج لا يكفى، وأغلب الظن أنه كذلك، فعدم الكفاية هذه ينبغى أن يكون جزءًا من النقاش، وهى النقطة الأولى فى البرنامج.

الفصل الثالث عشر

الانقسامات الچيوسياسية فى القرن الحادى والعشرين:

أى مستقبل للعالم؟

يكتنف العالم فى هذا العقد الأول من القرن العشرين، وغالبًا لعدة عقود مقبلة، ثلاثة انقسامات چيوسياسية تختلف اختلافًا شديدًا، تتفاعل مع بعضها البعض ولكن لكل منها ديناميكياتها المنفصلة. يخطئ معظم المحللين للعالم المعاصر بالأخص فى فهم ما يميز كل من الانقسامات الثلاثة، فيجادلون تارة بأن لا وجود إلا لانقسام واحد منها أو أن لا أهمية حقيقية إلا لأحدها. هذه الانقسامات الثلاثة هي: (1) الصراع بين ما يسمى الثلاثية - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان - سعيًا لتبوؤ المركز الأول فى تراكم رأس المال فى العقود المقبلة؛ (2) الصراع بين الشمال والجنوب أو بين المناطق الأساسية فى الاقتصاد العالمى والمناطق الأخرى منه بناء على الاستقطاب المطرد للنظام العالمى، اقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا؛ (3) الصراع ما بين روح دافوس وروح پورتو أليجرو حول نوع النظام العالمى الذى نعتزم بناءه معًا.

يمكن تحديد الصراعين الأولين جغرافيا، وتدخل فى جوهرهما علاقات بين الدول ولكن ليس حصريًا. أما الصراع الثالث فهو ليس ذا طابع دولى، ولكن بين مجموعتين أو حركتين أو طبقتين كلتاهما موزعة على أماكن حول العالم. ولكى نجيب على سؤال "أى مستقبل للعالم؟" علينا أن نتناول كلاً من هذه الصراعات الثلاثة، ونوضح عملياتها وتطوراتها المحتملة على مدار الخمسة وعشرين إلى الخمسين عامًا القادمة، ثم نرى كيف تتفاعل مع بعضها البعض.

انقسام الثلاثية

اشتهر مفهوم الثلاثية للمرة الأولى فى سبعينيات القرن العشرين[1]، وكان أول كيان مؤسسى لها هو اللجنة الثلاثية[2] التى نشأت عن واقعين اقتصاديين: تحسن الأداء الاقتصادى فى أوروبا الغربية واليابان مما سمح لهما «باللحاق» بالولايات المتحدة خلال ستينيات القرن العشرين، والصعوبات الاقتصادية العالمية خلال سبعينيات القرن نفسه، والتى كان ارتفاع أسعار النفط الشديد نتيجة لقرارات منظمة الأوبك علامة لها وإن لم يكن سببًا. أما الواقع الاقتصادى الأول الجديد فكان يعنى أن أوروبا الغربية واليابان يجب ألا تتلقيا معاملة الولايات المتحدة الرءوفة إذ إنهما لم تعودا معتمدتين اقتصاديًا بشكل كبير على قرارات من الحكومة الأمريكية؛ أما الواقع الاقتصادى الثانى فكان يعنى أن هناك انخفاضًا عالميًا فى معدلات الربح ولذلك زادت حدة المنافسة بين أعضاء الثلاثية، حيث كان كل منهم يسعى للحد من خسارته (وذلك على حساب الآخرين لا محالة)[3].

كانت اللجنة الثلاثية محاولة سياسية لخفض التوترات الناشئة بين شركاء الثلاثية ومنيت بنجاح جزئى على أفضل تقدير.[4] وكانت الفترة بين 1945-1940 إلى 1967-1973، والملقبة بالعقود الثلاثة المجيدة، فترة كوندراتيف (أ) فترة توسع كلى للاقتصاد العالمى، بل لعله كان التوسع الأكثر وضوحًا فى تاريخ الاقتصاد الرأسمالى العالمى، كما

كان خير مثال لشعار «الموجة العالية ترفع كل السفن معها». إلا أن الثلاثين عامًا التالية كانت فترة كوندراتيف (ب) إذ انخفضت خلالها أرباح نشاطات الإنتاج عما كانت عليه في الفترة (أ)، وهو ما أدى إلى نقل الصناعات إلى أماكن أخرى، والتوجه إلى عمليات المضاربة كمصدر للربح، وتنامي البطالة في العالم، وتزايد حاد في سرعة وتيرة الاستقطاب الاقتصادي عالميًا وبداخل الدول.

كان مظهر التنافس بين مراكز التراكم الثلاثة، في فترة كوندراتيف (ب) هذه، واضحًا في محاولة «تصدير البطالة» للآخر للحفاظ على الثروة القومية[5] وتعظيمها، وهو وضع لا يسمح للثلاثة جميعًا أن يؤدوا الأداء نفسه في آن واحد. وفي إيجاز تقريبي عن الوضع، نجد أن أوروبا كانت الأفضل نسبيًا في سبعينيات القرن العشرين، واليابان في الثمانينيات، والولايات المتحدة في التسعينيات. لم تشهد أي منها هبوطا كبيرًا في مستوى المعيشة (إنما حدث ذلك في أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي)، ولكن الفروق بين أعضاء الثلاثية كانت تبدو شديدة الأهمية في كل عقد من العقود: ففي السبعينيات كان الإعلام يبدو مقتنعًا بأن دول النفط وألمانيا قوى لا تقهر، وفي الثمانينيات أعلنت اليابان بطلًا للعالم لتحل محلها الولايات المتحدة في التسعينيات. كانت تلك في الأساس ضجة إعلامية حتى إن صدقها العديد من واضعي السياسات وعدلوا سياساتهم على ضوئها.

والحقيقة أن المراكز الثلاثة ظلت فترة زمنية طويلة متساوية تقريبًا في نقاط قوتها الأساسية، فجميعها يتمتع بالكفاءة التقنية (ما يسمى رأس المال البشري)، والإمكانات المالية (وهي ثروة متراكمة بالأساس) التي تؤهلها للدخول في نشاطات إنتاجية في المجالات التي كان يرجح في حينها أن مستوى ربحها عال. كما أنها تمتلك شبكات تجارية حول العالم ضمانًا لقدرتها على الشراء من السوق العالمية والبيع فيها؛ وتأمينًا للمزايا، تسعى كلها إلى تعزيز نشاطات الأبحاث والتنمية الملائمة، ولديها المجتمع العلمي الذي يقوم بذلك بنجاح. لا أعني بذلك القول أن مواردها متطابقة تمامًا، وإنما أقصد أن الفوارق الموجودة ليست حاسمة أو قاطعة حيث لا تستطيع دول الثلاثية المتأخرة حاليًا التغلب عليها بسرعة نسبيًا.

على افتراض أن فترة كوندراتيف (ب) الطويلة هذه ستنتهى، حتى إن كان احتمال حدوث هبوط درامى آخر على الساحة الاقتصادية مازال قائمًا، فما الذى سيحدد من سيخرج مِن هذه الساحات الثلاث منتصرًا فى الصراع، ليصبح مركز التراكم المهيمن للثلاثين عامًا القادمة؟ لا أعتقد أننا سنجد الإجابة فى تصنيف الإنتاجية المراوغ المفضل لدى المتخصصين. ميزة الإنتاجية، إذا ما قيست بدقة وهو أمر صعب جدًا، هى أنها كثيرًا ما تكون ظاهرة عابرة. كما لا أعتقد أننا سنجد الإجابة فى ثقافة ريادة الأعمال، إذ إنى أؤمن بأن حماسة الرأسماليين تجد سبلًا لها العجب فى التغلب على العراقيل الثقافية، وأخيرًا لا أعتقد أن للموضوع صلة بقوة اتحادات العمال، فمن ناحية أعتقد أن الفوارق بين المراكز الثلاثة فى هذا الصدد مبالغ فيها، ومن ناحية أخرى لا أعتقد أن الفوارق فى تكلفة العمالة فى النشاطات الإنتاجية تعود أساسًا إلى قوة اتحادات العمال.

ما الفوارق الحاسمة إذن فى المنافسة الجارية بين أعضاء الثلاثية؟ يبدو لى أنها اثنان: أولًا: أولويات الدول الخاصة بالبحث والتطوير ومن ثم الاستثمار فى الابتكارات؛ ثانيًا، قدرة الطبقة العليا (بتعريفها الواسع) على الوصول إلى الثروة القابلة للاستنفاد. فى هاتين الساحتين يوجد بالفعل فوارق مذهلة بين الولايات المتحدة من جهة والاتحاد الأوروبى واليابان من جهة أخرى، هى فوارق لا يمكن قياسها بالاختلافات السنوية التى تطرأ على المؤشرات الاقتصادية العديدة التى تقدم لنا، وإنما تشكل حقائق سياسية ثقافية أساسية متوسطة المدى، تقيد ما يحدث فى مجال الإنتاج والتمويل.

تعتبر الولايات المتحدة نفسها القوة العظمى الوحيدة فى النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين، وهذه الصورة عن الذات مؤسسة بشكل رئيسى على قوة عسكرية ساحقة، تفوق كثيرًا أى دولة أخرى أو دولًا عدة مجتمعة. كون هذه الصورة تخفى – حسب اعتقادى – الانحسار المطرد للنفوذ السياسى الحقيقى للولايات المتحدة فى النظام العالمى، لا يهمنا فى هذا الصدد[6]، لكن ذلك يفسر، بل يحدد، ما تعتقده الولايات المتحدة عن نفسها، وبالأخص النخب التى تصنع سياساتها والأولويات التى تفرضها الحكومة فى المجال الاقتصادى. وبالطبع، وعلى عكس ما يقال رسميًا، من المؤكد أن

الحكومات تتدخل برأيها فيما يجب أن يركز عليه التطوير الاقتصادى بشكل مباشر، عن طريق قوتها فى الاستهلاك، وبشكل غير مباشر عن طريق فرض الضرائب ووضع السياسات.

و القوة العظمى التى تستمد أحقيتها فى التفوق من قدرتها العسكرية فى الساحة العالمية، لا بد من أن تركز على الاستثمار المستمر فى العتاد العسكرى، وهذا ما ستفعله. من ناحية التنمية الاقتصادية طويلة المدى تعتبر المعدات العسكرية مسارًا جانبيًّا دائمًا ما يكون هناك احتمال أن يستفاد مما تم تعلمه أو ابتكاره فى مجال ما، فيطبق فى مجال آخر؛ ولكن مهما كانت الاستفادة الجانبية حقيقية فهى لا تتساوى بفوائد إنفاق هذه المبالغ لإقامة مزيد من المشروعات المنتجة طويلة الأجل.

ومن الطرق التى تسعى بها الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها العسكرى إحباط الآخرين جميعًا من الدخول فى أنشطة مشابهة، وبالأخص فى التكنولوچيا الأكثر تقدمًا، وهذا ينطبق أخيرًا وليس آخرًا على أوروبا الغربية واليابان. من المؤكد أنه لا أوروبا الغربية ولا اليابان مهتمة بمنافسة الولايات المتحدة فى هذا المجال جديًّا، أو لعلها بالأحرى تخصص نسبة أقل كثيرًا من ميزانيتها القومية للمجال العسكرى الآن أو فى العقود القادمة؛ واقتران عنصرى الضغط الأمريكى وميل أوروبا الغربية واليابان يعنى أن الأخيرتين بالفعل ليستا على قدم التنافس عسكريًّا مع الولايات المتحدة ولن تكونا كذلك آجلًا، ولكن الوجه الآخر للعملة هو أنهما يعتزمان الدخول فى منافسة شديدة فى كل ما هو اقتصادي؛ والمرجح أن إعطاء أوروبا الغربية واليابان أولوية أعلى كثيرًا للتنمية غير العسكرية سيؤتى ثماره فى العشرين إلى ثلاثين عامًا القادمة.

ثمة أمر يعزز تميز أوروبا الغربية واليابان على الولايات المتحدة وهو تكلفة الإنتاج. ما يقارن عادة عند الحديث عن كلفة الأيدى العاملة هو ما يدفع للعامل العادى (الماهر أو غير الماهر) من أجور مباشرة بالإضافة للأجور غير المباشرة فى شكل ما يسمى الأجور الاجتماعية؛ وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ما تدفعه الحكومة فى تعليم ورعاية صحية

وضمان لدخل مدى العمر، نجد أن الاختلافات بين أعضاء الثلاثية ليست كبيرة، كما يتضح تمامًا لأى شخص يسافر إلى هذه الدول ويلاحظ مستوى المعيشة الحقيقى لهؤلاء العمال.

ولكن هناك مجموعة أخرى تتقاضى أجرًا على خدماتها، وهى الطبقة العليا والكوادر، من يعملون مباشرة مع مختلف الشركات المنتجة ومن يعملون فى القطاع غير الهادف للربح أو من يسمون أصحاب المهن الحرة. وأيًا كانت الأسماء التى نطلقها على المبالغ المالية التى يتقاضاها أولئك الناس، فهى من وجهة نظر المستثمرين فى المشروع أجور تستقطع من العائد على المبيعات، ومن ثم تخفض مستوى الربح، وهنا تكون الاختلافات رهيبة، ويفسرها إلى حد كبير الاختلاف الثقافى بين قوة عظمى سابقة ومتنافسين على الهيمنة فى المستقبل، فالدخل الحقيقى للمديرين التنفيذيين والكوادر والدخل الحقيقى للعاملين فى القطاع غير الهادف للربح أو أصحاب المهن الحرة فى الولايات المتحدة أعلى كثيرًا جدًا مما هو عليه فى أوروبا الغربية واليابان، وذلك لأن العائد على الفرد أعلى كما أن نسبة هؤلاء الأشخاص من قوة العمل الكلية أكبر.

لا يمثل ما أذيع من آخر فضائح الشركات الأمريكية إلا قمة جبل الثلج، وآثارها لا يمكن مع مرور الوقت إلا أن نستشعرها فى شكل هبوط فى معدلات الربح بالنسبة للمؤسسات الموجودة فى الولايات المتحدة وبشكل أكثر حدة منه لدى منافسيها وذلك على المدى الطويل؛ والطريقة الوحيدة التى يمكن للولايات المتحدة أن تضيق بها هذه الفجوة هى خفض التدفق الموجه لنسبة عشرة إلى عشرين من الناس فى القمة أو أن تعمل على رفعه فى أوروبا الغربية واليابان. سياسيًا يبدو من المستحيل تمامًا أن يحدث خفض حقيقى فى التدفق على المدى القصير كما أن الحكومة التى ستتحرك فى هذا الاتجاه ستخسر فورًا دعم أنصار أساسيين.

البديل الحقيقى للولايات المتحدة هو أن تحاول زيادة التدفق فى أوروبا الغربية واليابان، فما تحث عليه الحكومة الأمريكية وهى تعظ اليابان أو ألمانيا عن ضرورة

«إصلاح» سياساتها الحكومية البالية، هو أن تضاهيها فى توزيعها للأجور للطبقة العليا، لتقضى بذلك على ميزتها طويلة الأجل فى هذا الصدد. هذه المتغيرات الثقافية الأكثر من غامضة هى أفضل شرح يفسر سبب مقاومة هذه البلاد للأخذ بهذه النصائح. فعلى خلاف دول الجنوب، حتى القوى منها نسبيًا كالبرازيل، لا يمكن إجبار أوروبا الغربية واليابان على «إصلاح» هياكلها الاقتصادية كرهًا على يد صندوق النقد الدولى. فمن جهة عندما ترفع حكوماتها مستوى الديون للتعامل مع مشاكل تباطؤ اقتصادى، تكون فى أغلبها داخلية فلا يطالها الضغط الدولى - كما هى الحال مع الأرجنتين على سبيل المثال [7]. حكومات أوروبا الغربية واليابان، على عكس حكومة الولايات المتحدة، تخفض الآثار المزعجة الناجمة عن البطالة بدفع المزيد من البدلات الاجتماعية وبالسماح للانكماش بأن يواصل مساره [8].

اقتصادنا اليوم ليس اقتصادًا عالميًا متكاملًا؛ إنما هو بالأساس اقتصاد عالمى ثلاثى به ثلاث مناطق رئيسية [9]، وهذا الانقسام الثلاثى من المرجح أن يزداد قوة فى العقود القادمة [10]، ولذلك فإن ما لدينا هو انقسام ثلاثى جيوسياسى، ستكون الولايات المتحدة أقلهم نجاحًا فى العشرين إلى ثلاثين عامًا القادمة، فالقوة العسكرية الأمريكية ستفقد المزيد فالمزيد من نفعيتها فى تصحيح المسار الاقتصادى الواقع. وفى وضع كهذا ستكون المنافسة الحقيقية بين أوروبا الغربية واليابان، وكلتاهما ستسعى لكسب الولايات المتحدة إلى جانبها. ما زلت أعتقد أن التحالف الاقتصادى بين اليابان والولايات المتحدة أكثر احتمالًا منه بين الولايات المتحدة وأوروبا [11]. ولكن فى أى من الحالتين غير مرجح أن تكون الولايات المتحدة هى الشريك المتزعم، مهما كان من الصعب على الأمريكيين (وربما على آخرين) تخيل سيناريو مثل هذا اليوم.

الانقسام بين الشمال والجنوب

يتوقف تطور النزاع الثلاثى كثيرًا على الشكل الذى سيتخذه الانقسامان الآخران، ويشكل أعضاء الثلاثى فى النزاع الشمالى الجنوبى الشمال ومن ثم يشتركون فى مصالح

چيوسياسية فى هذا النزاع، ولكن لكل منهم بالطبع سياسات تختلف بعض الشيء فى هذا الصدد ويربطه علاقات «خاصة» مختلفة بأنحاء متعددة من الجنوب. تتزعم الولايات المتحدة فى الوقت الحالى النزاعات الشمالية الجنوبية بالاستناد على قوتها العسكرية وكذا نفوذها الكبير على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

وكما أن الشمال ليس دائمًا كتلة متحدة، كذلك الجنوب فهو منقسم سياسيًّا على نحوين: هناك نظم حاكمة فى الجنوب تعتبر أساسًا نظمًا عميلة للشمال وهم بالفعل وكلاء مأجورون للشمال، وآخرون ليسوا كذلك. ولكن بغض النظر عن أى نظام بعينه، هناك كذلك اختلافات فى الأهداف بين مناطق الإنتاج شبه الهامشية القوية نسبيًّا، وما يشار إليه باسم العالم الرابع (أى الدول الأضعف والأفقر والأصغر). وبالفعل يوجد فى الجنوب بعض الدول الكبيرة جدًّا التى تتمتع بقوة چيوسياسية حقيقية فعلية أو محتملة كروسيا والصين والهند والبرازيل وإندونيسيا وكوريا إلى آخر القائمة.

ومع ذلك فالانقسام الشمالى الجنوبى حقيقى وجزء من الهيكل الأساسى للاقتصاد الرأسمالى العالمى. فمن الناحية الاقتصادية هناك استقطاب مستمر، ورغم أنه يتباطأ أحيانًا فإنه يتسع بشكل عام فى مساحته. الشمال يحافظ على هذا الهيكل من خلال احتكاره لعمليات الإنتاج المتقدمة، وسيطرته على مؤسسات المالية العالمية وهيمنته على عقول العالم والإعلام العالمى، وأهم من ذلك كله، قوته العسكرية. وإذا ما بدت النزاعات بين أعضاء الثلاثى، عادة، مقيدة فالسبب الوحيد لذلك أنها متساوية القوة. أما النزاعات الشمالية الجنوبية فنادرًا ما تكون بهذا الانضباط، فالشمال يستخدم قبضته الحديدية، وإن كانت ملفوفة فى حرير أحيانًا.

كيف يتعامل الجنوب مع هذا الواقع، واقع اتساع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية المصحوبة بقبضة الشمال الحديدية؟ فى الفترة ما بين عامى 1945 و1970 كان التكتيك الأهم للجنوب هو المذهب التنموى، وكانت النظرية التى ألهمت أعمال الحركات

والأنظمة فى الجنوب هى أن «التنمية القومية» ممكنة وأنها أساسًا رهن خطوتين: (1) تأسيس نظام قومى ملتزم بالتنمية القومية، و(2) توظيف السياسات السليمة.

من المؤكد أنه كان هناك قدر كبير من الاختلافات فيما يخص تطبيق كلتا الخطوتين، واستمر النقاش على نطاق واسع فى إطار ما نسميه حركات التحرير الوطنى.

ولكن انتهى النقاش على أنه لا أهمية له بشكل عام؛ فأولًا: كان هناك إجماع فى الرأى الجيوثقافى على أن التنمية ممكنة ليس فى الجنوب فحسب وإنما فى الشمال كذلك ، وكانت هناك صيغتان للقصة الصيغة الليبرالية ونشرتها الولايات المتحدة وأوروبا، وما يسمى الصيغة الاشتراكية ونشرها الاتحاد السوفيتى، ولكن كلتا الصيغتين أصرتا على أن الحكومة «المُحَدثة» (وأطلق الاتحاد السوفيتى عليها الحكومة الاشتراكية) يمكن أن تؤسس الإطار الاجتماعى اللازم ليسمح بما يسمى التنمية الاقتصادية بمساعدة الإجراءات الحكومية المناسبة ومساعدة خارجية. الصيغتان وعدتا بإعادة عملية الاستقطاب فى النظام العالمى نتيجة لمثل هذه البرامج «التنموية»، والصيغتان فشلتا عالميًا ولم تنجحا، فى أفضل الأحوال، إلا فى عدد من البلاد، إذا أخذنا حالة بحالة، وسبب نمو قلة من البلدان دون غيرها لا علاقة له بسياسات معينة اتبعتها دول معينة، إنما تعود استفادة بعض البلدان من السياسات التنموية، وليس كلها، إلى سببين: لا يمكن أبدًا إلا لأقلية صغيرة من الدول، فى أى وقت من الأوقات، أن تحسن مكانتها النسبية فى ترتيب الاقتصاد الرأسمالى العالمى نظرًا للأساليب التى يعمل بها هذا النظام، والدول التى نجحت (ككوريا وتايوان) إنما نجحت بسبب موقعها الجيوسياسى (خاص بخطابها عن الحرب الباردة) وليس بسبب أى عامل آخر بمفرده.

كانت الفترة بعد عام 1970 فترة استفاقة من «المذهب التنموي» فى كل من مناطق الإنتاج الرئيسية التى بدأت تدعو إلى الليبرالية الجديدة بديلًا، ومن جانب الجنوب الذى بدأ يبحث عن سبل جديدة للتقليل من الاستقطاب المتنامي؛ فقد طور الجنوب آليات ثلاث للصراع مع الشمال: (1) التأكيد على الغيرية الراديكالية، إذ استخدموا خطابًا

غريبًا على النظام العالمى الحديث، (2) المواجهة المباشرة، باستخدام أدوات وخطاب مستمد من النظام العالمى الحديث، (3) ترحيل السكان.

الغيرية الراديكالية معناها الرفض لقيم الغرب الأساسية فى ظل النظام العالمى الحديث، أى قيم عصر التنوير ونظريته عن التطور الحتمى المبنى على انتشار العلمانية والتعليم. من المؤكد أنه كان هناك دائمًا أناس فى كل أنحاء العالم رافضون لها، ولكن هؤلاء الأشخاص والمجموعات ظلوا مدة طويلة يحاربون معارك خاسرة بالأساس – يجرون أقدامهم، مقاومين للضغوط – ولم ينجحوا بشكل عام. ما جدَّ وكان ذا أهمية خاصة فى حقبة ما بعد عام 1970، هو ظهور ما يمكن تسميته الحركات غير الراديكالية «المستحدثة»، وأحيانًا الأصولية أو التكاملية، خاصة الزاعمة بأنها تجسد عقائد دينية، ولكن يجب علينا أن نلاحظ عدة أشياء عن هذه الحركات:

- أولًا: هدفها الأصلى والأولى لم يكن «الغرب» بشكل عام، بقدر ما كان الحركات التاريخية المناهضة فى بلادهم التى اعتنقت المثال التنموى. الحجة الأساسية التى قدمتها حركات الغيرية الراديكالية هى أن حركات التحرر الوطنى فشلت فى تحقيق وعودها بتحويل العالم الاجتماعى والتغلب على استقطاب النظام العالمى، وعزت حركات الغيرية الراديكالية هذا الفشل إلى أن حركات التحرر الوطنى، رغم زعمها بأنها مناهضة للنظام، كانت فى الحقيقة تعظ قيم الجيوثقافة السائدة، ومن ثم فهى مقيدة بلا محال بهيكل القوة العالمى وغير قادرة على تحقيق ما وعدت به من تغيرات.

ثانيًا: قدمت حركات الغيرية الراديكالية نفسها وكيلًا عن المجتمع المدنى ضد الدول التى أخفقت فى الجنوب، وتدخلت أينما وكلما عجزت هذه الدول عن توفير المساعدات الأساسية للمحتاجين فى بلادهم وهو أمر شائع. قدمت حركات الغيرية الراديكالية موادَّ كما قدمت الطمأنينة الروحانية لمن يعانون، فى حين أن حركات التحرر الوطنى اكتفت بأمجاد الكفاح الوطنى الماضى وكثيرًا ما كانوا يفرغون جيوب الفئات الجديدة.

ثالثًا: انخرطت حركات الغيرية الراديكالية بشدة فى التقدم التكنولوجى للعالم الحديث، منتفعة، بفاعلية، من كل البنى التحتية الحديثة للاتصالات والتكنولوچيا ومعدات الحرب. وكثيرًا كان يشار إلى أن هذه الحركات استطاعت أن تجند أعدادًا كبيرة من بين طلبة كليات الهندسية والعلوم البحتة.

وأخيرًا، ابتدعت حركات الغيرية الراديكالية نظرية دينية لا علاقة لها بالنظريات التقليدية، إذ كان المقصود بها ما كان يوعظ ويمارس من قرون مضت، فقد طوعت النصوص لإعادة تفسير بما يجعلها قادرة على خلق هياكل سياسية فى العالم الحديث قابلة للاستمرار والازدهار، ولكن بالطبع كان على هذه الحركات، لكى تظهر ثبات غيريتها، أن تؤكد معارضتها المطلقة على المستوى النظرى والشخصى لكل ما يجسده الغرب.

أكثر هذه الحركات إثارة كانت الحركة الغيرية الراديكالية التى قادها آية الله الخمينى فى إيران، فقد أطاحت بحليف رئيسى للغرب فى دولة كبيرة وغنية، كما نددت بالولايات المتحدة واصفة إياها بالشيطان الأكبر والاتحاد السوڤيتى بالشيطان رقم اثنين، وتحدت القانون الدولى باستيلائها على سفارة الولايات المتحدة ونجت. أثار ذلك غضبًا هستيريًا لبرهة فى الولايات المتحدة ومن ثم شجعت الولايات المتحدة العالم العربى بشكل عام، وصدام حسين فى العراق بشكل خاص، على السعى لاحتواء النظام الإيرانى وللإطاحة به فى آخر الأمر. عدم قدرة هذه الحركة على الانتشار كثيرًا خارج حدودها يرجع أولًا لأنها بنت دعواها على تعاليم دينية معينة ليس لها أتباع إلا فى دول قليلة أخرى.

إلا أنها أظهرت لنا كيف يمكن أن يكون لحركة غيرية راديكالية صدىً فى الجنوب وأن تظهر قوة سياسية كبيرة، فقد أصبحت، من ناحية الشكل، نموذجًا تحتذيه حركات أخرى من هذا النوع، ولا يعنى ذلك أن حركات كأوم شينريكيو (الحقيقة المطلقة) فى اليابان، أو القاعدة قلدت حركة الخمينى عن وعى، إلا أنها استخدمت بعض آليات التنظيم الاجتماعى ذاتها وبعض الخطاب ذاته. واليوم هناك العديد من هذه الحركات،

بعضهـا قـوى وبعضها صغـير وأغلبهـا فى الجنوب، ولكـن يوجد كثير منها فى الشـمال كذلك. ما تمثله هو ضغط مستمر (لا يمكن التكهن به فى أغلبه) ضد ذلك الاستقرار الذى يعتمد عليه الشمال للحفاظ على مكانته المميزة؛ إنها قوة يتوقع أن يزداد أثرها وليس العكس فى الخمسة والعشرين إلى الخمسين عامًا القادمة نظرًا للصراعات الفوضوية فى نظام عالمى يمر بأزمة هيكلية. هذه الحركات شكل للتعبير عن الفوضى السياسية ولن تختفى إلا بإتمام الانتقال من نظامنا العالمى الحالى إلى النظام الذى سيخلف، وفى خلال ذلك ستظل تشغل الشمال عسكريًّا.

أمـا الأداة الثانية للجنوب، وهى استراتيجية المواجهة المباشرة، فتختلف تمامًا عن استراتيجية الغيرية الراديكالية. قد نظـن أن المواجهة هـى العنصر الأكثر طبيعية فى العلاقات بين الدول ولكن الواقع أن دول الجنوب الأضعف، عادة ما تتفادى مواجهة الغـرب تحديـدًا لأنها الأضعـف. كثير من المواجهات استفزها الشمال الـذى أراد أن يفرض شيئًا ما أو أن يمنع شيئًا ما قامت به دولة أخرى من الجنوب. أما ما أتحدث عنه فهو احتمال مواجهة مباشرة يستثيرها الجنوب.

المثال النموذجى هو صدام حسين والاحتلال العراقى للكويت. يبدو لى أن أفضل طريقة لفهم هذه المسألة ليست افتراض أن صدام حسين قد مسه جنون ما أو اعتباره ببساطة معتديًا أثيمًا على جاره. أعتقد أنه انتهج أسلوب بيسمارك فى حساباته، أن يقوم بتحركات شطرنج جريئة تفضح ضعف الشمال وتقوى من شوكة الجنوب عسكريًّا (فى هذه الحالة على وجه الخصوص العالم العربى) والتهيئه لتغيرات مستقبلية فى ميزان القوة العالمى.

عندمـا قام العـراق بغزو الكويـت فى الثانى من أغسطس عـام 1990 كان فى مخيلة صدام حسين احتمالان حسب اعتقادي: أن العالم (أى الشمال والسعودية) لن يصدر عنه أى رد فعل وأنه سيخرج فائزًا من المغامرة أو أنها، فى حالة تدخل العالم، ستنتهى بهدنة عند خط البدء؛ ولم يفكر فى أنه سيخسر الحرب ويخسر سلطته ويرى قوات غربية

تحتل العـراق. بالطبع، كما نعلم، ما حـدث هو الخيار الثانى أى هدنـة عند خط البدء، والمؤكد أن العراق كبل بتفتيشـات وأوامر للقضاء على أسلحة الدمار الشامل ونعلم أن أعمال الأمم المتحدة فى هذا الصدد نجحت جزئيًا كما فشلت جزئيًا.

علينـا أن نسـأل لمـاذا لم تتقـدم القوات تحـت القيادة الأمريكيـة باتجاه بغـداد فى عام 1991؟ كانـت هناك أسـباب تبـدو مقنعة لحكومـة الولايات المتحدة بـأن ذلك لم يكن قرارًا حكيمًا: (1) فهو مكلف من الناحية العسـكرية وغالبًا ما كان سـيؤدى إلى خسـائر كبيرة فى الأرواح، وهو ما لن يتقبله الرأى العام الأمريكى بدوره، ويعيد ما يسمى عقدة فيتنام؛ (2) قد يكون من المستحيل وضع حكومة بديلة تستطيع أن تثبت استقرار البلاد وتماسـكها، كما أنه لا تركيا ولا السـعودية كانت تريد أن ينهار العراق، بسبب العواقب التى سـتعانيها كلتاهما لو قامت دولة كردية فى الشـمال ودولة شيعية فى الجنوب؛ (3) أن حربًا طويلة سـتزعزع مبـاشرة عددًا كبيرًا من الأنظمة فى الشرق الأوسـط بأكمله؛ (4) أن نظامًا بديلًا قد لا يستطيع البقاء إلا بمساندة جيش احتلال مؤقت بقيادة أمريكية مما قد يسبب مشاكل داخلية كبيرة فى الولايات المتحدة. مجمل كل هذه الاعتبارات هو أن الولايات المتحدة لم تقو، ببساطة، على غزو بغداد.

تحليل الصقور، الذى يسـيطر على السياسـة العالمية الأمريكيـة منذ الحادى عشر من سـبتمبر والذى قد يسـتمر عدة سـنوات قادمة، هو أن كل هذه الاعتبارات أصلًا باطلة وأن التصرف على أساسـها يحقق لصدام حسـين انتصارًا سياسـيًا. هذا هو سـبب غزو الولايات المتحدة لبغداد الآن وقريبًا سـنعرف من سـتصدق نبوءته. إذا آلت الأمور إلى مـا توقعـه كل من صدام حسـين وإدارة بوش الأولى فإن غزو بغداد سـيؤدى إلى هزيمة سياسـية كـبرى للولايـات المتحدة مما سيشـجع دولًا جنوبية أخرى عـلى أن تحذو حذو صدام حسـين فى اسـتراتيجيته البيسـماركية الجريئة الحذرة. وفى كل الأحوال يمكننا أن نتيقن من أن حماسـة دول الجنوب الأقوى للحصول على أسـلحة نووية من أساسـيات تكتيكاتها، فهى تعرف أنها لا تسـتطيع أن تنافس قدرة الولايات المتحدة النووية ولكنها تعتـزم أن يكـون لها أسـلحة قادرة على إلحاق ضرر يكفى لأن يجعلهـا قوة ردع. أما عن

محاولـة الولايات المتحدة لاحتواء منع انتشـارها، فأقل مـا يقال إنها لا يمكن أن تنجح، فهـى لم تنجـح عندما كانـت الولايات المتحـدة أكثر قوة مـن اليوم ، وقـد نتوقع ظهور عشرات القوى النووية خلال العقد القادم.

العنصر الأخير فى خزانة الأدوات الاسـتراتيجية للجنوب هى أداة لا تسـتخدم عن وعـى، إلا أنهـا ربما تكون الأكثـر تأثيرًا من بين الأدوات الثلاث، ذلك أن الاسـتقطاب الاجتماعـى الاقتصـادى للنظـام العالمـى يقابلـه اسـتقطاب ديموغرافى لم يحتـدم إلا فى الخمسـين سـنة الماضيـة؛ فالحقيقة البسـيطة هى أن دول الشـمال لا يتناسـلون بالأعداد التـى تكفى لمـلء الاحتياجات الوظيفية والحفاظ على أعداد كافية من السـكان فى سـن العمل، ليمدوا بهم برامج التحويـلات الاقتصادية (التأمين الاجتماعى والرعاية الطبية بشكل رئيسى) فى مقابل النسبة المتزايدة لمن تعدوا سن الخامسة والستين. الشمال يحتاج لمهاجرين... وبشكل ملح.

فى الوقـت ذاته الجنوب مكتظ ببشر لديهم بعض التدريب والتعليم وبعض الأموال ولا يجدون عملًا أو دخلًا مناسـبًا فى بلادهـم، ومسـتعدون بل متلهفون على الهجرة إلى الشـمال. وأيًا كان الأمر، ورغـم حاجة الشـمال إلى هؤلاء المهاجرين، فإنهم لا يتمتعون سياسـيًّا بشـعبية بين قطاعات الشـعوب الغربية الذين يعتبرون أن المهاجرين يشـكلون خطرًا على التوظيف ومسـتوى الأجور وينخرطون فى ممارسات ضارة بالمجتمع فى هذه البلـدان. هذا التعارض يؤدى إلى غموض موقف الحكومات الغربية المتكرر فيما يخص مسـألة اسـتقبال المهاجرين، فهم متذبذبون، وهذا يشـجع، من وجهـة نظر المهاجرين، الالتجاء لقنوات الهجرة غير الشرعية.

نتيجـة هـذا الوضـع هناك موجـة هجرة كبـيرة من الجنوب إلى الشـمال سـتتزايد فى العقود القادمة، وعلى الرغم من وجود عقبات قانونية يتم تعزيزها باستمرار، فإن سيل الهجـرة لم ينقطع بشـكل عام بعـد وصول المهاجرين غـير الشرعيين وبعـد أن يصبحوا جزءًا من الشـبكة الاجتماعية المسـتمرة يحـدث ضغط فى الاتجاهين: إمـا من أجل تقنين

وضعهم أو من أجل عدم تقنينه، وهو ما يعنى أن الغرب يخلق مع مرور الوقت فئة كبيرة من الأشخاص يقطنون البلاد ولا يتمتعون بكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ويتفاوت مقدار هذا الانتقاص فى الحقوق من بلد شمالى لآخر ولكن هذه الفئة موجودة وستكبر؛ ولنا أن نتوقع أن يتحول هذا إلى مصدر كبير للتوتر السياسى بداخل دول الشمال، سيكون له أثره على استقرار هذه البلاد، بل على قدرتها على تحقيق مصالحها فى الصراع الشمالى الجنوبى.

انقسام دافوس وبورتو أليجرو

تأسس المنتدى الاقتصادى العالمى فى عام 1971 ويشار إليه عمومًا بدافوس، إذ إنه يجتمع هناك كل عام (باستثناء عام 2002)، ويصف نفسه بالمنظمة المستقلة العاملة على تحسين حال العالم، وذلك عن طريق عمل الشراكات فيما بين قادة الأعمال التجارية والسياسة والفكر وآخرين من قادة المجتمع لتحديد القضايا الرئيسية على الأجندة العالمية ومناقشتها والدفع بها. أما المنتدى الاجتماعى العالمى فانتظمت لقاءاته السنوية منذ عام 2001 فقط، ويشار إليه عمومًا ببورتو أليجرو وهى المدينة البرازيلية التى استضافت اجتماعاته الأولى، ويصف نفسه بأنه «ساحة مفتوحة للقاء مجموعات وحركات المجتمع المدنى المعارضة لليبرالية الجديدة، ولعالم يهيمن عليه رأس المال أو أى شكل من أشكال الإمبريالية، ولكن المنخرطة فى بناء مجتمع كونى مركزه الإنسان، وتجتمع هذه المجموعات لمواصلة التفكير ومناقشة الأفكار ديمقراطيًا بغية صياغة مقترحات وتبادل الخبرات بحرية، وإقامة شبكات من أجل العمل الفعال». يتباهى منتدى دافوس بانضمام أكثر من ألف من الشركات ذات الطابع العالمى بالأخص لعضويته، أما منتدى بورتو أليجرو فيتباهى بحشد أكثر من ألف من الحركات الاجتماعية من أوسع نطاق، والاختلاف فى القاعدة الاجتماعية للمنتديين شديد الوضوح.

تتعـارض روح دافـوس مع روح پورتـو أليجـرو تعارضًا مباشرًا، فدافوس أنشـئ ليكون أرضية اجتماع لأصحاب النفوذ فى العالم، ومن سيلحقون بهم، الساعين لتنسيق أعمالهـم نوعًـا ما ولوضع برنامج معيارى عالمى، ترنيمة لكـى تنتشر. أما پورتو أليجرو فقد نشـأ ليتحدى دافوس وفلسـفته الضمنية وبرامجه الخاصة ورؤيته للمستقبل. شعار پورتو أليجرو هو «ثمة عالم آخر ممكن» آخر مختلف عن ماذا؟ العالم المقصود بالطبع هو العالم كما يتصوره دافوس ويطبقه.

كلا هذين الهيكلين بالطبع منتديات؛ سـاحات عامة تأمل أن تشـهدها الجماهير علنًا وأن تقنعهم، ولكن دافوس أيضًا مكان لاستعراض نزاعات الثلاثية ومناقشـتها وربما للتخفيـف منها. هو مكان يمكن للشـمال فيه أن يعمل عـلى أهدافه، على أمل أن تكون بالتوافـق مـع عدد مـن الزعماء السياسـيين والاقتصاديـين والمفكرين مـن الجنوب، أما پورتو أليجرو فقد سعى لتجميع الحركات بشتى أطيافها: العابرة للقوميات والإقليمية والمحلية، والأهم من ذلك أنها من كلا الجنوب والشمال، فهو منتدى يسعى لإعادة هيكل النظام العالمى، وبشكل عام لأن يقف إلى جانب الجنوب فى قضايا الشمال-الجنوب. إلا أنه معنى كذلك بشدة بالحياة بداخل الشمال. لا موقف له حيال الصراعات الجارية بين الثلاثية وقد تجاهلها بشكل عام حتى الآن.

كلاهمـا دافـوس وپورتو أليجرو حركتـا تغيير فى روحها، فى حـين أن دافوس يميل أكثـر مـن پورتـو أليجرو للحفـاظ عـلى الوضع الراهـن. كلاهمـا يقوم عـلى منطق أن التغـيرات الهيكليـة الكبرى ممكنة ووشـيكة ومرغوب فى حدوثها، ولكـن تختلف رؤية كليهـما اختلافًـا جوهريًا بل معاكسًـا حول ما يجب أن يكون عليـه التغيير وما يمكن أن يكون. إنهما يمثلان، فى لغتى وإن ليس دائمًا بوضوح فى لغتهم، ردود الأفعال على نظام عالمى يمر بأزمة هيكلية، ومن ثم يتشـعب بشـكل فوضوى، يجب أن تتخذ فيه خيارات سياسية وأخلاقية حقيقية يكون لها إمكانية حقيقية للتأثير على النتيجة.

أى مستقبل للعالم؟

لا يعـرف الانقسـام بـين روح دافوس وروح پورتـو أليجرو تحديـدًا جغرافيًّا، وهو بالتأكيـد الانقسـام الأكثر عمقًا إذ إنه معنى بمسـتقبل العالم فى الخمسـمائة عـام القادمة وليس فقط الخمسـة والعشرين إلى الخمسـين عامًا؛ ولكن المسـار الفعلى لهذا الانقسـام مقيد بشكل وثيق بتطور الانقسامين الآخرين فى العقود القادمة – الانقسام بين أعضاء الثلاثية والانقسام الخاص بالشمال والجنوب – وسيتأثر بهما جدًّا.

حيث إن المستقبل غير محدد، فأكثر ما يمكن فعله هو الإشارة إلى مواضع التغير الحاد المفاجئ فى العقد القادم:

– مـن الجائز تمامًا أن تسـتخدم، نتيجة لحرب العراق الثانية، الأسـلحة النووية وأن تشيع كوسيلة حرب، وإذا ما حدث ذلك قد نتوقع زيادة سريعة فى الانتشار.

– قـدرة الدولار على أن يظل عملة الاحتياطى الحقيقيـة الوحيدة فى العالم قد تنتهى نهاية مفاجئة، فهى الآن تعتمد على الإيمان باستقرار اقتصادى أكبر فى الولايات المتحدة، مقارنة بالعضوين الآخرين فى الثلاثية، وقد أتاح ذلك للولايات المتحدة ميزة اقتصادية كبرى؛ ولكن نظرًا لحجم الدين الأمريكى يمكن لأى انهيار فى الثقة أن يؤدى إلى سحب سريـع للأموال غـير الأمريكية من الاسـتثمارات الأمريكية، وينشـأ مـرة واحدة، نظام احتياطى نقدى ثلاثى.

– رغم قوة اليورو واحتمال انضمام الممتنعين (بريطانيا العظمى والسويد والدنمارك) قريبًـا، لـدى أوروبـا مشـكلتان متداخلتان، حلهـما ليـس سـهلًا: ضرورة إقامة هيكل سياسـى مسئول من أى نوع، وحصارها من قبل المتقدمين. هذان الضغطان لا يسيران بالـضرورة فى الاتجاه ذاته، فإذا لم تسـتطع أوروبـا أن تقيم هيكلًا سياسـيًّا قابلًا للحياة، سـيكون من شـأن ذلـك إضعافها فى الـصراع بين أعضـاء الثلاثية. مصالـح أوروبا فى السـماح لدخـول دول أوروبيـة من الشرق والوسـط، لا تتفق بالـضرورة ومصالحها فى

توثيق الروابط مع روسيا، والفشل فى التوصل إلى تفاهم مع روسيا أيضًا سيضعفها فى صراع الثلاثية الداخلى.

- كل من روسيا والصين قوة عظمى إلا أنهما أضعف مما يمكن أن يكونا عليه أو مما ترغبان فيه. كلاهما يعانى من مشكلة الإبقاء على وحدة الدولة وتوسيع قاعدة مشروعاتها المنتجة وتعزيز قواتها المسلحة؛ وإذا ما نجحتا فى هذين المجالين ستتغير چيوسياسة العالم بشكل مفاجئ، أما إذا فشلتا فسوف تتردد أصداء الفوضى فى أرجاء العالم.

- قوة الاندفاع لتوحيد الكوريتين بمثل قوة الاندفاع لتوحيد الألمانيتين آنذاك. الحالتان غير متطابقتين والحالة الكورية تستلهم ملاحظات الكوريين لما حدث فى ألمانيا، لكن الأجيال الجديدة بدأت تصل إلى السلطة، والمؤكد أن توحيد الكوريتين موجودعلى الأچندة بشكل أو آخر. يمكن أن تكون كوريا موحدة فاعلًا قويًا فى شرق آسيا، ويمكن أن تزيد من احتمال تشكيل ثلاثى شرق آسيوى مكون من الصين وكوريا واليابان، حتى لو لمجرد أن وجود كوريا يهدئ من التوتر الحتمى بين الصين واليابان. يمكن لكوريا موحدة أن تحد راديكاليًا من الدور الأمريكى العسكرى فى شرق آسيا.

- شكلت السعودية وباكستان، من عدة نواح، دعائم للهياكل الحالية فى الشرق الأوسط، كلتاهما استطاعت تاريخيًا أن تعادل بين حاجات النخبة المؤيدة للغرب الراغبة فى التحديث وشعب شديد التأسلم، وقد فعلتا ذلك عن طريق الاحتفاظ بعلاقة غامضة مع الولايات المتحدة. أعمال بن لادن موجهة بشكل واضح لتدمير هذه النظم، ويبدو أن بن لادن قد جند چورچ بوش إلى جواره بدفعه لينهى هذا الغموض بين النظامين. انهيار أى من النظامين، بالأحرى لهما، سيكون له أثر الكر فى العالم الإسلامى بأكمله من المغرب حتى إندونيسيا ومن أوزبكستان حتى السودان.

- ثمة دمدمة ثورة فى أنحاء أمريكا اللاتينية فى البضعة أعوام الماضية فى الأرجنتين والإكوادور والبرازيل، وهذه مجرد أمثلة على الأماكن الأكثر بروزًا. إن عملية ترويض

الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية، بالمشـاريع الكبرى فى ثمانينيات وتسـعينيات القرن العشريـن، قد تنهـار هى الأخرى مرة واحـدة فى فناء الولايات المتحـدة الخلفى، مما قد يعجل بتحقق ميزة لأوروبا واليابان.

- مـن شـأن الكثير من هـذه التغيرات أن يقـوى قبضة أنصـار روح پورتو أليجرو، إلا أن الحركـة يكتنفهـا هيكل غير محكم مع غياب خصوصيـة لبرنامجها الإيجابى، وهى كذلك مهددة بالسـقوط، ولكن إن لم يحدث فقد تجد نفسها فى موقف قوى جدًّا بحلول عام 2010 تقريبًا.

هـذا أقصى حـد لتبين الانقسـامات الچيوسياسـية للقـرن الحـادى والعشرين. أى مسـتقبل للعـالم؟ الإجابة غير مؤكدة، ولكن المؤكد أننـا جميعًا، فرديًّا وجماعيًّا، نؤثر على المسـتقبل أكثر مما نظن، لأننا تحديدًا نعيش فى عصر تحولات، عصر تشـعبات فوضوية، عصر اختيار.

الهوامش

(1) انظر Kenichi Ohmae, Triad Power: The Coming Shape of Global Competition (New York: Free Press, 1985)

(2) للاطلاع على الوثائق القديمة انظر The Trilateral Countries in the International Economy of the 1980s (New York: Trilateral Commission, 1982)

(3) للاطلاع على مادة عن سبعينيات القرن العشرين فترة «نمو مكبوح وتغير هيكلى مكثف وعدم استقرار سياسى متفاقم»، انظر:

Folker Fröbel , "The Current Development of the World-Economy: Reproduction of Labor and Accumulation of Capital on a World Scale", Review 5 , no. 4 (Spring 1982): 507-55

(4) انظر عملى "Friends as Foes," Foreign Policy, no. 40 (Fall1980): 119-31

(5) رغم كل ما يقال عن مزايا التجارة الحرة من كلام كان لكل عضو من أعضاء الثلاثية سياسات حمائية متكررة وحقيقية، وصفها ستانلى فيشر، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولى فى التسعينيات بـ «الفضائح»

"Rich Nations Are Criticized For Enforcing Trade Barriers"، New York Times,) (September 30, 2002)

(6) انظر الفصل الأول

(7) يقدر 95٪ من دين اليابان بأنه مملوك محليًا واليابان ليست مضطرة للتخلف عن تسديده بل يمكنها ببساطة تحريك الصحافة المطبوعة (World Report – Japan, Financial Times, September" 30, 2002, 1").

(8) جاء فى تقرير الفايناتشيال تايمز عن الوضع فى اليابان «منذ الفقاعة» (Japan 2000, September 30, 2002) أن اليابـان تظل تعانى من صدمة اقتصادية عميقة ولكن من وجهة نظر أغلب الناس، عـلى الأقـل الذين لم ينضموا حتـى الآن إلى الصفوف المتزايـدة من العاطلين عن العمـل، نادرًا ما شهدوا زمنًا أفضل من ذلك.

(9) كتـب تيتونج سـو دراسـة دقيقة عن شـبكات التجارة العالميـة فى الأعـوام 1928 و1938 و1960 و1999، ووجـد أن نمـط عـام 1999 يقترب أكثر من ذلـك فى عام 1938 من الأنـماط فى الأعوام 1928 أو 1960 وذلك أنه أكثر تقسـيمًا رغم التوسـع فى حجم التجارة. (Myth and Mystery of Globalization, Review 25, no. 4 [2002]) "أمـا الآن فالعولمـة أو عـلى الأقـل عولمة التجارة، هى كنجوم الليل، خيالات عن الواقع من الماضى أو ربما المستقبل.

(10) لنقـاش متوازن عن درجة تحرك شرق آسـيا نحو بناء إقليمـى، وهو أبطأ من أوروبا لكن يمضى بخطى ثابتة، انظر :

A Three Bloc World? The New East Asian Regionalism"John Ravenhill,"

(International Relations of the Asia-Pacific 2, no.2 [2002]: 167-95)

(11) يرى سو Su فى Myth and Mystery of Globalization أنه كان هناك، ومنذ عام 1999، تخط بين كتلتى الولايات المتحدة واليابان فيما يخص العلاقات التجارية، ولكن مع كتلتى ألمانيا وفرنسا لم نجد ذلك إلا قليلًا.

الخاتمة

1. الحرب المبررة أخلاقيًّا

15 فبراير 2003

قـاد جـورج بوش القوات الباسـلة إلى المعركـة فى حرب مبررة أخلاقيًّـا ضد طاغية مسـتبد، ولن يتراجع، مهما رأى أو فعل قادة أوروبيون جبناء أو فاسـدون ورموز دينية كبرى حول العالم وجنرالات متقاعدون وأصدقاء سـابقون آخرون للحرية والولايات المتحدة. لم يسـبق أن كانت حرب عرضة لكل هذا النقاش المسـبق، أو حظيت بمساندة مـن الـرأى العام العالمى بهذه الضآلة. لا يهم! فقرار الحرب تم اتخاذه فى البيت الأبيض منذ أمد طويل بحسابات القوة الأمريكية.

علينا أن نسـأل أنفسـنا لماذا؟ بدايةً، علينا أن نتخلى عن نظريتين رئيسيتين عن دوافع الحكومة الأمريكية قدمتا بإلحاح: النظرية الأولى قدمها المؤيدون للحرب الذين يقولون أن صدام حسين طاغية شرير ويمثل خطرًا مباشرًا على السلام العالمى، وكلما أسرعنا فى مواجهتـه أمكن منع وقوع الضرر الذى ينوى إحداثه؛ والنظرية الثانية يطرحها أساسًـا المعارضـون للحـرب ويقولـون إن الولايـات المتحدة يهمها السـيطرة على عـالم النفط،

والعراق عنصر أساسى فى ذلك وإسقاط صدام حسين سيضع الولايات المتحدة فى وضع المتحكم.

كلتا النظريتين لا تصمدان أمام النقد أو التحليل، فالناس فى أنحاء العالم متفقون على أن صدام حسين طاغية شرير ولكن قلة مقتنعة بإنه يمثل خطرًا مباشرًا على السلام العالمى، وأغلب الناس يعتبرونه لاعبًا حريصًا فى اللعبة الجيوسياسية. إنه يكدس ما يسمى أسلحة الدمار الشامل، ولكن من غير المحتمل أنه سيستخدمها ضد أحد فى الوقت الحالى خوفًا من الانتقام. احتمال استخدامه لها أضعف بالتأكيد من احتمال استخدام كوريا الشمالية لها. هو فى مأزق سياسى ضيق ولو لم يحدث شيئًا على الإطلاق لظل، غالبًا، عاجزًا عن الخروج منه. أما عن علاقاته بالقاعدة فالموضوع برمته يفتقر إلى المصداقية، قد يتلاعب بالقاعدة تكتيكيًا وهامشيًا ولكن ليس بعشر مقدار ما فعلته الحكومة الأمريكية لمدة طويلة؛ وعلى كل، فى حال اشتدت قوة القاعدة فاسمه يقترب من قمة قائمة المرشحين للتصفية من قبلهم بصفته مرتدًا. اتهامات الحكومة الأمريكية دعائية ولا تفسر شيئًا، أما الدوافع فينبغى البحث عنها فى أماكن أخرى.

وماذا عن الرأى البديل القائل إن الموضوع كله متعلق بالنفط؟ لا شك فى أن النفط عنصر حاسم فى الاقتصاد العالمى، ولا شك أيضًا فى أنه الولايات المتحدة، مثل كل القوى الكبرى الأخرى، تود أن تسيطر على وضع النفط قدر استطاعتها، ولا شك أن فى حال إسقاط صدام حسين ستكون هناك إعادة توزيع لأوراق النفط، ولكن هل تستحق اللعبة كل هذه المجازفة؟ ثمة ثلاثة أمور مهمة فيما يتعلق بالنفط: المشاركة فى أرباح صناعة النفط، ضبط سعر النفط العالمى (لما لذلك من أثر على كل أنواع الإنتاج الأخرى)، والوصول إلى المخزون (مع إمكانية منع آخرين)، والولايات المتحدة متمكنة من الأمور الثلاثة تمامًا فى الوقت الحالي؛ فشركات البترول الأمريكية لها حاليًا نصيب الأسد فى الأرباح العالمية، والسعر العالمى يتم ضبطه أغلب الوقت حسبما تفضله الولايات المتحدة منذ عام 1945 بفضل مجهودات الحكومة السعودية، كما أن الولايات المتحدة تحكم سيطرتها على المخزون العالمى للنفط، وربما أمكن تحسين وضع الولايات

المتحدة فى كل من هذه المجالات، ولكن هل يستحق هذا التحسن البسيط كلفة الحرب المالية والاقتصادية والسياسية؟ وتحديدًا لأن بوش وتشينى يعملان فى مجال النفط فلا بد من أنهما يدركان مدى ضآلة المزايا التى يمكن الخروج بها. لا يمكن للنفط، فى أفضل الأحوال، إلا أن يكون مصلحة ثانوية فى مهمة من أجل أهداف أخرى.

فلماذا إذن؟ نبدأ بالصقور وما يفكرون به. إنهم يرون أن الوضع العالمى للولايات المتحدة فى انحسار مستمر منذ حرب ڤيتنام على الأقل، ويعتقدون أن أبسط تفسير لهذا الانحسار هو أن الحكومات الأمريكية كانت ضعيفة ومتذبذبة فى سياساتها العالمية (هذا ما يعتقدونه أيضًا عن إدارة ريجان وإن كانوا لا يجرؤون على قوله علنًا)، ويرون لذلك علاجًا بسيطًا: على الولايات المتحدة أن تفرض نفسها بقوة وتظهر إرادتها الحديدية وتفوقها العسكرى الساحق، وحينذاك سيعترف العالم بالتفوق الأمريكى فى كل شىء وسيتقبله. سيتكيف الأوروبيون مع الأمر وستتخلى القوى النووية المحتملة عن مشروعاتها وسيعود الدولار ليرتفع عاليًا، والإسلاميون الأصوليون سيتلاشون أو سيسحقون وسندخل عصرًا جديدًا من الرخاء والربح.

يجب أن نفهم أن الصقور مؤمنون فعلًا بكل ذلك، وعن يقين وبإصرار، وهذا سبب عدم مبالاتهم بالنقاش العام حول العالم عن مدى حكمة شن حرب، إنهم يصمون آذانهم لأنهم مطمئنون تمامًا إلى أن كل الآخرين مخطئون وأنهم قريبًا سيدركون خطأهم، والمهم أن نلاحظ عنصرًا إضافيًا فى ثقة الصقور بأنفسهم، إنهم يؤمنون بأن انتصارًا عسكريًا سريعًا وسهلًا نسبيًا سيتحقق – حرب تستغرق أسابيع لا شهورًا ولا أكثر من ذلك بكل تأكيد، ويتجاهلون ببساطة أن كل الجنرالات المتقاعدين البارزين فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عبروا عن شكوكهم علنًا حول هذا التقييم العسكرى، أما الصقور (وكلهم من المدنيين تقريبًا) لا يعبأون حتى بدحض الحجج المقدمة.

أسلوب إدارة بوش فى الاندفاع بأقصى سرعة كان له بالفعل أربع عواقب سلبية كبرى على وضع الولايات المتحدة العالمى. من لديه أدنى معرفة چيوسياسية يعرف أنه

بعد عام 1945 كان التحالف الأكثر إثارة لقلق الولايات المتحدة هو تحالف فرنسا وألمانيا وروسيا، وكانت السياسة الخارجية الأمريكية موجهة لكى تحول دون ذلك، وكلما كانت هناك أقل إشارة عن احتمال قيام هذا التحالف، كانت الولايات المتحدة تعبئ جهودها لإبعاد أحد أطرافه الثلاثة على الأقل. هذا ما حدث إبان أول تلميحات ديجول لموسكو بين عامى 1945 و1946، وعندما أعلن ڤيلى برانت عن سياسة التقارب(*). تعددت الأسباب التى صعبت تشكيل مثل هذا التحالف، أما چورج بوش فقد أزاح العقبات وحقق هذا الكابوس للولايات المتحدة، فلأول مرة منذ عام 1945 اتحدت هذه القوى الثلاث علنًا ضد الولايات المتحدة فى قضية كبرى، وكان تأثير رد الفعل الأمريكى الرسمى على هذا الموقف العلنى هو تعزيز التحالف أكثر. وإذا كان دونالد رامسفيلد يعتقد أن التلويح بدعم ألبانيا ومقدونيا أو حتى بولندا والمجر فى وجه فرنسا وألمانيا وروسيا سيبعث القشعريرة فى الثلاثى الجديد، فلا بد أن يكون ساذجًا بالفعل.

الضربة المنطقية المضادة لمحور بين باريس وبرلين وموسكو هى أن تدخل الولايات المتحدة فى تحالف چيوسياسى مع الصين وكوريا واليابان؛ الصقور الأمريكيون يؤكدون عدم تحقق تحالف كهذا بسهولة، فقد استفزوا كوريا الشمالية لتظهر أنيابها الحديدية، وأمعضوا كوريا الجنوبية بعدم الاهتمام بمشاغلها اهتمامًا جادًّا، وأثاروا شكوك الصين أكثر من ذى قبل، ودفعوا باليابان للتفكير فى أن تصبح قوة نووية. برافو!

ثم هناك النفط؛ فالتحكم فى سعر النفط العالمى هو القضية الأهم فى القضايا الثلاث المتعلقة بالنفط كما أسلفنا، وكان دور السعودية رئيسيًّا فى ذلك وقد قامت به نيابة عن الولايات المتحدة على مدار خمسين عامًا لسبب بسيط، وهو أن الأسرة الحاكمة كانت فى حاجة إلى حماية الأمريكيين العسكرية. أما اندفاع الولايات المتحدة إلى الحرب وأثرها السريع الواضح على العالم العربى، وازدراء الصقور الأمريكيين العلنى للسعوديين،

(*) Ostpolitik.

ودعم إدارة بوش الكاسح لرئيس الوزراء أرييل شارون، كل ذلك جعل السعوديين يتساءلون، بصوت عال، ما إذا كان دعم الولايات المتحدة بمثابة عبء ثقيل فى أعناقهم بدل أن يكون وسيلة لإبقائهم فى السلطة؛ ولأول مرة فى البيت الملكى يبدو أن الفصيل المؤيد لتخفيف الروابط مع الولايات المتحدة قد أصبحت له اليد العليا. لن تجد الولايات المتحدة بديلًا للسعوديين بسهولة. تذكروا أن السعوديين كانوا دائمًا أهم بالنسبة للمصالح الچيوسياسية الأمريكية من إسرائيل. الولايات المتحدة تدعم إسرائيل لأسباب سياسية داخلية أما النظام السعودى فتدعمه لأنها كانت بحاجة إليه؛ الولايات المتحدة تستطيع أن تحيا دون إسرائيل ولكن هل تستطيع أن تنجو من الاضطرابات السياسية فى العالم الإسلامى، دون الدعم السعودى؟

وفى الأخير فقد حاولت الإدارات الأمريكية باستماتة خمسين عامًا أن توقف الانتشار النووى، أما إدارة بوش فاستطاعت فى عامين فقط أن تدفع كوريا أولًا، والآن إيران، للإسراع فى برامجها دون أن تخشى الجهر بذلك. أما إذا استخدمت الولايات المتحدة أسلحتها النووية فى العراق، كما ألمحت بذلك، فلن يكون ذلك مجرد كسر للتابو، بل ستضمن بدء سباق سريع بين عشرات الدول الأخرى لتمتلك هذه الأسلحة.

إذا سارت حرب العراق على ما يرام بالنسبة للولايات المتحدة فقد تستطيع أن تسترد بعض ما خسرته فى هذه الانتكاسات الچيوسياسية الأربع، أما إذا ساءت الأمور فستتضاعف على الفور كل السلبيات. كنت أقرأ مؤخرًا عن حرب القرم التى خاضتها بريطانيا العظمى وفرنسا ضد الطاغية الروسى باسم الحضارة والمسيحية ومن أجل الحرية. كتب مؤرخ بريطانى عن دوافع نشوبها فى عام 1923: «ما يدينه الإنجليز، يستحق الإدانة، لو أنه حدث أصلًا». وقد كانت «التايمز» اللندنية فى عام 1853 من أشد المؤيدين للحرب، وفى عام 1859 أعرب محرروها عن أسفهم قائلين: «لم يسبق أبدًا تبديد جهد عظيم مثل هذا من أجل هدف بهذه التفاهة، وإننا، دون كثير من التردد،

نعترف أن جهدًا جبارًا راح هدرًا وتضحيات لا تحصى قدمت عبثًا». عندما يترك بوش منصبه سيترك الولايات المتحدة وحالها أضعف كثيرًا مما كانت عليه عندما جاء، وسيكون قد حول انحدارًا بطيئًا إلى انحدار أسرع كثيرًا. فهل ستكتب النيو يورك تايمز مقالًا افتتاحيًا مماثلًا فى عام 2005؟

2. الصدمة والرعب

أبريل 2003

وعد الصقور الأمريكيون بأن الضربة الاستباقية على العراق ستبعث "الصدمة والرعب"، فهل حققوا ذلك؟ هذا ما يظنونه، لكن من الذى كان المفترض أن يصدم ويرتعب؟ أولًا النظام العراقى وأنصاره فى الداخل. انتصرت الولايات المتحدة عسكريًا بسرعة، والذين تنبأوا منا (شخصيات عسكرية عديدة وأنا كذلك) بأن حربًا طويلة وصعبة كانت هى الاحتمال الأكبر، تبين أنهم كانوا على خطأ. عندما اختفت القيادة العراقية العليا انهارت البنية العسكرية إلا أن الانتصار العسكرى السريع نسبيًا يبطل التبرير الرسمى الأمريكى وهو أن النظام العراقى كان يشكل تهديدًا مباشرًا وخطرًا على جيرانه وعلى الولايات المتحدة.

هل يستتبع ذلك أن من ظنوا أنها كانت حربًا عبثية كانوا مخطئين فى كل شىء؟ لا أعتقد ذلك. فى الفصل الأول من هذا الكتاب (الذى كتبته فى منتصف عام 2002) بدأت بالجمل الآتية: «هل نفوذ الولايات المتحدة فى تدهور؟ قلة من الناس تصدق اليوم مثل هذا القول. والوحيدون الذين يصدقونه هم صقور الولايات المتحدة الذين تعلو أصواتهم منادين بسياسات تعكس مسار هذا التدهور»؛ والصقور مطمئنون الآن بأنهم نجحوا فى عمل ذلك، وثقتهم بالنفس متضخمة ويبدو أنهم تبنوا شعار نابليون: الجرأة، الجرأة، الجرأة دائمًا»؛ نجح هذا الشعار مع نابليون... ولكن إلى حين.

لم ينتظر الصقور حتى نهاية القتال ليبدأوا حملة ضد سوريا، وقد وقع الاختيار على سوريا لأن الولايات المتحدة تعتبر سياستها الخارجية غير ودية وأن لها دورًا رئيسيًا فى الشرق الأوسط وأنها عاجزة عسكريًا، وبعد عدم توصلها لأسلحة دمار شامل فى العراق (حتى اليوم على الأقل) تعتقد الحكومة الأمريكية الآن أنها يمكن أن تكون موجودة فى سوريا، وقد لقبها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بـ«الدولة المارقة»، أما الرئيس بوش فنصيحته للسوريين بسيطة: عليكم أن تتعاونوا مع الولايات المتحدة.

لقد انتقلت الولايات المتحدة من أفغانستان إلى العراق دون إحراز إنجاز أكبر من إسقاط النظام السابق وتسليم السلطة إلى عدد من أمراء الحرب المحليين، باختصار لقد أوجدت الولايات المتحدة ما يسمى فى أماكن أخرى «الدولة الفاشلة». هل هذا ما ستفعله الآن فى العراق منتقلة منها إلى مكان آخر؟ هذا جائز، وإذا كان الدور على سوريا، فمن بعدها؟ فلسطين والسعودية أم كوريا الشمالية وإيران؟ لا شك أن نقاشًا ساخنًا يدور حاليًا فى داخل مجالس النظام الأمريكى حول الأولويات. ولكن السعى وراء تهديدات عسكرية أخرى لا يبدو مطروحًا، بل يبدو أن الصقور مطمئنون بأنهم سيطروا على مستقبل العالم (أو أن هذا ما يجب أن يكون) ولم تظهر عليهم بادرة شك فى حكمة أعمالهم، فأيًا كان الأمر، ما عدد قوات البابا؟ حسب عبارة ستالين الشهيرة.

ومع ذلك يجب أن ننظر إلى الأولويات كما رتبها الصقور، فالأولوية الأولى تبدو إعادة تشكيل الشرق الأوسط وهذا يشمل ثلاثة عناصر رئيسية: القضاء على الأنظمة المعادية للولايات المتحدة، وتقويض سلطة السعودية (وربما وحدة أراضيها) وفرض حل على الفلسطينيين بإجبارهم على القبول بحل من نوع المقاطعات أو الكانتونات، وهذا هو سبب إثارة الصقور لقضية سوريا على أنها تمثل «خطرًا جديدًا» على أمن الولايات المتحدة.

وبينما إعادة تنظيم الشرق الأوسط ماضية تفضل الولايات المتحدة – حسبما أعتقد – أن تجمد الوضع فى شمال شرق آسيا، فالعمل العسكرى الفورى له مخاطره،

ويأمل الصقور فى الاستفادة من الصين لتقنع كوريا الشمالية بعدم المضى قدمًا فى سعيها النووى. يمكن أن نعتبرها هدنة مؤقتة، تتيح للصقور وقتًا للتعامل مع قضايا أخرى أولًا ثم بعد ذلك مع كوريا الشمالية عندما يتفرغون لذلك، فلا نية لديهم أن يسمحوا للنظام فى كوريا الشمالية بأن يبقى.

وحدسى أن الأولوية الثانية للجبهة الداخلية؛ فالصقور يريدون ألا تتسع ميزانية الحكومة الأمريكية لأى شىء آخر غير الإنفاق العسكرى وسيتحركون على كل الأصعدة لخفض كل المصروفات الأخرى - بخفض الضرائب الفيدرالية وخصخصة أكثر ما يمكن من التأمين الاجتماعى والصحى، كما يريدون تحجيم سبل تعبير المعارضة فى الداخل - لإفساح المجال لأنفسهم للتصرف مع باقى العالم وإحكام قبضتهم على السلطة للأبد. والقضية ذات الصدارة هى تثبيت ما يسمى قانون پاتريوت الذى يوجد به فقرة تحدده بثلاث سنوات فقط. حتى الآن استخدم القانون أساسًا ضد العرب والمسلمين ولكن يتوقع من السلطات الفيدرالية أن توسع نطاقه تدريجيًا، وبالنسبة لهاتين الجبهتين ستكون انتخابات عام 2004 ذات أثر حاسم.

أما أوروبا، فالأرجح أنها الأولوية الثالثة. كسر ظهر أوروبا يبدو أشق على الصقور من الشرق الأوسط أو المعارضة الأمريكية، فغالبًا سينتظرون بعض الوقت حتى ينتشر الأثر الكافى للصدمة والرعب ليضعف الإرادة الأوروبية تمامًا. وفى وقت فراغهم قد يطلب الصقور إرسال قوات إلى كولومبيا أو يفكرون فى غزو جديد لكوبا أو يستعرضون عضلاتهم بأى طريقة حول العالم.

ويجب القول إن الصقور لا يعرفون التواضع: الجرأة فالجرأة ثم الجرأة. كما أننى قلت فى الفصل الأول إن الولايات المتحدة «قوة عظمى وحيدة تفتقر للنفوذ الحقيقى، وقائد عالمى لا يجد من يتبعه ولا يحترمه إلا قلة، أمة تنزلق خطاها بشكل خطير وسط فوضى عالمية لا تستطيع السيطرة عليها». اليوم أعيد تأكيد هذا التقييم، خصوصًا فى ظل الغزو العسكرى الأمريكى للعراق، وأستند فى رؤيتى على اعتقادى بأن تدهور مكانة

الولايات المتحدة فى النظام العالمى إنما هو تدهور هيكلى وليس نتيجة لمجرد أخطاء فى السياسة ارتكبتها إدارات أمريكية سابقة. صحيح أنه لا يمكن عكس مساره، إنما يمكن التعامل معه بذكاء، وهذا بالضبط ما لا يحدث حاليًا.

للتدهور الهيكلى عنصران، عنصر اقتصادى وعنصر سياسى ثقافي؛ أما بالنسبة للعنصر الاقتصادى فهو بسيط فى الحقيقة. بمعيار القدرات الأساسية - وهى رأس المال المتاح والمهارات البشرية والقدرة على البحث والتطوير - تعتبر أوروبا الغربية واليابان/ شرق آسيا ندًّا على مستوى المنافسة مع الولايات المتحدة. الميزة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية - الاتكاء على استخدام الدولار احتياطيا نقديًا - تتراجع وغالبًا ستختفى تمامًا عما قريب. ستترجم الميزة الأمريكية فى المجال العسكرى إلى عائق طويل المدى فى المجال الاقتصادى إذ إن رأس المال يحول من المشروعات المنتجة. عندما يبدأ الاقتصاد العالمى فى التعافى من كساده الطويل، من الأرجح أن يكون أداء المشروعات الأوروبية الغربية، واليابانية/ الشرق آسيوية أفضل من مثيلاتها فى الولايات المتحدة.

أبطأت الولايات المتحدة وتيرة هذا الانحسار الاقتصادى الزاحف على مدى ثلاثين سنة مقارنة بمنافسيها مستخدمة فى ذلك السبل السياسية الثقافية. فقد أسندت حجتها على بقايا شرعيتها كزعيمة للعالم الحر واستمرار وجود الاتحاد السوڤيتى. انهياره فند هذه الحجة بشدة وأطلق الفوضى متنامية فى النظام العالمى؛ الحروب «العرقية» فى الاتحاد السوڤيتى السابق ويوغوسلافيا، والحروب الأهلية فى دول أفريقية متعددة، وحربان فى الخليج، وسرطان الحرب الأهلية الكولومبية المتفشى، والركود الاقتصادى الحاد فى عدد من دول العالم الثالث.

تحت إدارة كل من رونالد ريجان وچورج بوش الأب وبيل كلينتون، استمرت الولايات المتحدة فى التفاوض مع أوروبا الغربية واليابان/ شرق آسيا ليظلوا إلى جانبها فى الصراعات الجارية أساسًا بين الشمال والجنوب ولا يبتعدوا كثيرًا. أما الصقور بقيادة چورج بوش الابن فتخلصوا من هذه الاستراتيچية واستبدلوا بها استعراضية فردية.

انزعج الناس فى كل مكان، والانتصار الأمريكى على صدام سيجعلهم ينزعجون أكثر، وهذا ليس رغم رعب العالم وإنما بسببه.

أما عن الشرعية فهناك ملاحظتان: فى شهر مارس اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب مشروع قرار من مجلس الأمن للأمم المتحدة كانت قد قدمته آملة فى أن يدعم التصويت الهجوم على العراق. كانت تلك قضية شديدة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، فبذلت أقصى جهدها مع تكرار المكالمات الهاتفية من چورچ بوش لقادة حول العالم. كانت المرة الأولى خلال الخمسين عامًا التى لم تستطع فيها الولايات المتحدة أن تحصل على أغلبية تسعة أصوات فقط فى مجلس الأمن. كانت مهانة شديدة.

والملاحظة الثانية هى استخدام كلمة «إمبريالي». قبل حوالى عامين كان الحديث عن الإمبريالية من اختصاص اليسار العالمى، ثم فجأة بدأ الصقور استخدام اللفظ على أنه إيجابى، ثم استخدمه الأوروبيون الغربيون، وهم لا علاقة لهم باليسار بالمرة، تعبيرًا عن قلقهم من أن الولايات المتحدة تتصرف وكأنها قوة إمبراطورية. ومنذ سقوط صدام حسين، فجأة، أصبحنا نجد الكلمة فى كل خبر. الإمبريالية كلمة ضد الشرعية حتى لو ظن الصقور أن من الذكاء تأكيدها.

فى تاريخ العالم، لم تكن القوة العسكرية أبدًا كافية للحفاظ على التفوق. لا بد من الشرعية، أو على الأقل، شرعية يعترف بها جزء كبير من العالم. أما الصقور الأمريكيون بحربهم الاستباقية فقد أَوْهَوا أساس الأحقية الأمريكية فى الشرعية، وهكذا أضعفوا الولايات المتحدة، بما لا يرجى إصلاحه، فى الساحة الچيوسياسية.

المؤلف في سطور:

إيمانويل ڤالرشتاين

هو عالم اجتماع أمريكي، صاحب نظرية المنظومات العالمية، ومؤرخ وباحث متقاعد بجامعة «يال». أسس مركز «فرنان برودال» لدراسة الاقتصاديات والأنظمة التاريخية والحضارات بجامعة «بينجهامتون» بنيويورك. وهو أيضا باحث منتم إلى «دار علوم الإنسان» (باريس) وقد ترأس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. من مؤلفاته العديدة: «بعد الليبرالية» و«مقدِّمة لتحليل أنظمة العالم» آخرها «الكونية الأوروبية، من الاستعمار إلى حق التدخل».

المترجمة في سطور:

إيزيس عبد الحكيم قاسم

. خريجة كلية الآداب جامعة القاهرة ، قسم اللغة الألمانية ؛ حاصلة على درجة الماجستير من المعهد العالى العربى للترجمة فى الجزائر ، التابع لجامعة الدول العربية ؛ عملت فى عدد من الهيئات المصرية والدولية وهذا أول كتاب من ترجمتها .

المراجع في سطور:

طلعت الشايب

كاتب ومترجم مصرى، له أكثر من أربعين عملًا بين ترجمةٍ ومراجعة، من بينها:

«صدام الحضارات» و«فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربي» و«حدود حرية التعبير» و«الفنون والآداب تحت ضغط العولمة» و«الحرب الباردة الثقافية» و«الاستشراق الأمريكي».

التصحيح اللغوى: معـــتز الزينى
الإشراف الفـــنى: محسن مصطفى